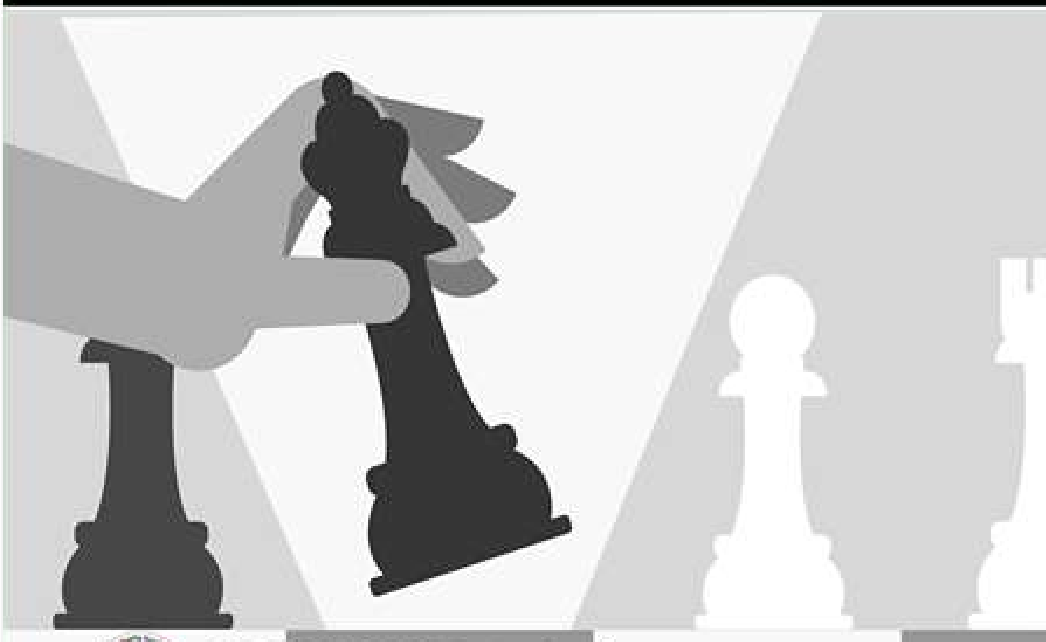
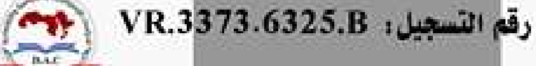
دورية دولية محكمة

مجلة الدراسات الإستراتيجية والعسكرية





رقم التسجيل: VR.3373.6325.B





مجلة الدراسات الإستراتيجية و العسكرية

المركز الديمقراطي العربي

Journal of Strategic and military studies

International scientific periodical journal







Germany: Berlin 10315
Gensinger- Str: 112
http://democraticac.de

الـــــنــــــــاشـــــــــرة

المركز الديمقراطي العربي

للدراسات الاستراتيجية والسياسية والاقتصادية

ألمانيا / برلين

Democratic Arab Center

For Strategic, Political & Economic Studies

Berlin / Germany

المركز الديمقراطي العربي

للدراسات الاستراتيجية والسياسية والاقتصادية ألمانيا/برلين

Tel: 0049-code Germany

030-54884375

030-91499898

030-86450098

البريد الإلكتروني

book@democraticac.de

مجلة

الدراسات الإستراتيجية والعسكرية

Journal
Of Strategic and Military Studies

دورية علمية دولية محكمة

الرقم التسلسلي المعياري

Nationales ISSN-Zentrum für Deutschland

ISSN (ONLINE) 2626-**093X**

مجلة الدراسات الإستراتيجية والعسكرية مجلة دولية محكمة ثلاثية تصدر عن المركز الديمقراطي العربي للدراسات الاستراتيجية والسياسية والاقتصادية ألمانيا/برلين.

تعنى المجلة في مجال الدراسات والبحوث والأوراق البحثية في مجالات الدراسات العسكرية والأمنية والإستراتيجية الوطنية، الإقليمية والدولية.

تصدر المجلة بشكل دوري ولها هيئة علمية دولية فاعلة تشرف على عملها وتشمل مجموعة كبيرة لأفضل الأكاديميين من عدة دول، حيث تشرف على تحكيم الأبحاث الواردة إلى المجلة.

وتستند المجلة إلى ميثاق أخلاقي لقواعد النشر فيها، وإلى لائحة داخلية تنظّم عمل التحكيم، كما تعتمد مجلة الدراسات الإستراتيجية والعسكرية في انتقاء محتويات أعدادها المواصفات الشكلية والموضوعية للمجلات الدولية المحكّمة.





مجلة الدراسات الإستراتيجية والعسكرية
Journal of Strategic and Military Studies

الطبعة الأولى

يونيو 2021 م

البريد الالكتروني للمجلة:

strategy@democraticac.de

International Standard Serial Number

ISSN (ONLINE) 2626-093X

اللجنة العلمية



المحتويات

التحليل الإستراتيجي والعسكري للهجوم الياباني على قاعدة بيرل هاربر الأمريكية أثناء الحرب العالمية الثانية

Strategic and Military Analysis of the Japanese attack on the US Pearl Harbor base during World War II

إعداد المساعد أول : ذي يزن الاعوش

First Warrant Officer: Theyazin Alaawosh

وحدة حماية القيادات والمنشآت العسكرية

وزارة الداخلية / الجمهورية اليمنية

Unit for the protection of military commanders and installations

Ministry of Interior, Republic of Yemen

Email: yazin111@yahoo.com

الملخص:

تركز هذه الدراسة على كشف الحقائق عن الهجوم الجوي الياباني على قاعدة بيرل هاربر الأمريكية في المحيط الهادي والذي يعتبر أهم هجوم جوي أثناء الحرب العالمية الثانية, بالإضافة إلى كشف الحقائق تم تنفيذ تحليل شامل وعميق من الناحية العسكرية والناحية الإستراتيجية, وتم الاعتماد على منهج بحثي مزدوج يجمع بين المنهج التاريخي والمنهج التحليلي, وقد خلصت إلى العديد من النتائج تمثل أهمها في إثبات تحقق نجاح عسكري عالي للهجمة وفشل استراتيجي بسبب أخطاء قيادية أثناء الهجوم.

الكلمات المفتاحية: بيرل هاربر, الدوافع الإستراتيجية, الأهداف الإستراتيجية, النجاح العسكري, الفشل الإستراتيجي

Abstract

This study focuses on revealing facts about the Japanese air attack on the American Pearl Harbor base in the Pacific Ocean, which is considered the most important air attack during World War II, in addition to revealing the facts. A comprehensive and in-depth analysis was carried out from the military and strategic point of view.

It relied on a dual research method that combines the historical and the analytical method, and it has concluded many results, the most important of which are to prove the achievement of high military success for the attack and strategic failure due to leadership errors during the attack

Key words: Pearl Harbor, strategic motives, strategic objectives, military success, strategic failure.

مقدمة:

تضمنت الحرب العالمية الثانية العديد من الأحداث المؤثرة والمهمة والتي ساهمت في تحديد مسار الحرب ونتائجها, ومن هذه الأحداث الهجوم الياباني على قاعدة بيرل هاربر الأمريكية والذي بدأت أحداثه في 7 كانون الأول – ديسمبر عام 1941 في جزر هاواي. 1 هذا الهجوم أو العملية (Z) كما كان يسمها المقر العام للإمبراطورية اليابانية,2 وهي غارة جوية مباغتة نفذتها البحرية الإمبراطورية اليابانية على الأسطول الأمريكي القابع في المحيط الهادئ في قاعدته البحرية في ميناء بيرل هاربر بجزر هاواي،3 وتكمن أهمية هذا الحدث في أنه غير مجرى التاريخ وأرغم الولايات المتحدة على دخول الحرب العالمية الثانية لتصبح أهم الأسباب لكسب قوات الحلفاء للحرب, والجدير بالذكر أن المؤرخين العسكريين تعارضوا في تحليلاتهم للهجوم الياباني فالبعض يرى أن العملية كانت ناجحة للغاية والبعض الأخر يرى أنها كانت عملية كارثية على اليابان, وفي حقيقة الأمر أن كلا الطرفين على حق حيث أن كل منهم نظر للعملية من زاوية محددة وهذا ما دفع الباحث إلى تنفيذ الدراسة للحصول على التحليل الصحيح والشامل من الجانبين العسكري والإستراتيجي الأمر الذي يساعد وبشكل كبير في فهم العملية والاستفادة من دروسها ونتائج.

إشكالية البحث: هل يمكن تحليل الهجوم الجوي الياباني على ميناء بيرل هاربر من الناحيتين الإستراتيجية والعسكرية؟

فرضيات البحث

1. وجود دوافع إستراتيجية وعسكرية لتنفيذ الهجوم الياباني.
2. تنفيذ الهجوم الياباني على ميناء بيرل هاربر لغرض تحقيق أهداف إستراتيجية بعيدة المدى.
3. تنفيذ الهجوم تطلب عملية نوعية واسعة النطاق.
4. تحقيق الغرض الرئيسي للعملية تطلب قصف أهداف ذات تأثير إستراتيجي.
5. العملية حققت النجاح العسكري ولم تحقق النجاح الإستراتيجي.

منهج البحث: تم الاعتماد على منهج بحثي مزدوج يجمع بين المنهج التاريخي والمنهج التحليلي, بحيث يركز المنهج التاريخي على وصف الحدث من واقع التسجيل العسكري للوقائع, بالمقابل يركز المنهج التحليلي على التحليل الإستراتيجي والتحليل العسكري.

أهمية البحث

1. يبين الأبعاد الإستراتيجية للهجوم الياباني على ميناء بيرل هاربر.
2. يكشف أبرز الأخطاء الإستراتيجية في الهجوم الياباني وأثره في تحويل مسار الحرب العالمية الثانية.
3. يبين أهمية التخطيط العسكري الإستراتيجي بعيد المدى.

[1]- معلومات عن التاريخ العسكري للولايات المتحدة أثناء الحرب العالمية الثانية (د.ن) على موقع id.loc.gov ."id.loc.gov". مؤرشف من الأصل في 18 أبريل, تم الاطلاع في 25\2\2021.
[2] فوكودوم، شيجيرو، "عملية هاواي". المعهد البحري للولايات المتحدة، 81 (ديسمبر 1955)، صـ 1315 - 1331
[3] الهجوم على بيرل هاربر, (د.ن) https://ar.wikipedia.org/wiki, تم الاطلاع في 25\2\2021.

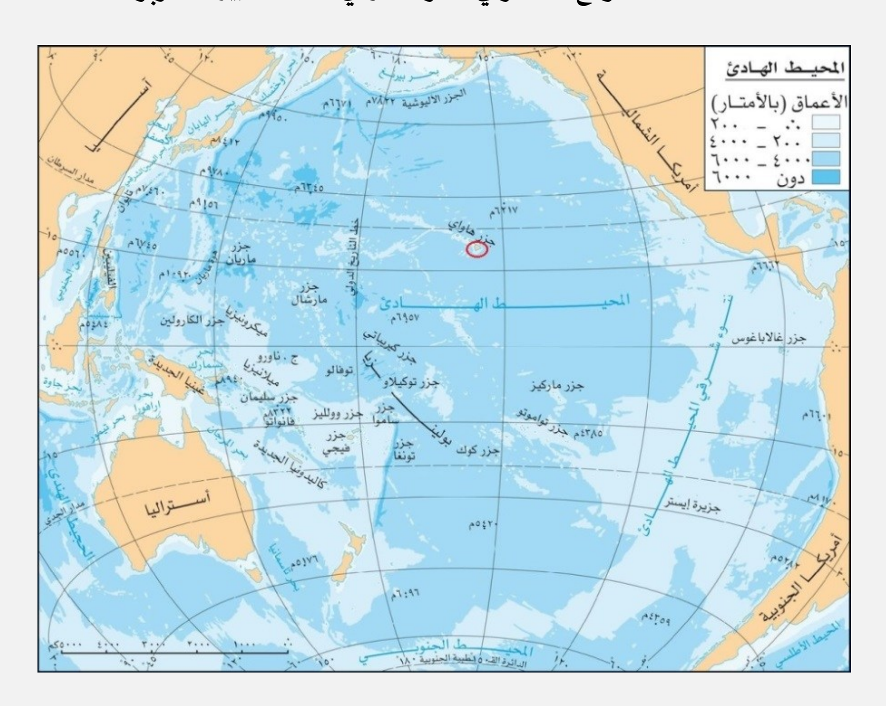
4. يعزز مفاهيم ومبادئ الإستراتيجيات العسكرية ويمثل رصيد معرفي وثقافي من الناحية العسكرية والإستراتيجية.

الفرضية الأولى: وجود دوافع إستراتيجية وعسكرية لتنفيذ الهجوم الياباني

قبل حادثة هاربر لم يكن للولايات الأمريكية دور رسمي يذكر في أحداث الحرب العالمية الثانية, فخلال العامين الأولين من الحرب العالمية الثانية، تبنت الولايات المتحدة موقفًا حياديًا كما ذكر رسميا في خطاب كورنتينا الذي ألقاه الرئيس الأمريكي فرانكلين روزفلت في عام 1937,[1] وبعد تولي روزفلت الرئاسة مرة أخرى عام 1940 عمل روزفلت على تنفيذ خطة جديدة تهدف إلى تزويد بريطانيا بالمعدات العسكرية وشحن الحمولات الأخرى دون الحاجة إلى الدفع النقدي وحينها أقنع روزفلت الكونغرس بأن نتائج هذه الخطة المكلفة للغاية ستكون بمثابة دفاع بريطانيا عن الولايات المتحدة, وهو الأمر الذي أدى إلى ظهور قانون الإعارة والتأجير, والجدير بالذكر أن علاقة تشرشل بروزفلت كانت قوية إلى حد يمكن وصفها بالصداقة الشخصية حيث عقد تشرتشل 12 مؤتمرًا مع روزفلت نُوقشت خلالها معاهدات لتحديد الأسلحة الاستراتيجية من بينها: ميثاق الأطلسي، أوروبا أولًا، وإعلان الأمم المتحدة وغيرها من سياسات الحرب,[2] وهذا ما يبين مدى أهمية الولايات المتحدة الأمريكية لدى تشرتشل بشكل خاص ودول التحالف بشكل عام الأمر الذي يوضح مكانة أمريكيا بالرغم من حاديها في الحرب بالتالي تأثيرها العالمي في ذاك الوقت من الناحية الإستراتيجية وتحديداً في الجانب العسكري والذي يمكن ملاحظته من القوة العسكرية الأمريكية والقواعد التي تتبعها وهذا ما يمكن وصفة بمدخل لبيان الأهمية الإستراتيجية قاعدة بيرل هاربر. وتنبع الأهمية الإستراتيجية لقاعدة بيرل هاربر من الموقع الجغرافي للجزيرة فهي تتبع جزيرة ولاية هاواي الأمريكية وتقع في أرخبيل جزر هاواي جنوب الأرخبيل البركاني في منطقة شمال المحيط الهادئ[3] وتحديداً وسط الجزء الشمالي من المحيط على بعد حوالي 2000 ميل من البر الرئيسي للولايات المتحدة وحوالي 4000 ميل من اليابان,[4] كما هو موضح في الشكل (1)

[1] التاريخ العسكري للولايات المتحدة أثناء الحرب العالمية الثانية, (د.ن) https://ar.wikipedia.org/wiki, تم الاطلاع في 25\2\2021.
[2] ونستون تشرشل, (د.ن)https://ar.wikipedia.org/wiki, تم الاطلاع في 25\2\2021.
[3] جزيرة هاواي, (د.ن)https://ar.wikipedia.org/wiki, تم الاطلاع في 25\2\2021.
[4] Where Is Pearl Harbor?, https://www.history.com/ تم الاطلاع في 25\2\2021.

الشكل (1) الموقع الجغرافي لجزر هاواي (قاعدة بيرل هاربر)

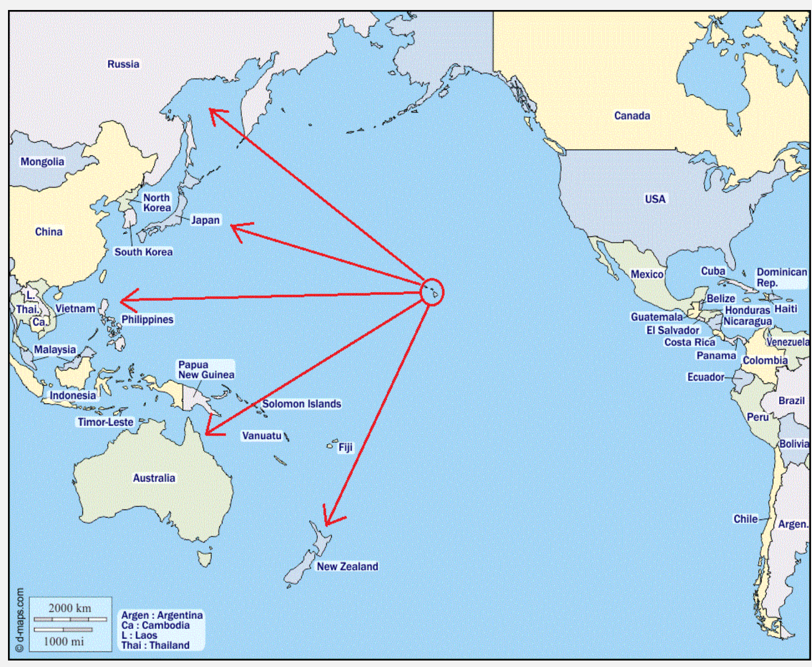


المصدر: https://www.marefa.org/

أما من حيث التأثير الإستراتيجي للموقع فيكمن في مقابلتها للسواحل الشرقية لآسيا واستراليا ونيوزلندا ما يجعل منها في ذلك الوقت قاعدة بحرية إستراتيجية كما هو موضح في الشكل (2)



الشكل (2) التأثير الإستراتيجي لقاعدة بيرل هاربر



المصدر: d-maps.com

وبالرغم من الأهمية الجغرافية والإستراتيجية لقاعدة بيرل هاربر إلا أنه لم يكن هناك أي تهديد ظاهري على اليابان حيث لم يكن للولايات المتحدة الأمريكية أي موقف رسمي في الحرب العالمية الثانية قبل الهجوم الياباني على قاعدة بيرل هاربر, كما أن اليابان كانت بعيده عن أي تهديد من قوات التحالف بسبب البعد الجغرافي عن بريطانيا

وفرنسا, أما الاتحاد السوفيتي فقد كان مشغولاً في ذاك الوقت بهجمات الجيش النازي الألماني على حدوده الغربية, وهذا يقودنا إلى تساؤل مهم للغاية" لماذا بادرت اليابان بالهجوم على قاعدة هاربر بالرغم من حيادية أمريكا وبعد القاعدة عن اليابان بـ 4000 ميل؟؟! يكمن الجواب في عدة جوانب منها حجم القوة البحرية العسكرية للجيش الأمريكي والمتمركزة في القاعدة, وما يبين حجم هذه القوة تقرير الجاسوس الياباني «تاكيو يوشيكاوا» حيث ورد في التقرير" السُفن الراسية في الميناء: 9 بوارج، 3 طرادات صنف ب، 3 سفن مُخصصة لنقل الطائرات المائية، وبصدد دخول الميناء 17 مدمرة و4 طرادات صنف ب، جميع حاملات الطائرات والطرادات الثقيلة خارج الميناء، لا وجود لأي تحرك مشبوه أو تغيير مُرتقب لتركيبة القوات",[1] قوه عسكرية بحرية كهذه ليس لها القدرة على ضرب اليابان وحسب, بل أي منطقة في سواحل ومدن شرق آسيا, وما يساعد في هذا الأمر الموقع الإستراتيجي لجزر هواي, ومن ناحية أخرى ظهرت العديد من المؤشرات التي رفعت من احتمال انضمام الولايات المتحدة الأمريكية لقوات التحالف ضد ألمانيا النازية ودول المحور والتي كانت اليابان أحداها, ومن هذه المؤشرات العقوبات الاقتصاديّة التي فرضتها الولايات المتحدة على اليابان، باعتبارها جزء من الجهد لردع الهجوم العسكري الياباني في آسيا والمحيط الهادئ الأمر الذي كان سببًا رئيسيًا وراء الهجوم الياباني على بيرل هاربر,[2] وكذلك تزويد بريطانيا والاتحاد السوفياتي والصين بمعدات الحرب من خلال قانون الإعارة والاستئجار الذي أُقر في 11 مارس 1941 فضلا عن نشر الجيش الأمريكي ليحل محل قوات الغزو البريطاني في أيسلندا,[3] كما نفذت الولايات المتحدة الأمريكية العديد من الأعمال القتالية الغير رسمية في وقت مبكر أثناء حرب المحيط الهادئ مثل النمور الطائرة,[4] ومن خلال هذه المؤشرات يتضح أن الولايات المتحدة الأمريكية أظهرت الحياد بشكل رسمي غير أنها كانت تميل لدول التحالف وتقدم الدعم بشكل مبطن الأمر الذي زاد من احتمالية انضمامها للحرب إلى جانب الحلفاء ما جعل اليابان تشعر بالتهديد المحتمل من قاعدة بيرل هاربر الأمريكية ودفعها إلى توجيه ضربة إستباقية وبهذا تم إثبات الفرضية الأولى.

الفرضية الثانية: تم تنفيذ الهجوم الياباني على ميناء بيرل هاربر لغرض تحقيق أهداف إستراتيجية بعيدة المدى.

وجهت اليابان ضربة تعتبر الأقوى في تاريخ الجيش الأمريكي كضربة إستباقية, ومن ناحية أخرى فهي من أكثر الضربات الجوية جراءة في الحرب العالمية الثانية, ومع أن الولايات الأمريكية المتحدة اتخذت موقف حيادي (بالظاهر) قبل ضرب بيرل هاربر إلا أنها لم تكن دولة ضعيفة بل كانت في مستوى من القوة يجعلها مكافئة للاتحاد السوفيتي وألمانيا النازية وما يثبت هذا مدى التأثير الذي ترتب على دخولها الحرب, وهذا الأمر يجعلنا نتساءل عن ماهية الأهداف الإستراتيجية لليابان من توجيه ضربه قوية لدولة مثل أمريكا؟ أو بعبارة أخرى ما الذي ستكسبه اليابان من هذه الضربة؟ من الممكن الحصول على الإجابة من خلال المنطق الإستراتيجي حيث أن مثل الهجوم ينبغي أن يحقق على أقل تقدير ثلاثة جوانب هي الحماية والتحييد وفتح المجال.

---

[1] قصة توحش وكالة الاستخبارات الأمريكية, (د.ن)https://www.ida2at.com/, تم الاطلاع في 25\2\2021.
[2] التاريخ العسكري للولايات المتحدة أثناء الحرب العالمية الثانية, (د.ن) https://ar.wikipedia.org/wiki, تم الاطلاع في 25\2\2021.
[3] التاريخ العسكري للولايات المتحدة أثناء الحرب العالمية الثانية, (د.ن) https://ar.wikipedia.org/wiki, تم الاطلاع في 25\2\2021.
[4] التاريخ العسكري للولايات المتحدة أثناء الحرب العالمية الثانية, (د.ن)https://ar.wikipedia.org/wiki, تم الاطلاع في 25\2\2021.

1. **الحماية الإستباقية:** من المفترض أن يكون هذا هو الهدف الإستراتيجي للهجوم الياباني وذلك على خلفية الجذور التاريخية للنزاعات والتوترات مع الولايات المتحدة الأمريكية وخصوصاً بعد تزايد احتمالات إنضمام امريكا للحرب وتحديداً للطرف الأخر, وما يؤكد تركيز اليابان على هذا الهدف الإستهداف المباشر للأسطول الامريكي والقوة البحرية في القاعدة والتي لها الإمكانية للوصول إلى اليابان واستهدافها في أي وقت.
2. **التحييد العسكري:** وهذا الهدف يقتضي بشكل عام إضعاف القدرة الأمريكية على التأثير العسكري لصالح دول التحالف في منطقة المحيط الهادي, وبشكل خاص منع أمريكا من التدخل في تحركات اليابان ومصالحها الإستراتيجية في المنطقة حيث أرادت الإمبراطورية اليابانية السيطرة على ملايا البريطانية وجزر الهند الشرقية الهولندية من أجل الحصول على الموارد الطبيعية كالنفط والمطّاط،[1] وما يؤكد هذا الأمر قناعة ياماموتو بضرورة القضاء على الأسطول الأميركي في بيرل هاربر أولاً قبل الإستيلاء على جنوب شرق آسيا[2] كما أن تدخل الولايات المتحدة الأمريكية عن طريق فرض العقوبات عزز قناعات اليابانيين بخطورة التواجد العسكري وأكد الهدف الاستراتيجي لليابان في تحييد أمريكا عسكرياً.
3. **فتح مجال العمليات العسكرية:** بالتأكيد أن الأسطول الأمريكي في قاعدة بيرل هاربر ليس الوحيد الذي تتملكه أمريكا, كما أن الهجوم على القاعدة يمثل إعلان الحرب بشكل مباشر وهذا يقتضي ضرورة إعادة الضربة من قبل اليابانيين في أي وقت وأي منطقة على الساحل الغربي لأمريكا إذا لزم الأمر وهذا لن يتم إلا بإزالة التهديد الماثل في قاعدة بيرل هاربر ما يبين أهمية فتح المجال للضربات العسكرية اليابانيه على الساحل الغربي, ولهذا السبب كان لابد من توجيه ضربة لشل قدرة أمريكا على حشد قواتها في المحيط الهادئ وتم اختيار البوارج كأهداف رئيسية ، لأنها كانت سفنًا مرموقة لأي بحرية في ذلك الوقت.[3], إضافة إلى المعلومات السابقة فإن طبيعة العملية والمنطق الإستراتيجي يؤكدان الرؤية الإستراتيجية لليابان في تحقيق هذه الأهداف, ومن خلال الإستنتاج المنطقي نصل إلى أن عملية كعملية بيرل هاربر لا بد وأن تكون المساعي من خلفها لتحقيق مثل هذه الأهداف الإستراتيجية وإلا فما هو غرض اليابانيين أساساً من الهجوم برمته؟! وبهذا تم إثبات الفرضية الثانية.

الفرضية الثالثة: تنفيذ الهجوم تطلب عملية نوعية واسعة النطاق.

يتبين لنا نطاق عملية بيرل هاربر من عدة جوانب, وأول جانب يبين النطاق الواسع للعملية هو الجانب الجغرافي, فبالنظر إلى موقع أرخبيل هاواي الذي تقع فيه قاعدة بيرل هاربر والمتكون من 19 جزيرة رئيسية بمساحة تبلغ 166,642 كم[4] وبالتأكيد أن تنفيذ عملية في هذا النطاق سيترتب عليه العديد من التهديدات والمخاطر المحتملة حتى ولو تركز الهجوم على مناطق محددة, ومن هذه المخاطر خطر إنكشاف الهجوم, وليس هذا وحسب فالمسافة التي تفصل جزيرة هاواي عن اليابان تمثل نوع أخر من التحديات حيث أن الإبحار بمسافة 4000 ميل يتطلب مستوى عالي من التخطيط والإعداد وسرية العمليات والتي تم ذكر تفاصيلها في الفرضية الخامسة في أوجه النجاح العسكري.

---

[1] الهجوم على بيرل هاربر الخلفية التاريخية, (د.ن)https://onshr.nrme.net/, تم الاطلاع في 27\2\2021.
[2] الهجوم على بيرل هاربر الخلفية التاريخية, (د.ن) https://onshr.nrme.net/, تم الاطلاع في 27\2\2021.
[3] الهجوم على بيرل هاربور, (د.ن)https://ar.vvikipedla.com/, تم الاطلاع في 8\3\2021.
[4] هاواي, (د.ن) https://ar.wikipedia.org/, تم الاطلاع في 23\3\2021.

إلى جانب النطاق الجغرافي فإن النطاق الزمني ونطاق العمليات العسكرية كانت من الجوانب التي شملتها العملية, حيث أن قاعدة بيرل هاربر في اليوم الذي حدث فيه الهجوم حسب تقرير الجاسوس الياباني تضم 9 بوارج، 3 طرادات صنف ب، 3 سفن مُخصصة لنقل الطائرات المائية، وبصدد دخول الميناء 17 مدمرة و4 طرادات صنف ب، جميع حاملات الطائرات والطرادات الثقيلة خارج الميناء، هذا بالإضافة إلى العديد من المنشآت العسكرية ومنها خمسة مطارات حربية ويقع وسطها تانك فارم وهي غابة من خزانات البترول المخصصة لتموين أسطول الباسفيك,[1] وبالتأكيد أن مهاجمة قاعدة بهذا الحجم يتطلب عملية عسكرية نوعية واسعة النطاق, أما النطاق الزمني فيتبين لنا من خلال فترتين هما فترة الإعداد للعملية وفترة الهجوم الفعلي, ففي 7 ديسمبر 1941 تم تنفيذ هجوم لم يتجاوز ساعتين من القصف فُقدت خلالها 21 سفينة أمريكية ما بين تحطم وغرق، ودُمرت 188 طائرة أمريكية، وقُتل 2,403 أشخاص,[2] وبالنظر إلى فترة الهجوم خلال ساعتين وحجم الأسطول الياباني بقوة عسكرية تتضمن 405 طائرة و 6 حاملات طائرات وسفينتين حربيتين وثلاث طرادات و 9 مدمرات[3] بالإضافة إلى أسطول غواصات يتكون من 5 غواصات صغيرة من النوع A,[4] وكذلك النظر إلى نتائج الهجوم والقوة المشاركة يظهر التساؤل „ ما هو النطاق الزمني الفعلي لهجوم بيرل هاربر؟؟ تكمن الإجابة عن هذا التساؤل في نقطة البدء لتنفيذ أولى الخطوات العسكرية للعملية, وهذا ما شرع فيه اليابانيين من خلال التخطيط والإعداد لهجوم بيرل هاربر في أوائل العام 1941[5] في حين تم تنفيذ الهجوم في بداية شهر ديسمبر بمعنى أن عملية بيرل هاربر استغرقت قرابة السنة من أجل تحقيق هجوم لم يتجاوز الساعتين على واحدة من أقوى القواعد البحرية في تلك الفترة ما يثبت كفاءة القيادة العسكرية لليابانيين ويؤكد النطاق الواسع لعملية بيرل هاربر من جميع النواحي وهذا كله يبين لنا أن عملية بيرل هاربر كانت عملية منظمة وقائمة على تخطيط قوي وإعداد هائل وجبار ولم تكن ارتجالية أو قائمة على رغبة فردية خارجة عن إطار ومراحل عملية اتخاذ القرار العسكري كما حصل في قرارات معركة كورسك والتي قامت على رغبة وقناعة أدولف هتلر[6], وبهذا تم إثبات الفرضية الثالثة.

الفرضية الرابعة: تحقيق الغرض الرئيسي للعملية تطلب قصف أهداف ذات تأثير إستراتيجي.

ما تم ذكرة في الفرضية الثانية يمثل الأهداف الإستراتيجية العامة للهجوم, وتحقيقها يتطلب تدمير أهداف عسكرية لها تأثير إستراتيجي يساعد في تحقيق الأهداف العامة, وهذا يتطلب تعريف الهدف من الناحيتين العسكرية والإستراتيجية, فمن الناحية العسكرية يعرف الهدف حسب القانون الدولي الانساني بالقاعدة 8 فيما يتعلق بالأعيان، تُقصَر الأهداف العسكرية على الأعيان التي تسهم إسهاماً فعّالاً في العمل العسكري سواء بطبيعتها أو موقعها أو غايتها أو استخدامها، والتي يحقق تدميرها كلياً أو جزئياً، أو الاستيلاء عليها، أو تعطيلها في الأحوال السائدة في حينه ميزة عسكرية مؤكدة,[7] وبالرغم من وضوح التعريف إلا أنه يتصف بالشمولية فتدمير دبابة البانزر وقصف المصنع المنتج لها كلاهما أهداف عسكرية, فكيف يتسنى لنا اكتشاف الأثر الاستراتيجي للأهداف العسكرية؟؟ هذا ما يجرنا إلى تعريف

---

[1] معركة بيرل هاربور, (د.ن) https://www.arab-army.com/, تم الاطلاع في 20\3\2021.
[2] تبعات الهجوم على بيرل هاربر, (د.ن) https://ar.wikipedia.org/, تم الاطلاع في 8\3\2021.
[3] الحرب العالمية الثانية: الهجوم على بيرل هاربور, (د.ن) https://eferrit.com/, تم الاطلاع في 8\3\2021.
[4] ستيوارت، الليوتينانت والكوماندر، البحرية الأميركية.""هؤلاء الأقزام الغامضة"، وقائع معهد البحرية الأمريكي، ديسمبر 1974، صـ 56
[5] الهجوم على بيرل هاربر, (د.ن) https://ar.wikipedia.org/, تم الاطلاع في 19\3\2021.
[6] ذي يزن الاعوش, الأخطاء الاستراتيجية للجيش الألماني في معركة كورسك, مجلة الدراسات الاستراتيجية والعسكرية, المركز العربي الديمقراطي, العدد العاشر, صفحة 112.
[7] القانون الدولي الانساني العرفي, القاعدة 8. تعريف الأهداف العسكرية, https://ihl-databases.icrc.org/, تم الاطلاع في 13\3\2021.

الهدف الإستراتيجي والذي يعرف بالهدف طويل الأجل المطلوب تحقيقه والوصول إليه خلال فترة زمنية محددة تقدر بحوالي 5 سنوات,[1] معنى هذا أن تحقيق هدف ما ينعكس أثره على المدى البعيد ويساهم في تحقيق الهدف الاستراتيجي الأعلى هو هدف ذو تأثير استراتيجي, وينبغي أن يكون للأهداف العسكرية الإستراتيجية تأثير بعيد المدي وهذا التأثير يجب أن يرفع من فرص كسب الحرب ككل, ومن ناحية أخرى فإن الأهداف العسكرية ذات التأثير الاستراتيجي يمكن أن يكون لها تأثير مباشر وليس بالضرورة على المدى البعيد كالأهداف التي يؤدي ضربها إلى إصابه القوات المعادية بالشلل الكامل أو الجزئي وذلك حسب نطاق الهجوم والضربات ونوع العمليات, وتختلف الأهداف العسكرية ذات التأثير الإستراتيجي باختلاف المراكز والقوات المستهدفة حسب نوعها ومجالها برية جوية بحرية, ومن هذه الأهداف:

1. **خطوط الإمداد العسكري:** والتي تتميز بتأثيرات مباشرة على المدى القصير من حيث معطيات ومسار المعركة وغير مباشرة على المدى البعيد من حيث نتائج الحرب, كما حصل في معركة ستالين غراد ومعركة كورسك مما تسبب في هزيمة الألمان في كلا المعركتين وأدى إلى ضعف الجبهة الشرقية وتغلل القوات السوفيتية فيها[2] الأمر الذي كان أحد الأسباب الرئيسية في سقوط برلين وخسارة الألمان في الحرب.
2. **مراكز التصنيع الحربي:** كضرب مصانع الدبابات في ألمانيا عام 1943 والتي تسببت بعجز التصنيع الحربي في تزويد المعارك الألمانية مما أدى إلى خسارتها.[3]
3. **خطوط الدفاع الأمامية للجهات العسكرية:** والتي تعتبر من أهم الوسائل العسكرية المؤثرة على نتائج المعارك كما حصل في معركة كورسك بين الجيش الألماني والجيش السوفيتي والتي كانت أحد الأسباب في صد الهجوم الألماني وفشله,[4] ومع أن الخطوط الدفاعية مرتبطة بشكل مباشر بالمعارك والعمليات العسكرية إلا أن لها تأثيرات استراتيجية على مستوى الحرب ككل, والشاهد على ذلك خط برليف الذي أنشأه الجيش الإسرائيلي بعد حرب 67 على الضفة الشرقية لقناة السويس [5] بغرض صد هجمات الجيش المصري والحفاظ على المكاسب الإسرائيلية في حرب نكسة حزيران, وبقيام القوات المصرية بعبور قناة السويس بنجاح وتحطيم حصون خط برليف تمكنت من التوغل 20 كم شرقاً داخل سيناء,[6] وما يبين حجم الخسارة الإستراتيجية للجيش الإسرائيلي تصريح وكالة اليونايتد برس : أن تخلى إسرائيل عن خط برليف الحصين على الضفة الشرقية لقناة السويس يعتبر أسوأ نكسة عسكرية أصيبت بها في تاريخها.[7]
4. **القواعد الجوية والمطارات الحربية:** والتي تتميز بأهمية بالغة ودور إستراتيجي في الحروب والمعارك والعمليات العسكرية حيث تمثل الدرع الأول ضد الهجمات المعادية واليد الطويلة التي تحقق الأهداف بعيدة المدى جغرافياً وإستراتيجياً, وتتشكل القوات الجوية بالعديد من المقومات المترابطة التي تعمل بشكل متكامل

---

[1] ما هو تعريف الهدف الاستراتيجي, (د.ن) https://www.isalna.com/, تم الاطلاع في 21\3\2021.
[2] ذي يزن الاعوش, الأخطاء الاستراتيجية للجيش الألماني في معركة كورسك, مجلة الدراسات الاستراتيجية والعسكرية, المركز العربي الديمقراطي, العدد العاشر, صفحة 111.
[3] ذي يزن الاعوش, الأخطاء الاستراتيجية للجيش الألماني في معركة كورسك, مجلة الدراسات الاستراتيجية والعسكرية, المركز العربي الديمقراطي, العدد العاشر, صفحة 113.
[4] ذي يزن الاعوش, الأخطاء الاستراتيجية للجيش الألماني في معركة كورسك, مجلة الدراسات الاستراتيجية والعسكرية, المركز العربي الديمقراطي, العدد العاشر, صفحة 108.
[5] خط بارليف, (د.ن) https://ar.wikipedia.org/, تم الاطلاع في 21\3\2021.
[6] حرب أكتوبر, (د.ن) https://ar.wikipedia.org/, تم الاطلاع في 18\3\2021.
[7] خط بارليف, (د.ن)https://ar.wikipedia.org/, تم الاطلاع في 18\3\2021.

يضمن فاعلية وكفاءة سلاح الجو ابتداء بمنظومة الرادارات وانتهاء بالقوة الجوية, وتمثل القواعد الجوية المكون الأهم والذي يعتبر الركيزة الأساسية في منظومة السلاح الجوي ككل والتي بتدميرها تصاب المنظومة بالشلل الكامل وبذلك يتم تحقيق التفوق العسكري للأطراف المقابلة كما حصل في حرب 1967 بين اسرائيل والدول العربية والتي تُعرف في كل من سوريا والأردن باسم نكسة حزيران وفي مصر باسم نكسة 67 وتسمى في إسرائيل حرب الأيام الستة وهي الحرب التي نشبت بين إسرائيل وكل من مصر وسوريا والأردن بين 5 حزيران/يونيو 1967 والعاشر من الشهر نفسه، وأدت إلى احتلال إسرائيل لسيناء وقطاع غزة والضفة الغربية والجولان وتعتبر ثالث حرب ضمن الصراع العربي الإسرائيلي,[1] ففي هذه الحرب وتحديداً 5 يونيو 1967، في اليوم الأول من حرب 67 نفذت القوات الجوية الإسرائيلية العملية (موكد) مما أدى إلى تدمير القوات الجوية العربية المحاربة وتحقيق تفوق جوي إسرائيلي لبقية الحرب,[2] وهذا يثبت أهمية القواعد الجوية في كونها أهداف عسكرية ذات تأثير إستراتيجي وإنعكاسات شديدة على نتائج الحرب ككل.

في حالة القواعد العسكرية البحرية فإن الأهداف الإستراتيجية تختلف عن الأهداف السابقة نظراً لطبيعة وخصوصية مجال سلاح البحرية, وتتمثل الأهداف الإستراتيجية البحرية في:

1. **الأساطيل العسكرية البحرية:** في المعارك البريه لا تعتبر القوات العسكرية والآليات الحربية هدف إستراتيجي يتطلب عمليات نوعية, فمن الناحية الإستراتيجية لا يصح إستهداف الدبابة فالمعركة كفيلة بتدميرها بل يجب إستهداف المصنع الذي أنتج الدبابة, أما في الأساطيل البحرية فالأمر مختلف فاستهداف حاملة طائرات يعتبر هدف إستراتيجي مهم وذلك لعدة أسباب:

1.1 حجم العملية: ففي حالة إستهداف لواء دبابات أو لواء مشاه من خلال سلاح الجو (فترة الحرب العالمية الثانية) فإن الأمر يتطلب العديد من الطلعات الجوية والتي من الممكن أن تتضمن كل طلعة سربين أو أكثر من الطائرات المقاتلة والقاذفة وذلك حسب حجم اللواء ومدى انتشاره وطبيعة التضاريس الجغرافية للمنطقة, أما في حالة الأهداف البحرية فإن عدد من الطائرات لا تتجاوز السرب كفيلة بتدمير حاملة طائرات أو سفنيه حربية.

2.1 الخسائر: تدمير الأهداف البحرية وتحديداً القطع الحربية مثل المدمرات والبوارج وحاملات الطائرات يترتب عليه خسائر شديدة بعكس الأهداف البرية سواء من ناحية القوة البشرية أو من ناحية الآليات العسكرية حيث من الممكن أن تستوعب القطعة البحرية عدد يتراوح من مئات إلى ألاف الجنود كسفينة يو إس إس أريزونا الأمريكية والتي تتطلب قيادتها طاقم يبلغ 1400 رجل والذي قتل منهم بالفعل 1177 فرد في هجوم بيرل هاربر,[3] ومن ناحية أخرى فإن تكلفة صناعة حاملة طائرات بحرية أعلى بكثير من تكلفة الآليات الحربية البرية والجوية.

3.1 الاستعاضة: صناعة السفن الحربية ليست بالأمر السهل وتتجاوز غيرها من الأليات الحربية بكثير من حيث الوقت والتكلفة ومتطلبات الصناعة مما قد يجعل صناعة سفينة واحدة يمتد من أشهر إلى سنوات

---

[1] حرب 1967، المركز الفلسطيني للدراسات،(د.ن) 20 مارس 2012, https://ar.wikipedia.org/, تم الاطلاع في 16\3\2021.
[2] القوات الجوية الإسرائيلية, (د.ن) https://ar.wikipedia.org/, تم الاطلاع في 16\3\2021.
[3] الحرب العالمية الأولى / الثانية: سفينة يو إس إس أريزونا (د.ن) (BB-39), https://eferrit.com/, تم الاطلاع في 27\2\2021.

ومثال على ذلك السفينة الألمانية شارنهورست والتي بدأ بنائها في 3 أكتوبر 1936, وتم الإنتهاء منها في يناير 1939[1] بواقع سنتين, وبخلاف الآليات العسكرية الأخرى مثل صناعة الدبابات حيث وصل إنتاج الدبابات الألمانية من قبل شركة مان(MAN), إلى 600 دبابة شهريا في يناير 1943.[2]

4.1 تأثير الهدف: تعتبر حاملة الطائرات من أكثر القطع الحربية تأثيراً على مسارات المعارك ونتائج الحروب حيث تمثل مزيج بين القوة البحرية والقوة الجوية ويمكن اعتبارها بأنها قاعدة جوية ومطار حربي متنقل على المسطحات المائية, ويمكن أن تتضمن عدد يصل إلى ما يقارب 90 طائرة كحاملة الطائرات اليابانية أكاغي والتي أغرقتها البحرية الأمريكية في معركة ميدواي عام 1942,[3] ولهذا السبب تعتبر حاملات الطائرات بشكل خاص والقطع البحرية بشكل عام أهداف عسكرية ذات تأثير إستراتيجي عالي.

2. **مراكز القيادة:** تعتبر مراكز القيادة العسكرية من أهم الأهداف ذات التأثير الإستراتيجي, حيث أن تدميرها يصيب القوة العسكرية بالشلل التام ويدفعها نحو فجوة من التوقف والإرباك إلى حين تجهيز مراكز قيادية أخرى واستبدال الطاقم القيادي.

3. **المراكز اللوجستية المساندة:** استيضاح أهمية المراكز اللوجستية المساندة يتطلب فهم الإطار العام الذي يحتوي القوة البحرية والتي يشار إليها بالقاعدة البحرية أو الميناء العسكري والتي تعرف بأنها قاعدة عسكرية حيث ترسو الأساطيل والسفن الحربية في حالة عدم وجود مهام بحرية, وتقوم بتزويد السفن والقطع البحرية وإعادة التخزين والقيام بالإصلاحات وعمليات الصيانة,[4] ومنها يكون انطلاق العمليات والمهام العسكرية وهذا ما يظهر الأهمية الإستراتيجية لمثل هذه الأهداف فبتدميرها يتم ضمان تحييد القوة البحرية وفقدانها لعمليات التجهيز العسكري, وبالنظر إلى الأهداف الاستراتيجية بعيدة المدى في الفرضية الثانية والمتمثلة في الحماية والتحييد وفتح مجال الهجوم العسكري على الساحل الغربي للولايات المتحدة نجد أن الأهداف ذات التأثير الإستراتيجي والتي ينبغي استهدافها تشمل الأسطول البحري ومراكز القيادة والمراكز اللوجستية المساندة, حيث أن تدمير هذه الأهداف سيزيل التهديد المباشر من قبل الأسطول الأمريكي على اليابان ويمنع القوة البحرية الأمريكية من تنفيذ أي عمليات في المحيط الهادي وسيعيق إستعاضة القوة على المدى القصير, وهذا ما كان يفترض أن يفكر فيه اليابانيون وأن يبنى الهجوم عليه وبهذا تم إثبات الفرضية الرابعة.

الفرضية الخامسة: العملية حققت النجاح العسكري ولم تحقق النجاح الإستراتيجي.

تشير هذه الفرضية إلى نتائج العملية من الناحيتين العسكرية والإستراتيجية, وقد تم صياغة هذه الفرضية على أساس الحقائق التاريخية الظاهرة, فمن الناحية العسكرية لا يخفى على القادة في سلاح الجوية والبحرية درجة النجاح العسكري من خلال حجم الأهداف المدمرة, ومن الناحية الإستراتيجية فهناك فشل ذريع والسبب أن الولايات المتحدة الأمريكية انضمت للحرب العالمية الثانية وشكلت قطب مؤثر على نتائج الحرب ككل, فإذا كانت النتائج واضحة ومثبته

---

[1] البارجة الألمانية شارنهورست, (د.ن) https://ar.wikipedia.org/wiki, تم الاطلاع في 27\2\2021.

[2] ذي يزن الاعوش, الأخطاء الاستراتيجية للجيش الألماني في معركة كورسك, مجلة الدراسات الاستراتيجية والعسكرية, المركز العربي الديمقراطي, العدد العاشر, صفحة 113.

[3] خطأ-فادح-تسبب-بخسارة-اليابان-للحرب-العالمية-الثانية, (د.ن) https://www.alarabiya.net/ar/last-page/2018/10/05/, تم الاطلاع في 17\3\2021.

[4] Naval base, https : //en.wikipedia.org/, تم الاطلاع في 18\3\2021

كحقائق تاريخية ,,, فما الذي ستدرسه هذه الفرضية؟؟! هذه الفرضية ستدرس الجزئيات التي ساهمت وبشكل فعال ومؤثر في نتائج العملية من الناحيتين العسكرية والإستراتيجية وذلك من خلال أوجه النجاح العسكري والفشل الإستراتيجي والتي تعتبر من أهم نتائج البحث بالتالي أهم الدروس التاريخية عسكرياً وإستراتيجياً والتي من المفترض أن يستفيد منها القادة من كافة المستويات وجميع المجالات العسكرية.

1. أوجه النجاح في الهجوم

1.1 تخطيط الهجوم: بدأ التخطيط الأولي للهجوم على ميناء بيرل في أوائل عام 1941 لحماية الإنتقال إلى "منطقة الموارد الجنوبية" (وهو المصطلح الياباني لجزر الهند الشرقية الهولندية وجنوب شرق آسيا بشكل عام) ، تحت رعاية اللواء ياماموتو[1] ولم يحصل ياماموتو على موافقة للتخطيط والتدريب النظامي لشن الهجوم من هيئة الأركان العامة للإمبراطورية اليابانية البحرية إلا بعد خلاف كبير مع مقر البحرية وتهديده بإقالته من منصبه,[2] وانتهى الكابتن مينورو غندا من التخطيط الكامل بحلول أوائل فصل ربيع عام 1941, وعلى مدى الأشهر القليلة التالية تم تدريب الطيارين وتجهيز المعدات وجمع المعلومات الإستخبارية وعلى الرغم من هذه التحضيرات لم يُصدر الإمبراطور هيروهيتو الموافقة الفعلية على خطة الهجوم حتى الخامس من شهر نوفمبر وذلك عقب المؤتمر الثالث من أصل أربعة مؤتمرات إمبراطورية للنظر في الأمر,[3] وهذا يبين درجة الدقة والإهتمام لدى القيادة اليابانية في التخطيط العسكري, وما يؤكد قوة التخطيط لدى اليابانيين جانبين, الأول تمثل في الاستفادة من التجارب العسكرية السابقة مثل معركة تارانتو الهجوم البريطاني على الأسطول الإيطالي عام 1940 حيث قام فريق التخطيط الياباني بدراسة معركة تارانتو بشكل مكثف, وقد استفادوا منه استفادة عميقة عند التخطيط للهجوم على القوات البحرية الأميركية في ميناء بيرل,[4] أما الجانب الثاني فتمثل في تطبيق الخطة فعلياً قبل الهجوم عن طريق تدريب المحاكاة وهذا ما سيتم ذكرة تالياً في جانب الإعداد.

أما من حيث تفاصيل الخطة الهجومية فقد تم تقسيمها إلى ثلاث موجات، كانت الهجمة الأولى هي الهجمة الرئيسية, وتضمنت الأسلحة التي يجب أن تستخدم لمهاجمة السفن الحربية الرئيسية، وكانت الأوامر الصادرة لأطقم الطائرات في اختيار أهداف ذات القيمة العالية (البوارج وحاملات الطائرات) أو إذا كانت غير موجودة يمكن اختيار أي سفن أخرى ذات قيمة عالية (مثل الطرادات والمدمِّرات), بينما كان على الطائرات القاذفة مهاجمة الأهداف الأرضية, كما صدرت الأوامر للطائرات المقاتلة بتدمير أكبر عدد ممكن من الطائرات وخاصةً خلال الهجمة الأولى, وعند نفاذ الوقود يجب علي المقاتلين العودة إلى حاملات الطائرات للتزويد بالوقود والعودة إلى القتال مرة أخرى,[5] وهذا ما يثبت إمكانية تنفيذ موجات هجومية تصل إلى خمس موجات كما تم ذكره بالتفصيل في جانب كفاية القوة العسكرية, أما الهجمة الثانية فقد كانت تهدف لإنهاء المهام المتبقية المتمثلة بحظائر الطائرات والطائرات في هيكام فيلد و حاملات الطائرات والطرادات الأهداف الطائرات

---

[1] الهجوم على بيرل هاربر, (د.ن) https://ar.wikipedia.org/, تم الاطلاع في 19\3\2021.
[2] الهجوم على بيرل هاربر, (د.ن) https://ar.wikipedia.org/, تم الاطلاع في 19\3\2021.
[3] بيتر ويلتسر، هيروهيتو والحرب، 1998، صـ39.
[4] الهجوم على بيرل هاربر الخلفية التاريخية, (د.ن)https://onshr.nrme.net/, تم الاطلاع في 20\3\2021.
[5] الهجوم على بيرل هاربر, (د.ن) https://ar.wikipedia.org/, تم الاطلاع في 8\3\2021.

الموجودة في جزيرة فورد، وهيكهام فيلد، وويلر فيلد، وباربرز بوينت، وكنيوه [1], وبخصوص الموجة الثالثة فكانت تستهدف صهاريج تخزين الوقود,[2] وبهذا تم إثبات نجاح عملية التخطيط العسكري.

2.1 الإعداد للهجوم: تظهر قوة الإعداد الياباني للهجوم من خلال التطبيق المسبق للخطة قبل تنفيذ الهجوم الفعلي حيث بدأ الأسطول في التأكيد على القوة الجوية في التدريبات والمناورات السنوية ، والتي جمعت الوحدات الجوية المختلفة للأسطول, ومن أهم الأمور التي ركز عليها القادة اليابانيين محاكاة الغارة التي شنتها طائرات طوربيد على سفن حربية في الميناء,[3] ولتنفيذ هذا الجانب قضى ياماموتو هو وربابنة أسطوله أشهراً في التدرب سراً على الهجوم في قاعدةٍ يابانيةٍ منعزلة، وتم ذلك في جزيرة كيوشو,[4] وقد شمل تدريب المحاكاة تفاصيل وإجراءات دقيقة منها إجراء تدريبات لطياري قاذفات الطوربيد على إصابة نماذج للبوارج الأمريكية بنماذج غير متفجرة من الطوربيدات ومن مسافة 500 متر تقريباً الأمر الذي يتطلب إطلاقها من ارتفاعات منخفضة للغاية وبسرعة بطيئة للطائرة, كما تم تدريب طياري القاذفات على إصابة سفن تسير بطريقة موجهة بسرعة كبيرة حتى تتحقق نسبة الإصابة المباشرة في هذه الحالة 50% وكذلك تدريب طياري الطائرات المنخفضة على إصابة الطائرات الأرضية في المطارات وقد أجاد الجميع الإقلاع من فوق ظهر الحاملات,[5] ولم يقتصر الأمر على التدريب النوعي للعمليات بل شمل الإعداد لعمليات التسليح بما يتوافق مع خصائص منطقة الهجوم حيث تم تسليح الطائرات بقذائف طوربيد مصممةً خصيصاً لكي تسقط و تنطلق في مياهٍ ضحلة.[6]

ما سبق لا يثبت نجاح عملية الإعداد للهجوم وحسب بل ويثبت التكامل بين التخطيط العسكري والإعداد للمعركة الأمر الذي يعتبر من أهم القواعد الذي يجب على القادة التركيز عليها قبل القيام بالعمليات العسكرية.

3.1 كفاية القوة العسكرية: قامت دراسة الكفاية للقوة العسكرية من خلال نوع الآليات الحربية, العدد, الخصائص, القدرة التدميرية, وذلك على النحو الآتي:

1.3.1 الطائرات: شملت القوة الجوية للحملة اليابانية 405 طائرة 360 للهجوم والطائرات المتبقية قتالية دفاعية جوية, ولو احتسبنا عدد الأهداف بناء على الطائرات الهجومية فإن الطاقة الهجومية ستبلغ 360 هدف على أساس أن الطائرة الواحدة ستتكفل بتدمير هدف واحد, وبالعودة إلى المنطق العسكري فإن بعض الأهداف العسكرية تتطلب أكثر من هجمة لتحقيق التدمير الكامل, ولو افترضنا أن الأهداف العسكرية في قاعدة بيرل هاربر تتطلب كمتوسط إلى هجوم 5 طائرات فإن مجموع الأهداف ستبلغ 72 هدف وهذا يعتبر عدد كبير في العمليات العسكرية وخصوصاً لأهداف كالتي تضمنتها بيرل هاربر, ولو نظرنا إلى كفاية القوة الجوية من حيث الموجات الهجومية على أساس أن الموجة الواحدة تتطلب 120 طائرة فهذا يشير إلى أمكانية تنفيذ ثلاث موجات وذلك مع عدم الأخذ بعين الاعتبار إعادة تجهيز الطائرات التي نفذت الهجوم وبأخذ هذا الاعتبار سترتفع عدد الموجات الهجومية الممكن تنفيذها.

---

[1] الهجوم على بيرل هاربر الخلفية التاريخية, (د.ن) https://onshr.nrme.net/, تم الاطلاع في 26\3\2021.

[2] The Attack on Pearl Harbor, https ://www.pacificatrocities.org/blog, تم الاطلاع في 19\3\2021

[3] The Attack on Pearl Harbor, https ://www.pacificatrocities.org/blog, تم الاطلاع في 19\3\2021

[4] الهجوم على بيرل هاربر الخلفية التاريخية, (د.ن) https://onshr.nrme.net/, تم الاطلاع في 27\2\2021.

[5] معركة بيرل هاربور, (د.ن) https://www.arab-army.com/, تم الاطلاع في 20\3\2021.

[6] معركة بيرل هاربر, (د.ن) https://defense-arab.com/, تم الاطلاع في 19\3\2021.

2.3.1 حاملات طائرات: تضمنت الحملة اليابانية 6 حاملات طائرات وذلك بناء على عدد الطائرات المعدة للهجوم وذلك وفق القدرة الكاملة لحاملة الطائرات حيث تقل حاملة الطائرات كالحاملة اليابانية أكاغي عدد يصل إلى ما يقارب 90 طائرة,[1] وبناء على هذه القدرة فإن 6 حاملات ستتمكن من حمل 540 طائرة كحد أقصى.

3.3.1 السفن الحربية: شاركت في الحملة سفينتين حربيتين وخصائص السفينة الحربية هو ما يبين دورها في العملية, فهي سفينة بحرية ثقيلة تم إنشاؤها في أواخر القرن التاسع عشر وبداية القرن العشرين الميلادي مع مدرعات واسعة ومدافع من عيار ثقيل,[2] ومن خلال الخصائص والقدرات الحربية يتضح دورها في الحملة اليابانية وذلك لمهاجمة وإغراق القطع البحرية الأمريكية التي قد لا تكون راسية في الميناء العسكري.

4.3.1 الطرادات: رافقت الحملة 3 طرادات يابانية, طرادتين ثقيلة وطرادة خفيفة, ويمكن معرفة دور الطرادات في الحملة من خلال تعريفها حيث تعتبر الطرادات الثقيلة سفن بحرية مصممة لمسافات طويلة وسرعات عالية، مزودة بشكل عام بمدافع بحرية ذات أبعاد مختلفة,[3] أما الطراد الخفيف فهو سفينة بحرية صغيرة ومتوسطة وتعد مدرّعات بسيطة ذات سرعات متوسطة، وأحد أبرز مهامها الإستكشاف والإستطلاع,[4] وهذا يبين أن الطرادات كانت مكلفة بمهام الحماية والمساندة للقطع البحرية الأخرى.

5.3.1 المدمرات: وقد اشتركت 9 مدمرات في الهجوم على بيرل هاربر, ويعد هذا النوع من أصغر أنواع السفن البحرية الحربية ذات السرعات العالية والقدرة المميزة على المناورة، وتحمل المدمرات الصواريخ بالإضافة إلى رادارت متعددة المراحل و الوظائف[5]، وتقوم بأدوار دفاعية ضد الغواصات و الطائرات[6]

6.3.1 الغواصات: رافقت الحملة 5 غواصات صغيرة من النوع A وتسلح الغواصات القزمية بالطوربيد والألغام البحرية، وتلعب الغواصات القزمية دوراً هاماً في الهجوم على المرافئ العسكرية للأساطيل واختراقها ويرجع ذلك لحجمها الصغير.[7]

من خلال التقييم العددي والنوعي والخصائص الحربية للقطع البحرية المكلفة بالهجوم تم تأكيد كفاية القوة البحرية للحملة اليابانية.

4.1 سرية المعلومات: لسرية العمليات العسكرية أهمية بالغة ومؤثرة على نتائج المعركة والحرب ككل الأمر الذي من شأنه ن يقلب كافة الموازين ويغير معطيات العمليات العسكرية وواقعها وبشكل كارثي مثلما حصل في الهجوم الألماني على الجبهة الشرقية المحاذية للسوفييت في معركة كورسك في 5 يوليو 1943 حيث تسربت معلومات المعركة قبل وقوعها بأشهر لصالح السوفييت مما مكنهم من التجهيز والإعداد المسبق الأمر الذي تسبب هزيمة الجيش الألماني,[8] أما بالنسبة لحالة التوتر السياسي والعسكري بين الولايات المتحدة الأمريكية واليابان فقد كانت

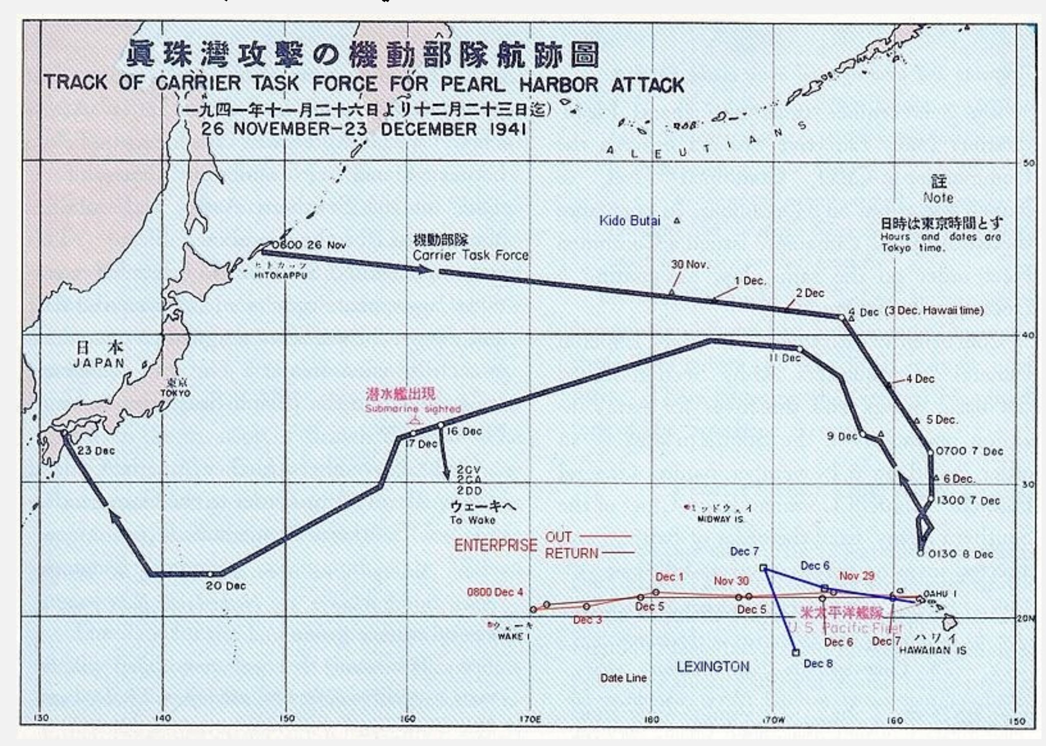
---

[1] خطأ-فادح-تسبب-بخسارة-اليابان-للحرب-العالمية-الثانية, (د.ن) https://www.alarabiya.net/ar/last-page/2018/10/05/, تم الاطلاع في 17\3\2021.
[2] Types of warships", quizlet.com, Retrieved 20-11-2019. Edited. https : //quizlet.com/, تم الاطلاع في 21\3\2021
[3] Types of warships", quizlet.com, Retrieved 20-11-2019. Edited. https : //quizlet.com/, تم الاطلاع في 21\3\2021.
[4] Types of warships", quizlet.com, Retrieved 20-11-2019. Edited. https : //quizlet.com/, تم الاطلاع في 21\3\2021.
[5] How the U.S. Navy Works, https : //science.howstuffworks.com/, تم الاطلاع في 21\3\2021
[6] Types of warships", quizlet.com, Retrieved 20-11-2019. Edited. https : //quizlet.com/, تم الاطلاع في 21\3\2021
[7] غواصة قزمية, (د.ن) https://ar.wikipedia.org/, تم الاطلاع في 21\3\2021.
[8] ذي يزن الاعوش, الأخطاء الاستراتيجية للجيش الألماني في معركة كورسك, مجلة الدراسات الاستراتيجية والعسكرية, المركز العربي الديمقراطي, العدد العاشر, صفحة 104.

القيادة الأمريكية تتوقع هجوم اليابانيين حيث استعدت القواعد والمرافق الأمريكية في المحيط الهادئ في مناسبات متعددة، ولم يعتقد المسؤولون الأمريكيون أن بيرل هاربور سيكون الهدف الأول في أي حرب مع اليابان، بينما توقعوا أن أول هجوم سيكون على الفلبين وذلك بسبب الخطر الذي تشكله على الممرات البحرية في الجنوب,[1] ومن الملاحظ أن الإستعداد الأمريكي كان قائم على توقعات مبنية على مواقف تاريخية وتحليلات ضيقة الأفق ولم يكن لديهم أي معلومات حول نوايا القيادة اليابانية بمهاجمة بيرل هاربر بالرغم من التخطيط والاستعدادات وعمليات التدريب التي سبقت الهجوم بأشهر, وهذا ما يثبت درجة السرية في العمليات اليابانية.

كما أن هذا ليس الجانب الوحيد الذي يثبت سرية العمليات العسكرية اليابانية, وفي هذا إشارة إلى عملية التحرك بقوة بحرية مثل الأسطول الياباني دون أن يتم اكتشافها حيث قام ناغومو بالإبحار في 26 نوفمبر متجنباً ممرات الشحن الرئيسية ونجح في عبور شمال المحيط الهادي دون أن يكتشف,[2] ولتجنب الإكتشاف لاحظ فريق عمل الناقل صمتًا لاسلكيًا واتبع مسارًا شماليًا إلى هاواي، وهو طريق كان قليلاً ما تسلكه السفن بسبب عواصف الشتاء ، مما أحبط الاستطلاع الجوي,[3] كما هو موضح في الشكل (3) وبهذا أثبت اليابانيين قدرتهم العالية في الحفاظ على سرية العمليات العسكرية.

الشكل (3) خط سير الاسطول الياباني نحو بيرل هاربر



المصدر: https://en.wikipedia.org/

5.1 الإستطلاع: نفذ اليابانيين عملية الاستطلاع على مرحلتين الأولى من خلال الاستطلاع الأولي الذي قام بتنفيذه الجاسوس الياباني والذي اعتمد في تنفيذ على الملاحظة المباشرة لتكوين القوات الأمريكية من خلال استئجار عددًا من الطائرات للقيام بجولات فوق جزيرة أواهو وقرب قاعدة بيرل هاربر والتقاط صورًا لها, كما أنه استغل

---

[1] الهجوم على بيرل هاربر الخلفية التاريخية, (د.ن) https://onshr.nrme.net/, تم الاطلاع في 27\2\2021.

[2] كينيدي هيكمان, الحرب العالمية الثانية: الهجوم على بيرل هاربور, https://eferrit.com/, تم الاطلاع في 8\3\2021.

[3] NEIL KAGAN ANDSTEPHEN HYSLOP, Rare World War II maps reveal Japan's Pearl Harbor strategy, تم الاطلاع في 19\3\2021

منصبه ليتظاهر بممارسة هواية الغوص واستكشاف الأعماق, واتجه في أوقات كثيرة للسباحة والغوص قرب بيرل هابر بهدف جمع معلومات إضافية عنها.[1]

أما المرحلة الثانية فتمثلت بالإستطلاع المباشر قبل الهجوم من خلال طائرات استطلاعية أحداها لإستكشاف أواهو والأخرى فوق طرق لاهاينا ، ماوي ، على التوالي ، مع أوامر للإبلاغ عن تكوين الأسطول الأمريكي وموقعه.[2]

وقد أثبت سلاح الاستطلاع فاعليته من خلال الدقة في تدمير الأهداف أثناء تنفيذ الهجوم.

6.1 المباغتة وتوقيت الهجوم: توقعت القيادات الأمريكية هجوم مفاجئ من اليابانيين غير أن توقعاتهم لم تكن محددة من الناحية الزمنية أو العسكرية وهذا ما دعاهم إلى رفع درجة الإستعداد والجاهزية بشكل عام, وما يبين هذا الموقف للأمريكيين خطاب الجنرال الأمريكي بيوتي مارتن (قبل الهجوم بيوم واحد)، في قاعدة كانوهي العسكرية في شبه جزيرة موكابو، الواقعة على بعد أقل من 15 ميلًا (24 كيلومترًا) شرق ميناء بيرل هاربر في صباح 6 ديسمبر 1941 «على الأرجح أنتم أقرب ما يكون للحرب، بدون أن تكونوا فعليًا في حرب, أبقوا أعينكم وآذانكم مفتوحة، وكونوا على تأهب كل لحظة».

وبالرغم من التوجيهات الصريحة للجنرال مارتن فقد نفذ الأسطول الياباني هجوماً مباغتاً بتوقيت مثالي, ففي الـ7 صباحا بالتوقيت المحلي بداء الهجوم الياباني وفي غضون 90 دقيقة تم تدمير أربع سفن حربية و أربعًا من السفن الكبيرة وثلاث طوافات وثلاث مُدمرات، وحوالي 200 طائرة أمريكية، فضلًا عن قتل 2400 أمريكي، وجرح أكثر من 1175 آخرين,[3] وأكثر ما ساهم في نجاح الهجوم على هذا النحو عاملين رئيسيين تمثل الاول في توقيت الهجوم حيث انطلقت الطائرات اليابانية في وقت مبكر مع الشروق وبدء الهجوم في الساعة السابعة الأمر الذي حقق المباغتة في بداية اليوم قبل بدء النشاط اليومي للأسطول الأمريكي وكذلك ضمان الرؤية الواضحة للطيارين اليابانيين, أما العامل الأخر فقد تمثل في الفترة التي استغرقها الهجوم والتي لم تتجاوز الساعتين ما يثبت كفاءة وفاعلية سلاح الجو الياباني, وهذا كله يعزى إلى دقة وكفاءة العمليات السابقة المتمثلة في التخطيط والإعداد والاستطلاع.

7.1 تنفيذ الهجوم: هاجمت الموجة الأولى بـ 183 طائرة على طول أواهو وتحديداً بيرل هاربور ثم تلتها الموجة الثانية بالهجوم من الشمال الشرقي بـ 171 طائرة, وكما هو مخطط تم استهداف القطع البحرية ذات القيمة العالية ومن أبرز الأهداف التي تم تدميرها سفينة يو إس إس أريزونا مما تسبب في غرق السفينة الحربية في أقل من تسع دقائق حيث انتهى قصف حاملة الطائرات الأمريكية أريزونا بمقتل أكثر من 1100 رجل, ثم تعرضت يو إس إس أوكلاهوما لأكثر من 10 طوربيدات والتي كانت متواجدة بالصدفة في موعد تفتيش ذاك الصباح مما جعلها واحدة من أسهل الأهداف, وتسبب قصف يو إس إس أوكلاهوما في غرقها ، مما أدى إلى محاصرة أكثر من 400 رجل, بالإضافة إلى ذلك أصابت القنابل الأحواض الجافة مثل حوض بنسلفانيا.[4]

---

[1] فن المباغتة العسكرية, (د.ن)https://www.sasapost.com/, تم الاطلاع في 2021\3\19.

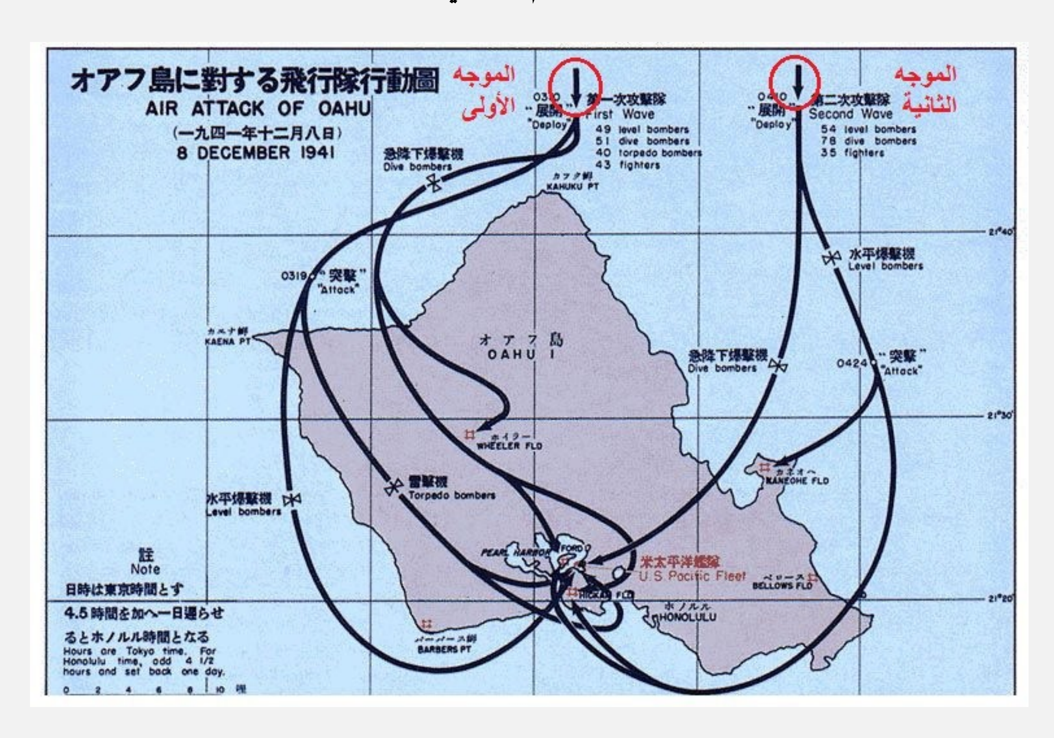
[2] Bjorkman, James, "December 7, 1941: Japanese Attack Pearl Harbor", Filminspector.com, Retrieved March 3, 2019.

[3] فن المباغتة العسكرية, (د.ن) https://www.sasapost.com/, تم الاطلاع في 2021\3\19.

[4] The Attack on Pearl Harbor, https : //www.pacificatrocities.org/blog, تم الاطلاع في 2021\3\19

من الملاحظ أن اليابانيين نفذوا كلا الموجتين بطرق هجومية مختلفة كما هو مبين في الشكل (4), فقد انطلقت الموجه الأولى من قبالة الساحل الشمالي بأربعة مجاميع هجومية المجموعة الأولى هاجمت أهداف في وسط الجزير في حين هاجمت المجاميع الثلاثة الأخرى الأهداف الجنوبية من جميع الجهات, أما الموجه الثانية فقد انطلقت من الشمال الشرقي للجزيرة بثلاث مجموعات هاجمت الأولى الأهداف الشرقية في حين هاجمت المجموعتين الأخيرتين نفس الاهداف الجنوبية من جهات الشمال الشرقي والجنوب الشرقي, من خلال الهجوم للموجتين تبين انطلاق الموجات من نقاط منفصلة متخذة مسارات مختلفة, فلم يحدث أن تم مهاجمة هدف من مسار واحد مرتين وهذا ما يثبت الكفاءة في إدارة عمليات الهجوم, كما خطط اليابانيون لموجة ثالثة لكن المفاجأة أن الأدميرال ناغوما اختار إلغاء الهجوم بغض النظر عن نجاح الموجة الأولى والثانية، حيث أن ناغوما لم يكن متأكدًا من مكان وجود حاملات الطائرات الأمريكية ، فقد اختار عدم المخاطرة بقواته, وأنهى اليابانيون هجومهم على جزيرة أواهو بعد موجتين من الهجوم.[1]

الشكل (4) مخطط الهجوم الياباني بالموجة 1 والموجه 2



المصدر: https://www.telegraphherald.com/

خريطة مشتقة من نسخة أصلية يابانية باستخدام توقيت طوكيو (بعد 19 ساعة ونصف الساعة من توقيت هاواي) تحدد موجتين من الطائرات الحربية التي قصفت أواهو وبيرل هاربور بواقع خسائر 20 طائرة ، مقابل 9 خسائر للموجة الأولى.[2]

من خلال الحقائق والمعلومات السابقة تبين تحقيق اليابانيين نجاح عالي من الناحية العسكرية.

---

[1] The Attack on Pearl Harbor, https : //www.pacificatrocities.org/blog, تم الاطلاع في 2021\3\19

[2] NEIL KAGAN ANDSTEPHEN HYSLOP, Rare World War II maps reveal Japan's Pearl Harbor strategy, تم الاطلاع في 2021\3\19

2 - الفشل الاستراتيجي

من خلال تقييم أوجه النجاح نجد أن الهجوم كان ناجح للغاية من الناحية العسكرية ولكن „ هل يمكن القول بأن الهجوم حقق الأهداف الاستراتيجية للعملية ككل والمذكورة في الفرضية الثانية؟؟

يكمن الجواب في ردة فعل الأميرال هارا تادايكي على نتائج العملية اليابانية قائلاً، "لقد انتصرنا انتصاراً تكتيكياً عظيماً في بيرل هاربر، وبالتالي خسرنا الحرب"[1] ولكن „ لماذا لخص الأميرال تادايكي هذه النتيجة عن عملية بيرل هاربر على هذا النحو؟؟!

كانت ردة فعل الأميرال نابعة من استشرافه للمستقبل ومعرفته الكاملة لعدم تحقق الأهداف الاستراتيجية وذلك أن الهجوم لم يصب محطة توليد الطاقة، وحوض بناء السفن، ومركز الصيانة، ومحطة الوقود، ومخازن الطوربيد، فضلاً عن أرصفة الغواصات، ومقر البحرية الأمريكية ومقر قسم الاستخبارات[2] والتي لم تدمر وبقيت على حالها, وبحسب المؤرخين العسكريين فإن تدمير هذه الأهداف كان سيعرقل الأسطول الأمريكي في المحيط الهادئ[3] ويؤدي إلى إطالة أمد الحرب سنتين أخريين,[4] وما يؤكد هذه الرؤية استعادة الولايات المتحدة لقوتها البحرية كنتيجة لبقاء هذه الأهداف حيث تمكن الأمريكيون من إعادة بناء أسطولهم بعد 6 أشهر (بالرغم من صعوبات الإستعاضة) وتمكنوا من خوض معركة "ميدواي" في يونيو/ حزيران 1942، والانتصار على الأسطول الياباني الذي كان في أوج قوته.[5]

الخاتمة " إذا بدأت في أمر ما فعليك أن تنهيه "

كنتيجة نهائية فإن اليابانيين نفذوا عملية تعتبر أعجوبة في المجال العسكري وقاموا بكل ما ينبغي فعله وفق المبادئ والأسس العسكرية من الإستطلاع وحتى عمليات الهجوم, وكان الخطاء الوحيد في قرار الأدميرال ناغوما بإلغاء الموجه الثالثة من الهجوم في الوقت الذي تم فيه تدمير جزء كبير القوة الأمريكية ولم يخسر الأسطول الياباني حينها سوى 29 طائرة من أصل 405 طائرة وهذا ما يمثل خسارة 7% فقط من القوة الجوية في حين أن القوة المتبقية من الطائرات اليابانية 377 طائرة والتي كانت كفيلة بإنهاء كل شكل من أشكال التواجد العسكري بتنفيذ ثلاث موجات أخرى إلى جانب الموجتين المنفذة فقد كان الوضع مهيأ لتنفيذ موجات أخرى بسبب حالة الفوضى في صفوف القوات الأمريكية ولضعف سلاح الدفاع الجوي حيث لم تكن هناك أسلحة مضادة للطائرات في كانوهي ما اضطر جنود البحرية (المارينز) لإطلاق النيران من مسدساتهم وبنادقهم على الطائرات التي حلقت على مستوى منخفض قريب من الأرض الأمر الذي لم يجدي في إصابة الطائرات اليابانية,[6] لذلك كان من المفترض إكمال المهمة وتدمير الأهداف ذات التأثير الاستراتيجي حتى وإن كلف الأمر خسارة 30% من القوات اليابانية من أجل تحقيق الأهداف الاستراتيجية العليا, وبالنظر إلى موقف الأدميرال ناغوما فقد يكون الدافع هو الحفاظ على الدماء اليابانية ولكنه لم يكن يعلم أنه بهذا القرارة الخاطئ سيتسبب في نزيف اليابان في معارك أخرى دماء أكثر بكثير مما كان من المفترض أن تنزفه في بيرل هاربر, وليس

---

[1] هاوفلر، هيرفيه. النصر: كيف انتصر الحلفاء في الحرب العالمية الثانية (نيويورك: المكتبة الأمريكية الجديدة، 2003)، ص.127.

[2] الهجوم على بيرل هاربر, (د.ن) https://ar.wikipedia.org/wiki, تم الاطلاع في 23\3\2021.

[3] الهجوم على بيرل هاربر, (د.ن) https://ar.wikipedia.org/wiki, تم الاطلاع في 23\3\2021.

[4] Yergin, Daniel (1991). The Prize: The Epic Quest for Oil, Money & Power. New York : Simon & Schuster. ISBN 0-671-79932-0. 327 ص.

[5] بعد 79 عاما من الهجوم الياباني, (د.ن) https://arabic.sputniknews.com/military, تم الاطلاع في 27\2\2021.

[6] قصة توحش وكالة الاستخبارات الأمريكية, (د.ن) https://www.ida2at.com/, تم الاطلاع في 25\2\2021.

هذا وحسب بل وخسارة الحرب بشكل كامل, وهنا يتجلى درس مهم للغاية في المجال العسكري يتمثل في تكلفة القرارات الخاطئة للقيادات العسكرية, وبهذا تم إثبات الفرضية الخامسة.

النتائج

1. وجود دوافع استراتيجية وعسكرية لتنفيذ الهجوم الياباني على ميناء بيرل هاربر.
2. تنفيذ الهجوم الياباني على ميناء بيرل هاربر لغرض تحقيق أهداف استراتيجية بعيدة المدى.
3. تنفيذ الهجوم تطلب عملية نوعية واسعة النطاق.
4. تحقيق الغرض الرئيسي للعملية تطلب قصف أهداف ذات تأثير استراتيجي.
5. العملية حققت النجاح العسكري ولم تحقق النجاح الاستراتيجي.

قائمةالمراجع

العربية

1. "معلومات عن التاريخ العسكري للولايات المتحدة أثناء الحرب العالمية الثانية على موقع id.loc.gov". id.loc.gov. مؤرشف من الأصل في 18 أبريل
2. فوكودوم، شيجيرو، "عملية هاواي". المعهد البحري للولايات المتحدة، 81 (ديسمبر 1955)، صـ 1315 - 1331
3. الهجوم على بيرل هاربر, https://ar.wikipedia.org/wiki
4. التاريخ العسكري للولايات المتحدة أثناء الحرب العالمية الثانية, https://ar.wikipedia.org/wiki
5. ونستون تشرشل, https://ar.wikipedia.org/wiki
6. جزيرة هاواي, https://ar.wikipedia.org/wiki
7. قصة توحش وكالة الاستخبارات الأمريكية, https://www.ida2at.com
8. الهجوم على بيرل هاربر الخلفية التاريخية, https://onshr.nrme.net
9. معركة بيرل هاربور, https://www.arab-army.com
10. تبعات الهجوم على بيرل هاربر, https://ar.wikipedia.org
11. الحرب العالمية الثانية: الهجوم على بيرل هاربور, https://eferrit.com
12. ستيوارت، الليوتينانت والكوماندر، البحرية الأميركية.""هؤلاء الأقزام الغامضة"، وقائع معهد البحرية الأمريكي، ديسمبر 1974، صـ 56
13. ذي يزن الاعوش, الأخطاء الاستراتيجية للجيش الألماني في معركة كورسك, مجلة الدراسات الاستراتيجية والعسكرية, المركز العربي الديمقراطي, العدد العاشر, صفحة 112.
14. القانون الدولي الانساني العرفي, القاعدة 8. تعريف الأهداف العسكرية, https://ihl-databases.icrc.org/,
15. ما هو تعريف الهدف الاستراتيجي, https://www.isalna.com
16. خط بارليف, https://ar.wikipedia.org
17. حرب أكتوبر, https://ar.wikipedia.org

18. حرب 1967، المركز الفلسطيني للدراسات، 20 مارس 2012, https://ar.wikipedia.org

19. القوات الجوية الإسرائيلية, https://ar.wikipedia.org

20. الحرب العالمية الأولى / الثانية: سفينة يو إس إس أريزونا (BB-39), https://eferrit.com

21. البارجة الألمانية شارنهورست, https://ar.wikipedia.org/wiki.

22. خطأ-فادح-تسبب-بخسارة-اليابان-للحرب-العالمية-الثانية, https://www.alarabiya.net/ar/last-

23. بيتر ويلتسر، هيروهيتو والحرب، 1998، صـ39

24. غواصة قزمية, https://ar.wikipedia.org

25. كينيدي هيكمان, الحرب العالمية الثانية: الهجوم على بيرل هاربور, https://eferrit.com/

26. فن المباغتة العسكرية, https://www.sasapost.com

27. هاوفلر، هيرفيه. النصر: كيف انتصر الحلفاء في الحرب العالمية الثانية (نيويورك: المكتبة الأمريكية الجديدة، 2003)، ص.127.

28. بعد 79 عاما من الهجوم الياباني, https://arabic.sputniknews.com/military,

الأجنبية

1. Yergin, Daniel (1991). The Prize: The Epic Quest for Oil, Money & Power. New York: Simon & Schuster. ISBN 0-671-79932-0327
2. The Attack on Pearl Harbor, https://www.pacificatrocities.org/blog
3. NEIL KAGAN ANDSTEPHEN HYSLOP, Rare World War II maps reveal Japan's Pearl Harbor strategy
4. Bjorkman, James, "December 7, 1941: Japanese Attack Pearl Harbor", Filminspector.com, Retrieved
5. Types of warships", quizlet.com, Retrieved 20-11-2019. Edited. https://quizlet.com
6. How the U.S. Navy Works, https://science.howstuffworks.com
7. Where Is Pearl Harbor?, https://www.history.com
8. Naval base, https://en.wikipedia.org

الاحتلال الإيرانى للجزرالإماراتية الثلاث "أبوموسي وطنب الكبرى والصغرى" تاريخه وتطوره، آثاره، طبيعته، وطرق حله فى ضوء القانون الدولى

The Iranian occupation of the three Emirati islands "Abomusi and Tunb Great and lesser": Its history and development, effects, nature, methods of solving it In the light of international law

فتحى فتحى جادالله الحوشي

دكتوراه فى القانون الدولى العام، كلية الحقوق جامعة المنصورة ، باحث فى النزاعات الدولية

drfathygad@gmail.com

ملخص

إن الاطماع الفارسية في المنطقة العربية قديمة جدا وتمتد الى ما قبل الاسلام ولم تنتهى تلك الأطماع حتى بعد سقوط الدولة الصفوية ، وكأن الأطماع التوسعية على حساب المنطقة العربية عقيدة فارسية قديمة متجذرة تمتد وتتجدد من الآباء إلى الأبناء وهذا ما أكده معظم ساسة ايران منذ الثورة الايرانية بقيادة الخميني والى يومنا هذا فإيران تعتبر أن العراق جزء من ايران تاريخياً، وأن البحرين محافظة ايرانية ، فانكشفت الأطماع الايرانية التوسعية القديمة بالمنطقة العربية مرة أخرى، والتي تهدف إلى اقامة حزام شيعي يضم العراق وسوريا ولبنان واليمن، ومحاولة تصدير ثورتها للبلاد المجاورة لتحقيق طموحاتها، وهذا هو سبب كتابة هذا البحث، وهو لفت الانتباه للأطماع الإيرانية ببلادنا العربية عامة، ومنطقة الخليج العربي خاصة وضرورة تصدي الشعوب العربية وأنظمتها ومواجهة تلك الأطماع والمخططات والانتباه لها.

وقد كان احتلال إيران للجزرالإماراتية الثلاث، طنب الكبرى وطنب الصغرى وأبو موسى جزءا من تلك المخططات التي تسعى إيران خلفها لنهب خيراتها والاستيلاء على أراضيها، وتهديد المنطقة بأسرها، وحلقة من سلسلة طويلة من الأطماع والأحقاد في منطقتنا العربية عامة، وبلاد الخليج خاصة، وسنتناول احتلال إيران للجزر الإماراتية الثلاث أبوموسى وطنب الكبرى والصغرى، من خلال عدة نقاط نبدأها ببيان التعريف بالجزر وتاريخ الأطماع الإيرانية فيها وموقف دولة الأمارات في مبحث أول، وبعد أن احتلت إيران الجزر الإمارتية الثلاث ارتكبت العديد من الانتهاكات بتلك الجزر، ولذلك يجب علينا أن نبين أثاراحتلال إيران للجزر الثلاث والانتهاكات التي ارتكبتها في ضوء القانون الدولي وحجج كل منهما، وهو موضوع المبحث الثاني، وأخيراً نتناول طبيعة الوسائل التي اتبعتها دولة الإمارات للتسوية مع إيران،ونختم البحث بخاتمة قصيرة نوجز فيها ما توصلنا إليه من نتائج وما نوصي به من توصيات لمواجهة تلك الأطماع.

الكلمات المفتاحية: الأطماع- الجزر الثلاث- الانتهاكات- الخليج العربي- التسوية.

Abstract

Persian ambitions in the Arab region are very old and extend to pre-Islamic times, and those ambitions did not end even after the fall of the Safavid state, as if expansionist ambitions at the expense of the Arab region were an old rooted Persian belief that extended and renewed from fathers to children, and this is what most Iranian politicians have confirmed since the Iranian revolution, led by Khomeini and to this day Iran considers that Iraq is historically part of Iran, and Bahrain is an Iranian province. The Old Iranian expansionist ambitions in the Arab region have been exposed once again, which aims to establish a Shiite belt that includes Iraq, Syria, Lebanon, and Yemen, and try to export its revolution to neighboring countries to achieve its ambitions. He is the reason for writing this paper, and it draws attention to Iranian ambitions in our Arab countries in

general, and the Arab Gulf region in particular, and the need to confront the Arab peoples and their systems, confront those ambitions and plans, and pay attention to them.

Iran's occupation of the three Emirati islands, Greater Tunb, Lesser Tunb and Abu Musa, was part of those plans that Iran is seeking to plunder its wealth and seize its lands, threatening the entire region, and one of a long series of ambitions and hatreds in our Arab region in general, and the Gulf countries in particular, and we will deal with the occupation Iran belongs to the three Emirati islands, Abu Musa and Tunb, Greater and Lesser, through several points that we start by explaining the definition of the islands, the history of Iranian ambitions in them, and the position of the Emirates in a first discussion, and after Iran occupied the three Emirati islands, many violations were committed in those islands, and therefore we must show the effects Iran's occupation of the three islands, and the violations it committed in the light of international law and their respective arguments, which is the subject of the second topic, and finally we address the nature of the means that the United Arab Emirates adopted for settlement with Iran, and we conclude the discussion with a short conclusion in which we summarize the results we have reached and the recommendations we recommend.Recommendations to face those ambitions.

Key words: ambitions-the three islands-violations -the Arab Gulf- the settlement.

مقدمة

إن الاطماع الفارسية في المنطقة العربية تاريخها طويل جدا وممتد الى ما قبل الاسلام ولم تنتهى تلك الأطماع الايرانية حتى بعد سقوط الدولة الصفوية وكأن الأطماع التوسعية على حساب المنطقة العربية عقيدة فارسية قديمة متجذرة تمتد وتتجدد من الأجداد الى الأباء ومن ثم الأبناء وهذا ما أكده ساسة ايران منذ سيطرة الثورة الايرانية بقيادة الخميني والى يومنا هذا،فقد صرح وزيرالخارجية الايراني آنداك صادق قطب زادة أن العراق جزء من ايران تاريخياً وأن البحرين محافظة ايرانية فانكشفت الأطماع الايرانية التوسعية بالمنطقة العربية القديمة مرة أخرى بعد سبات طويل وبدأت مرحلة جديدة لتصديرالثورة واقامة حزام شيعي يضم العراق وسوريا ولبنان حسب ما صرح أول رئيس لإيران([1]).

وهذاهوسبب **البحث ومشكلته**، ضرورة الانتباه للأطماع الإيرانية ببلادنا ومنطقة الخليج العربي التي لم تسلم من الأخطبوط الايراني وتدخلاته وأطماعه في المنطقة والتي تجددت حديثاً من خلال تصريحات أبوالحسن بني صدرأول رئيس لجمهورية ايران: بعد ما تصبح ايران سيدا للخط الشيعي المذكوراعلاه يستخدم النفط وموقع الخليج العربي للسيطرة على العالم الاسلامي هذه التصريحات كشفت نية ايران ومخططها بالسيطرة على الدول العربية خصوصا مناطق الحزام الشيعي والخليج العربي وصولا الى أبعد منهما([2]).

([1]) أبوالحسن بني صدرأول رئيس لإيران، بعد الثورة الإيرانية عام1979من4 فبراير1980– 21يونيو1981.
([2]) راجع/أ. على فريحات: الأطماع الإيرانية بالمنطقة العربية، مقال على الإنترنت على موقع أخبار البلد، بتاريخ https://cutt.us/ozl912015-4-15 وايضاً، الأطماع الإيرانية عقيدة فارسية، وكالة جراسا الأخبارية على هذا الرابط: -https://cutt.us/RyLHD والبلد نيوز على هذا الرابط/https://cutt.us/6PobA

هذا الدورالتاريخي لإيران في المنطقة وأطماعها وعدائها للمنطقة العربية يعكس مدى تجذرالفكرة التوسعية لدى روادهاعلى حساب أوطانناومقدساتناوخيراتنامن أول إمبراطورياتهم والى هذه الساعة فأصبحت عقيدة فارسية يُراد تحقيقها([1]). وعلى الشعوب العربية وأنظمتها مواجهة تلك الأطماع والمخططات والانتباه لها، وهذا هو**هدف البحث**.

وقد كان إحتلال إيران للجزرالأماراتية الثلاث جزءا من المخططات التى تسعى إيران خلفها لنهب خيراتها والإستيلاء على أراضيها وحلقة من سلسلة طويلة من الأطماع والأحقاد فى منطقتنا العربية عامة، وبلاد الخليج خاصة، وسنتناول إحتلال إيران للجزرالأماراتية الثلاث أبوموسى وطنب الكبرى والصغرى من خلال عدة نقاط.

منهج البحث نتناولها تباعاً نبدأها ببيان التعريف بالجزروتاريخ الأطماع الإيرانية فيهاوموقف دولة الأمارات فى مبحث أول، وبعد أن إحتلت إيران للجزرالإمارتية الثلاث ارتكبت العديد من الإنتهاكات ولذلك يجب علينا أن نبين أثاراحتلال إيران للجزر والانتهاكات التى ارتكبتها فى ضوء القانون الدولى وحجج كل منهما وهوموضوع المبحث الثانى.

وأخيراً طبيعة الوسائل التى اتبعتها دولة الإمارات للتسوية مع إيران، ونختم البحث بخاتمة نوجزفيها ما توصلنا إليه من نتائج وما نوصي به. نسأل الله التوفيق والسداد، إنه ولى ذلك والقادرعليه.

المبحث الأول: التعريف بالجزر وتاريخ الأطماع الإيرانية فيها وموقف دولة الإمارات

منح البريطانيون إيران في عام 1968 جزر طنب الكبرى وطنب الصغرى وأبو موسى قبل انسحابهم من الإمارات العربية. وأصبحت الجزر الثلاث محل نزاع بين الإمارات وإيران التي تسيطرعليها منذ عام1971، ويدّعي كل طرف بأحقية السيادة عليها، ورغم صغر مساحة الجزر الثلاث، إلا أنها ذات أهمية إستراتيجية واقتصادية كبيرة جدا للبلدين، إذ تشرف الجزر على مضيق هرمز الذي يمر عبره يوميا حوالي 40 في المئة من الإنتاج العالمي من النفط. ومن يسيطر على هذه الجزر يتحكم بحركة الملاحة البحرية في الخليج([2]).

([1]) راجع/ أ. مصطفى القرشي: الاطماع الايرانية في المنطقة العربية عقيدة فارسية متجذرة، الحوارالمتمدن-العدد:3828– بتاريخ 23- 8 -2012المحور: مواضيع وأبحاث سياسية على هذا الرابط/ https://cutt.us/1q35i

([2]) جزيرة أبو موسى وشقيقاتها والخلاف الإيراني-الإماراتي المستمر، موقع بي بي سي ، بتاريخ 1فبراير2019م على هذا الرابط/ https://cutt.us/0Dgej



أولا: التعريف بالجزر:

أ- وضع جزيرة ابوموسى وطنب الكبرى والصغرى

جزيرة أبوموسى هي واحدة من ستة جزرتشكل أرخبيل مضيق هرمزجنوب الخليج العربي يدورحولها نزاع على السيادة هي وجزيرتي طنب الصغرى والكبرى بين الإمارات وإيران حيث احتلتها إيران عام1971وضمتها إدارياً إلى محافظة هرمزغان الإيرانية وتطالب بها دولة الإمارات وتعتبرها تابعة لإمارة الشارقة([1]).

تقع«جزيرة أبوموسى»على بعد94ميلاً من مدخل الخليج العربي مقابل ساحل إمارة الشارقة حيث تبعدعن مدينة الشارقة نحو60كلمً، بينما تبعد عن الساحل الشرقي للخليج العربي بحولي72كلمً. وتقع الجزيرة في جنوب الخليج العربي عند مدخله في مضيق هرمز([2]). والجزيرة ذات شكل طولي تبلغ مساحتها حوالي20 كلمً وأراضيها سهلية منخفضة فيها تل جبلي يسميه السكان(جبل الحديد) ويبلغ ارتفاعه360قدماً، وجبل آخريطلق عليه الآهالي(جبل الدعالي)«أي جبل القنافذ»وفيها بعض التشكيلات المعدنية مثل الغرانيت وأكسيد الحديدالأحمرالذي استغل منذأكثرمن57 سنة قبل الاحتلال الإيراني من قبل شركة ألوان الوادي الذهبي(ميكوم) البريطانية([3]).

---

(1)Vaidya Sunil K. (2009-04-09)."UAE gets strong backing in island dispute with Iran". Gulfnwes.com. Henderson Simon (2007-12-07)."Unwanted Guest: The Gulf Summit and Iran".The Washington Institute for Near East Policy "Abu Musa and the Tumbs: The Dispute That Won't Go Away, Part Two".The Estimate.2001-08-04. الوثائق البريطانية في حماية الخليج من أطماع الفارسية"ـ جزرطنب الكبرى وطنب الصغرى وأبوموسى:النزاع على السيادة ما بين الإمارات العربية المتحدة وجمهورية إيران الإسلامية". وزارة الخارجيةـ محمد خالد المومني(مارس2012)"رؤية شاملة لأبعاد الصراع في قضية الجزرالعربية الثلاث: طنب الكبرى، طنب الصغرى،أبوموسى"المجلة الأردنية للعلوم الاجتماعية، نوفان رجا السوارية، إبراهيم فاعورالشرعة" سنة 2005:عروبة الجزرالإماراتية الثلاث (طنب الكبرى،طنب الصغرى، أبوموسى)1750-1971دراسة تاريخية وثائقية"مجلة العلوم الانسانية والاجتماعية، مجلد 32 عدد(2) .، مجلة دراسات، أحمد جلال التدمري:"الجزرالعربية الثلاثـ دراسة وثائقية"ط 2000، مطبعة رأس الخيمة الوطنية، ص452، خالد بن محمد القاسمي(1997)،"الجزرالثلاث بين السيادة العربية والاحتلال الإيراني المكتب الجامعي الحديث ص385، خليل إبراهيم الجسمي:(2013)"السياسة الخارجية لدولة الإمارات حيال الجزرالعربية الثلاث المحتلة(طنب الكبرى، طنب الصغرى،أبوموسى)" جامعة الشرق الأوسط، ص178.

([2]) راجع/ أحمد جلال التدمري(1981): الجزرالعربية الثلاث، دراسة وثائقية، دارالقلم، الكويت.

([3]) مرجع سابق.

ب- وضع جزيرة طنب الكبرى

طنب الكبرى جزيرة من ستة جزرتشكل أرخبيل مضيق هرمزجنوب الخليج العربي، تتبع لإمارة رأس الخيمة في دولة الإمارات، احتلّتها إيران عام1971وتقع اليوم ضمن محافظة هرمزغان الإيرانية وتطالب بها دولة الإمارات ([1]). تبلغ مساحتها ما يقارب9كم2ويسكنها700 نسمة([2]).وتقع على مدخل مضيق هرمز(باب السلام)وتبعدعن امارة رأس الخيمة75كلمً وعن الساحل الشرقي للخليج العربي مسافة50كلمً ومساحتها91كلم2. بيلغ طول الجزيرة نحو12كلم وعرضها7كلم ([3]). تمتازجزيرة طنب الكبرى بسطحها المنبسط،ويقوم في طرفها الشرقي الجنوبي المقابل لمدخل الخليج مرتفع جبلي أقيمت على قمته فنارة لإرشاد السفن وذلك في عام1912بموافقة حاكم رأس الخيمة آنذاك الشيخ سالم بن سلطان القاسمي بناء على طلب من الحكومة البريطانية باعتباره صاحب السلطة والسيادة على الجزيرة،وكانت إقامة هذا الفنارفي الجزيرة من الأهمية بمكان نظراً لموقع الجزيرة على خط سيرالسفن الداخلة إلى الخليج وكذلك الخارجة منه وهي الخطوط الملاحية للسفن التجارية ولناقلات البترول المحملة من مواقع الإنتاج في مختلف مناطق الخليج العربي.عرضت الحكومة الفارسية بواسطة بريطانيا شراء جزيرتي طنب، ولكن حاكم راس الخيمة الشيخ سلطان بن سالم القاسمى أكد مع حاكم الشارقة في1930/5/10 رفضهما القاطع بيع جزيرة طنب إلى البلاط الفارسي، مهما كان الثمن المعروض([4]).

واحتلت إيران عام1971تحت غطاء خطة بريطانية مثيرة للجدل لإعادة توزيع واستقلال مستعمراتها في الخليج العربي ([5]). وتطالب دولة الإمارات إيران بالانسحاب من الجزيرة مستندة بأدلة تاريخية على أن أصل الجزيرة العربي([6]). والجزيرة واحدة ضمن الجزرالثلاث التي احتلتها إيران إضافة إلى طنب الصغرى وأبوموسى([7]). وكان مجلس التعاون لدول الخليج العربية قد شبه الاحتلال الإيراني للجزرالإماراتية الثلاث"بالاحتلال الإسرائيلي"، وذلك بعد قيام طهران بفتح مكتبين لها في الجزيرة([8]). وتتوفربالجزيرة خامات غنية من الأوكسيد الأحمر، وبعض آبارالمياه العذبة التي تستخدم للشرب والزراعة، كما تنتشربها بعض أشجارالنخيل. وقد سبق لحكومة رأس الخيمة أن وفرت للسكان(حوالي200نسمة) بعض المؤسسات الخدمية وينحدرسكان الجزيرة من قبائل جريروتميم العربية ويمتهنون صيد الأسماك وقلة منهم اهتموا بالزراعة ورعاية الماشية. وهي بالدرجة الأولى جزيرة ذات أهمية إستراتيجية أكثرمنها اقتصادية وذلك لعمق المياه حولها وصلاحيتها لأن تكون ميناءاً تنطلق منه قوات الدولة التي تمتلك الجزيرة للسيطرة منها بسهولة على مدخل الخليج العربي.

---

[1] Vaidya Sunil K. (2009-04-09)."UAE gets strong backing in island dispute with Iran". Gulfnwes.com Henderson Simon (2007-12-07)."Unwanted Guest : The Gulf Summit and Iran".The Washington Institute For Near East Policy "Abu Musa and the Tumbs : The Dispute That Won't Go Away, Part Two".The Estimate.2001-08-04.
وأيضاً الوثائق البريطانية في حماية الخليج من اطماع الفارسية.

[2] راجع/عبد الوهاب عبدول (د.ت) : الجزرالعربية الثلاث في الخليج العربي، ومدى مشروعية التغييرات الاقليمية الناتجة عن استخدام القوة، إصدارمركزالدراسات والوثائق،رأس الخيمة.

[3] لفتنانت كونيل، سيرآرنولد ويلسون«(تاريخ عمان والخليج)»، ط1988.

[4] راجع/ كارستن نيبور: رحلات في الجزيرة العربية وبلدان أخرى في الشرق، ص(138، 167).

[5] راجع/ د.خالد العزى: بغداد(1972، ط1)، الخليج العربي في ماضيه وحاضره دراسة شاملة للخليج العربي ولدول البحرين وقطر والإمارات، ص17.

[6] كتاب مملكة هرمزالعربية، إبراهيم خوري وأحمد التدمري ج1.

[7] م.س.

[8] دول الخليج تشبه احتلال إيران للجزر الإماراتية بالاحتلال الإسرائيلي(د.ن)- جريدة الشرق الأوسط- بتاريخ 21- 8 – 2008.

ج- وضع جزيرة طنب الصغرى

طنب الصغرى واحدة من ستة جزرتشكل أرخبيل مضيق هرمزجنوب الخليج العربي تتبع لإمارة رأس الخيمة في دولة الإمارت، احتلتها إيران عام1971وتعرف جزيرة طنب الصغرى في بعض المصادر بجزيرة (نابيو) وتحتل هذه الجزيرة موقعاً يبعدعشرة كلم إلى الغرب من جزيرة طنب الكبرى([1]).

وتقع الجزيرة على بعد8 أميال إلى الغرب من جزيرة طنب الكبرى مثلثة الشكل وارتفاعها حوالي35مترعن سطح البحر، ويبلغ طولها ميل واحد وعرضها ثلاثة أرباع الميل. وهى جزيرة صخريةغيرصالحة للسكن.

ثانياً: تاريخ الأطماع الإيرانية فى الجزر

في عام1904أنزل الإيرانيون الأعلام العربية عن جزيرة أبوموسى وطنب الكبرى والصغرى ورفعوا العلم الإيراني بالقوة، لكن بريطانيا طالبت بإنزال الأعلام الإيرانية باعتبارأنهاالمستعمرة لإمارات الخليج العربي، ونتيجة للضغط البريطاني انسحبت القوات الإيرانية بعد فترة وجيزة من احتلالها للجزر، لكنها عادت وطالبت بالجزرعام 1923 إلا أن مساعيها باءت بالفشل. وبقيت إمارة الشارقة تمارس سيادتها الفعلية على جزيرة أبوموسى وفي عام1935منح حاكم الشارقة شركة بريطانية امتيازاً باستخراج الأوكسيدالأحمرلمدة 6شهور. وفي عام 1964 احتلت إيران جزيرة أبوموسى ولاقت تلك الخطوة احتجاجاً شديداً فبررت إيران موقفها بان الإنزال كان مناورة حربية وليس بقصد الاحتلال وانسحبت القوات الإيرانية بعد عشرين يوماً([2]).

أ- الادعاءات الإيرانية بالجزيرة

اشتدت الادعاءات الإيرانية بتبعية جزيرة أبوموسى لها مع قرب موعد الانسحاب البريطاني الرسمي من المنطقة، فلجأت إيران إلى التحرك في عدة اتجاهات للاستيلاء على الجزيرة: من ذلك ترغيب حكومة الشارقة بمنحها الرعاية السامية والمساعدات الشاهنشاهية مقابل تسليمها الجزيرة طواعية إلى السلطات الإيرانية، وإلا احتلال الجزيرة بالقوة العسكرية دون سابق إنذار([3]).

كما اتجهت إيران إلى التفاوض مع بريطانيا لاستلام ما بعهدتها في منطقة الخليج واحتلال مكانتها سداً للفراغ المزعوم الذي ينشأ برحيل القوات البريطانية عن المنطقة([4]).

فحدت المصالح البريطانية ببريطانيا أن تفرط بعروبة جزيرة صري التابعة للشارقة والتي سبق وأن احتلها إيران عام1887وذلك بالرغم من مطالبة العرب القواسم المتواصل لبريطانياحامية الحمى بإعادة الجزيرة إلى الوطن الأم الشارقة.

([1]) راجع/ وثائق البريطانية في حماية الخليج من أطماع الفارسية. وأيضاً، الخليج العربي في ماضيه وحاضره ـ د. خالد العزى. ص17. وأيضاً، كتاب مملكة هرمزالعربية، إبراهيم خوري واحمد التدمري،م. س، ج1.

([2]) راجع/خالد بن محمد القاسمي:"أبوموسى عربية صميمه منذ أزل التاريخ"(يناير1994) مجلة الشرطي.

([3]) راجع/أحمد جلال التدمري: الجزرالعربية الثلاث، دراسة وثائقية، م.س، وأيضاًعبد الوهاب عبدول: الجزرالعربية الثلاث في الخليج العربي، ومدى مشروعية التغييرات الاقليمية الناتجة عن استخدام القوة، إصدارمركزالدراسات والوثائق، رأس الخيمة لفتنانت كونيل، سيرآرنولد ويلسون، ط1988«(تاريخ عمان والخليج)».

([4]) سيرأرنولد ويلسون: الخليج 1932 ـ 1870، الخليج وصف تاريخي من الأزمنة القديمة وحتى القرن العشرين، ص2، ودليل الفصل الأول ص3.

واعتمدت السياسة البريطانية على تجميد الأمرالواقع وعدم الإقدام على البت في المشكلات والتسويف في اتخاذ أي إجراء حاسم.وكان عام1971مكدساً بالاتفاقات والتحركات السياسة لإيجاد حلول لتلك المشكلات، وسعي كل طرف لتحقيق مصالحه في ظل ظروف لا تخدم الحق العربي. في حين اعتمدت إيران على زيادة قوتها العسكرية في المنطقة، وإقامة علاقات ودية مع القوى العظمى ومختلف الأقطارالمؤثرة في المنطقة عدا الأقطارالعربية ذات المنحنى القومي والتحرري. كما أعدت حكومة طهران مخططاً لكسب عرب الجزرمركزة على سكان جزيرة أبوموسى عن طريق ترغيب أهل الجزرفي اكتساب الجنسية الإيرانية ودعوة الصيادين فيها لبيع صيدهم في المواني الإيرانية وبأسعارمشجعة ومتميزة بإشراف سلطات المواني الإيرانية، وكذلك منح التسهيلات الكبيرة لأي من سكان الجزيرة لاكتساب أرض وبناء مسكن في إيران، مع إعفائهم من الرسوم والضرائب بل ومنحهم المساعدات في حال أقدموا على الزواج من إيرانيات.

ثالثاً: موقف دولة الإمارات من الإحتلال

أ- مفاوضات الوسيط البريطاني مع حاكم الشارقة

واجهت إمارة الشارقة في بادئ الأمرالشروط الإيرانية والضغوط البريطانية بالرفض الكامل وقد كان موقف الشارقة في بداية الأمروخلال المفاوضات التي تمت بين حاكم الشارقة والمفاوض البريطاني السيروليم لوس، يتلخص بالنقاط التالية:

عدم التفريط بـ«جزيرة أبوموسى»باعتبارها تابعة للشارقة وعدم الموافقة على تسليمها إلى إيران أوالاعتراف بسيادة إيران عليها.إن مبدأ استعمال القوة لا يعتبرطريقة عادلة لحل الخلافات، كما أنه يتناقض مع مبادئ القانون الدولي وميثاق الأمم المتحدة.

وانطلاقاً من مبدأ حل الخلافات بين الدول بالطرق السلمية وحرصاً على إقامة علاقات طيبة مع إيران في المستقبل. فإن الشارقة مستعدة للتفاوض مع إيران في سبيل الوصول إلى حل يرضي الأطراف دون المساس بمصالحها القومية.إن الشارقة حريصة كل الحرص على أمن واستقرارالخليج وحماية طرق المواصلات البحرية فيه ولهذا فهي مستعدة للتفاوض مع إيران والتواصل إلى اتفاقية معها بهذا الموضوع.

. إن الشارقة مستعدة في أي وقت وفي حال موافقة إيران على إحالة الخلاف بشأن"جزيرة أبو موسى"إلى التحكيم الدولي أومحكمة العدل الدولية أوهيئة الأمم المتحدة.

. ان الشارقة تعتبرأن المشكلة حول «جزيرة أبوموسى» بأبعادها الحالية والمستقبلية هي مشكلة لا تخص الشارقة وحدها بل جميع الدول العربية والشعوب العربية باعتبارأن الدفاع عنها يشكل دفاعاً قومياً عن أرض عربية مهددة بالاحتلال.

. أن الشارقة تقدرأنه من غيرالمناسب عملياً أن تطلب من أشقائها العرب في هذه المرحلة استعمال القوة ضد إيران لمنعها من احتلال الجزيرة، ولكن أملها يتركزعلى أن تقوم جميع الدول العربية بتأييدها في موقفها ومحاولة منع احتلال الجزيرة بالقوة لأن ذلك سيكرس مبدأ الاحتلال وسينعكس بصورة مباشرة على قضية فلسطين لأنه يوجد تشابه كبيربين المبدأ الذي تستند إليه إيران وهوإقامة حدود آمنة يمكن الدفاع عنها والمبدأ الذي تتمسك به إسرائيل.

إلا أن الموقف العربي المشتت لم يحقق الأمل المرجومنه فكان على الشارقة أمام هذا الموقف أن تواجه الأموروحدها وأن تقررما تراه تجاه تلك الضغوط والتهديدات المتواصلة باحتلال الجزيرة([1]).

وبعد مفاوضات طويلة طرح وليم لوس مشروع اتفاق على إمارة الشارقة يتضمن نقطتين أساسيتين: الأولى، اقتسام الجزيرة بين إيران والشارقة لقاء مبلغ من المال يتفق عليه فيما بعد على ألا تدعي الشارقة السيادة على الجزيرة كما لا تدعي إيران السيادة عليها لمدة سنتين بعدها يتقررمصيرها الثانية تأجير«جزيرة أبوموسى» لحكومة إيران لمدة 99سنة، قابلة للزيادة لقاء مبلغ من المال يتفق عليه على أن يبقى علم الشارقة مرفوعاً فوق المخفرالوحيد هناك، ويحق لحكومة إيران إقامة قواعد في المناطق التي تختارها([2]).

ب- مذكرة التفاهم بين إيران والشارقة (1971)

طبقاً لمراسلات عام1971بين حكومة الشارقة والحكومتين البريطانية والإيرانية، وبين شركة النفط العاملة في المنطقة وشركة النفط الإيرانية بشأن جزيرة أبوموسى تأكيدات على أن ما يجري الحديث عنه هوترتيبات وليس اتفاقية تقررمصيرالجزيرة وقد قبلت إيران هذه الترتيبات في الرسالة الموجهة بتاريخ 25 نوفمبر1971 من وزيرخارجية إيران آنذاك"عباس علي"إلى وزيرخارجية بريطانيا"دوجلاس هوم". تضمنت الترتيبات مقدمةو6بنود وتنص المقدمة على: لا إيران ولا الشارقة ستتخلى عن المطالبة بأبوموسى ولن تعترف أي منهما بمطالب الأخرى وعلى هذا الأساس ستجري الترتيبات التالية:. سوف تصل قوات إيرانية إلى أبوموسى،وتحتل مناطق ضمن الحدودالمتفق عليها في الخريطة المرفقة بهذه المذكرة.

. تكون لإيران ضمن المناطق المتفق عليها والمحتلة من القوات الإيرانية صلاحيات كاملة ويرفرف عليها العلم الإيراني.

. تمارس الشارقة صلاحيات كاملة على بقية أنحاء الجزيرة ويظل علم الشارقة مرفوعا باستمرارفوق مخفرشرطة الشارقة، على الأسس نفسها التي يرفع بموجبها العلم الإيراني على الثكنة العسكرية الإيرانية.

. تقرإيران والشارقة بامتداد المياه الإقليمية للجزيرة إلى مسافة12ميلاً بحرياً.

. تباشرشركة» باتس جازاند اويل كومبني«استغلال الموارد البترولية لأبوموسى وقاع البحروما تحت قاع البحر في مياهها الإقليمية بموجب الاتفاقية القائمة، والتي يجب أن تحظى بقبول إيران وتدفع الشركة نصف العائدات النفطية الحكومية الناجمة عن هذه الاتفاقية نتيجة الاستغلال المذكورمباشرة إلى إيران، وتدفع النصف الثاني إلى الشارقة.

. يتمتع مواطنوإيران والشارقة بحقوق متساوية للصيد في المياه الإقليمية لأبوموسى.

---

(1) FO 371/13721،India Office To Fo ،25 october 1992 .

وأيضاً راجع/ كتاب مملكة هرمزالعربية، ابراهيم خوري واحمد التدمري ج1.

India officewhitehall London 23 LAN 1931 to the foreign secrertary to the govt.of India, New Delhi.

ـ مدينة لنجة حاضرة حكم القواسم على الضفة الشرقية للخليج العربي، د. محمدعزيزشكرى(د.ت) مسألة الجزرفي الخليج العربي والقانون الدولي، دمشق.

(2) التكريتى سليم طه: (1972) المقاومة العربية في الخليج العربي ص13، البعد التاريخي والقانوني للخلاف بين دولة الإمارات وإيران حول الجزرالثلاث، محمد على رفاعي: الجامعة العربية وقضايا التحررالعربية.

. يتم توقيع اتفاقية مساعدة مالية بين إيران والشارقة[1]. واعترفت حكومة دولة الإمارت بمذكرة التفاهم انطلاقاً من الحرص على الأخوة مبدأ حسن الجوا، رغم أن هذه المذكرة تخالف مواد دستورالدولة واعتراف الدولة بهذه المذكرة التزاماً منها بالالتزامات المترتبة على الإمارات قبل قيام الدولة الاتحادية.

ج- الاحتلال الايرانى للجزيرة

نزلت القوات الإيرانية في جزيرة أبوموسى حيث تم سيطرة القوات الإيرانية على الجزء المتفق عليه مع حكومة الشارقة في مراسم لتنفيذ مذكرة التفاهم بحضورممثل عن بريطانيا ونائب حاكم الشارقة الشيخ: صقرالقاسمي،وانقسم الرأى العام المحلي والعربي حول مذكرة التفاهم والاقرارلايران باحتلال نصف الجزيرة بين مؤيد ومعارض فقد رأى البعض أن ذلك الاجراء يعتبرتفريطاً بأرض الجزيرة وبمياهها وأنه رضوخ للوعيد والتهديد العدواني الإيراني وتسليم للضغوط التفاوضية البريطانية وأن ما تم يمنح إيران قاعدة متقدمة للقفزعلى المزيد من الأرض العربية تحقيقاً لأهداف الشاه في التوسع والسيطرة على منطقة الخليج العربي بأسرها، في حين رأى البعض الآخرأن التفريط بالجزءأفضل من ضياع الكل، وانه ليس لدينا قبل بمواجهة التهديدات الإيرانية والضغوط البريطانية، كما أن المستقبل كفيل باستعادة ماسُلم من الجزيرة وذلك عندما تتهيأ الظروف للأمة العربية، حيث أن الشارقة لم تسلم بموجب مذكرة التفاهم لايران بالسيادة على الجزيرة[2]. وقال سموحاكم الشارقة في تصريح له في ذلك اليوم:(ان الاحتفاظ بالسيادة على البعض أفضل من خسارة السيادة على الكل نحن لانستطيع عسكرياً أن نمنع إيران من احتلال جزيرة أبوموسى، والدول العربية لم تساعدنا فكان علينا أن نقلع أشواكنا بأصابعنا.البعض يتهموننا بأننا أضعنا نصف جزيرة أبوموسى ونحن نقول اننا أنقذنا نصف الجزيرة[3]. وخلال تلك المدة اكتفت دولة الإمارات بالوسائل الدبلوماسية لحل الأزمة تفاديا لتصعيد الخلاف بينها وبين إيران[4].

د- انتهاكات ايران لمذكرة التفاهم

منذ مطلع الثمانينات وحتى الآن أقدمت إيران على العديد من التصرفات التي تشكل انتهاكا صارخا لمذكرة التفاهم وتدخلاسافرا في الشؤون الداخلية لدولة الإمارات وأن الدولة لا تجد تفسيرا لهذه التصرفات سوى رغبة إيران في ضم الجزيرة وبسط السيادة الإيرانية عليها. ومن أمثلةهذه التصرفات:

- التعدي على الأراضي التابعة لدولة الإمارات والتي تقع خارج حدود جزء الجزيرة المخصص للوجود العسكري الإيراني وذلك ببناء طرق ومطارومنشآت مدنية وعسكرية وإقامة مزارع.

([1]) راجع/خالد بن محمد القاسمي: أبوموسي عربية صميمه منذ أزل التاريخ". مجلة الشرطي، م. س .

([2]) راجع/عبد الوهاب عبدول:(1994) الجزرالعربية الثلاث في الخليج العربي، م.س،أحمد جلال التدمري: مدارات في حركة الزمن العربي، مطابع الف باء، للأديب، دمشق ـ ابراهيم خوري ابراهيم خوري : مملكة هرمزالعربية المستقلة أو بلاد السواحل والجزائر، مجلة المشرق الرقمية الاليكترونية https://cutt.us/qyvF4 وأحمد التدمري: كتاب مملكة هرمزالعربيةج1.، كتاب دوراته بربوسة،ج1ص67ــــ105،حسين بن علي العباسي (د.ت) تاريخ لنجة، حاضرة العرب على الساحل الشرقي للخليج العربي،كامله القاسمى بنت شيخ عبد الله:(تاريخ لنجة)، د.أحمد كمال أبوالمجد:(1978) دولة الإمارات، دراسة مسحية شاملة، الشركة المصرية للطباعة والنشر:القاهرة،د.وليد حمدي الأعظمي:(" 1993) النزاع بين دولة الإمارات العربية وإيران حول جزرأبوموسى وطنب الكبرى وطنب الصغرى في الوثائق البريطانية "، دارالحكمة،ص33.، التكريتى سليم طه: المقاومة العربية في الخليج العربي، ص13.

([3]) راجع/حسين بن علي العباسي: تاريخ لنجة، (م.س)، وأيضاً، جريدة الخليج الإماراتية، الشارقة.

([4]) راجع/ د.أحمد كمال ابوالمجد:(دولة الإمارات العربية المتحدة، دراسة مسحية شاملة) م.س وأيضاَ. وليد حمدي الأعظمى: النزاع بين دولة الإمارات العربية المتحدة وإيران م.س، ص33. وأيضاً كامله القاسمى: (تاريخ لنجة) م.س.

- التدخل في الحياة اليومية لمواطني دولة الإمارات المقيمين في الجزيرة وذلك بمنعهم من إقامة مبان جديدة أوترميم المباني القائمة وإغلاق المحال التجارية وعدم السماح بإعادة فتحها إلابعد الحصول على ترخيص بذلك من السلطات الإيرانية.

- إلزام سكان الجزيرة بالقدوم إليهاومغادرتها عن طريق مركزإيراني.
- فرض الحصول على إذن مسبق عند قدوم الموظفين الجدد للجزيرة وعند استبدالهم.
- قيام إيران بوضع أنظمة للصواريخ في الجزء الذي تنص مذكرة التفاهم على تبعيته للإمارات.
-عرقلة عمل شرطة دولة الإمارات وذلك بسبب الدوريات العسكرية الإيرانية التي تجوب الشوارع والأسواق.
- انشاء بلدية في ابوموسى تابعة لمحافظة بندرعباس، ومحاولة ربط الخدمات البلدية للسكان مع الخدمات البلدية للجزء المخصص لإيران في الجزيرة.
- إغلاق روضة أطفال الجزيرة وطرد التلاميذ ومدرسيهم.
- دخول مخفرالشرطة وتوجيه اهانات إلى إفراد الشرطة والتصرف معهم تصرفات غيرلائقة.
- اعتقال بعض الصبية عندما كانوا يلهون أمام منازلهم في الجزيرة.
- طرد60عاملا من الجزيرة في مارس1992وتخييرالمعلمين والمقيمين من غيرمواطني دولة الإمارات بين حمل الهوية الإيرانية اومغادرة الجزيرة نهائيا.
- منع المعلمين الذين يعملون في الجزيرة وبعض مواطني الدولة من النزول في الجزيرة في نهاية أغسطس1992وقطع مرساة السفينة التي كانت تقلهم.
- اعتراض السفن الإيرانية العسكرية لقوارب الصيد التابعة لمواطني الإمارات في المياه الإقليمية للدولة والتحقيق معهم ومصادرة قواربهم.ومن تلك التجاوزات التعدي على الجزء الواقع تحت سلطة الإمارات في جزيرة أبوموسى بإنشاء بلدية تابعة لمحافظة بندرعباس.

لقد تابعت دولة الإمارات قضية عروبة جزيرة أبوموسى وجزيرتي طنب الكبرى والصغرى على كافة الأصعدة والمستويات العربية والدولية طارحة الدعوة للتفاهم المباشرمع إيران لحل هذه القضية من منطلق العدالة وحسن الجوار([1]).

هـ- الوضع الحالي

شهدت جزيرة أبوموسى تغييرات كثيرة في جانبها الشرقي التي تنص الاتفاقية انها خاضعة لسلطة حكومة الشارقة، حيث تحولت إلى قاعدة عسكرية ضخمة ومتطورة للغاية، بنت فيها إيران موانئ للزوارق الطوربيدية السريعة وللسفن الحربية،ومطاراًعسكرياً متطوراً كبيراً أمتّد مدرجه عدة كيلومترات فوق أرض الجزيرة وفي القسم التابع لدولة الإمارات،إضافة إلى انشائها ميناءً مدنياً لاستقبال المراكب والسفن القادمة إلى الجزيرة.أخذ سكان الجزيرة يستخدمونه في قدومهم ورحيلهم مما أتاح لسلطات الميناء الإيرانيين فرصة الرقابة والتحكم بالقادمين إلى الجزيرة والمغادرون لها

([1]) راجع/أحمد جلال التدمري:(1994) مدارات في حركة الزمن العربي، مطابع الف باء للأديب، دمشق وأيضاً ملف الجزر العربية الثلاث لدى الأمانة العامة للجامعة العربية بالقاهرة، وأيضاً بحث للدكتور: محمد عبد الله الركن جامعة الإمارات المقاومة العربية في الخليج العربي ص13، مجلة درع الوطن العدد الخاص بالعيد الوطني الصادرفي ديسمبر1993، نشرة وكالة الصحافة الفرنسية، جريدة الاتحاد، أبوظبي.

فقاموا فيما بعد بفرض اجراءات رسمية متشددة على القادمين إلى الجزيرة، ووضعوا القيود على دخول أبناء الجنسيات الأخرى إلى الجزيرة([1]). وقد أقدمت إيران مؤخراً على انتهاك آخرلسيادة الإمارات بتسييرهاخطاً جوياً يربط بين مدينة بندرعباس وجزيرة أبوموسى، وذلك تشجيعاً للمواطنين الإيرانيين للاستيطان في الجزيرة التي لم يكن يسكنها من قبل أي إيراني([2]).

و- استمرار مطالبة الإمارات لسيادتها على الجزر

بمجرد نزول القوات الإيرانية في الجزء المخصص لها في جزيرة ابوموسى بموجب مذكرة التفاهم والاحتلال العسكري لجزيرتي طنب الكبرى والصغرى في نهاية نوفمبر1971قامت المظاهرات والاحتجاجات في جميع الإمارات منددة بالاحتلال الإيراني للجزرومطالبة بريطانيا بضرورة حماية الإمارات تطبيقا للاتفاقيات التي كانت تربطها بها والتي كانت سارية المفعول آنذاك وقد أصدرت الخارجية البريطانية، بيانا أعربت فيه عن خيبة الأمل والأسف لما حدث ولسقوط الضحايا فوق الجزر،وقد تحركت دولة الإمارات منذ قيامها في2ديسمبر1971على جميع الأصعدة والمستويات العربية والدولية مؤكدة تمسكها بالسيادة المطلقة على الجزرومناشدة المجتمع الدولي حث ايران على إنهاء العدوان بسحب قواتها من الجزر.

- في6ديسمبر1971طلبت الإمارات ودول عربية أخرى من الأمين العام لجامعة الدول العربية الاتصال بإيران وعلى أعلي المستويات لإقناعها بإعادة النظرفي إجراءاتها بشأن الجزر.

- في9ديسمبر1971عقد مجلس الأمن الدولي جلسة للنظر في النزاع بناء على طلب دولة الإمارات وعدد من الدول العربية. قد عبرت دولة الإمارات عن رفضها لاحتلال الجزروأكدت سيادتها عليها/الوثيقة رقمS/PV.161 المؤرخة في9ديسمبر1971)([3]).

- في17يوليو1972تقدمت دولة الإمارات مع دول أخرى برسالة إلى رئيس مجلس الأمن تؤكد فيها عروبة الجزروأنها جزء لا يتجزأ من الدولة ومن الوطن العربي (الوثيقة رقمS/10740 المؤرخة في 18يوليو1972([4]).

- في5مايو1972أكدت دولة الإمارات في بيان لها في الجمعية العامة للأمم المتحدة الدورة رقم (27) أنها لا تعترف بأية سيادة على تلك الجزرباستثناء سيادة الإمارات وثيقة رقمS/PV/2055 بتاريخ 5أكتوبر1972([5]).

- في20فبراير1974أكدت دولة الإمارات في بيان لها في مجلس الأمن بأنهالا تعترف بأية سيادة على تلك الجزرسوى سيادة دولة الإمارات وأكدت على ان الاستقرارفي منطقة الخليج يستلزم التعاون فيما بين دولها واحترام كل دولة لسيادة الدولة الأخرى ووحدة ترابها وبأن تسوية أية خلافات بينها يجب ان يتم بالطرق السلمية (الوثيقة رقمS/PV/1763 بتاريخ20فبراير1974)([6]).

([1]) المقاومة العربية في الخليج العربي، ص13.
([2]) راجع/ بحث للدكتور: محمد عبد الله الركن، جامعة الإمارات.
([3]) راجع/الوثيقة رقمS/PV161.المؤرخة في1971/12/9، أرشيف مجلس الأمن الدولي.
([4]) راجع/الوثيقة رقمS10740/ المؤرخة في1972/7/18مجلس الأمن.
([5]) راجع/ الوثيقة رقمS/PV 2055. بتاريخ 1972/10/5مجلس الأمن.
([6]) راجع/الوثيقة رقمS/PV1763. بتاريخ 1974/2/20مجلس الأمن.

- في19نوفمبر1975أكدت الإمارات في الأمم المتحدة في بيان لها أمام اللجنة السياسية الخاصة موقفهامن أنها لا تعترف بأية سيادة على الجزرسوى سيادة دولة الإمارات (الوثيقة رقم A/C.I/PV.2092 بتاريخ 19نوفمبر1975([1]).

- في6أغسطس1980بعث وزيرالدولة للشؤون الخارجية الإماراتي رسالة إلى الأمين العام أكد فيها سيادة الإمارات على الجزرالثلاث وصدرت الرسالة كوثيقة رسمية من وثائق الجمعية العامة ومجلس الأمن.

- في1ديسمبر1980بعثت دولة الإمارات رسالة إلى الأمين العام للأمم المتحدة أكدت فيها موقفها الثابت وتمسكها بسيادتها الكاملة على الجزرالثلاث.

ولم تتوان دولة الإمارات عن تأكيدها لسيادتها على الجزروالمطالبة بالانسحاب الإيراني،إلا انه مراعاة للظروف الاستثنائية التي كانت تمربها المنطقة خلال العقد السابق والمتمثلة في الحرب العراقية- الإيرانية وتداعياتها والاحتلال العراقي للكويت وحرصا على تجنيب المنطقة المزيد من التوتر،وأيمانا منها بالنهج السلمي لتسوية النزاعات بين الدول فقد اتبعت دولة الإمارات سياسة الصبروالانتظارإلى حين زوال تلك الظروف وكانت الإمارات تأمل بأن يحظى هذا الموقف بتقديرالجانب الإيراني وان تبادرايران إلى تصحيح الوضع الناجم عن احتلالها للجزر،إلا انه لم يبدرمن جانب ايران اية مؤشرات تدل على تجاوبها في هذا الشأن، بل أنها أقدمت على المزيد من الإجراءات المخالفة لمذكرة التفاهم المبرمةعام1971حول جزيرة ابوموسى بالرغم من الاتصالات العديدة التي قامت بها الدولة سعيا لتسوية هذه المسألة سلميا.فقد قام وزيرخارجية الإمارات بعدة اتصالات مع المسؤولين الإيرانيين خلال هذا العام، وأعقب ذلك ترحيب دولة الإمارات بعقد اجتماع في ابوظبي بين ممثلي حكومتي البلدين حيث تم بالفعل عقدهذا الاجتماع الثنائي في مدينة ابوظبي في الفترة ما بين27- 28سبتمبر1992. وقد طرح جانب الإمارات على الجانب الإيراني المطالب التالية:

1- إنهاء الاحتلال العسكري لجزيرتي طنب الكبرى وطنب الصغرى.
2- تأكيد التزام ايران بمذكرة التفاهم لعام1971بشأن جزيرة ابوموسى.
3-عدم التدخل بأي طريقة وتحت اي ظرف وبأي مبررفي ممارسة دولة الإمارات لولايتها الكاملة على الجزءالمخصص لها في جزيرة ابوموسى بموجب مذكرة التفاهم.
4- إلغاء كافة التدابيروالإجراءات التي فرضتها ايران على أجهزة الدولة وفي جزيرة ابوموسى وعلى مواطني الدولة وعلى المقيمين فيها من غيرمواطني دولة الإمارات.
5- إيجاد إطارملائم لحسم مسألة السيادة على جزيرة ابوموسى خلال فترة زمنية محددة.

وإزاءإصرارالجانب الإيراني على رفض مناقشة إنهاء الاحتلال العسكري لجزيرتي طنب الكبرى والصغرى ورفضه كذلك اقتراح الإمارات بإحالة النزاع إلى محكمة العدل الدولية فقد بات من المتعذرإحرازأي تقدم عبرالمفاوضات الثنائية. وتكريساً للنهج السلمي الذي التزمت به دولة الإمارات منذ بداية النزاع فقد أكد وزيرخارجية الإمارات في خطابه امام الدورة السابعة والأربعين للجمعية العامة للأمم المتحدة بتاريخ30سبتمبر1992استعداد دولته لتسوية هذه المسألة بالطرق السلمية المنصوص عليها في المادة33من ميثاق الأمم المتحدة كما ناشد إيران ان تقوم من جانبها بالعمل على

([1]) راجع/الوثيقة رقم2092 A/C.I/. PV ./ بتاريخ 1975/11/19مجلس الأمن. راجع هذه الوثائق على موقع مجلس الأمن على الرابط التالى: https://cutt.us/Iu32O

تسوية هذه المسألة بتلك الطرق التزاما بأحكام ونصوص القانون الدولي والمبادئ الأساسية التي تحكم العلاقات الدولية.مع الأخذ في الاعتبارالمبدأ المستقرفي القانون الدولي ومؤداه ان الاحتلال العسكري لا يغيرالوضع القانوني للإقليم المحتل ولا يكسب سيادة للطرف المحتل مهما طال أمدالاحتلال([1]).

بعدأن إحتلت إيران للجزرالإمارتية الثلاث ارتكبت العديد من الإنتهاكات ولذلك يجب علينا أن نقيم تلك الانتهاكات التى ارتكبتها فى ضوء القانون الدولى وهوموضوع المبحث الثانى.

المبحث الثاني: آثاراحتلال إيران للجزرالإماراتية الثلاث وانتهاكاتها فى ضوء القانون الدولى"وحجج كل منهما "

إن الاحتلال العسكري للجزريعد خرقاً لمبادئ وأحكام القانون الدولي وميثاق الأمم المتحدة وقرارات الجمعية العامة للأمم المتحدة(رقم2625الصادرفي1970في شأن التعاون بين الدول،ورقم 3314الصادرفي1974في شأن تعريف العدوان)كما أن للإمارات مبرراتها القوية من النواحي القانونية والسياسية والتاريخية التي تؤكدعلى حقها الأصيل في السيادة على الجزر.

وإزاء إصرارالجانب الإيراني على رفض مناقشة إنهاء الاحتلال العسكري لجزيرتي طنب الكبرى وطنب الصغرى ورفضه كذلك اقتراح دولة الإمارات إحالة القضية إلى محكمة العدل الدولية فقد بات من المتعذر إحراز أي تقدم عبرالمفاوضات الثنائية مع البلدين.

أماعن موقف الدول الغربية الكبرى التي كانت لها السيطرة في منطقة الخليج فقد لوحظ أنه وقبل بروزالولايات المتحدة كدولة عظمى ذات نفوذ في الخليج، كانت بريطانيا هي القوة الأولى في المنطقة، وبالتالي كانت هي المرجع الأساس للخلافات فيها. وهكذا، فإن أي بحث جدي للنزاع على الجزركان ولابد أن يعتمد بشكل أساسي على الوثائق البريطانية كمرجع أولي للتدقيق في أصل الخلاف وتطوره على مدى أكثرمن100سنة.

ولوحظ أن الوجود البريطاني في الخليج كان يتلون ويتغيروفقاً لتغيرالمصالح البريطانية، وأنه من المؤكد أن نفس معيارالمصالح هوالذي يحكم الوجود الأمريكي في المنطقة منذ قيام الولايات المتحدة بسد الفراغ الذي خلفه الانسحاب البريطاني من الخليج في نوفمبر1971.

إن بريطانيا التي استمرت في رفض الادعاءات الإيرانية بالسيادة على الجزرالثلاث والتي عقدت مع شيوخ المنطقة معاهدة1892للدفاع عن ممتلكاتها، هي نفسها التي شرعت في عام1968بالقيام ببعض الترتيبات السرية منها وغيرالسرية لملء الفراغ السياسي والعسكري الذي سوف يخلفه انسحابها من الخليج بنهاية 1971. ولقد اتضح لنا من تصريحات السيرجيفري آرثرالذي كان يشغل منصب المعتمد البريطاني في الخليج إبان احتلال إيران للجزرالثلاث أن بريطانيا هي التي أعطت الضوء الأخضر للشاه لاحتلال الجزرالإماراتية تعويضاً له عن تخليه عن البحرين وإنطلاقاً من قناعتها وقناعة الولايات المتحدة بأن إيران الشاهنشاهية هي القوة المنشودة آنذاك للمحافظة على مصالح الغرب في المنطقة.

([1]) راجع/ د. وليد حمدي الأعظمي:"النزاع بين دولة الإمارات العربية وإيران، م.س.

وحتى اليوم- ولأسباب إستراتيجية واقتصادية- لم يصدرعن الولايات المتحدة أي تصريحات تشيرإلى اتخاذها موقفاً رسمياً في شأن قضيةالجزر، مفضلة- في الوقت الحاضر-علاقاتها الخليجية على علاقاتها مع إيران، وسوف يستمرهذا الموقف حتى مجيء الوقت

الذي تتبدل فيه المؤشرات في بورصة المصالح الدولية. إن الجانب القانوني في الدارسة قد بين بجلاء أن السيادة الفعلية على الجزرالثلاث ترجع إلى دولة الإمارات(إمارتي الشارقة ورأس الخيمة) ذلك أن الاستيلاء (ويقصد به - قانوناً- إدخال دولة من الدول في حيازتها المادية إقليماًغير مملوك لدولة ما بقصد بسط سيادتها عليه)هوالسبيل الذي حصلت به إمارتي الشارقة ورأس الخيمة على الجزرالثلاث منذ العام1750وحتى العام1971من دون معارضة فعلية من السلطات الإيرانية وقد تعددت مظاهرتلك السيادة التي مارستها الإمارتين على الجزرالثلاث خلال هذه الحقبة الطويلة من الزمن مثل:رفع علم الإمارات على الجزرالثلاث وإدارة المرافق العامة، واستيفاء الرسوم الجمركية وغيرها إضافة إلى منح الامتيازات واستغلال الموارد الطبيعية.وعلى الرغم من تكراردعوة دولة الإمارات الاستعدادها وقبولها مبدأ التحكيم الدولي للبت في الموضوع (أي بالعرض على محكمة العدل) وتعهدها صراحة بعدم منازعة قرارالتحكيم والتقيد به، فإن الموقف الإيراني ظل رافضاً تماماً لفكرة التحكيم الدولي.

والحقيقة إن هذا الرفض الإيرانى ليس له مبرروحججه واهية لا أساس لها من الصحة كون المحكمةغيرإسلامية، ففى قضية الرهائن الأمريكيين فى طهران من1979حتى1981وإن كانت إيران قد رفضت اختصاص محكمة العدل الدُّولية عندما أخطرتها المحكمة بالطلب الأمريكى وبمواعيد جلسات المرافعات الشفهية،إلا انها وقبل بدء هذه المرافعات بيوم واحد(10ديسمبر)أبرق وزيرخارجية إيران للمحكمة[1] وأخطرها بأنهالا يُمكنها نظرهذه القضية لأن موضوع الرهائن يُعتبرجانباًهامشياً وثانوياً من مشكلة أكبروأشمل تتعلق بتدخُّل الولايات المُتحدة طيلة 25عاماً الماضية في الشئون الداخلية لإيران[2]. وقال وزيرالخارجية الإيرانى:"أن النِّزاع مع الولايات المُتحدة لا يتعلق بتفسيرأوتطبيق المُعاهدات التي استند إليها الطلب الأمريكى، وإنما نشأ عن موقف شامل ينطوى على عوامل أكثرتعقيداً ولذلك لا يُمكن للمحكمة أن تنظرالطلب الأمريكى دون أن تفتح الملف السياسي الكامل للعلاقات بين البلدين خلال ربع القرن الماضى بما في ذلك فرض الشاه رغم أنف الشعب الإيرانى وإسقاط حكومة مصدق عام1953"[3].

والواقع إن مجرد رد إيران على المحكمة برسالة مفصلة يعتبرتنويها وتنبيها للمحكمة ولفت انتباهها لأمورأخرى فى النزاع وهى أن للنزاع جوانب سياسية ولم تتذرع بكون القاضي مسلم اوغيرمسلم أو غيرذلك من الحجج الواهية.

والواقع أنه إذا كان الحل عن طريق اللجوء إلى محكمة العدل الدولية قد اعتبرمن قبل إيران طريقاً مسدوداً ومنهجاً مرفوضاً للأسباب التي قدمناها، فإنه لا يبقى إلا احتمالين أحدهما مستبعد وهو: أن يتفجرالنزاع ويتحول إلى صراع مسلح تحاول الإمارات فيه أن تستعيد بالقوة ما أخذ منها بالقوة. الاحتمال الثاني هو التفاوض المباشر بين الدولتين من أجل الوصول إلى حل سلمي للأزمة، وهوما يبدولنا الاحتمال الأقوى والأكثرواقعية.

---

(1) راجع/.I.C.J. order of 15 December 1979,p وأيضا مؤلفنا/التفرقة بين النزاعات السياسية والقانونية فى القانون الدولى، دار النهضة العربية ،القاهرة ،2018م ص209-210 .

(2) I.C.J., Reports, 1980, p. 8-9.

(3) I.C.J., Reports, 1980, op.cit.

ولعل مايؤكد أن الجزر إماراتية أيضا ما نشرته جريدة "كيهان الايرانية" التابعة للمرشد الايراني عن مطالبة عدد من النواب بالبرلمان الايرانى ترك الجزروالتخلى عنها للامارات ومهاجمة الصحيفة لهؤلاء النواب واتهامهم بالخيانة، وهذا الاعتراف دليلاً إخرعلى ملكية الامارات لهذه الجزر([1]).

مماسبق يتبين لناعدة أمور نوجزها فيما يلى:

أولاً- الحقائق التاريخية

ترى إيران أنّ احتلال جزرأبي موسى وطنب الكبرى والصغرى حقها المشروع، بل تذهب أبعد من ذلك حيث تعتبرأنّ سواحل وجزرالخليج العربي كلها ملك بلاد فارس التاريخي الذي يجب استعادته وبذلك تبيح لنفسها احتلال هذا القطرالعربي- إنّ الأحوازالعربية المحتلة أبرزدليل على ذلك-والسيطرة على تلك الجزر،والتدخل في شؤون البلدان العربية الأخرى. وتزعم أنها كانت تسيطرعلى الجزرالمحتلة قبل القرن السابع عشر، لكنها في عهدي الزندية والقاجارية فوّضت القواسم ليحكموا الجزرالمذكورة ،وكذلك ميناء لنغة (لنجة) وذلك لأنها كانت غيرقادرة على صدّ الهجمات التي كانت تطال هذه المناطق بسبب عدم امتلاكها الأسطول البحري الفاعل.والحقيقةإن هناك العديد من الشواهد والوثائق التاريخية التي تفنّد هذه المزاعم، وتدحض هذه الادعاءات الواهية،وهي كالآتي:

أ-إنّ الشواهد والقرائن التاريخية تظهرأنّ الساحل الشرقي للخليج العربي برمته إبتداءاً من الشمال وتحديداً الضفة الشرقية من شط العرب حتى نهرجاقين، كان موطن القبائل العربية التي عاشت في هذا الجزء الجنوبي عبرقرون،وأسست إمارات عربيةعديدة أهمها إمارة المشعشعيين،إمارة بني كعب،إمارة بني أسد،إمارة بني تميم،إمارة آل كثير،سلطنة هرمزالعربية،مملكة قيس العربية،إمارة بني عباس،إمارة القواسم،إمارة آل حرم،إمارة المنصوريين(بنو خالد)،إمارة آل مرزوق(المرازيق)إمارة بني علي (المعلى)إمارة بني حمّاد،إمارة العبادلة،إمارة بني بشر،إمارة بني معين،إمارة آل مذخور(مذكور)إمارة آل زعابي(بنومصعب)إمارة المدنيين.

ب- يقول الرحالة الدانماركي"كارستن نيبور"الذي زارالخليج العربي عام1762،"إنّ هذه المنطقة لم تكن يوماً من الأيام جزءاً من بلاد فارس، وإنّ ملوك فارس لم يتمكنوا قط أن يكونوا أسياد البحر وكان الخليج دائماً ملكاً للعرب. وإنّ الظروف المختلفة تدلّ على أنّ القبائل العربية استقرت على الخليج العربي قبل الفتوحات الإسلامية، ولقد استطاعت أن تحافظ على استقلالها دوماً. ويضيف أنّ لقاطني هذه البلاد لسان العرب وعاداتهم".

.إنّ السلطات البريطانية تلقت عام1864، رسالة رسمية من حاكم قواسم الساحل تؤكد تبعية جزرأبوموسى وطنب الكبرى والصغرى وصيربونعيرله منذ أجداده الأوائل.

.عام1879، أكد المقيم البريطاني في أبي شهر-غيرت إيران اسمها إلى بوشهربعد احتلال الأحواز

- أنّ جزيرتي طنب ولنغة تابعتان لسيادة القواسم.

([1]) راجع/ إقرار إيرانى لأول مرة بإماراتية الجزرالثلاث(د.ن)، مقال منشورعلى موقع مركز المزماه للدراسات والبحوث بتاريخ الأربعاء7 مارس 2018على الرابط التالى:https://cutt.us/B8Skq

-عام 1898 رفض حاكم الشارقة منح امتيازلشركة أجنبية للتنقيب عن بعض أنواع المعادن الموجودة في باطن أرض جزيرة أبوموسى.

. إنّ الشيخ محمد بن قاسم القاسمي حاكم رأس الخيمة في عام 1918 رعى حفل تدشين على جزيرة طنب الكبرى، وكان يرافقه حينذاك المعتمد البريطاني في الخليج وقائد البحرية البريطانية.

. هناك وثيقة صادرة من وزارة الهند البريطانية في1928/8/24 تقول إنّ ملكية طنب الكبرى والصغرى تعود لرأس الخيمة منذ انفصالهاعن إمارة الشارقة عام 1921.

. عام1930، طالبت إيران باستئجارجزيرتي طنب الكبرى والصغرى من رأس الخيمة ورفضت الأخيرة. حتى عام 1963، لم يكن هناك إيراني واحد يقيم في جزيرة أبوموسى، وبدأ استقدام الإيرانيين مع دخول قوات الجيش الإيراني إلى الجزيرة بعد توقيع مذكرة التفاهم بين إيران وإمارة الشارقة.

ثانياً: مظاهرالسيادة على الجزر

منذ احتلالها الجزرالثلاث أبوموسى وطنب الكبرى والصغرى ادّعت إيران أنّ الجزرالمذكورة هي جزء من ترابها الوطني، وتابعة لسيادتها. بينما رفضت الإمارات منطق التحدي والعدوان الإيراني وتمسكت بحقها المشروع في استرجاع سيادتها على الجزر المحتلة، وصرّحت أنّ الجزرالثلاث هي عربية الأصل، وأنها جزء لا يتجزأ من ترابها وأنها محتلّة عسكرياً من قبل إيران ويتوجّب عليها أن تستعيدها بكافة الوسائل السلمية. وسط هذا التباين في المواقف، يطرح السؤال الآتي: **ماهي الحجج والبراهين القانونية التي يستند إليها الطرفان في ادعائهما السيادة على الجزرالثلاث؟**

تعرّف السيادة على أنها "السلطة العليا التي لا تعلوها سلطة، ومركزإصدارالقوانين والتشريعات والجهة الوحيدة المخوّلة بمهمة حفظ النظام والأمن، وبالتالي المحتكرة الشرعية الوحيدة لوسائل القوة ولحقّ استخدامها لتطبيق القانون".وتتمثّل السيادة على الصعيد الخارجي بالإستقلال وعدم التبعية لدول أخرى،وبمظاهرسيادية كإيفادواستقبال البعثات الدبلوماسية، وعقد المعاهدات وإبرام الاتفاقيات ومنح الإمتيازات،وإعلان الحرب والسلام مع الدول الأخرى.على ضوء ما تقدم،نعرض وجهة نظر الطرفين:

أ-الإدعاءات الإيرانية

إنّ المتابع للشؤون الإيرانية يلاحظ أنّ تصريحات المسؤولين الإيرانيين تؤكد دائماً على فارسيّة الجزروتبعيّتها لإيران، وذلك بالإستناد للحجج الآتية:

- إنّ المصالح الإستراتيجية والأمنية في الخليج العربي تتطلّب سيادة إيرانية على الجزرالثلاث.
- تزعم إيران أنّ الجزرالثلاث كانت تحت السيادة الإيرانية قبل الإحتلال البريطاني بثمانين عاماً.
- تدّعي إيران أنّ الخرائط البريطانية تظهرالجزرالمحتلة جزءاً من أراضيها، وذلك بالإستناد إلى الخارطة التي قدمتها وزارة الحرب البريطانية عام 1888، إلى شاه إيران حيث كانت الخريطة ملوّنة بألوان توحي بأنّ هذه الجزرتابعة لإيران.

إنّ هذه الأدلة تعتبرحججاً واهية، حيث أنّ الدليل الأول يكشف عن روح عدوانية، وشعور بالغطرسة، رغبةً في التوسع والسيطرة على حساب الدول الأخرى. وإنّ الدليل الثاني ساقط بالأساس كما تُبين ذلك الحقائق التاريخية للمنطقة عموماً، وللجزرالمحتلة خصوصاً. أما فيما يتعلق بإستناد الإيرانيين على الخرائط البريطانية فإنّ ذلك مردود

كذلك، إذ أنّ هذه الخريطة لم تطبع إلّامرة واحدة وقد اعترف المسؤولون البريطانيون بخطئهم المتعلق بتلوين الخرائط. وإنّ هذا الإستناد باطل من الأساس، ذلك أنّ بريطانيا اعترفت على الدوام بتبعيّة هذه الجزرلدولة الإمارات.وفي هذا المضماريقول مفيد شهاب في دحضه الحجة الإيرانية المتعلقة بالخرائط البريطانية:"إنّ تلك الخرائط من نوع الخرائط الخاصة التي تستخدم لأغراض الملاحة البحرية وليس لترسيم الحدود، وإنّ هناك خريطة إيرانية صادرة عام1952،أشارت بوضوح إلى تبعية الجزرلأمارتي الشارقة ورأس الخيمة وليس لإيران".

ب-الحجج والأسانيدالإماراتية

تمتلك دولة الإمارات ملفاً قانونياً كاملاً يتضمّن الوثائق والأسانيد الدولية أهمها:

- إنّ حكام الشارقة ورأس الخيمة فرضوا رسوماً سنوية على الأنشطة الإقتصادية التي كان يقوم بها سكان الجزرالثلاث منذ مطلع القرن الثامن عشر، هذه الرسوم كانت تشمل صيد الأسماك والغوص لجمع اللؤلؤوالرعي وغيرها.

-عام 1864 تلقت السلطات البريطانية رسالة رسمية من حاكم القواسم في الساحل تؤكد تبعية جزر أبي موسى وطنب الكبرى والصغرى وصيربونعيرله منذ أجداده.

- عام1898 رفض حاكم الشارقة منح امتيازلشركة أجنبية للتنقيب عن بعض أنواع المعادن في باطن أرض جزيرة أبوموسى.

-عام1912 قام الشيخ خالد حاكم الشارقة بمنح تصريح لبناء منارة للسفن على جزيرة طنب الكبرى.

-عام1930طلبت إيران من حاكم رأس الخيمة استئجارجزيرة أبوموسى لمدة خمسين عاماً فرفض. إنّ هذا الطلب يعد اعترافاً إيرانياً قوياً، وإقراراً دامغاً بسيادة الإمارات على الجزرالمحتلة.

عام1937 تم منح امتيازات للتنقيب عن النفط والغازفي جزيرة أبوموسى والمياه الإقليمية التابعة لها إلى شركة بتروليوم كمباني.

ثالثاً– الإجراءات الإيرانية التعسفية

من المعروف أنّ الجزرالإماراتية الثلاث قبل الإحتلال الإيراني كانت مأهولة بالسكان، وتحتوي على العديد من المرافق العامة. فجزيرة أبوموسى كان يقطنها نحو1000نسمة من العرب وكان يوجد فيها مدرسة وجمرك وقصرلنائب حاكم الشارقة. وكان يبلغ عدد سكان جزيرة طنب الكبرى 700نسمة وكان فيها مدرستان ومنارة لإرشاد السفن. وبعد احتلال هذه الجزرمن قبل القوات الإيرانية فجر يوم 1971/11/30سعت السلطات الإيرانية الغازية لفرض سياسة الأمرالواقع وقامت بإجراءات تعسفية لا إنسانية الغرض منها تغييرديموغرافية الجزروطمس هويتها العربية الإماراتية معرضةً أمن الخليج والسلم والأمن الدوليين للخطر، فماهي الإجراءات التي قامت بها إيران؟

أ- التهجيرالقسري والإستيطان غيرالشرعي

بعد احتلالها الجزرالإماراتية الثلاث عملت سلطات الإحتلال الإيراني بشكل مخطط ومدروس على تفريغ الجزرمن سكانها العرب الأصليين عن طريق مضايقتهم، ومصادرة مصادررزقهم وأسباب رفاههم. فهجّرت سكان جزيرة طنب الكبرى إلى إمارة رأس الخيمة تهجيراً جماعيّاً قسرياً تحت تهديد السلاح. فما يناهزمائتي أسرة تشردت، تاركةً خلفها

بيوتها وأملاكهاومزارعهاومواشيها وكلّ ماتملك. وأقدمت السلطات المذكورة على إقفال المدارس العربية في الجزرالمحتلة،ووضعت العراقيل والقيود الصارمةعلى دخول مواطني دولة الإمارات، والوافدين من العرب والأجانب إلى الجزر، وعمدت السفن العسكريةالإيرانيةعلى اعتراض سفن الصيدالتابعة لمواطني الإمارات في المياه الإقليمية ومصادرة قواربهم.وفي المقابل استقدمت إيران أعداداً كبيرة من الجنود وعناصرالشرطة والأمن والموظفين المدنيين،برفقةعائلاتهم.وافتتحت الكثيرمن المرافق العامة كالعيادات والمدارس والمحلات التجارية والأماكن الترفيهية لتشجيع الايرانيين على الهجرة إلى الجزرالمحتلة واعدةً إياهم بتأمين فرص عمل مغرية.

ب- تشويه الحقائق وتغييرالأسماء العربية

عمدت السلطات الإيرانية إلى تشويه الحقائق وتغييرالأسماء التي ترمزإلى عروبة الجزرمحاولةً طمس الهوية العربية للجزرالمحتلة.أهم هذه الإجراءات هي:

يلاحظ أنّ المصادروالمراجع الفارسية كافة تذكرالجزرالإماراتية المحتلة، ولاسيما في العقدالأخير بأسماء فارسية، فتسمي جزيرة أبوموسى بـ"بوموسى"، وطنب الكبرى بـ" تنب بزرگ"،وطنب الصغرى بـ" تنب كوچک"وأحياناً" تنب مار". وتجدرالإشارة إلى أنّ تسمية الجزرالمذكورة كانت ترد في الكتب والمصادرالفارسية بذات التسمية التي تطلق عليها من جانب العرب، وهى أبوموسى وطنب الكبرى والصغرى.

في جزيرة أبوموسى يوجد العديد من التلال الصخرية التي تحمل أسماء عربية كجبل محروقة وجبل حارب وجبل سليمان وتل العماميل وغيرها، أعلى هذه التلال هو"جبل الخلوة " الذي يبلغ ارتفاعه حوالي110أمتاراستبدلت السلطات الإيرانية اسم الجبل المذكور،ووضعت فوقه صورة لـ"خميني" طولها7أمتار، وعرضها خمسة أمتار، تشاهد بالعين المجردة من مسافة ميلين.

منعت سلطات الإحتلال الإيراني تداول المطبوعات العربية بين سكان الجزرالمحتلة، كالكتب والجرائد والمجلات والخرائط الرسمية وغيرالرسمية.في تاريخ23ديسمبر2013في تعدٍ صريح أقدمت إيران على إطلاق تسمية"الغدير"على جزيرة ابوموسى الإماراتية، بغية طمس هوية جزيرة أبوموسى وتغييرمعالمها من خلال استبدال اسم أبوموسى بـ"غدير"كمافعلت سابقاً مع طنب الكبرى والصغرى عندماأسمتهما"تنب بزرگ"و"تنب كوچک"والجديربالذكرأنّ هذه السياسة الممنهجة كانت قد اعتمدت من قبل سلطات الإحتلال الإيراني في كافة الأقاليم التي أحتلت من قبل السلطات في عهد الشاه بهلوي.

رابعا- موقف القانون الدولي من التهجيرالقسري والإستيطان

إنّ الإجراءات الإيرانية التعسفية التي قامت بها بعد احتلالها الجزر، من تهجيرواستيطان وتغيير للمعالم وطمس للحقائق، تعدّ انتهاكاً صارخاً للقانون الدولي الإنساني. وفيما يلي عرض لبعض المواد القانونية المتعلقة بهذه الإنتهاكات:

حظرت المادة 45 من إتفاقية جنيف الرابعة الموقعة بتاريخ أغسطس1949نقل المدنيين المحميين بموجب هذه الإتفاقية، ونصّت على وجوب معاملتهم معاملة إنسانية في جميع الأوقات. تضمنت المادة 49 من الإتفاقية المذكورة حظراً شاملاً لترحيل وإبعاد السكان المدنيين، سواء كان فردياً أو جماعياً، إلّا في حالة الضرورة حمايةً لأمن السكان

المدنيين، شرط إعادتهم فورانتهاء العمليات العدائية. وإنّ الفقرة السادسة من ذات المادة تحظرعلى القوة المحتلة، نقل مجموعات من سكانها المدنيين إلى الأراضي التي احتلتها، وتمنعها من تغييرصفتها الجغرافية والمدنية ([1]).

أشارت المادة 53من الإتفاقية ذاتها إلى حظرتدميرالممتلكات الخاصة. أكدت المادة 147من الإتفاقية المشارإليها أعلاه، أنّ الترحيل والإبعاد القسري يعدّ انتهاكاً جسيماً لاتفاقية جنيف الرابعة.

إنّ النظام الأساسي للمحكمة الجنائية الدولية تضمّن حظرالتهجيرالقسري والنقل غيرالمشروع حيث نصت المادة السابعة من النظام على" الإبعاد والنقل القسري بوصفه جريمة ضدّ الإنسانية" وكذلك أشارت المادة الثامنة إلى" الإبعاد والنقل غيرالمشروع بوصفه جريمة حرب معاقب عليها".

أصدرت الجمعية العامة للأمم المتحدة في9ديسمبر1970القراررقم"2675" أكدت فيه "عدم جواز النقل القسري"للسكان المدنيين.وفي القراررقم"3318" الصادرفي16مايو1974،أعلنت الجمعية العامة "أنّ الإرغام على النزوح القسري يعتبرجريمة".

تجدرالإشارة إلى أنّ السلطات الإيرانية كانت قد طبقت هذه الإجراءات التعسفية، والإنتهاكات البربرية المدانة شرعاً وقانوناً في الأحوازالعربية التي احتلتها في20 ابريل1925.

على ضوء ما تقدم، يتضح أنّ جزرأبوموسى وطنب الكبرى والصغرى جزرعربية إماراتية كانت خاضعة للسيادة العربية منذ القدم. وإنّ هذه الجزرلأهميتها الإستراتيجية والاقتصادية، أضحت هدفاً للأطماع الإيرانية التي تسعى للهيمنة على منطقة الخليج العربي، لتحقيق حلمها المأبون بإحياء مجد"الإمبراطورية الفارسية" على حساب الأمن القومي للأمة العربية.

ومن خلال الوثائق والقرائن التاريخية، باتت الحقيقة جليّة، أنّ الساحل الشرقي للخليج العربي برمته كان موطن القبائل العربية الأصيلة التي قطنت هذه المنطقة منذ عصورسحيقة، وأسست ممالك وإمارات عربية عديدة، وتبيّن أنّ الإدعاءات الإيرانية بالسيطرة على الجزرتاريخياً لا أساس لها من الصحة، كما كشفت الحقائق القانونية، أنّ إيران لم تمارس أيّ مظهرمن مظاهرالسيادة على الجزرالإماراتية الثلاث.

ويلاحظ أن دولة الإمارات منذ بداية احتلال جزرها من قبل القوات العسكرية الإيرانية، حاولت أنّ تحلّ القضيّة بالسبل والوسائل الدبلوماسية، أوعن طريق الإحتكام إلى الهيئات القضائية الدولية، إلا أن كل محاولاتها قوبلت بالرفض من إيران.

واتضح أنّ السلطات الإيرانية بعد احتلالها الجزرالإماراتية، قامت بإجراءات تعسفية وانتهاكات يندى لها جبين الإنسانية، هذه الإجراءات الجائرة تدينها كلّ القوانين والمواثيق الدولية والتي أتينا على ذكربعضها آنفاً([2]).

([1]) وليد بن شعير (2009\2010): الترحيل والإبعاد القسري للمدنيين في ضوء القانون الدولي الإنساني، كلية الحقوق، قسم العلوم القانونية، جامعة الحاج لخضر، باتنة، الجزائر

([2])جواد واد الحيدري(د.ت) نقلاًعن مركز المزماة للدراسات والبحوث

مماسبق يتأكد لنا من الأدلَّة القانونيَّة والتاريخيَّة أن الجزرملك لدولة الإمارات دون جدال، استنادًا إلى مبادئ قانونيَّة صحيحة وأدلَّة مقنعة قدمتها دولة الإمارات، في حين لم تقدّم إيران أدلَّة كافية لإثبات ادِّعائها،ويفسرذلك رفض إيران إحالة تلك القضيَّة إلى محكمة دوليَّة وعلى الرغم من صغرمساحة تلك الجزرفإن لها أهمّيَّة استراتيجيَّة بالغة،لأنها تقع على امتداد الطريق الضيِّق الذي يعبرالخَلِيج العربيّ نحومضيق هرمزثم نحوخَلِيج عمان، فضلاً عن أن مُعظَم صادرات الخَلِيج النِّفْطيَّة ووارداته غيرالنِّفْطيَّة تمرّعبرهذا الطريق، بالإضافة إلى وقوع عدد من حقول النِّفْط والغازالبحريَّة في تلك المنطقة([1]).

وننتقل الآن للتعرف على الوسائل التى إتبعتها دولة الإمارات للتسوية مع إيران وتقييمها من خلال المبحث الثالث.

المبحث الثالث: طبيعة الوسائل التى اتبعتها دولة الإمارات للتسوية من إيران

أولا: موقف الامارات وإيران من الحل السلمي

إنّ حلّ النزاعات بالوسائل السلمية عن طريق الحواروالمفاوضات المباشرة،أوعن طريق الإحتكام إلى القانون الدولي،وحل النزاع عبرالتسوية القضائية،يعتبروسيلةً مأمونة وأسلوباً حضارياً ناجعاًوالمواثيق الدولية التي نصت على تسوية المنازعات السلمية كثيرة كإتفاقيةلاهاي لسنة1907وعهدالعصبة سنة 1919وميثاق لوكارنوسنة1925وميثاق التحكيم العام لسنة([2])1928.أما ميثاق الأمم المتحدة فقد ألزم الدول الاعضاء حسب الفقرة(3) من المادة (2)التي نصت على" فض منازعاتهم الدولية بالوسائل السلمية على وجه لا يجعل السلم والأمن الدولي عرضة للخطر".وقد نصت الفقرة(4) من المادة(2) من الميثاق أيضاعلى"الامتناع في علاقاتهم الدولية عن التهديد باستعمال القوة أو استخدامها ضد سلامة الاراضي اوالاستقلال السياسي لأية دولة على أي وجه آخرلا يتفق وقصد الامم المتحدة".

أماالمادة (33) منه فقد نصت"على أنه يجب على أطراف أي نزاع من شأن استمراره أن يعرض حفظ السلم والأمن الدولي للخطرأن يلتمسواحله بادئ ذي بدء بطريق المفاوضة والتحقيق والوساطة والتوفيق والتحكيم والتسوية القضائية، أوأن يلجأوا الى الوكالات والتنظيمات الاقليمية أوغيرهامن الوسائل السلمية التي يقع عليها اختيارها"([3]).

فما هو موقف الإمارات وإيران من التسوية القضائية لقضية الجزر؟

أ- الموقف الإماراتي

عملاً بالمبادئ العامة لميثاق الأمم المتحدة سعت دولة الإمارات ومنذ احتلال الجزرالثلاث من قبل إيران إلى حلّ قضية الجزربالسبل والوسائل السلميّة، ودعت إيران إلى إنهاء النزاع عن طريق الحوارالمباشرشريطة أن يكون ذا أهداف واضحة ومحدّدة. وأعلنت استعدادها للتفاوض مع طهران في أي مكان من العالم. وفي هذا الإطار انطلقت الجولة الأولى من المفاوضات المباشرة بين الإمارات وإيران في27- 28سبتمبر1992لكنها سرعان ما فشلت، وذلك لأن الجانب الإيراني رفض مناقشة مسألة الإحتلال الإيراني لجزيرتي طنب الكبرى والصغرى، وأعلن عن إستعداده بحث مسألة جزيرة أبي موسى فقط كونها نزاعاً حدودياً ثانوياً يمكن تسويته على نحويحقق مصالح إيران الأمنية والاقتصادية والاستراتيجية

([1]) أشرف محمد كشك:(ديسمبر2016) دول الخَليج وإيران قضايا الصراع واستراتيجيات المواجهة، مجلة الدراسات الإيرانية، دراسات وأبحاث علمية متخصصة، السنة الأولى- العدد الأول ، ص13.

([2])عصام العطيةُ:(1978) القانون الدولى العام، بغداد، (د.ن) ص549.

([3]) الفقرة (3-4) من المادة (2)، وكذلك المادة (33) من ميثاق الأمم المتحدة.

في الخليج. بعد فشل المفاوضات المباشرة والتعنت الإيراني حاولت الإمارات حلّ هذه القضية عن طريق التسوية القضائية بإحالتها إلى محكمة العدل الدولية تطبيقاً لما نصت عليه المادة(33)من ميثاق الأمم المتحدة ،ولكنّ ايران لم توافق على إحالة القضية إلى المحكمة ورفضت الإحتكام إلى القانون.

ب-الموقف الإيراني

رفضت إيران عبرأنظمتها المتعاقبة إحالة قضية الجزرإلى المحاكم الدولية، وحاولت إخراج جزيرتي طنب الكبرى والصغرى من دائرة الخلاف، وأعلنت في غيرمرّة أنّ موضوع السيادة عليهما ليس مطروحاً للنقاش.

- **موقف إيران في عهد الشاه**

بعد التهديدات الصريحة والمتتالية التي أطلقتها السلطات الإيرانية في عهد محمد رضا شاه إحتلت القوات الإيرانية جزرأبوموسى وطنب الكبرى والصغرى، واعتبرت ذلك عملاً شرعياً إذ أنّ الجزرالثلاث عادت إلى الوطن الأم. وفي ردّه على رسالة حاكم الشارقة قال الشاه بهلوي:"إنّ إيران ليس لديها شك في موضوع سيادتهاعلى جزيرة أبوموسى ولهذا ترفض إجراء مفاوضات على هذه السيادة، كما ترفض إحالة النزاع إلى التحكيم الدولي أوالأمم المتحدة".

- **موقف إيران في عهد الجمهورية الإسلامية**

يلاحظ أنّ السلطات الإيرانية في عهد الجمهورية الإسلامية سارت على نهج الشاه، بل كانت أكثرتشدّداً منه إزاء قضية الجزرالمحتلة. ظلّت هذه السلطات ترفض رفضاً باتاً حلّ مشكلة الجزرعن طريق التسوية القضائية، واتهمت الإمارات بإثارة مطالب غيرمنطقية لا أساس لها من الصحة.

يرى صنّاع القرارالإيراني في زمن "الجمهورية الإسلامية"أنّ الشاه بهلوي ارتكب خطأً فادحاً عندما سمح بـ"إستقلال البحرين،المملكة العربية التي يعتبرونها"بحرلألئ إيران"،ويعملون ليل نهارعلى منع إقامة أيّ محادثات حول الجزرالثلاث قائلين:"إن سمحنا للإمارات باحتلال الجزرحينها سنفقد سيطرتنا على الخليج ،هذه السيطرة التي ضعفت بعد سلخ البحرين من أمتنا.

وبتاريخ1994/6/8صرّح رفسنجاني رئيس إيران الأسبق أنّ إيران ستحتفظ بالجزرالثلاث بأيّ ثمن محذّراً دولة الإمارات من مغبّة محاولة استرجاع الجزرقائلاً:"إنّ دولة الإمارات ستعبربحراً من الدماء إذاماأرادت السيطرة على الجزرالثلاث.

ثانيا. تقييم وسائل التسوية التى لجأت اليها دولة الامارات

رفضت إيران عبرأنظمتها المتعاقبة إحالة قضية الجزرإلى المحاكم الدولية أومحاكم التحكيم واكتفت بالمفاوضات الثنائية عام1992وعقدت مفاوضات ثنائية بين البلدين في سبتمبر1992 بأبوظبي طرح خلالها الوفد الإماراتي خمس مطالب تمثلت في:

- . إنهاء الاحتلال العسكري لجزرطنب الكبرى والصغرى وأبوموسى.
- . تأكيد التزام إيران بمذكرة التفاهم الخاصة بجزيرة أبوموسى لعام 1971.
- . عدم التدخل بأي طريقة وبأي ظروف وبأي مبررفي ممارسات دولة الإمارات لولايتها.

- . إلغاء كافة التدابيروالإجراءات التي وضعتها إيران على الهيئات الحكومية في جزيرة أبوموسى وعلى المواطنين المقيمين هناك.
- . إيجادإطارملائم لحسم مسألة السيادة على جزيرة أبوموسى خلال فترة زمنية محددة.

قابل الجانب الإيراني المطالب بالرفض بسبب رفضه مناقشة وضع جزيرتي طنب الكبرى والصغرى وإصراره على الاكتفاء بمناقشة وضع جزيرة أبوموسى فقط وقامت الإمارات بتعيين المناطق البحرية عام(1993) وأصدرت الإمارات في17أكتوبر1993القانون الاتحادي رقم19لسنة 1993بشأن تعيين المناطق البحرية لها([1]).

. المفاوضات الثنائية (1994) المفاوضات الثنائية (1995) تشكيل اللجنة الثلاثية (1999) في1 يوليو1999 قام مجلس الدفاع الخليجي بتشكيل لجنة وزارية ثلاثية مكونة من السعودية وعمان وقطربهدف وضع آلية للمفاوضات المباشرة بين الإمارات وإيران بشأن الجزرالثلاث([2]).

مماسبق يتضح لنا أن دولة الإمارات قد إستندت إلى المادة(33) من ميثاق الأمم المتحدة والتى نصت"على أنه يجب على أطراف أي نزاع من شأن استمراره أن يعرض حفظ السلم والأمن الدولي للخطران يلتمسواحله بادئ ذي بدء بطريق المفاوضة والتحقيق والوساطة والتوفيق والتحكيم والتسوية القضائية,أوأن يلجأوا الى الوكالات والتنظيمات الاقليمية أوغيرها من الوسائل السلمية التي يقع عليهااختيارها، أى انهم قد اختاروا وسيلة تسوية سياسية للحل ألا وهى المفاوضات.وإن دولة الإمارات قد حاولت جاهدة أن تعرض القضية على محكمة العدل الدولية، أومحكمة تحكيم إلا أن إيران تعلم جيداً ضعف موقفها القانونى ووهن حججها أمام حجج الإمارات، كما أنها تعلم أن قرارات محكمة العدل أو محكمة التحكيم قد يلزمها ولا يمنحها درجة كبيرة من حرية المناورة والمراوغة، كما تفعل إسرائيل فى مفاوضات السلام بينها وبين العرب منذ عقود؟!

مماسبق يتضح لنا أن دولة الإمارات وإيران قد أقرتا وسيلة المفاوضات كوسيلة سياسية لحل الأزمة ونختم بحثنا بخاتمة نبين فيها ما توصلنا إليه من نتائج ونتبعها بالتوصيات.

الخاتمة

بعد أن إستعرضنا تاريخ الجزرالعربية الثلاث: أبوموسى وطنب الكبرى والصغرى وانتهينا إلى أن تلك الجزرعربية تعود لدولة الامارات حيث كانت بريطانيا تحكم المنطقة كلها وقامت القوات الايرانية في زمن الشاه باحتلال هذه الجزر في 30 نوفمبرعام 1971 قبل يوم واحد من رحيل القوات البريطانية من منطقة الخليج العربي، توصلنا إلى النتائج التالية:

• أن الإدعاء الإيراني بالجزر، مبني على وثيقة واحدة تظهرفيها جزرطنب وأبوموسى بنفس اللون مع إيران، وذلك ضمن خارطة، رسمتها وزارة الحرب البريطانية وقدّمتها إلى شاه إيران عام 1888 وقد اعترفت بريطانيا فيما بعد بأن الأمرقد وقع من باب الخطأ، أما الأدلة الإيرانية الأخرى التي تبني عليها ادعاءاتها، تبدوضعيفة جداً وتفتقرإلى أدنى صيغة قانونية بالمقارنة مع الأدلة والوثائق التي قدمتهاالإمارات، إذ يبلغ عدد الوثائق الرسمية الإماراتية العشرات، ناهيك عن

([1]) عرفات علي جرغون (2016): العلاقات الإيرانية الخليجية: الصراع، الانفراج، التوتر، ص305.
([2]) ضاري سرحان الحمداني (2012) : سياسة إيران تجاه دول الجوار"، العربي للنشروالتوزيع، ص306.

تأكيد المؤرخين والرحالة العرب والأجانب على عروبة منطقة الخليج العربي بشكل عام، والجزرمحلّ الخلاف بشكل خاص.

• يجمع القانونيون الذين تناولوا موضوع الخلاف على الجزرالثلاث على تهافت وبطلان الحجج الإيرانية أمام وقائع عروبة الجزروالوثائق التاريخية والاعترافات الرسمية البريطانية بتبعية تلك الجزرإلى الإمارات. وأمام المطالبة الإماراتية المستمرة بجزرها الثلاث ترفض إيران إحالة الملف إلى التحكيم الدولي أومحكمة العدل الدولية، وذلك لضعف الادعاءات الإيرانية بملكية الجزروبطلانها.

• الرغبة الإيرانية في التوسع على حساب الغير بغية المزيد من النفوذ والسيطرة على المناطق الاستراتيجية الهامة وكذلك المناطق ذات الموارد الاقتصادية الوفيرة، ولأن هذه العوامل تتوفّر أكثرفي المناطق العربية المجاورة لإيران فقد كان للعرب نصيبهم من التجاوزات الإيرانية المتكررة على أقاليمهم. ولعل الظروف الإقليمية والدولية في ذلك الحين قد ساهمت بشكل بارز في تلك التجاوزات إذا أن بريطانيا التي فرضت سيطرتها على منطقة الخليج العربي ردحاً من الزمن، كانت لها تحالفات ومصالح تربطها مع بلاد فارس فاستغلّت ضعف البلدان العربية لمفاوضاتها مع إيران وذلك بهدف تحقيق المزيد من المكاسب والضمانات التي توفرلهاحماية منافعها حتى وأن كان ذلك على حساب دول ذات سيادة على أقاليمها. وكانت الأحواز، من بين المناطق العربية المجاورة لإيران، وقد تأثرت هي الأخرى بالوجود البريطاني في المنطقة.

• الصّلف والتعّنت: أكد الرئيس الإيراني هاشمي رافسنجاني، أن إيران لن تغيّرموقفها نحوجزر أبوموسى وطنب الكبرى والصغرى، وأضاف أن:"رغم أن موقفنا بشأن الجزرلن يتغير، وأننا قد عززنا الأمن لمنع وقوع أحداث تحريضية توجد عليها مؤشرات كثيرة وأننا نرى استفزازات لاتخدم سوى مصالح الغرب لتثبت أقدامه في المنطقة".

•حاولت إيران خلال تلك الفترة المبكّرة من الأزمة الإيحاء بشكل مباشروغيرمباشربوجود ثغرات في موقف دولة الإمارات في التعامل مع أزمة الجزر، وذلك من خلال الإشارة إلى تأثيرالعلاقات التجارية التاريخية والقائمة بين إمارة دبي(وهي إحدى الإمارات السبع في دولة الإمارات) وإيران ولكن هذه المحاولات جميعها باءت بالفشل،عندما أعلن المجلس الأعلى لاتحاد دولة الإمارات(وهوأعلى سلطة سياسية في الدولة) بكل وضوح عن تمسّكه بالحقوق المشروعة للإمارات في الجزرالمحتلة ورفضه القاطع القبول بأي صورة من صورالاستيلاء غيرالمشروع عليها.

التوصيات والمقترحات

- يجب أن تتجاوب إيران مع مبادرة دولة الإمارات والمساعي العربية لإيجاد حل لقضية الجزرالإماراتية الثلاث أبوموسي وطنب الكبرى والصغرى من خلال المفاوضات الجادة والمباشرة أواللجوء إلى محكمة العدل الدولية، لتجنيب المنطقة مزيدا من التوترات والحروب التى أنهكتها بعد حرب العراق وإيران وحربي الخليج الأولى والثانية وغيرهم.

- يجب مواصلة الجهود الرامية إلى تطويروتحديث منظومة العمل العربي المشترك وتفعيل آلياتها والارتقاء بأدائها، بمايمكنهم من إيجاد سياسات فاعلة لإعادة بناء المجتمع العربي المتكامل في موارده وقدراته وبما يتلاءم والتحديات الجديدة في المرحلة المقبلة، ومواكبة المستجدات التي قدتطرأ على المستويين الإقليمي والدولي.

- على دول مجلس التعاون الخليجى نبذ خلافاتها جانباًوالتوحد لمواجهة الأطماع الإيرانية فى المنطقة وتقوية دفاعاتها العسكرية لمواجهة أى طارئ، فلابد للحق من قوة تحمية وتحافظ عليه فالأخذ بأسباب القوة هولحماية حدودها وأمنها وأمن شعوبها وليس للعدوان.

- لابد من محاصرة إيران إقتصاديا لأنها منهكة فى الوقت الحالى بعد إستنزافها فى العراق وسوريا واليمن، وتردى الأوضاع الإقتصادية، والقلاقل السياسية هناك، وبالتالى أى محاصرة أوعقوبات إقتصادية ستؤثرعلى قرارها بالعدوان، وستفكرفيه ألف مرة.

- على دول مجلس التعاون الخليجى والعرب عامة، ودولة الأمارات خاصة أن تحاصر إيران إعلاميا فى الدوائرالاعلامية العالمية خاصة فى أوروبا وأمريكا، لتوضيح عدالة قضيتنا وأحقيتنا فى الجزروالأرض التى احتلتها إيران، ومنها دولة الأحواز العربية.

- على الإمارات أن تركزمجهودها. العسكرى والاقتصادى والمالى والإعلامى لمواجهة الأطماع الإيرانية وعدم تشتيته تحسبا لأي طارئ.

- على الدول العربية الوقوف بجانب الأمارات لاسترداد حقوقها وتبصرة الراى العام العربي بخطورة الأطماع الايرانية فى المنطقة.

- على العرب ألا يعولوا على الغرب فى حل مشاكلهم فالغرب لا يتحرك إلا لمصالحة فقط فعندما كانت بريطانيا تسيطرعلى الجزرالثلاث كانت تزأرفى وجه إيران عندما كانت تفكرفى ممارسة أى نوع من السيادة عليها، هى أيضاً التى سلمتها الجزرالأمرالذى جعل ممثلوكافة الدول العربية بالأمم المتحدة في9ديسمبر1971إلى توجيه النقد اللاذع والصريح لبريطانيا وإيران على السواء وكان المندوب العراقي أكثرالمتشددين وهوما دعاالمندوب العراقي بمجلس الأمن الى مهاجمة بريطانيا لتسليمها الجزرلإيران.

- وأخيرا لن تعود حقوق العرب إلا بالوحدة، لأنها تعنى القوة بكل فروعها العسكرية والاقتصادية والسياسية والإعلامية.

بيبليوغرافيا مختارة

- ✓ إبراهيم خوري (د.ت): مملكة هرمزالعربية المستقلة أو بلاد السواحل والجزائر، مجلة المشرق الرقمية الاليكترونية.
- ✓ أحمد جلال التدمري (1994): مدارات في حركة الزمن العربي، مطابع ألف باء، للأديب، دمشق.
- ✓ أحمد جلال التدمري (2000): الجزرالعربية الثلاث- دراسة وثائقية، مجلة دراسات، مطبعة رأس الخيمة الوطنية.
- ✓ أحمد كمال أبوالمجد (1978): دولة الإمارات العربية المتحدة، دراسة مسحية شاملة، الشركة المصرية للطباعة والنشر، القاهرة.

- ✓ أشرف محمد كشك (2016): دول الخَلِيج وإيران قضايا الصراع واستراتيجيات المواجهة، مجلة الدراسات الإيرانية، دراسات وأبحاث علمية متخصصة، السنةالأولى، ديسمبر العدد 1.
- ✓ التكريتى سليم طه:(د.ت) المقاومة العربية في الخليج العربي، البعد التاريخي والقانوني للخلاف بين دولة الإمارات العربية المتحدة وإيران حول الجزرالثلاث.
- ✓ حسين بن علي العباسي (د.ت): تاريخ لنجة، حاضرة العرب على الساحل الشرقي للخليج العربي.
- ✓ خالد العزى (1972): الخليج العربي في ماضيه وحاضره دراسة شاملة للخليج العربي ولدول البحرين وقطروالإمارات، بغداد، ط1.
- ✓ خالد بن محمد القاسمي(1997):الجزرالثلاث بين السيادة العربية والاحتلال الإيراني، المكتب الجامعي الحديث.
- ✓ خليل إبراهيم الجسمي (2013): السياسة الخارجية لدولة الإمارات العربية المتحدة حيال الجزرالعربية الثلاث المحتلة (طنب الكبرى والصغرى، أبوموسى)، جامعة الشرق الأوسط.
- ✓ سيرأرنولد ويلسون: (1932_1870) الخليج وصف تاريخي من الأزمنة القديمة وحتى القرن العشرين، ودليل الخليج الفصل الأول.
- ✓ ضاري سرحان الحمداني: (2012)"سياسة إيران تجاه دول الجوار"، العربي للنشروالتوزيع.
- ✓ عبد الوهاب عبدول (د.ت) الجزرالعربية الثلاث في الخليج العربي، ومدى مشروعية التغييرات الاقليمية الناتجة عن استخدام القوة، إصدارمركز الدراسات والوثائق، رأس الخيمة.
- ✓ عصام العطيةٌ: (1978) القانون الدولى العام، بغداد.
- ✓ فتحى فتحى جادالله الحوشي(2018): التفرقة بين النزاعات السياسية والقانونية فى القانون الدولى، دارالنهضة العربية، القاهرة.
- ✓ كارستن نيبور: (د.ت) رحلات في الجزيرة العربية وبلدان أخرى في الشرق، مؤسسة الانتشار العربي.
- ✓ كامله القاسمى بنت شيخ عبد الله (د.ت): تاريخ لنجة، حاضرة العرب على الساحل الشرقي للخليج العربي.
- ✓ لفتنانت كونيل، سيرآرنولد ويلسون، (1988): تاريخ عمان والخليج، ترجمة محمد امين عبد الله وزارة الثقافة والتراث عمان
- ✓ محمد خالد المومني: (2012)"رؤية شاملة لأبعاد الصراع في قضية الجزرالعربية الثلاث: طنب الكبرى طنب الصغرى، أبوموسى"المجلة الأردنية للعلوم الاجتماعية، مارس.
- ✓ محمدعبدالله الركن ديسمبر(1993): جامعة الإمارات المقاومة العربية في الخليج العربي، مجلة درع الوطن العدد الخاص بالعيد الوطني، نشرة وكالة الصحافة الفرنسية جريدة الاتحاد، أبو ظبي.
- ✓ محمدعزيزشكرى(1972): مسألة الجزرفي الخليج العربي والقانون الدولي، دمشق.
- ✓ مصطفى القرشي (23. 8 2012) الأطماع الايرانية في المنطقة العربية،عقيدة فارسية متجذرة، الحوارالمتمدن-العدد3828– بتاريخ ، المحور: مواضيع وأبحاث سياسية.
- ✓ نوفان رجا السوارية، إبراهيم فاعورالشرعة": (سنة2005م) عروبة الجزرالإماراتية الثلاث (طنب الكبرى، طنب الصغرى، أبوموسى)1750-1971دراسة تاريخية وثائقية"مجلة العلوم الانسانية والاجتماعية، مجلد 32عدد(2).
- ✓ الوثيقة رقمS10740/ المؤرخة في1972/7/18مجلس الأمن.



- الوثيقة رقمS/PV161. المؤرخة في1971/12/9، أرشيف مجلس الأمن الدولي.
- الوثيقة رقمS/PV1763. بتاريخ 1974/2/20مجلس الأمن.
- الوثيقة رقمS/PV2055. بتاريخ 1972/10/5مجلس الأمن.
- الوثيقة رقمA/C.I/. PV2092/. بتاريخ 1975/11/19مجلس الأمن.
- وليد بن شعيرة: (2010-2009) الترحيل والإبعادالقسري للمدنيين في ضوء القانون الدولي الإنساني، كلية الحقوق، قسم العلوم القانونية، جامعة الحاج لخضر، باتنة.
- وليد حمدي الأعظمي(1993):"النزاع بين دولة الإمارات العربية وإيران حول جزرأبوموسى وطنب الكبرى والصغرى في الوثائق البريطانية"، دار الحكمة.

المراجع الأجنبية

- Indiaoffice Whitehall London 23 LAN 1931 to the foreign secrertary to the govt.of India, New Delhi.
- I.C.J.order of15 December 1979, p.5.
- FO 371/13721. October 1992 ،India office to fo
- Henderson Simon (2007-12-07)."Unwanted Guest: The Gulf Summit and Iran".The Washington Institute for Near East Policy "Abu Musa and the Tumbs: The Dispute That Won't GoAway, Part Two".The Estimate.2001-08-04.
- Vaidya Sunil K. (2009-04-09)."UAE gets strong backing in island dispute with Iran".Gulfnwes.com.
- I.C.J., Reports, 1980, p.8-9.

مواقع على الأنترنت تمت زيارتها

https://cutt.us/0Dgej-

https://cutt.us/qyvF4-

-https://cutt.us/RyLHD

-https://cutt.us/6PobA

https://cutt.us/ozl91-

https://cutt.us/1q35i-

https://cutt.us/B8Skq-

https://cutt.us/6DJpE-

https://cutt.us/Iu32O

السياسة الفرنسية لتطويق الثورة الجزائرية على الحدود الغربية "خط موريس أنموذجا "

The French policy to encircle the Algerian revolution on the western borders, "the line of Maurice as a model ".

بن ترار محمد، باحث دكتوراه، جامعة حسيبة بن بوعلي شلف . (الجزائر)

BENTRA R MOHAMED University Hassiba Bzenbouali - Chlef (Algerie)

Bentrar1974l@gmail.com

ملخص

تهدف هذه الدراسة إلى تسليط الضوء على أحد أهم المخططات العسكرية التي اعتمدها الاستعمار الفرنسي في محاصرة الثورة الجزائرية على مستوى الحدود الغربية، لقطع الدعم اللّوجستيكي الذي كانت تقدمه القواعد الخلفية للثورة انطلاقا من المغرب، ويتعلق الأمر بخط موريس الشائك، المكهرب والملغم.

سنحاول من خلال الدراسة وصف مكونات هذا الخط، وكيف تم تجسيده انطلاقا من فكرة بنائه إلى إتمامه من خلال التطرق إلى مكوناته بالتفصيل، وكذا السبل التي اعتمدتها السلطات الفرنسية لحراسته وتأمينه، وذلك من خلال استعمال المنهج الوصفي للتعريف به.

الكلمات المفتاحية: خط موريس، الألغام، الحدود الغربية، القواعد الخلفية، جيش التحرير

Abstract:

The study aims to shed light on one of the most important military plans adopt by the French colonialists in besieging the Algerian revolution, at the level of the western borders, to cut off the logistical support provided by the rear bases of the revolution from Morocco, and it is related to Morris's barbed led in, electrified and amalgamated.

Through the study, we will try to describe the components of this line and how it was embodied from the idea of building it to its completion by addressing its components in detail, as well as the methods adopted by the French authorities to guard and secure it, by using the classroom approach to define it.

Key words: Morris Line, mines, western borders, rear bases, the Liberation Army

مقدمة

أمام التطور الكبير الذي شهدته المنطقة الحدودية الغربية للجزائر (المنطقة الخامسة) بعد اندلاع الثورة التي عرفت عمليات عسكرية كبيرة ومعارك طاحنة خلال سنتي 1955 و1956، بفعل تطور التسليح القادم من القواعد الخلفية بالمغرب الذي تحول إلى مركز هام لدعم الثورة التحريرية خاصة بعد استقلاله ربيع سنة 1956، حيث أصبح مصدرا لتدفق الأطنان من الأسلحة والذخائر التي كانت توزع على مناطق الولاية الخامسة، وتنقل منها كميات إلى الولاية الرابعة لدعم قوات جيش التحرير الجزائري. وقد لجأت السلطات الفرنسية إلى التفكير في إيجاد حل لعزل الثورة الجزائرية عن المغرب خاصة بعد التقارير الصادرة عن المكتب الثاني للجيش الفرنسي المؤرخة في1956/07/25 التي

وضحت فيه خطورة الوضع بالقطاع الوهراني من خلال تركيزها على إحصائيات المجاهدين الموجودين بهذه الناحية والذين تجاوز عددهم3000 فرد في إقليم عين الصفراء بالشمال و1200 آخر بجبال القصور بالجنوب، والعدد في تزايد وذلك بفعل خلايا التدعيم بالمغرب وخاصة الناظور الواقعة شمال البلاد، فكيف توصلت السلطات الفرنسية الى انجاز خط موريس؟ وماهي أهم تحصيناته المادية والعسكرية؟

1- فكرة إنجاز خط موريس

بعد الخطر الذي أظهرته الولاية الخامسة، باشرت السلطات الفرنسية في مضاعفة زيارات مسؤوليها وقادتها ضمن اللجان التفتيشية إلى الحدود المغربية الجزائرية ، ونذكر منها زيارة وزير الدفاع الفرنسي "بورجاس مونوري "[1] الذي وصل إلى مطار انقاد شمال وجدة سنة 1956، وبعد زيارة مراكز الجيش الفرنسي المرابض على الحدود من السعيدية شمالا إلى أقصى الجنوب مرورا بمناطق بني بحدل ،سيدي العربي والمشاميش (مناطق تابعة لدائرة بني سنوس حاليا) ورأس عصفور والعابد مرفقا بأعضاء الناحية العسكرية العاشرة (الجزائر)[2]، فكر في عزل الثورة عن الجارة المغرب، حيث تم الاستنجاد بفيالق نصف اللواء للرماة البحريين الذين اتخذوا من مدينة نمور (الغزوات) مركزا للقيادة في حين تم توزيع كتائب الفيالق على الحدود لمحاصرة الثورة من ناحية المغرب، حيث تمركزت الكتيبة 31 بباب العسة ، وتوزعت البقية على مراكز:(قابرال ، نيفو، بومو ،بورنان، الزيتا، المشور، سينيال .....)[3]، والتي وقفت على خطورة الحدود الغربية على فرنسا خاصة بعد الهجوم على مركز الصبابنة الذي كان مشغولا من طرف كتيبة تابعة للفيلق 50 للرماة الجزائريين، وهذا الفيلق تم تشكيله منذ فترة قصيرة في ناحية غليزان، وكانت الكتيبة تتكون من خمسين عنصرا أوروبيا، و ثمانين من الأهالي (الأنديجان) ، والذي كان تحت قيادة الملازم فورنييه(Le sous - lieutenant Fournier) الذي قتل رفقة عشرة ضباط صف و أغلبية العساكر، كما جُرح وأصيب أكثر من عشرين عنصرا إصابات بالغة،[4] فشرع جنودها بإقامة الأسلاك على الشريط الحدودي وبالقرب من المراكز لمنع التسرب نحو المغرب ومرور الأسلحة من جهة، وحماية المراكز من الهجمات من جهة أخرى، هذه الطريقة التي توسعت إلى مخطط عسكري عرف بخط موريس الشائك الذي تم تدعيمه بالكهرباء ومختلف أنواع الألغام، لكن الفكرة الحقيقية لإنجاز هذا الخط الدفاعي ترجع إلى الوزير الفرنسي بالوفي (Paul Painlevé)[5] من أجل حماية الحدود الفرنسية من أي هجوم ألماني مباغت، وتم تجسيد المشروع ميدانيا على طول الحدود الفرنسية الألمانية سنة 1918 على يد وزير الدفاع الفرنسي أندري ماجينو (André Maginot)[6]، كما حاول الجنرال فانكسام(Venuxem)[7] إقامة خطوط مكهربة في الفيتنام خلال الحرب الفرنسية بالهند الصينية ، لكن عملية غلق الحدود الجزائرية المغربية بدأت مع قائد قسم

1- موريس بورجاس مونوري :(1914-1993) وزير الدفاع الفرنسي في حكومة "غي مولي، كما شغل رئيس للحكومة الفرنسية من 12 جوان إلى 30 سبتمبر سنة 1957

2- محمد لمقامي (2008)، رجال الخفاء، مذكرات ضابط في وزارة التسليح والاتصالات العامة، المؤسسة الوطنية للنشر والإشهار، الجزائر، ص ص 143-152.

3-Contre-amiral Bernard Estivale Marine française dans la guerre d'Algérie, Marines éditions, p148

4-Henri Le Mire (1982, Histoire Militaire de La Guerre d' Algérie, Editions Albin Michel, Paris, p72

5- بانلوفي (Palu Painlevé): هو وزير الدفاع في الحكومة الفرنسية ما بين 1925 –1928 وصاحب المخططات الدفاعية ما بين فرنسا والمانيا خلال الحرب العالمية الأولى، انظر مسعود كواتي (د ت)، مقارنة بين خطي ماجينو وموريس، الأسلاك الشائكة المكهربة، دراسة وبحوث الملتقى الوطني الأول حول الأسلاك الشائكة والألغام، المركز الوطني للدراسات والبحث في الحركة الوطنية وثورة أول نوفمبر 1954، الجزائر، ص 99

6- أندري ماجينو (André Maginot): وزير الدفاع الفرنسي لفترتين :(1922-1924) و(1929-1928) صاحب فكرة الخط الدفاعي الذي إقامته فرنسا بعد الحرب العالمية الأولى تحسبا لأي عدوان مفاجئ، انظر مسعود كواتي، مرجع سابق، ص 99

7- الجنرال فانكسام(Venuxem): أحد قادة الجيوش الفرنسية في حرب الفيتنام، كما كان قائدا للقوات الفرنسية بالشرق القسنطيني.

وهران الجنرال بيدرون (Pedron Raymend)[1]، وتحقق المشروع في الجزائر على يد أندري موريس[2]باستصدار قرار وزاري رقم 3969 المؤرخ في 28 جوان 1957[3]والذي تم الانطلاق في تجسيده ميدانيا مباشرة من قبل الجنرال لوريو (Lorillot)[4].

2- وصف خط موريس

يعتبر خط موريس بالغرب الجزائري من أهم الخطوط الدفاعية التي أنشأتها فرنسا في الجزائر لمحاصرة الثورة الجزائرية بالولاية الخامسة وعزلها عن قيادتها العسكرية بالمغرب بداية من ربيع سنة 1956 ، وهو عبارة عن حاجز من الأسلاك المكهربة [5]، هذا الأنموذج الذي جاء بقرار من وزير الدفاع الفرنسي في الحكومة الرابعة بقيادة بورجيس مونوري المسمى أندري موريس، والذي حمل الخط اسمه، والذي اتخذه من الخطوط الدفاعية القديمة على غرار خط الليمس ، سجرفيد ، مارت..... وسمي بعدة أسماء على غرار الخط الشائك ، خط الموت[6]، خط ماجينو في الجزائر،أو خط ماجينو الجديد [7]،الشانزيليزي الجزائري ،سد الحياة [8] حاجز الموت أو الحاجز القاتل، والثعبان العظيم [9]، لكن أشهرها خط موريس نسبة لاسم الشخص الذي أمر بإنجازه، ووفر كل الإمكانيات المالية والمادية لذلك[10] وقد امتد خط موريس (ligne Maurice) على طول الحدود الجزائرية المغربية من مرسى بن مهيدي شمالا إلى بشار جنوبا مرورا بمغنية، العريشة ،المشرية، عين الصفراء، بني ونيف والعبادلة واختلف المؤرخون في تحديد طوله بين حوالي 700كلم[11] و 733 كلم [12] و750 كلم [13].

و في ما يلي وصف لهذه الأسلاك الشائكة حسب التقرير الذي أعدته مصالح المخابرات للثورة التابعة لوزارة التسليح والاتصالات العامة(M.A.L.G):" تعتبر هذه الأسلاك الشائكة وسيلة دفاعية اصطناعية تم ربطها بواسطة

---

[1]-Pedro Raymond né le 22-01-1902, voir, SAHT 1H4603, et Journal Des Marches Operations de La Division Militaire D'Oran Pendant Le Premier Trimestre 1956 du 01Juiliet au 31 Septembre.

[2]- أندري موريس (ANDRE MAURICE): هو وزير الدفاع الفرنسي في حكومة بورجيس التي تعد الحكومة الرابعة منذ اندلاع الثورة والتي حكمت فرنسا من 13جوان 1957 إلى غاية نوفمبر 1957، ولد بمنطقة نانت الفرنسية في أكتوبر 1900شغل مقاولا في الأشغال العمومية، التحق الجيش ضمن قانون التجنيد الذي سبق الحرب العالمية الثانية في سنة 1939 ضمن الجيوش الفرنسية، سجن خلال فترة الاحتلال الألماني لفرنسا، اشتهرت شركته التي تسمى "نانتير" في عدة أشغال على رأسها بناء الجدار الأطلسي.
عاد إليها بعد نهاية الحرب العالمية الثانية وأشرف على تسييرها، في سنة 1945انتخب نائب راديكاليا للوار الأدنى، وظل نائبا في الجمعية الوطنية إلى غاية سنة 1958، تدرج في المسؤوليات من نائب كاتب دولة إلى كاتب للتعليم التقني تم كاتبا للدولة للشبيبة والرياضة سنة 1951 كما شغل وزيرا للتربية لفترة وجيزة خلال سنة 1950، وفي سنة 1952عين وزيرا للتجارة البحرية قبل أن يعين سنة 1953 وزيرا للنقل والسياحة، ليعود كوزير للتجارة سنة 1956 قبل أن يعود وزيرا للدفاع والقوات المسلحة سنة 1957وهي الفترة التي أعطى فيها الأمر بإنجاز الخطوط الدفاعية المكهربة على الحدود الجزائرية لعزل الثورة عن قواعدها الخلفية من خلال القرار الوزاري رقم 3969 الصادر بتاريخ 28جوان 1957 انظر محمود الشريف، أندري موريس وأسلاكه الشائكة، جريدة المجاهد، عدد11، نوفمبر 1957، ص 10.

[3] -SHAT ,1H2039, dossier n : 01note du : 26/10/1957

[4]- جمال قندل (2008)، خطا شال وموريس وتأثيراتهما على الثورة التحريرية، وزارة الثقافة، الجزائر، ص53

[5]- نفسه ص43

[6]- يوسف مناصرية واخرون(2007) الاسلاك الشائكة وحقول الالغام، (دط)، منشورات المركز الوطني للدراسات والبحث في الحركة الوطنية وثورة اول نوفمبر 1954، الجزائر، 2007.ص23

[7]- Herne, Alistair(1987) : Histoire de la guerre d'Algérie, Albin Michel, traduit de l'anglais.1980, 4e éd. 274.

[8]مسعود كواتي، مرجع سابق ص 101

[9]- الرائد الطاهر سعيداني (2010)، القاعدة الشرقية، قلب الثورة النابض، دار الأمة، الجزائر، ص 130

[10]- محمد الميلي (1984)، مواقف جزائرية، المؤسسة الوطنية للكتاب الجزائر، ص45

[11]- مناصرية وآخرون(2009)، مرجع سابق 36، أيضا الغالي غربي، فرنسا والثورة الجزائرية (1954-1958) دراسة في السياسات والممارسات، دار غرناطة للنشر، الجزائر، ص 277

[12]- جمال قندل(2013) استراتيجية فرنسا في تطويق الثورة من خلال خطي شال وموريس(1956-1962)، دار الكوثر، الجزائر، ص129

[13]- لخضر شريط وآخرون(دت)، استراتيجية العدو الفرنسي لتصفية الثورة الجزائرية، منشورات المركز الوطني للدراسات والبحث في الحركة الوطنية وثورة نوفمبر 1954، الجزائر، ص 186.

أعمدة بعيدة عن بعضها البعض من 03 إلى 04 م من ناحية الطول ومتر واحد من ناحية العرض ويمكن تقدير 20 من الأسلاك الشائكة في المتر المربع الواحد ويوجد 14 عمود مثبت في الأرض بواسطة الاسمنت المسلح في كل 36 م2، أما بالنسبة للأسلاك الشائكة فإنها جاءت على شكل صفوف تختلف من منطقة إلى أخرى حسب وجود مناطق العبور، ونجد الأسلاك بكثافة في مناطق وادي بو نعيم وزوج فاقو[1]، وهذه الصفوف ليست متساوية من ناحية الارتفاع ومن ناحية الشكل، ففي بعض المناطق نجدها بين 3 و04 م وأحيانا نجد أكثر من 04 م وكميات متراكمة من الأسلاك الشائكة التي تم تدعيمها بالكهرباء على غرار منطقة عصفور"[2].

3- تداعيات انجاز خط موريس

عملت السلطات الفرنسية على الاستفادة من خبرتها السابقة في الحرب مع ألمانيا والهند الصينية، وفعالية الخطوط الدفاعية في الحروب عبر كافة العصور، منذ خط الليميس في العهد الروماني[3]، كما لعبت الخطوط الشائكة الرابطة بين بردية والجغبوب التي أقامها الاستعمار الايطالي على مسافة 250 كلم دورا فعالا في عزل ليبيا عن مصر[4]، غير أن هذه المرة كانت الخطوط أكثر تطورا وخطورة ، حيث اعتمدت الإدارة الاستعمارية على دراسة معمقة وتكنولوجية متطورة ، وتقنيات محكمة، وسخرت إمكانيات مادية وبشرية ضخمة [5]، لتحقيق عدة أهداف غير الهدف العسكري الذي يعتبر أساسيا لمحاصرة الثورة والتخفيف من معاناة الجيش الفرنسي .

ففي الجانب العسكري ركزت السلطات الفرنسية من خلال إنشائها خط موريس المكهرب والملغم على الحدود الغربية على مراقبة الحركة على الحدود مع المغرب التي تحولت الى خطر حقيقي على السلطات الفرنسية وجيشها خصوصا بعد نجاح عبور عدة شحنات من الأسلحة التي أنعشت نشاط جيش التحرير بالولاية الخامسة والثورة عامة، وساهم استقلال المغرب رسميا يوم 2 مارس 1956 في دعم الثورة بعد تحوله إلى قاعدة خلفية للثورة الجزائرية تعمل على تكوين جيش منظم عن طريق مراكز التدريب التي أنشئت في الريف المغربي، ثم سرعان ما توسعت في المغرب الشرقي والدار البيضاء، فاس، العرائش وأغلب أرجاء المملكة المغربية، بالإضافة إلى دورها في تسليح الثورة وتطويرها ، حيث هدف هذا المخطط إلى منع دخول المجندين الجدد الموجهين لدعم الثورة بكافة النواحي،[6] والأسلحة والذخائر من المغرب وعزل قيادة الجيش التي كانت متمركزة في قاعدة بن مهيدي من الاتصال بجيش الولاية الخامسة وتقديم الدعم اللّوجستيكي والخطط العسكرية، خاصة بعدما أكدت الدراسات الفرنسية تطور جيش الحدود على الجهة الغربية وأقامت مخططات تبين تطور قوات جيش التحرير الوطني بالحدود الغربية وكذا جيش الحدود ، والتي أكدت خطورة الوضع على المصالح الفرنسية[7].

---

[1]- زوج فاقو: هي ما تعرف حاليا بمنطقة العقيد لطفي غرب مغنية على الحدود الغربية، وكان المستعمر الفرنسي يسميها زوج بغال، أما التقارير الخاصة بقيادة الثورة فتسميها بزوج فاقو وكانت بها رادارا يرصد التحركات وتسمى المنطقة رقم N:024 انظر شهادة سي جيلالي عفان (1998)، الأسلاك الشائكة والمكهربة، سلسلة ملتقيات المركز الوطني للدراسات والحركة الوطنية وثورة أول نوفمبر 1954، الجزائر، ص 224

[2]-C.N.A. Alger ,GPRA, VS, 7(études sur barrage ouest, ligne Morrice).

[3]- جوليان شارل اندري (1969)، تاريخ إفريقيا الشمالية تعريب محمد مزالي والبشير بن سلامة، الدار التونسية للنشر، تونس، ص184.0

[4]- مناصرية واخرون، مرجع سابق، ص22.

[5]- جمال قندل، مرجع سابق ص 44.

[6]- مناصرية وآخرون مرجع سابق، ص23

7- S.H.A.T, 1H 1600 / D1 : Statistiques sur l'évolution de la rébellion : effectifs, armement,

أما من الجانب السياسي فقد ساهمت عمليات جيش التحرير الوطني بالجهة الغربية خاصة، ونشاط قيادة الثورة وجيش التحرير في الخارج وخصوصا المغرب، في تعاطف وتأييد الرأي العام العالمي مع الثورة، الذي يعتبر عاملا أساسيا في مسار تدويل القضية، ما جعل فرنسا ترى إن هذا الأمر يشكل خطرا على مصالحها ويستوجب قطع التواصل مع قيادة الثورة بالمغرب التي تنعش الثورة، خاصة بعد اكتشاف محطة إرسال متطورة تستعمل الموجات القصيرة التي تعطي من خلالها تعليمات حول المسالك التي يجب السير فيها للعبور من المغرب إلى داخل التراب الجزائري. وقد حددت مكان محطة الإرسال في ناحية السعيدية[1] وادي كيس[2] في الجهة المقابلة ل"Port Say"[3] (مرسى بن مهيدي حاليا)، وتم إطلاع قيادة الأركان بوزارة الدفاع في باريس عن هذه المحطة التي أمرت بتدميرها حيث كلف سلاح الجو بهذه المهمة الخاصة، وقام بتركيب جهاز رادار داخل طائرة مقنبلة، وذلك لتحديد موقع المحطة السرية بالضبط وتدميرها بعد عدة محاولات استغرقت وقتا طويلا إلى غاية ماي 1957 حين تم الاستنجاد بخبراء من باريس و الجنرال جوهو "Jouhaud" (قائد سلاح الجو في الجزائر) شخصيا لتدميرها.[4] الأمر الذي جعل فرنسا تعمل على عزل المغرب عن طريق خط موريس لوقف الدعم السياسي واللوجستيكي للثوار بالجزائر والقضية الجزائرية من خلال وقف وسائل الاتصال والإعلام، وفرض الرقابة على الصحافيين والمحققين الذي كانوا يدخلون الأراضي الجزائرية عبر المغرب لضمان محاصرة الثورة لضمان وتضييق الخناق عليها ومنع دخول الأسلحة والذخيرة ودعم البلدان المساندة للثورة[5].

أما عن الأهداف الاقتصادية فيمكن تقسيمها إلى قسمين أساسيين: فالقسم الأول يخص السلطات الاستعمارية حين تعرضت المصالح الاقتصادية الفرنسية إلى ضربات جيش التحرير الوطني خاصة قطاع النقل بالسكك الحديدية الذي اعتمدته السلطات الفرنسية في التوسع نحو الصحراء، حيث تعرضت القطارات التجارية إلى هجمات كبيرة، منها 730 عملية ضد القطارات و277 عملية ضد المحطات، وذلك خلال مدة ثلاث سنوات(01 نوفمبر 1954 و31اكتوبر 1957) ما كلف خزينة فرنسا 05 ملايين فرنك خلال هذه السنوات، ووصلت إلى أكثر من مليار فرنك سنة 1958[6] ، وتبين أن أغلب هذه الهجمات كانت تنطلق من القواعد الخلفية بالمغرب أو بتدعيم منها ما استوجب حماية المصالح الفرنسية عن طريق خط موريس الدفاعي.[7]

أما القسم الثاني فهو مرتبط بشخصية أندري موريس الذي كانت له نظرة اقتصادية لإنقاذ المصنع الخاص بإنتاج الأسلاك الشائكة الذي كان يملك فيه أسهما من الإفلاس، وتحقيق الثراء من خلال بيع منتجاته من الأسلاك الشائكة إلى الحكومة الفرنسية لاستعمالها في إقامة الخط الدفاعي بالغرب والشرق الجزائري. ونظرا لكمية الأسلاك المستهلكة لتثبيت الخط، فان المشروع حقق للمؤسسة الفائزة بالصفقة أرباحا كبيرة وإنقاذها من الإفلاس وتحصل

---

[1]ـ هي مدينة ساحلية تقع أقصى شمال شرق المملكة المغربية محاذية للحدود الجزائرية وهي تابعة لعمالة وجدة حاليا.
[2]ـ وادي كيس هو الوادي الفاصل بين الجزائر المغرب من الناحية الشمالية خاصة في المنطقة الممتدة بين بوكانون ومرسى بن مهيدي
[3]- Port Say وتعرف حاليا باسم مرسى بن مهيدي وهي مدينة ساحلية صغيرة تقع في اقصى شمال غرب الجزائر على الحدود مع المغرب :
4-Raoul Salan (1972) Mémoires-Fin D'un empire Algérie française 1er novembre 1954 - 6 juin 1958 Pressent de la Cité, PARIS 1972.P222
[5]ـ محمد الغوتي بن سنوسي، سياسة التطويق الفرنسية خلال الثورة الجزائرية، الملتقى الوطني حول الحدود الغربية إبان الثورة التحريرية ص ص 58-57
[6]ـ عبد الغني حروز (2018)،"السياسة الفرنسية في الحد من التسلح واستراتيجية الثورة في مواجهتها، خطي شال وموريس نموذجا " الملتقى الوطني حول الثورة الجزائرية وإشكالية التسليح بين الطموح والواقع، مخبر الدراسات والبحث في الثورة الجزائرية، جامعة المسيلة.
[7]ـ في رأينا نعتبره دفاعي، بحكم إن فرنسا إقامتها للدفاع عن مصالحها بالجزائر، وحماية لها من هجمات قيادة الثورة وجيش التحرير بالمغرب.

أندري موريس على فوائد كبرى مكنته في دخول طبقة الأثرياء[1]حيث بلغت تكاليف إنجاز الكيلومتر الواحد من هذا الخط 2.500.000 فرنك فرنسي أما إقامة المركز العسكري الواحد فقد كلف فرنسا 15.000.000 فرنك فرنسي[2].

وعن الجانب النفسي والبسيكولوجي رأت السلطات الفرنسية في الخطوط المكهربة والملغمة وسيلة لتخويف الجزائريين وزرع الفشل وسطهم، ومحاولة التأثير على معنويات أفراد جيش التحرير من جهة، والمواطنين الذين التفوا حوله وساندوه بكل ما يملكون من قوة من جهة أخرى ، وكذا التأثير عن الرأي العام المؤيد للثورة من ناحية ثالثة، من خلال إظهار قوة هذه السدود وأخطارها وصعوبة اختراقها من خلال استعمال السلطات الفرنسية الدعاية وكل وسائل الإعلام للتضخيم والترهيب[3] ، وفيها يقول الجنرال ديغول "...وقد أقيمت الحواجز على حدود الجزائر مع تونس والمغرب، قوامها منشآت دفاعية محمية بشكل دائم ومغطاة بمعوقات من الألغام والشريط الشائك، وبفضل هذه التدابير لن تتمكن القوات الثائرة التي تلجأ للبلاد من الدخول إلى الجزائر..."[4].

4-مراحل انجاز خط موريس بالغرب الجزائري

اختلف المؤرخون الذين درسوا الخطوط الدفاعية في عدد المراحل التي مر بها إنجاز خط موريس بالحدود الغربية بين الثلاثة والأربعة مراحل،[5] لكن ما تم الاتفاق عنه أن هذه المراحل استمرت من شهر أوت 1956 إلى غاية سنة 1962 [6]، وقد سخرت فيها السلطات الفرنسية مبالغ مالية هامة لتجسيد مشروعها، بالإضافة إلى توظيف المئات من الأيدي العاملة الجزائرية من خلال إرغام المحبوسين على العمل لإنجاز هذا المشروع الحلم بهدف محاصرة الثورة وعزلها، وكان الخط الشائك يبعد عن الحدود حسب الموقع، ففي المنطقة الشمالية الممتدة ما بين مرسى بن مهيدي والبويهي تم تثبيت الخط على بعد 03 أو 04 كلم عن الحدود الجزائرية المغربية، أما في الجنوب ما بين البويهي وبشار فإن الأرض تكون مسطحة وصحراوية فقد يصل بعد الخط عن الحدود نحو 100كلم أو تفوق وابتداء من مدينة المشرية فان السلك الشائك يقع بموازاة خط السكة الحديدية[7].

أ- المرحلة الأولى ربيع 1956 " إنشاء المناطق المحرمة "

سميت هذه المرحلة بمرحلة تهيئة وتحضير الأرضية التي ستحتضن السد الشائك والمكهرب والتي سميت بالمناطق المحرمة ، وذلك بعدما تنبهت السلطات الفرنسية إلى الصعوبات التي تعترضها عند وضع السد الشائك، بالإضافة كثرة الأشجار والأعشاب والحيوانات البرية خاصة في المنطقة الواقعة بين جبل عصفور والبويهي، ما جعلها تلجأ إلى أسهل طريقة وأخطرها وهي استعمال المواد الكيماوية دون مراعاة أي اعتبار إنساني للسكان المقيمين بالحدود رغم خطورة هذه المواد، فتم الاعتماد على مادة كيماوية خطيرة تبيد النبات ولا تسمح بنموه من جديد تسمى المونيرون

---

[1]- جمال قندل، خطا موريس وشال وتأثيراتهما على الثورة التحريرية، مرجع السابق ص 43.
[2]- الغالي غربي، مرجع سابق، ص279
[3]- صالح بلحاج(2008)، تاريخ الثورة الجزائرية، د ط، دار الكتاب الحديث، الجزائر، ص 232
[4]- جوان غليسي (1961)، الجزائر الثائرة، دار الطليعة للنشر، بيروت ص 183، ينظر ايضا، الغالي غربي، مرجع سابق ص277
[5]- نجد ان كتابات كل من جمال قندل، ومسعود كواتي وجملة من المؤرخين يؤكدون ان هناك ثلاث مراحل في حين يشير كل من يوسف مناصريه، نظيرة شتوان، احمد عيساوي، السايح فيلالي، محمد قنطاري وفضيلة تاكور ان هناك 04 مراحل من خلال إضافة مرحلة تهيئة الأرضية ونرجح ان اعتمادها كان بنسبة كبيرة في الحدود الشرقية اين توجد جبال ذات غابات كثيفة.
[6]- المهيدي غوثي(2007)، رحلة المصير، مذكرات مجاهد، منشورات دار الأديب، الجزائر ، ص84
[7]- C.N.A. Alger ,GPRA, VS, 7, op cité

"Monuron"[1]، حيث تم جلب كميات هامة منه سمحت برش 0.028 طن في الكيلومتر الواحد من هذه المواد تحت رعاية ضباط صف مختصين خاصة في الحدود الجزائرية التونسية، وببعض المناطق المحدودة بالجهة الغربية دون مراعاة مخاطرها[2].حيث تم القضاء على كل ما هو أخضر، وأصبحت المنطقة الحدودية أراضٍ جرداء، ثم سرعان ما تحولت إلى ورشة لتثبيت الأسلاك الشائكة والأوتاد على طول الحدود.

ب . المرحلة الثانية (1956 ـ1958)

وهي بداية الإنجاز الفعلية لخط موريس، حيث انطلقت عملية غلق ومراقبة الحدود الغربية مع منتصف صيف سنة 1956 وذلك بمباشرة إقامة مجموعة من الخطوط الشائكة بدون كهرباء من قبل جنود فيالق قوات نصف اللواء البحريين المتمركزة على الناحية الشمالية من الحدود الغربية ما بين البويهي ومرسى بن مهيدي، والتي استمرت إلى غاية السداسي الأول من سنة 1957 حيث تم تجهيز كل الإمكانيات لإنشاء السد الشائك وتدعيمه بالكهرباء، بعد تعدد عمليات التخريب التي طالت الأسلاك الشائكة والتي كان المواطنون يقتلعونها ويبيعونها للمغاربة لاستعمالها لإقامة سياج الحظائر والأراضي الفلاحية، وفي 1957/07/24 اجتمعت هيئة الأركان العامة الفرنسية في لقاء رسمي انتهى إلى ضرورة تنظيم الرقابة على الحدود الغربية لما تشكله من خطر دعم الثورة، حيث تقرر إعلان غلق الحدود ما بين الجزائر والمغرب من مرسى بن مهيدي إلى غاية منطقة زوج بغال غرب مغنية على مسافة 60 كلم، ويعتبر هذا اللقاء أول نقطة فعلية لغلق الحدود لمنع قوات جيش التحرير الوطني من العبور واستمرت عملية الغلق تدريجيا حيث تم بداية غلق الحدود الغربية فعليا بداية من شهر أوت 1957. في حين تشير مصادر أخرى أن هذه المرحلة انطلقت في أواخر 1957، وقد تطلبت رصد مبالغ مالية هامة، من أجل تثبيت الأعمدة الحديدية في قوالب من الإسمنت، تلغيم الأرض، وضع الأسلاك الشائكة، وضع التيار الكهربائي ومراكز المراقبة وتجهيزها وتوزيع مفارز عسكرية من فيالق نصف اللواء للرماة البحريين[3].

ج ـ المرحلة الثالثة (1958 ـ 1961)

تعتبر مرحلة الإنشاء الفعلي لخط موريس حيث انطلقت أشغال الإنجاز على أربعة أشطر دفعة واحدة من الشمال إلى الجنوب، فالجزء الأول كان يمتد على مسافة 270 كلم من حدود مرسى بن مهيدي بسواحل البحر الأبيض المتوسط إلى غاية منطقة عبد المولى شمال ولاية النعامة حاليا، وقد تم تدعيم هذا الجزء بمراكز مراقبة ومجموعة من أجهزة الرادار في المواقع الحساسة القريبة من الحدود، ومن التجمعات السكانية، أما الجزء الثاني فيمتد من عبد المولى إلى غاية منطقة موكتة دلي[4](مقطع دلي)جنوبا على مسافة 130 كلم، والذي تدعيم مراكز المراقبة بنواحي النعامة وشمال عين الصفراء بأجهزة رادار متطورة، أما الجزء الثالث والذي يمتد على مسافة 290كلم، فينطلق من موكتة دلي شمالا إلى حاسي الهواري شمال بشار مرورا بمنطقة فقيق جنوبا، وقد تم تدعيم المرحلة الرابعة وهي تضم الجزء الرابط

---

[1]ـ مناصرية واخرون، مرجع سابق، ص27

[2]- S.H.A.T, 1H2035(fiche concernant la réalisation du barrage de la portière Algéro- tunisienne) p5.

[3]- Christian Testé, op. Cit 1962, Jepublie, 2010, P18

[4]-موكتة دلي: نقصد بها منطقة مقطع دلي، وهي منطقة تقع على بعد حوالي 50 كلم جنوب مدينة النعامة وهي حاليا تابعة لبلدية عين الصفراء

ما بين حاسي الهواري وغاية كولومب(المنابهة حاليا) ببشار ويمتد على مسافة تقارب ال40 كلم، وقد كان المستعمر الفرنسي يدعم المناطق المحرمة بمراكز المراقبة وبعتاد متطور لمراقبة الحدود[1].

د. المرحلة الرابعة :(1961. 1962)

تميزت هذه المرحلة بأنها مرحلة مراقبة الخط وصيانته وتدعيمه بعتاد جديد حسب الحاجة ووفقا لتحركات قوات جيش التحرير الوطني، حيث تم تعزيز الحدود بمراكز الصيانة لإتمام الأشغال وترميم ما تم تخريبه من قبل عناصر جيش التحرير الوطني الذي كان قد كون فرقا خاصة في اختراق الأسلاك الشائكة والمكهربة، كما تم استرجاع بعض العتاد الذي ثبتت عدم فعاليته على رأسها المولدات الكهربائية، نقاط الحراسة، وعتاد الصيانة[2].

5- تحصينات خط موريس

أجمعت الدراسات السابقة والشهادات المكتوبة بأن خط موريس بالغرب الجزائري يتكون من 08 تحصينات مختلفة عكس الخط الموجود على الحدود الشرقية، حيث أن الجهة الغربية لا تحتوي الشباك الدائري الموجود بناحية الشرق كما أنه لا يحتوي على سياج مضاد لسلاح البازوكا في أغلب المناطق باستثناء نواحي جبل عصفور أين نجد كثافة الأسلاك الشائكة المضادة لقذائف البازوكا، [3] حيث أنه يمتد من ساحل البحر الأبيض المتوسط بأعالي مرسى بن مهيدي وبالضبط بالمكان المعروف باسم شايب راسو حاليا إلى جنوب غرب بشار على مسافة تقدر بحوالي 700 كلم[4]ويختلف اتساع الخط من منطقة لأخرى حسب طبيعة الأرضية وأهمية الموقع وحركية المجاهدين به،حيث استوجب على السلطات الفرنسية تسخير جهود مادية وبشرية كبيرة تمثلت أساسا في 24 ألف طن من الأسلاك الشائكة والقضبان، 1500 طن من الأعمدة الخشبية بكل أنواعها المختلفة، 1300 طن من السياج، 4100 طن من الاسمنت، 200 طن من الوسائل الكهربائية، زيادة على المعدات الهندسية المتمثلة في 30 بلدوزر، 30 شاحنة ضغط الهواء، 135 شاحنة، 4 مسويات و20 ثاقبة وقد اضطلعت تشكيلات الهندسة بمهمة الانجاز بداية من شهر جوان من سنة 1957، إلى جانب 3000 آلاف عامل مدني يوميا، ولهذا الغرض تم تخصيص 558 مليون فرنك كرواتب للعمال خاصة بالجزء الأول من الخط المكهرب فقط[5]

أ. التحصينات المادية

يحتوي خط موريس بالغرب على خطين للحماية والإنذار أحدهما من ناحية الجزائر والآخر من ناحية المغرب، حيث يضمنان إبلاغ المركز الأقرب بمجرد ملامسة الخطين لاحتوائهما على ألغام مضيئة، كما يحتوي الخط على سياجين مكهربين أحدهما من ناحية المغرب والآخر من ناحية الجزائر حيث أقامت السلطات الفرنسية 12 خطا مكهربا وملغما من الأسلاك الشائكة بالجهة الغربية، وتتمثل في الخط التكتيكي الأول، ثم بعده خط تكتيكي قصير وملغم، وأحيانا نجد شبكة شائكة فوق أعمدة ارتفاعها يتراوح بين 50 و80 سم وعرضها من03 إلى 04أمتار ، ثم الخط الثابت المزود

---

[1]- جمال قندل، مرجع سابق، ص

[2]- محمد قنطاري (2009)، سدود الأسلاك الشائكة وحقول الألغام على الحدود الجزائرية، دورها وتأثيرها في الثورة، سلسلة الملتقيات للمركز الوطني للدراسات والبحث في الحركة الوطنية وثورة أول نوفمبر 1954، دار القصبة للنشر، الجزائر ص73

[3] --C.N.A. Alger,G.P.R.A,VS,7,op.cit

[4]- مناصرية واخرون، مرجع سابق ص36

[5]- ملف خط موريس (د ت) من إعداد قسم الهندسة للقوات البرية/ أركان الجيش الوطني الشعبي د ت

بالألغام المضيئة وبه خيوط رقيقة التي تضيء بمجرد لمسها، والخط الرابع عرضه من 08 إلى 12مترا من الأسلاك الشائكة الملغمة بمختلف أنواع الألغام، والخط الخامس هو الخط الكهربائي، وهو عبارة عن أسلاك كهربائية مربوطة في أعمدة يزيد علوها عن 2متر والخط السادس طريق يستعمل من طرف الدوريات التي يقوم بها الجيش الفرنسي بجانب الطريق المعبد (المزفت)، ثم يأتي خط السكة الحديدية الرابط بين المشرية وبشار ثم نجد نفس تشكيلة الخطوط في الجهة الأخرى[1]، ويمكن تلخيص التحصينات المادية في:

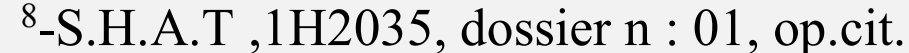
- **الألغام**

كان خط موريس في بدايته عبارة عن حاجز من الأسلاك الشائكة، تعرض عدة مرات إلى التخريب من قبل سكان الحدود لاستغلال أسلاكه وبيعها للمغاربة، الأمر الذي كلف السلطات الفرنسية خسائر كبيرة من جهة، كما أنه لم يقم بما هو مطلوب في إعاقة دعم الثورة من المغرب من ناحية ثانية، الأمر الذي جعل الجنرال سالان(Salan)يأمر بزرع الألغام بداية من شهر سبتمبر 1957، حيث كلف 03 كتائب مختصة في ذلك، مهمتها القيام بزرع ما معدله 150 لغم شهريا، واستمرت العملية إلى غاية 15 نوفمبر 1959[2] ، وتم تدعيم هذا الخط بالألغام التي تنقسم إلى 03 أنواع مختلفة حسب طبيعة المنطقة وحركية عناصر جيش التحرير الوطني بها وهي كالآتي:

- الألغام المضادة للأفراد

كشفت الإحصائيات التي قدمتها بعض الوثائق العسكرية الفرنسية أن الجيش الفرنس قام بزرع 4.056.241 لغما مضادا للإفراد بخط موريس على الحدود الغربية، وهذا في الفترة الممتدة ما بين 21 نوفمبر 1957 و20 مارس 1958 بأمر من الجنرال سالان(Salan)[3]، وهي تتكون من ثلاثة نماذج (apid/51, apdv/56, apdv59) وهي عبارة عن ألغام محبرية دائرية الشكل يتراوح وزنها ما بين 50 غ و100غ وهي مدعمة بقاعدة مليئة بالمواد المتفجرة من نوع "T.NT" وسطها مفجر على شكل مسمار وتنفجر بمجرد أن يدوس عليها الإنسان،[4] كما أن هناك ألغام مضادة للأفراد الأمريكية، وهي صغيرة الحجم قطرها يقدر بحوالي 70ملم وارتفاعها من 50 إلى 60 ملم وهي تشبه الفطر مجهزة بمفجر يعمل على تفجير اللغم تحت الضغط،[5] هذا وتؤكد شهادة المجاهد قلامين الشيخ المكتوبة أنه كانت ثمة ألغام أنجليزية وأخرى صينية[6]، لكن هذه الشهادة ورغم أنها من مجاهد عمل بالخط منذ 1956 لما كان محبوسا تبقى ضعيفة لأن كل الوثائق و الكتب التاريخية التي تم الاطلاع عليها لم تذكر من الألغام إلا الفرنسية المصنعة سنة 1951 والأمريكية، كما أشار محمد قنطاري إلى وجود ألغام ذات منشأ ألماني،[7] لكنها مستبعدة أيضا، وكشفت التقارير الفرنسية أن الجيش الفرنسي قد قام بزرع 4.056.241 لغم [8]على طول 733 من الحدود الغربية من مرسى بن مهيدي إلى غاية المنابهة ببشار، موزعة حسب طبيعة المنطقة وكثافة عبور المجاهدين، وهذه الألغام سواء الأمريكية أو الفرنسية أو حتى الألمانية

[1]- جمال قندل خطا موريس وشال وتأثيراتهما، مرجع سابق، ص 62.
[2]-Mémoires du moudjahid Mohamed bouziani dit belaaredj(2012). Éditions dar el-adib, Algerie, pp37.38
[3]-S.H.A.T ,1H2035, dossier n : 01, décision du : 28/06/1959
[4]- جمال قندل خطا موريس وشال وتأثيراتهما، مرجع سابق، ص66
[5]- C.N.A. Alger ،GPRA، VS، 7op.cit
[6]- قلامين الشيخ(2012) مذكرات المجاهد قلامين الشيخ، منشورات أنوار المعرفة، الجزائر، ص 58
[7]- محمد قنطاري، مرجع سابق، ص65
[8]-S.H.A.T ,1H2035, dossier n : 01, op.cit.



إن وجدت فإن لها قاعدة بلاستيكية، يصعب اكتشافها بالآلات، كما أنها مضادة للصدأ، حيث تحتفظ بفعاليتها لمدة طوية تصل إلى 100سنة.[1]

- الألغام المضادة للمجموعات

هي ألغام جماعية انفجارية ثابتة أو طائرة يصل وزنها إلى حوالي 500 غرام ، ويتم زرعها وربطها بشبكة من الخيوط تسمى خيوط التفخيخ شبيهة بخيوط صيد السمك [2]،وتنفجر بمجرد التعثر بالخيط الذي يربطها بالأسلاك الشائكة أو إي حاجز طبيعي [3] وانفجارها قد يؤثر على مجموعة من الأشخاص بحكم أن الانفجار يتوسع على 25 متر مربع وتعتبر من اخطر أنواع الألغام حيث استعملت قوات الاستعمار الفرنسي أنواع:apmb51/55 وap/usm2 وهي ألغام طائرة معروفة بخطورتها الكبيرة زيادة على ألغام من نوع:ap/usm2 غير الطائرة أو ما تعرف بالألغام الثابتة والتي غالبا ما كانت تربط بالأسلاك الشائكة لضمان انفجارها بمجرد قطع السلك وهي من أكثر الألغام التي تسببت في أضرار جسيمة للمجاهدين خلال سنوات 1957 و1958، بحكم أنها تقتل على مدى 50 متر مربع.[4]

- الألغام المضيئة

قامت قوات المستعمر الفرنسي من أجل حماية السد بزرع 2.000.236 لغم مضيء على طول الخط الشائك بالحدود الغربية الجزائرية في الفترة الممتدة ما بين 21 نوفمبر 1957 و20 مارس 1958 من نوع E50 الثابتة وCEP.EC.58 وB56 الطائرة.[5] هذه الألغام التي تنفجر محدثة ضوءً كاشفا يفضح مكان المجاهدين خاصة وان الألغام الطائرة منها تبقى مشتعلة في السماء مدة زمنية ما يجعل المجاهدين هدفا لقذائف المدفعية والقناصين، وتسببت انفجار هذه الألغام في إحداث خسائر بشرية كبيرة للمجاهدين،[6] لكنها من جانب آخر كانت تعود بالفائدة على الثورة بعدما اكتشفت فرق نزع الألغام التابعة لجيش التحرير الوطني طرق تفكيكها واسترجاع المفجر واستغلاله في صناعة الألغام ونصبها للمستعمر الأمر الذي جعل العقيد قيلفي يوقف عملية زرع هذا النوع من الألغام بتاريخ 30يناير 1957 لما اصبحت تشكله هذه الألغام من خطر على فرنسا، بعدما تحولت إلى سلاح في يد المجاهدين.[7]

- **الكهرباء**

تم تدعيم السد الشائك والملغم بخطين مكهربين: الأول من الجانب المغربي يتشكل من عنصرين، العناصر الشائكة المكهربة يضاف لها عنصر الحماية ونفس الشيء من جهة الجزائر، بالإضافة إلى رزم من الأسلاك المكهربة، وعلى طول السد الشائك تم بناء محطات لتوليد الكهرباء شيدت بالقرب من كل مركز يمر عبر السد الشائك، بالإضافة

---

[1]- محمد قنطاري، سدود الأسلاك الشائكة ...، مرجع سابق ص65

[2]- الغالي غربي، مرجع سابق، ص278

[3]-C.N.A. Alger ,GPRA, VS, 7, op cit

[4]- عثماني مسعود (2012)، الثورة الجزائرية أمام الرهان الصعب، دار الهدى الجزائر، ص 367.

[5]- جمال قندل، خطا موريس وشال ...، مرجع سابق ص 66

[6]- الأسلاك الشائكة والمكهربة(1998)، دراسات وبحوث الملتقى الوطني الأول، حول الأسلاك الشائكة والألغام، سلسلة ملتقيات المركز الوطني للدراسات والحركة الوطنية وثورة أول نوفمبر 1954، الجزائر، ص285

[7]- جمال قندل خطا موريس وشال ...، مرجع سابق، ص67

إلى محولات طاقة لضمان تزويد الأسلاك الشائكة بالكهرباء والمراكز بالإنارة، ونجد مثلا ما بين النعامة وبني ونيف 11مركزا يحتوي على 4 محولات قوة الكهرباء بها تصل إلى 5000فولط [1]

ب ـ التحصينات البشرية

اعتمدت السلطات الفرنسية في بداية أمرها على قيادة نصف اللواء للرماة البحريين التي تمركزت قيادتها رفقة كتيبة الخدمات والقيادة في مدينة الغزوات، حيث كلفت كتيبة من الفيلق الأول بحماية الميناء الذي يضمن وصول الإمدادات والنجدات بينه وبين ميناء أرزيو، أما باقي كتائب الفيلق الأول فقد تم توزيعها على القرى والضواحي القريبة من الغزوات، خاصة المناطق الحدودية لحماية السد الشائك، حيث تمركز الفيلق الثالث للرماة البحريين رفقة كتيبة القيادة والخدمات في ثكنة الصبابنة المحاذية للحدود، أما باقي الكتائب فقد أعطيت لها مهمة حراسة وحماية السد الشائك "خط موريس"، وهي منتشرة على طول المنطقة بين تيزة وباب العسة، وتعمل بالتنسيق مع كتيبتين تابعتين لسلاح الهندسة مكلفتين بإنشاء تحصينات السد المكهرب. أما الفيلق الثاني للرماة البحريين فقد استقرت كتيبة الخدمات العامة وكتيبتان مقاتلتان في بروان (Berouan).[2]

و استقرت الكتيبة 21 في حاسي بوكبة[3]Hassi BouKouba ، والكتيبة 22 في باب اليودي[4]Bab El youdi، والكتيبة 23 في عزونة[5]Azzouna ، وهذه الكتائب الثلاثة هي التي تتكفل بدعم كتائب الفيلق الأول للرماة البحريين المتمركزة في بني منير (Beni menir)[6]، هذا وكلف الفيلق الثاني من نصف اللواء للرماة البحريين بمهمة المحافظة على ربط الاتصالات عبر الطرق البرية بين المدن الثلاثة الأساسية: ندرومة ومغنية وتلمسان، وكذلك مهمة ضمان الأمن والحماية لطريق السكة الحديدية من مدينة الغزوات حتى الأراضي المغربية، ومساعدة الفيلق الأول لنصف اللواء رماة البحريين في العمليات الهجومية ضد عناصر جيش التحرير.[7]

ومع استمرار الضغط من قبل قوات الجيش الجزائري على الحدود دعمت السلطات الفرنسية الخط بالإضافة إلى الكهرباء والكم الهائل من الألغام والأسلاك، بقوات إضافية، حيث سار تعداد القوات الفرنسية في منحنى تصاعدي هائل، فقد كان عددها مع بداية اندلاع الثورة التحريرية يبلغ حوالي58000 فرد في نهاية نوفمبر 1954، ليرتفع هذا العدد ليصل إلى 100000من القوات البرية في جوان 1955، وبعد استدعاء الاحتياطيين ارتفع العدد ليصل إلى 381000 خلال شهر أوت 1956م.

وبعد استقلال المغرب وتونس، تم تسريع انتقال الوحدات العسكرية من هذين البلدين إلى الجزائر ليرتفع التعداد إلى 440000 في شهر أوت 1957، وخلال الهجمات الكبرى المنفذة طبقا لمخطط شال وحتى نهاية 1960 فإن التعداد لم

---

[1]-C.N.A. Alger ,GPRA, VS, 7op.cit

[2]- بروان (Berouan): هي قرية صغيرة تقع بين الغزوات والساحلية تقع بمدخل هذه الأخيرة وكان بها مركزا للتعذيب تسمى حاليا بغاون.

[3]- حاسي بوكبة: مركز عسكري فرنسي يقع بين بوكانون وقرية العسة على الشريط الحدودي تابع لبلدية مسيردة الفواقة وهو شاغر حاليا

[4]- باب اليودي مركز عسكري فرنسي يقع في أعالي قرية أربوز التابعة لسيرة الفواقة ويقع على بعد 100 م عن مقر البلدية الحالي هو شاغر ومهمل حاليا

[5]- مركز عزونة، ويقع في قرية تحتل موقعا مهما، يقع على الطريق الرابط بين بوكانون أو باب العسة بسوق الثلاثة، وهو حاليا شاغر وتابع لبلدية سوق الثلاثة حاليا.

[6]- بني منير هي منطقة على سفح جبل فلأوسن، وكان الفيلق متمركز في قرية تسمى الحصحاص حاليا تقع بين عين الكبيرة وندرومة

[7]- Contre-amiral(2°S) Bernard Estival، La marine française dans la guerre d’Algérie، marines éditions، p 60.

يهبط أبدا عن 375000 فرد للقوات البرية وحدها، دون احتساب أعداد الحركي،[1]، الذين تم الاعتماد عليهم في التدعيمات الفرنسية التي أقامها وزير الدفاع بورجيس مونوري بموجب مرسوم صدر يوم 13ابريل 1956، والذي تم بموجبه بمضاعفة القوات الفرنسية بالجزائر ، فزيادة على 200 ألف جندي فرنسي كان موجودا بالجزائر قام وزير الدفاع مونوري ونائبه ماكس لوجون بإصدار قرارات لتمديد الخدمة العسكرية، واستدعاء جنود الاحتياط، ما مكنه من إرسال 160 ألف جندي جديد إلى الجزائر ليرتفع عدد القوات الفرنسية بالجزائر إلى 450 ألف جندي وجه جزء هام منها لحراسة السد المكهرب بالشرق والغرب. [2]

بالإضافة إلى ذلك تم إقامة قواعد تكتيكية للطيران على طول الشريط الحدودي الغربي على غرار زناتة والعريشة للطائرات، ومغررا التحتاني للحوامات[3]،كما دعمت السد المكهرب بمراكز للمراقبة، والتي بلغ عددها 40 مركزا تبعد عن بعضها البعض بما بين 4 و8 كلم، ويبلغ علوها أكثر من 10 أمتار مقسمة إلى 05 أجزاء ، الجزء الأول يشمل الطابق الأرضي وآخر فوق الأرض يستعمل كمخزن للسلاح والذخيرة، أما الجزء الثاني فهو عبارة عن غرفة علوها 03 م وعرضها 05 أمتار بها المطبخ وقاعة الأكل وغرفة النوم الخاصة بالجنود، أما الجزء الثالث وعلوه 03 أمتار وعرضه 05 أمتار فهو خاص بالرمي للرشاشات عيار 7 و12ملم ويوجد بها جهاز توليد الكهرباء في حين تبقى المنشأة الرابعة والتي علوها 2.5 متر مركب بها المدفع الرشاش،أما الجزء الخامس فهو مركز للأضواء الكاشفة التي تمتد على مسافات بعيدة من الشباك.

لقد كانت هذه المراكز مدعمة بفريق من الجنود يتراوح عددهم بما بين 10 و12 فردا، منهم ضابط صف، وعريفين، والباقي عبارة عن جنود بحارة، ومجهزة بأضواء كاشفة مسلمة من طرف قيادة الدفاع الجوي المضاد للطيران، بالإضافة إلى مدفع هاون عيار 60ملم مركب فوق السطح، ومدفع رشاش عيار8ملم ، مركب محمول على 03 أرجل، وكذا مدفع رشاش عيار20 ملم نوع OERLIKON، ورشاشتان عيار 7.12 ملم ، مركبتان داخل غرفة خاصة، ولها منافذ للرمي على اليمين والشمال، كما يتم تزويد الجنود بأسلحة فردية متنوعة على غرار ماط 49. ماط 36 ، مسدسات رشاشة، قنابل هجومية ودفاعية[4]

من جانب آخر دعمت الإدارة الاستعمارية المركز الأكثر شهرة بمرور المجاهدين بقوات إضافية من القناصين السنغاليين[5] والخيالة، في الوقت الذي دعمت فيه مراكز المراقبة الخلفية بالدبابات، ومن أجل تخفيف الضغط على الجيش الفرنسي حاولت القيادة العليا للقوات الفرنسية في الجزائر استغلال الحركات المناوئة للثورة لتكون سدادا آمنا

---

[1]- Jean -Charles Jauffret(2000), Soldats en Algérie 1954 – 1962Experiences contrastées des hommes du contingent, Editions Autrement, p80-81.

[2]- عمار بوحوش(2014) التاريخ السياسي للجزائر من البداية لغاية 1962، دار البصائر للنشر والتوزيع، الجزائر، ص407

[3]- C.N.A. Alger, GPRA, VS, 7 op.cit.

[4]- Christian Test(2010) é Demi-Brigade de fusiliers marins ,3eBataillon: Histoires vécues de1956-1962, je publie, p38

[5]- هم الأفارقة ذو ي البشرة السوداء، من مختلف الجنسيات الإفريقية، جندوا في إطار فرق اللفيف الأجنبي، لكن كان الجزائريون لا يفرقون بينهم فكانوا يشيرون لكل من يحمل بشرة سوداء بأنه سينيغالي

للسد، حيث راسلت القيادة العليا الجنرال شال يوم 22ديسمبر 1958 لمحاولة تحويل جيش مفتاح من حماية طرق البترول بالجلفة إلى حراسة السد الشائك بعين الصفراء. [1]

ج- المراقبة بأجهزة الرادار

لم تكتف السلطات الفرنسية بتحصين السد الشائك بالكهرباء والألغام وانما دعمته بالرقابة الإلكترونية خاصة في المنطقة الجنوبية أين تم الاعتماد على الرادارات في مراقبة المنطقة الممتدة بين العريشة ومكتالي على امتداد 140 كلم.

وشملت الرقابة الإلكترونية 03 أنواع من الرادارات، منها المضادة للطائرات "COTAL" والرادارات المضادة للهاون "AN/MPQ10"ورادارات من نوع "SDS" ورادارات "DRMT/11" والتي تسمح بالمراقبة الدقيقة لميدان الحاجز المكهرب ويسمح بتحديد تحركات الفرد على بعد 05 كلم، و40 كلم للفرق والمجموعات،[2] و توزعت هذه الرادارات على 03 محطات(R5-R6- R51) تابعة للفرقة البطارية الثالثة التي تقع بالقرب من مشرية وموزعة توزيعا دقيقا حيث كانت قيادة الفرقة في المحطة R6 التي تقع على ربوة صغيرة شرق الخط الملغم ومحاطة بشبكة تأمين هامة وبها رادارين من نوع "COTAL"، كما كانت محطة R5 هي الأخرى تقع بإقليم الخط الشائك وتبعد عن R6 ببعض الكيلومترات، وتوجد وسط الرمال ومحاطة بالسياج الشائك لحمايتها، و بدورها تحوي رادارين من نوع "COTAL"، في حين توجد المحطة R51 في المنطقة المحرمة بها رادارا واحدا من نوع "COTAL"، وكل محطة مجهزة بمدافع 900ملم ورشاشات وسلاح روكات.[3] من جانب آخر نجد أن السلطات الفرنسية، لجأت إلى إحدى الحيل من خلال وضع مكبرات صوت على أعمدة خط الأسلاك الشائكة موزعة على بعد 20 مترا، وبمجرد المرور قربها تصدر صوت "هالت" "Halte" ، من أجهزة تسجيل الصوت التي تم إعداد تسجيلاتها مسبقا أي" قف" ، لكن سرعان ما تفطن إليها جنود جيش التحرير على إنها خدعة، ويرجح أن تكون هذه الأبواق في السدود الشرقية فقط، ولم تذكر إلا نادرا في بعض الدراسات المتفرقة. [4]

الخاتمة

رغم ما احتواه هذا الخط من وسائل خطيرة تبين للدارس أنه لا يمكن اختراقها نتيجة لقوة شدة الكهرباء، وكثرة الألغام وتنوعها، بالإضافة إلى خطر الأسلاك الشائكة ويقظة الجيش الفرنسي بالمراكز المدعمة بالدبابات، زيادة على الدوريات الدائمة بالمدرعات أرضا وبالطائرات والحوا مات جوا؛ إلا أن عناصر جيش التحرير الوطني تمكنت من اختراق هذا السد الحصين بطرق وحيل ذكية، لتمرير الجرحى والمصابين إلى القواعد الخلفية بالمغرب للعلاج، ودعم الثورة بقوافل الأسلحة والذخيرة التي كانت تعبر الحدود دوريا إلى الجزائر، ورغم أن الضريبة كانت باهظة من حيث

---

[1]- 1H1250, Possibilité d'employer Matha et ses bandes à l'ouest du barrage vers Ain Safra.
[2]-SHAT.1H2035.op.cit
[3]- مناصريه وآخرون مرجع سابق ص ص108-109
[4]- عبد الحميد السقاي(1982)، معركة وادي بوحشيشة، العدد 52، انظر كذلك: من معارك ثورة التحرير (دت)، منشورات قسم الإعلام والثقافة للمنظمة الوطنية للمجاهدين، د ت، ص235

الأرواح والمعطوبين، لكن إيمان جنود جيش التحرير بالقضية الجزائرية والاستقلال جعل هذا المخطط ينهار أمام عزيمتهم وقوة إرادتهم في عزل الثورة عن قواعدها بالمغرب .

قائمة المصادر والمراجع

1- باللغات الأجنبية

1- Contre-amiral Bernard Estivale Marine française dans la guerre d'Algérie, Marines éditions

2- SAHT 1H4603, et Journal Des Marches Operations de La Division Militaire D'Oran Pendant Le Premier Trimestre 1956 du 01Juiliet au 31 Septembre.

3- SHAT ,1H2039, dossier n : 01note du : 26/10/1957

4-Herne, Alistair : Histoire de la guerre d'Algérie, Albin Michel, traduit de l'anglais.1980, 4e Éd.

5- C.N.A. Alger ,GPRA, VS, 7(études sur barrage ouest, ligne Morrice).

6- S.H.A.T, 1H 1600 / D1 : Statistiques sur l'évolution de la rébellion : effectifs, armement.

7- Raoul Salan (1972) Mémoires-Fin D'un empire, Algérie française 1er novembre 1954 - 6 juin 1958 Presses de la Cité, PARIS.

8- S.H.A.T, 1H2035(fiche concernant la réalisation du barrage de la portière Algéro- tunisienne).

9- Mémoires du moudjahid Mohamed Bouziani dit belaaredj(2012) éditions dar el-adib, Algerire

S.H.A.T ,1H2035, dossier n : 01, décision du : 28/06/1959.

11- Contre-amiral (2°S) Bernard Estival, La marine française dans la guerre d'Algérie, marines éditions,

12- Jean -Charles Jauffret(2000), Soldats en Algérie 1954 – 1962Experiences contrastées des hommes du contingent, Editions Autrement.

13-. Henri Le Mire (1982) , Histoire militaire de La Guerre d' Algérie, Editions Albin Michel, Paris

2- باللغة العربية

1-الغالي غربي (2009)، فرنسا والثورة الجزائرية (1954-1958) دراسة في السياسات والممارسات، دار غرناطة للنشر، الجزائر.

2-الشيخ قلامين(2012)، مذكرات المجاهد قلامين الشيخ، منشورات أنوار المعرفة، الجزائر،

3-الرائد الطاهر سعيداني (2010)، القاعدة الشرقية، قلب الثورة النابض، دار الأمة، الجزائر.

4-المهيدي غوثي(2007)، رحلة المصير، مذكرات مجاهد، منشورات دار الأديب، الجزائر

5-عمار بوحوش (2014) التاريخ السياسي للجزائر من البداية لغاية 1962، دار البصائر للنشر والتوزيع، الجزائر.

6-عبد الحميد السقاي (د ت)، معركة وادي بوحشيشة، العدد 52 ،1982، انظر كذلك: من معارك ثورة التحرير، منشورات قسم الإعلام والثقافة للمنظمة الوطنية للمجاهدين.

7-عبد الغني حروز (2018)،"السياسة الفرنسية في الحد من التسلح واستراتيجية الثورة في مواجهتها، خطي شال وموريس نموذجا " الملتقى الوطني حول الثورة الجزائرية وإشكالية التسليح بين الطموح والواقع، مخبر الدراسات والبحث في الثورة الجزائرية، جامعة المسيلة.

8-عثماني مسعود(2012)، الثورة الجزائرية أمام الرهان الصعب، دار الهدى الجزائر.

9-محمد لمقامي (2008)، رجال الخفاء، مذكرات ضابط في وزارة التسليح والاتصالات العامة، المؤسسة الوطنية للنشر والإشهار، الجزائر.

10-محمد الغوتي بن سنوسي (د ت)، سياسة التطويق الفرنسية خلال الثورة الجزائرية، الملتقى الوطني حول الحدود الغربية إبان الثورة التحريرية.

11-محمد الميلي (1984)، مواقف جزائرية، المؤسسة الوطنية للكتاب الجزائر.

12 -محمد قنطاري(2009)، سدود الأسلاك الشائكة وحقول الألغام على الحدود الجزائرية، دورها وتأثيرها في الثورة، سلسلة الملتقيات للمركز الوطني للدراسات والبحث في الحركة الوطنية وثورة أول نوفمبر 1954، دار القصبة للنشر، الجزائر.

13 -محمود الشريف (1957)، أندري موريس وأسلاكه الشائكة، جريدة المجاهد، عدد11.

14-مسعود كواتي (د ت)، مقارنة بين خطي ماجينو وموريس، الأسلاك الشائكة المكهربة، دراسة وبحوث الملتقى الوطني الأول حول الأسلاك الشائكة والألغام، المركز الوطني للدراسات والبحث في الحركة الوطنية وثورة أول نوفمبر 1954، الجزائر.

15-جمال قندل (2008)، خطا شال وموريس وتأثيراتهما على الثورة التحريرية، وزارة الثقافة، الجزائر

16-جمال قندل (2013) استراتيجية فرنسا في تطويق الثورة من خلال خطي شال وموريس(19621956)، دار الكوثر، الجزائر.

17-جوان غليسي(1961)، الجزائر الثائرة، دار الطليعة للنشر، بيروت.

18-جوليان شارل اندري (1969)، تاريخ افريقيا الشمالية تعريب محمد مزالي والبشير بن سلامة، الدار التونسية للنشر، تونس،

19-سي جيلالي عفان (د ت)، الأسلاك الشائكة والمكهربة، سلسلة ملتقيات المركز الوطني للدراسات والحركة الوطنية وثورة أول نوفمبر 1954، 1998، الجزائر.

20-صالح بلحاج (2008)، تاريخ الثورة الجزائرية، د ط، دار الكتاب الحديث، الجزائر 2008

21-لخضر شريط وآخرون(دت)، استراتيجية العدو الفرنسي لتصفية الثورة الجزائرية، منشورات المركز الوطني للدراسات والبحث في الحركة الوطنية وثورة نوفمبر.

22 -يوسف مناصرية وآخرون(2007)، الأسلاك الشائكة وحقول الألغام، (د.ط)، منشورات المركز الوطني للدراسات والبحث في الحركة الوطنية وثورة أول نوفمبر 1954، الجزائر، 2007.

23 -ملف (د ت) خط موريس من إعداد قسم الهندسة للقوات البرية، أركان الجيش الوطني الشعبي.

التنظيمات الديسمبرية وأثرها في الأوضاع الداخلية الروسية سنة 1825

The Decemian Organizations and Their Impact on the Domestic Situations in Russia, 1825

م.د. أحمد ناظم عباس

M.D. Ahmed Nazem Abbas

دكتور /وزارة التربية العراقية / مديرية تربية الكرخ الثالثة /العراق

The Iraqi Ministry of Education / Baghdad Al-Karkh Third Education Directorate / Iraq

drahmedna4@gmail.com

ملخص

بدأت الحركات الثورية في روسيا في الربع الأول من القرن التاسع عشر، وكانت جميعها تسير نحو هدف واحد، ألا وهو تغيير نظام الحكم، وإجراء الإصلاحات الضرورية للبلاد، والنهوض بها لخدمة سائر طبقات الشعب دون استثناء، وتعد حركة الديسمبريين خير مثال على ذلك، حيث إنها ساعدت على إجراء تغيير شامل لأفكار الشعب الذي كان خاضعاً لسلطة العبودية لقرون عديدة، ووسعت مجال أفقه وجعلته يتطلع للمستقبل بنظرة يملؤها التطور والتغيير.

لقد تم تقسيم هذا البحث إلى عدة محاور: تناول المحور الأول منها أوضاع روسيا تحت حكم ألكسندر الأول، وكيف استطاع الوصول إلى الحكم بعد مشاركته بقتل والده القيصر باول الأول، والسياسة التي استخدمها في حكم روسيا، أما المحور الثاني، فقد شمل التعريف بالديسمبريين، وكيف استطاعوا أن يؤلفوا حلقة صغيرة سرعان ما تطورت بعد ذلك الى حركة ثورية هدفها التغيير. فيما تناول المحور الثالث الأسباب التي مهدت لقيام حركة الديسمبريين، وأهم ما جاء في برنامجها من أفكار ودعوات، ومن ثم قيام الحركة وقمعها من قبل القيصر نيقولا الأول باللجوء إلى القوة والعنف، والقيام بأعمال الاعتقال والنفي وتحديدا إلى سيبيريا، ومن ثم التطرق الى موقف الكنيسة من حركات الديسمبريين.

الكلمات المفتاحية: الديسمبريون، الهوس الديني، نيقولا الأول، الدفوريان، حركات التحرر، نظام القنانة، الفكر الليبرالي.

Abstract

Revolutionary movements began in Russia in the first quarter of the nineteenth century, and they were all moving towards one goal, which was to change the system of government, to carry out the necessary reforms for the country, and to advance it to serve the rest of the people without exception, and the Decembrist Revolution is a good example of this, as it is It helped bring about a comprehensive change in the ideas of the people who were subject to the power of slavery for many centuries, broadened their horizons and made them look to the future with a vision full of development and change.

The research was divided into several axes, including: The first axis dealt with Russia under the rule of Alexander the First and how he managed to reach power after his participation in the killing of his father, Tsar Powell I, and what policy he used to rule Russia, while the other axis included the definition of the Decembrists, how they came and how they were affected. And how they were able to form a small circle that quickly developed into a revolutionary movement aimed at change. As for the other axis, it dealt with the reasons that paved the way for the rise of the Decembrist movement, and the

most important ideas and prayers that came in its program, and then the movement and its suppression by Tsar Nicholas I, using methods of force and violence, and the actions of arrest and exile, specifically to Siberia, and then touched upon The church's position on the Decembrists's movements and whether they were in favor or against them.

Key words :The Decembrists- Religious obsession- Nicholas I- Dafurian- Liberation movements- Serfdom system- Liberal thought

المقدمة

بدأت الحركات الثورية في روسيا في الربع الأول من القرن التاسع عشر، وكانت جميعها تسير نحو هدف واحد، الا وهو تغيير نظام الحكم، وإجراء الاصلاحات الضرورية للبلاد، والنهوض بما يخدم طبقات الشعب دون استثناء. وعلى الرغم من كل ما واجهه الثوار من ظلم واستبداد وقمع لآرائهم الحرة، الا انهم كانوا على يقين بأن قضيتهم سوف تحل يوما ما على أيدي الأجيال القادمة، وأنهم سوف يحققون ما كانوا يطمحون إليه لسنوات عدة، وتعد حركة الديسمبريين خير مثال على ذلك، حيث انها ساعدت على إجراء تغيير شامل لأفكار الشعب الذي كان خاضعاً لسلطة العبودية لقرون عديدة، ووسعت مجال أفقه وجعلته يتطلع للمستقبل بنظرة يملؤها التطور والتغيير.

اعتمد البحث في كتابته على عدد لا بأس به من المصادر التي ساعدت على رسم الخطة كما هو مطلوب، وذلك لوجود بعض المصادر المدرجة في المكتبات، العامة والإلكترونية أيضاً، مما أسهم في إخراج البحث في شكله الحالي.

المحور الأول: روسيا تحت حكم ألكسندر الأول(1801-1825)

تولى ألكسندر الأول عرش روسيا رسميا عام 1801، بعد مقتل والده باول الأول ألكسندر بافلوفيتش المولود عام 1777، وهو من أحفاد كاترين العظيمة (امبراطورة روسيا) وهي التي خططت ليتولى حفيدها ألكسندر سدة الامبراطورية الروسية خلفاً لها، بدلا من والده الإمبراطور باول الأول، ولكنها لم تعلن خطتها على الملأ، فدبرت مع حفيدها ألكسندر مكيدة هدفت الى اغتيال باول الأول؛ الأمر الذي سهل له الوصول الى العرش عام 1801.

عُرف عن حكم الكسندر لروسيا بأنه كان استبداديا، فعند جلوسه على عرش الامبراطورية الروسية، قُدر له أن يحكمها بطريقة متناغمة ورصينة، [1] فقد بدأ للوهلة الأولى متزنا ومؤيداً لإجراء إصلاحات سياسية واجتماعية كان الشعب يتطلع اليها، ولكن بنظرة قريبة على واقع حكمه، نجد بأنه كان فوضوياً ومهملاً بصورة كبيرة، وكان ذلك واضحاً لكل من راقب تصرفاته عن كثب، فقد عرفت سياسته بالتذبذب والتناقضات الواضحة.[2]

لقد ورث ألكسندر الأول عن عائلته سلطة لا حد لها على شعبه، فكان يعين الوزراء ويطردهم متى شاء، ويأمر بإلقاء القبض ويسجن وينفي ويعدم من يريد دون أن يستشير أحدا من أفراد حكومته، وكانت له السلطة الشخصية حتى على أقوى المؤسسات في روسيا آنذاك، وهي الكنيسة الروسية القديمة. [3] ويذكر بان شعبه كان يأمل منه أن يوفر له نوعا من الرخاء وأن يخفف عن كاهله متاعب المعيشة، ويمنحه دستورا ليبراليا، ولكن تطلعات الشعب هذه لم تلقَ

---

[1] http://arabic.rt.com 26/2/2021.

[2] مجموعة مؤلفين، (2010): *الموسوعة العربية الميسرة*، المجلد الاول، ط1، بيروت. ص391.

[3] ألان بالمر، (1992): *موسوعة التاريخ الحديث (1789-1945)* ، ج1، ت.سوسن فيصل السامر، دار المأمون، بغداد، ص38.

الأذان الصاغية، إذ إن العبودية استمرت في عهده كونه لم يستطع تذليل مشاكل البلاد وإجراء الإصلاحات، بالإضافة الى هذا كانت الشؤون المالية للبلاد غير مستقرة، كما تذكر بعض المصادر بأن ألكسندر الأول لم يكن رجعياً هكذا في حداثته، بل على العكس من ذلك، فقد كان يشجع الآراء الحرة ولكنه ما أن عاد من مؤتمر فيينا عام 1815- وهو أكبر المؤتمرات الدولية الذي عقد لوضع شروط معاهدة باريس الأولى التي عقدت في 30 أيار 1814، موضع التنفيذ، لاسيما وأن المعاهدة، قد نصت على اجتماع ساسة أوربا في فيينا العاصمة النمساوية، لتعديل قارة أوربا والعودة لحدودها الطبيعية قبل عام 1792، ومن بين المقررات التي تمخضت عن هذا المؤتمر، أن تنال روسيا الإشراف على وارسو المستقلة، وأراضي فلندا من السويد وبساربيا التركية-[1] حتى أخذ بطرد الأحرار من مستشاريه وبدأ يكره كل شيء جديد أو ثوري، لذلك نجده قد رمى نفسه بين أحضان الحزب الرجعي الروسي الذي كان يعارض إدخال الأفكار الأوربية الى بلاده. ولقد نما تخوف القيصر من حركات التمرد حتى أخذ يتشاءم من كل شيء فيه معنى التجديد والحرية، وسعى للقضاء عليه بسرعة قبل أن يصبح خطرا على الكيان الاجتماعي، حتى أنه سمح لموظفيه بفعل ما يرونه لازما للقضاء على الآراء الحرة التي ناصرها الشباب وحاربها الكهول، وعلى إثر ذلك تم تشديد الرقابة على الصحف لدرجة خنق الجرائد الحرة، وطرد أساتذة العلوم الحديثة من الجامعات.[2]

ومع ذلك فقد رافقت عهد ألكسندر الأول بعض المحاولات لتحديث الدولة الروسية، مع إحلال النظام البوليسي في البلاد، ورغم كل ذلك بقيت معظم القضايا السياسية والاجتماعية في روسيا دون حل، ويُذكر أيضا بأن القيصر ألكسندر الأول مر بمراحل من الهوس الديني، اذ كان متأثراً إلى درجة كبيرة بالارشمندريت فوشيوس، وهو من رجال الدين الشديدي التعصب تجاه الأجانب،[3] وذلك حتى وفاته التي وصفت بالغامضة في الأول من كانون الأول سنة 1825، إذ انتشرت الشائعات الكثيرة في روسيا مفادها أن القيصر لم يمت ولكنه فر إلى سيبيريا؛ وبهدف وضع حد لمثل هذه الشائعات، قامت السلطات بفتح قبر ألكسندر فوجدته خالياً.[4] وحسب ما ذكرته بعض المصادر، فإن الكسندر قبل وفاته كان قد أعلن عن نيّته أكثر من مرة التخلي عن العرش إلى أخيه الدوق قسطنطين الكبير، ولكن هذا الأخير قد تخلى بدوره عن منصبه كقيصر لروسيا إلى أخيه نيقولا الأول،[5] والذي كان أول إجراء له كامبراطور هو إعدام المشاركين (الديسمبريين) في انتفاضة 26 كانون الاول/ ديسمبر عام 1825[6]

من هم الديسمبريون؟

هم جماعة من أفضل ممثلي الدفوريان (الثوريون الروس) الشباب وأكثرهم من الضباط، رأى هؤلاء منذ طفولتهم بأن بلادهم تعيش تحت مساوئ نظام العبودية والاستبداد الذي استشرى في البلاد انداك، فامتلأت نفوسهم حقداً ضد كل أنواع الظلم والقهر، وأيقنوا أنه يستحيل على البلاد أن تنهض دون القضاء على تلك المظالم.[7]

---

(1) راغب العلي وأخرون، (2009): *تاريخ أوربة المعاصر*، ط6، منشورات جامعة دمشق, ص83-84.

(2) علي حيدر سليمان،(1990): *تاريخ الحضارة الاوربي nbة الحديثة*، ط1، دار واسط، بغداد, ص290,

(3) ألان بالمر, المصدر السابق, ص40.

(4) ألان بالمر المصدر السابق , ص40.مجموعة مؤلفين ,المصدر السابق, ص 391

(5) Lindsey Hughes,(2008) *The Romanovs Ruling Russia 1613-1917*, USA, P,103

(6) على رحمة مزوحي العبودي, (2017), التطورات الداخلية في روسيا القيصرية ابان عهد القيصر نيقولا الاول (1825-1855), رسالة ماجستير غير منشورة, كلية الاداب, جامعة البصرة, ص, 33.

(7) على رحمة مزوحي العبودي, ص, 34.

يذكر أيضا بأن الديسمبريين كانوا على مستوى عالٍ من الثقافة والاطلاع، لاسيما على أعمال الكتاب الفرنسيين في القرن الثامن عشر، واطلعوا كذلك على آداب أوربا الغربية الثورية، وأدركوا أهمية الثورة البرجوازية الفرنسية في نهاية القرن الثامن عشر، التي وضعت حدا للنظام الإقطاعي في فرنسا، مما كان له تأثير كبيرعلى نشر الحركة التحررية في بلدان أوربا، وعلى غرار ذلك فقد أراد الديسمبريون تكوين نموذجهم الثوري التحرري الخاص في بلادهم. [1]

تأثر الديسمبريين بحركات التحرر في أوربا الغربية

على خلفية الحروب التي خاضتها روسيا في عهد ألكسندر الأول وبقيادة القائد باركلي ضد نابليون عام 1812م، وكان سبب تلك الحروب الخلاف الذي حدث بين نابليون وألكسندر الأول بعد رفض الأخير إغلاق موانئ بلاده في وجه السفن المحايدة، وفرض تعريفة جمركية لصالح واردات المستعمرات الانكليزية التي أضرت بالواردات الفرنسية، وعليه اجتاحت الجيوش الفرنسية عام 1812 نهر نيمن واستطاعت دخول روسيا ووصلت إلى أطراف موسكو، ولكنها وجدتها محترقة بالكامل من قبل الروس أنفسهم، فاضطر الجيش إلى التراجع، لاسيما بعد أن واجهه الطقس البارد وألحقت به خسائر كبيرة، [2] في تلك الأثناء أقدم عدد من الضباط الروس المتعلمين بالسفر إلى أوروبا خلال الحملات العسكرية، فتأثروا هناك تأثرا كبيرا بالأفكار الليبرالية، هذا بالإضافة إلى سياسات التغيير والتقدم التي كانت منتشرة هناك، كل ذلك شجعهم على السعي إلى تغيير الأوتوقراطية في روسيا بعد عودتهم، رغبة منهم في تخليص البلاد مما تعانيه من ظلم واستبداد.

إن ظهور الحركات والأفكار التحررية في دول أوربا الغربية والتي تمثل بداية في إلغاء العبودية في فرنسا والتي توجت بأحداث سنة 1789 ثم في بولندا للفترة (1816-1819)، وفي انكلترا عندما تم التعبير عن الليبرالية الاقتصادية من قبل أدم سمث، وأيضا تم ذلك بطريقة عبرت عن الحرص على البلاد في كل من ألمانيا وإيطاليا، كل ذلك أعطى دافعا قويا نحو السعي لاحتضان تلك الأفكار في الإمبراطورية الروسية، إذ انعكس ذلك بوضوح في الحركة الديسمبرية. وبعد ذلك بفترة وجيزة بدأ كل عضو من الديسمبريين برفض ومعارضة العبودية التي فروضت عليهم، حيث قسموا إلى قسمين: القسم الأول اعتقد بأن تلك الأفكار خطر على الدولة، إذ رأى أن مثل هذه الأفكار من الممكن أن تضعف سيطرة الحكومة على مفاصل الدولة، والقسم الثاني: رأى أن العبودية هي من أخطر العوامل التي أدت الى تأخر اقتصاد الدولة وتدهور الأوضاع في البلاد. [3]

مهما يكن من الأمر، فإن آراء الديسمبريين قد أجمعت في نهاية المطاف بعد ذلك على رفض نظام العبودية وأي شكل من أشكاله، والتمسك بالأفكار التحررية للنهوض بالواقع المتردي الذي كان المجتمع الروسي يعاني منه.[4] فقد بدأ تحويل مظهر البلاد وِفق الصورة الأوروبية في عهد بطرس الأول، ثم أصبح هذا التحول في القرن التالي ضرورة مُلحة بالنسبة للطبقة المسيطرة أي طبقة النبلاء، وفي عام 1825, عمم مثقفوا النبلاء هذه الضرورة باتجاه سياسي، فتوصلوا إلى حركة عسكرية تستهدف تخفيف حدة السلطة الفردية، وتأثرت العناصر المتقدمة من النبلاء بدفع البرجوازية الأوروبية المتطورة، فحاولت أن تحل محل الطبقة الثالثة التي لم تكن موجودة، وكانت نية تلك المجموعة على الأقل

[1] Jane Burbank and David L. Ransel(1998) *Imperial Russia*, Indian University Press, India, ,P 89

[2] راغب العلي وأخرون،المصدر السابق, ص 72.

[3] على رحمة مزوحي العبودي, المصدر السالق, ص, 52.

[4] Hector H.Murno, (1900) *the Rise of the Russian Empire*, Grant Richards, London, p 67.

مزج النظام الليبرالي مع ما تم طرحه من أفكار، ورفع مستوى التفكير لدى العامة، لاسيما الطبقة المثقفة أكثر من أي شيء آخر، للنهوض بواقع البلاد والتخلص من طبيعة نظام الحكم السائد، وهذا ما كانت تسعى له حركة الديسمبريين.[1]

تأسيس المنظمات الديسمبرية السرية

تشكلت أول منظمة ديسمبرية سرية عام 1816، تحت اسم (اتحاد الإنقاذ) أو (جمعية أبناء الوطن المخلصين والأمناء)، كان هدفها الوحيد هو القضاء على الاستعباد، والمطالبة بنظام ملكي دستوري. ومن أبرز أعضاء هاذين التنظيمين كل من نيكيتا مورافيوف وميخائيل مورافيوف وسيرغي تروبيتسكوي والشاعر المعروف كوندراتيه ريلييف والعقيد بافيل بيستيل، وكان الشاعر الروسي الكبير ألكسندر بوشكين عضوا في أحد التنظيمات السرية الليبرالية، والذي تعرف بمعظم أعضاء التنظيمات البارزين ومن ثم كرس لهم فيما بعد أشعاره.

لقد أنشأ الديسمبريون بعد ذلك عام 1818 منظمة جديدة بدلا من (اتحاد الإنقاذ) وهي (اتحاد الإقبال) كانت تضم حوالي 200 شخص، قام أعضاء هذا الاتحاد بنشر الدعاية للأفكار الثورية، وكانوا في خطبهم ومقالاتهم الأدبية ينتقدون نظام الحكم المطلق، ويفضحون استبداد الإقطاعيين وفساد الموظفين، وفي عام 1820 اتخذ هذا الاتحاد (اتحاد الإقبال) قراراً بضرورة إقامة الجمهورية في روسيا. [2]

نتيجة لما تقدم، أقلبت الحكومة في البلاد، على إلغاء منظمة اتحاد الإقبال، ولكن استمرت نشاط الديسمبريين وبشكل واسع، لاسيما بعد ايقانهم بان أي انقلاب ثوري لا يمكن أن يتحقق إلا بمساعدة الجيش، فوسع الديسمبريون نشاطهم في الفترة الواقعة من (1823-1825) وازداد عدد المنتسبين إلى المنظمات السرية بشكل كبير، بعد تحريض أفراد وضباط الجيش على التمرد والإطاحة بالحكم القيصري، كما أنهم طالبوا بتشكيل حكومة مؤقتة، وإلغاء نظام القنانة، واعتماد دستور للبلاد، وجعل جميع المواطنين يحظون بالمساواة في الحقوق، وإعلان حرية الصحافة، وممارسة المهنة، وتأسيس محكمة المحلفين، وإلغاء الخدمة العسكرية العامة، وتعيين كبار المسؤولين في الدولة بعد انتخابهم من قبل الشعب. [3]

ويمكن تقسيم المنظمات الديسمبرية إلى جمعيتين: إحداهما شمالية، والثانية جنوبية؛ وقد ترأس الجمعية الشمالية الشاعر والثوري البارز ريلييف، أما الجمعية الجنوبية فكانت برئاسة الكولونيل الثوري بيستل.[4]

المحور الثاني: الأسباب التي أدت الى قيام ثورة الديسمبريين

لقد شهدت روسيا خلال تلك الفترة اضطرابات عديدة أدت إلى القيام بنوع من الانقلابات أو ما يعرف بالثورة، من أجل تغير نظام الحكم القيصري أو إنهائه بشكل تام وبدون رجعة، فكان من الأسباب التي أدت الى ذلك ما يلي:

---

(1) Mark Von Hagen & Jane Burbank, (2007) *the Russian Empire*, Indian University Press, India, p, 177.
(2) Mark Von Hagen & Jane Burbank, Op.Cit, p, 178, على رحمة مزوحي العبودي, المصدر السابق, ص44.
(3) على رحمة مزوحي العبودي, المصدر السابق, ص46.
(4) فيدوسوف يبينانوف، (د.ت): *تاريخ الاتحاد السوفيتي*، دار التقدم، موسكو، ص297؛ علي هادي عباس المهداوي، (2014): *تاريخ أوربا الحديث (1789 – 1870)*، ط1، بغداد.

1. العبودية وسلطة الاستبداد: كان لهذا السبب الأثر الكبير على الشعب الروسي خلال تلك الفترة، حيث إن سياسة الدولة البوليسية التي انتهجها الكسندر الأول جعلت العبودية تبلغ مداها في العقود الأخيرة من القرن الثامن عشر، حتى أنها أصبحت تمثل أكثر المشاكل التي مرت على تاريخ البلاد؛ (1)
2. العجز المالي في ميزانية الدولة: كانت الأمور المالية غير مستقرة، بسبب السياسة الفوضوية التي اتبعتها الحكومة، إذ كانت روسيا خلال تلك الفترة تعاني من عجز مالي كبير، مع تراكم الديون الخارجية التي بلغت اكثر من 200) مليون روبل؛
3. حالة الجيش المتدهورة: كان الجيش الروسي بحالة يرثى لها، فقد شهدت المؤسسة العسكرية نوعاً من التدهور، شأنها شأن المؤسسات الحكومية الأخرى، إذ كانت بحاجة ماسة إلى الانتباه والمعالجة السريعة، كما أن تطورات الأحداث الدولية في ذلك الوقت كانت تنذر بجرف روسيا والتدخل في الشؤون الأوربية، وذلك ما حصل فعلا فيما بعد؛(2)
4. إثقال كاهل الفلاحين من خلال الخدمة في الجيش: بأمر من ألكسندر الأول أنشأ الجنرال أراكتشييف تنظيمات عسكرية فلاحية في القرى، وكان على الفلاحين أن يقضوا الخدمة العسكرية، وأن يعملوا بالزراعة في آن واحد، وكان أبناء الفلاحين يبدأون التدريب العسكري منذ السابعة من العمر. وعليه فقد أصبح التدريب العسكري الشاق، والعمل المرهق، والعقوبات القاسية، وانتهاك الحرمة الشخصية والحرمان التام من الحقوق، سببا في جعل حياة فلاحي القرى العسكرية جحيما لا يطاق، مما أسهم في زيادة الكراهية للحكم المطلق، لذلك تقبلوا أفكار الديسمبرين ضد القيصرية ونظام الاستعباد؛
5. تدهور القطاع الزراعي: لقد كانت روسيا بلدا زراعيا يعتمد اعتماد أساسيا على المنتجات الزراعية في سد حاجة البلاد من جهة، وتصدير الفائض من جهة أخرى، إذ كانت عائداتها تشكل الجزء الأكبر من دخل لدولة؛ لكن بسبب السياسة التي اتبعها ألكسندر الأول منذ جلوسه على العرش، والتي وصفت بالاستبدادية، جعلته يتخذ جملة من الإجراءات، كان الغرض منها إنهاء امتيازات أصحاب الأراضي، وزيادة الضرائب عليهم، مما أجبر الكثير منهم على ترك الزراعة، والتوجه نحو مجالات أخرى، وقد انعكست تلك الحالة أيضا على الفلاحين الذين لا يملكون أرضا فاتجهوا بدورهم إلى أعمال متنوعة، فضلا عن ذلك، فإن ظهور المدنية الحديثة، ساهم بشكل كبير في هجرة الفلاحين من الريف الى المدن الحضرية، الأمر الذي أدى الى تدهور اليد العاملة في القطاع الزراعي؛
6. ضعف القطاع الصناعي وتأثيره السلبي على الإنتاج الزراعي: على الرغم من تطور الصناعة في روسيا خلال القرن الثامن عشر، لكنها كانت بطرق مختلفة عما شهدته الصناعة في دول أوروبا الغربية، ويعود السبب في ذلك الى ارتباط الفلاحين ارتباطا وثيقا بالأرض، على خلاف دول أوروبا الغربية التي اعتمدت بصورة أساسية على استخدام العمال من الفلاحين الذين لا يملكون أرضا، فقد كانت روسيا تعتمد في الجزء الأكبر من الأيدي العاملة في المجال الصناعي على الفلاحين ومالكي الأراضي ممن تركوا الزراعة وانخراطوا في القطاع الصناعي، حيث كانوا أقل خبرة

(1) Richard Charques, (1974) *the Twilight of Imperial Russia*, Oxford University Press, USA, P 58.
(2) Mark Von Hagen & Jane Burbank, Op.Cit, p 180. Lindsey Hughes,(2008) The Romanovs Ruling Russia 1613-1917, USA,P, 105

وموهبة وكفاءة، لاسيما من طبقات البرولتاريا التي تشكل المصدر الأساس للأيدي العاملة في أي مجتمع قائم على العمالة، [1] فضلا عن ذلك فإن الصناعة في روسيا بدلا من أن تتبع مسارات رأسمالية وتتخلص من أنظمة العصور الوسطى الاستبدادية، سعت إلى تكييف الصناعة مع المؤسسة القديمة، حيث بدأت الصناعة الروسية بتطوير انواع مشوهة من المصانع شبه الاقطاعية والتي اثبتت عدم كفائتها لسد احتياجات دولة متحضرة، ونتج عن ذلك ظهور فئة من العمال عرفت بـ (الأقنان الصناعية)، وقد كان للموقف الأوروبي دور مهم في تحفيز توسع الصناعة الروسية، ولكن ليس على نطاق واسع، حيث إن الظروف السياسية التي كانت سائدة في روسيا أنذاك لم تكن تسمح بأكثر من ذلك[2]

7. ظهور حركات وأحزاب اجتماعية وليبرالية سياسية تنادي بمباديء ومفاهيم التحرر من القيود التي كانت مفروضة في ذلك الوقت، والدعوة إلى فتح قنوات اتصال وحوار بين الحكومة والشعب.

برنامج الديسمبريين الذي تم وضعه عشية الانتفاضة

لقد وضع الديسمبريون منهاجا لحركتهم وبرنامجا للقضاء على الواقع المتردي في روسيا خلال تلك الفترة، وفيما يلي نص البيان الذي وجهه الديسمبريون إلى الشعب الروسي، والذي تضمن برنامجهم الذي وضع عشية الانتفاضة:

يعلن مجلس السينات (مجلس الشيوخ الحكماء) ما يلي:

1. الغاء الحكم السابق،
2. تشكيل حكومة مؤقتة إلى حين انتخاب حكومة دائمة،
3. حرية النشر وإلغاء الرقابة،
4. حرية ممارسة كافة الأديان،
5. إلغاء حق الملكية فيما يخص البشر،
6. تتساوى كافة الفئات أمام القانون، وعليه يتم إلغاء المحاكم العسكرية وكافة أنواع لجان المحاكمة وإحالة كافة القضايا منها الى المحاكم المدنية،
7. الإعلان عن حق كل مواطن في ممارسة أي نوع من النشاط، ولذا يتمتع الدوفريان والتجار وسكان المدن والفلاحين بحقوق متساوية في دخول الخدمة العسكرية والمدنية وممارسة النشاط الديني ومزاولة التجارة بعد دفع الرسوم المحددة لقاء ممارسة التجارة، كما يحق لهم اقتناء أملاك مختلفة مثل الأراضي والبيوت في القرى والمدن، وعقد مختلف المعاملات فيما بينهم والتقاضي أمام المحكمة،
8. إلغاء ضريبة النفوس وما يدفع منها،
9. الغاء الاقتراع العسكري والقرى العسكرية،
10. تقصير مدة الخدمة العسكرية للجنود وتحديد هذه المدة بعد إجراء المساواة في الحقوق فيما يتعلق بالخدمة العسكرية لجميع الفئات،
11. تسريح جميع الجنود دون استثناء من الذين خدموا في الجيش مدة 15 عاماً،

---

(1) Lindsey Hughes,(2008) The Romanovs Ruling Russia 1613-1917, USA,P, 105
(2) Jane Burbank and David L. OP.Cit, p98.

12. تأسيس الإدارات في النواحي والاقضية والمحافظات والمقاطعات، وتحديد نظام انتخاب أعضاء هذه الادارات اللذين يجب يحلوا محل المواطنين اللذين قد تم تعيينهم من قبل الحكومة سابقا،
13. علنية المحاكمات وإدخال المحلفين في المحاكم الجنائية والمدنية. (1)

وقد نص البيان أيضا على أن تؤلف إدارة عليا من شخصين أو ثلاثة تخضع لها كافة هيئات الإدارة العليا، وبصورة عامة كل السلطات التنفيذية العليا باستثناء السلطة التشريعية والقضائية، وتكلف الإدارة العليا بتنفيذ ما يلي:

1. جعل حقوق كافة الفئات متساوية،
2. تشكيل الإدارات المحلية في النواحي والأقضية والمحافظات والمقاطعات،
3. تأسيس الحرس الشعبي الداخلي،
4. جعل جميع الفئات متساوية في الاقتراع العسكري وإلغاء الجيش الدائم،
5. تحديد نظام انتخاب المندوبين إلى مجلس ممثلي الشعب، الذين عليهم أن يصادقوا على نظام الحكم للمستقبل وعلى قوانين الدولة (2)

قيام حركة الديسمبريين، وقمعها من قبل نيقولا الأول

كان القيصر ألكسندر الأول قد توفى في الحادي عشر من كانون الأول من عام 1825، وعلى إثر ذلك قرر النبلاء الثوريون استغلال هذه الفرصة الملائمة، للبدء في تحقيق خطتهم في تغير نظام الحكم قبل أن يتولى شقيقه نيقولا العرش القيصري، وبدورهم حدد هؤلاء الثوار يوم الرابع عشر من كانون الأول عام 1825، موعدا للقيام بالانتفاضة وتحديدا في مدينة سان بطرسبرغ. (3)

جاء اختيار الديسمبريين ليوم الرابع عشر موعدا للقيام بالانتفاضة، إذ تزامن ذلك مع قيام نيقولا بأداء اليمين ليصبح قيصراً على روسيا، (4) فاستعد الديسمبريون لهذا اليوم بكل شجاعة وعزم، وفي عشية يوم الرابع عشر، توجه أعضاء الجمعية إلى ثكنات الجنود لدعوتهم إلى رفض أداء اليمين للقيصر الجديد نيقولا، ويذكر أنه في يوم 13 كانون الأول، أي قبل يوم قيام الانتفاضة، كان الديسمبريون قد عقدوا اجتماعا وضعوا فيه الخطة النهائية للقيام بحركتهم، وانتخب المجتمعون العقيد الأمير تروبنسكوي قائداً لحركتهم.(5)

وبعد ذلك توجه الديسمبريون إلى الثكنات العسكرية، ودعوا الجنود إلى التوجه الى بناية مجلس السينات، والتعبيرعن احتجاجهم على أداء اليمين لنيقولا الأول؛ ويذكر أن الديسمبريين لم يبادروا بأية أعمال تخريبية او هجومية، كالسيطرة على القصر الشتوي، وهو القصر الملكي المخصص لقياصرة روسيا الذي تم انشاؤه مابين (1754-1762) ليكون منزلا للقياصرة في فصل الشتاء، وبعد مرور السنوات أصبح بمثابة متحف فني يسمى "الهيرميتاخ"، (6) فضلا عن

(1) على رحمة مزوحي العبودي, المصدر السابق, ص52؛ التكريتي، هاشم صالح التكريتي، (د. ت): *تاريخ روسيا 1700- 1914*، بغداد. ص,77.
(2) على رحمة مزوحي العبودي ,المصدر السابق, ص52؛ http://ejabat.google.com ,4/3/2021
(3) محمد محمد صالح وآخرون، (1985): *تاريخ أوربا في القرن التاسع عشر*، بغداد, ص187.
(4) لينين (1970): *المؤلفات الكاملة*، دار التقدم، موسكو. ص ,234.
(5) فيدوسوف ييبنانوف, المصدر السابق, ص297.
(6) http://www.moqatel.com. 4/3/2021.

ذلك كان بمقدور الديسمبريين الاستيلاء على المدفعية، بيد أنهم أعرضوا عن ذلك، بسبب عدم رغبتهم إشراك الشعب في الانتفاضة. [1]

من جانبه حاول نيقولا الأول في ذلك الوقت إقناع المنتفضين بإلقاء السلاح، والوصول الى حلول مقنعة، لكنه سرعان ما أرسل إليهم الجنرالات المتروبوليين من أجل القضاءعليهم قبل البدء بتحركاتهم، مع ذلك فقد أخفقت جميع محاولاته. [2] وازاء عناد وإصرار الثوار الديسمبريين، فأقدم نيقولا الأول على حشد قواته، حيث قادها بنفسه وطوق ساحة السينات حيث مكان المنتفضين، وأمر قواته بفتح النار على المجتمعين لعدة مرات، لكن قواته واجهت نوعاً من المقاومة. ولما رأى نيقولا هذه المقاومة أمر باستخدام المدفعية ضد الثوار المنتفضين وقصفهم بقنابلها،[3] وتمكن نيقولا من إنهاء الانتفاضة، بعد أن وقع العديد من الخسائر بين الديسمبرين، والقي القبض على مايقارب 648 عسكريا و62 بحارا، حيث تم حبسهم في قلعة بتروبا فلوفسكايا وسط مدينة بطرسبرغ، كما طالت الاتهمات الديسمبريين، ومنها اتهامهم بقتل كبار المسؤولين بمن فيهم محافظ بطرسبورغ الجنرال ميلورادوفيتش، والتحريض على الفتنة التي أدت إلى سقوط عدد كبير من الضحايا. وتذكر بعض المصادر بأن نيقولا نفسه هو الذي عمل على استجواب قادة الانتقاضة، كما أنه أمر بأرسال البعض منهم الى السجن المؤبد والبعض الآخر الى المنفى في سيبيريا، وعزل الكثير منهم في مناطق نائية من البلاد ووضعهم تحت الرقابة المشددة [4]. وأمر كذلك باستخدام العصي في عقاب المتهمين، إذ كان يفعل ذلك بنفسه، لذا سمي بـ (أبو العصي). [5]

موقف الكنيسة الأرثوذكسية الروسية من حركة الديسمبريين

كان رجال الكنيسة الأرثوذكسية في روسيا كباقي المنتفعين من طبقات المجتمع الراقي المقربة من الحاشية القيصرية كأصحاب المصارف والمدراء والصناعيين والنبلاء، وحاشية البلاط وآنساته، والنواب الليبراليون وجنرالات الجيش، والمحامون الراديكاليون، وعدد كبير من الأقارب وأبناء الإخوة والأخوات، وكانوا جميعهم يحاولون استغلال مناصبهم وعلاقاتهم بالحاشية القيصرية للسرقة وتكوين الثروات، ويرفضون بكل شكل من الأشكال فكرة التحرر من العبودية، لأنها تتعارض مع مصالحهم الشخصية.[6]

لقد كان لرجال الكنيسة الروسية دورٌ ليس بالقليل في مهمة تمجيد القيصر والخضوع له، ولكنه لم يتجاوز دور مجموعة من الموظفين، ولم ترتفع الكنيسة في روسيا أبدًا إلى مستوى القوة المسيطرة التي عرفتها الكنيسة الكاثوليكية في الغرب، واكتفت الكنيسة الروسية بحالة التبعية الروحية للحكام الفرديين، ولم يكن للمطارنة والقساوسة أية سلطة، إلا كتابعين للسلطة المدنية، وكان تبديل البطريرك يتم مع قدوم قيصر جديد إلى العرش، وعندما تم انتقال العاصمة إلى بطرسبرغ أصبح تعلق الكنيسة بالدولة أكثر شدة، وكان عدد كبير من القساوسة والرهبان وغيرهم من

---

(1) ماركس وانجلز، (1968): *المؤلفات الكاملة*، ج6، دار التقدم، موسكو, ص, 24.
(2) ألان بالمر, المصدر السابق, ص238.
(3) الكسيفكارتوف تروبنسكي، (1974): موجز *تاريخ الاتحاد السوفيتي*، دار التقدم، موسكو, ص45.
(4) الكسيفكارتوف تروبنسكي، المصدر السابق, ص49.
(5) فيدوسوف يبينانوف, المصدر السابق، ص312.
(6) Alexander Preobrazhensky (1998), *the Russian Orthodox Church 10th to 20th Centuries*, Progress Publishers, Moscow, p, 142.

رجال الدين يشكلون بمجموعهم جزءًا من البيروقراطية، ويقومون بدور الشرطة الدينية، وبالمقابل فقد كانت الشرطة العامة تحمي احتكار الكنيسة الأرثوذوكسية للشؤون الدينية، وتحافظ على أراضيها، ومواردها.(1)

لقد كانت الكنيسة تدعم الحكم القيصري، لكونه حاميا لها ومحافظا على خصوصيتها وهويتها الدينية، وكان بقاؤها مرهونا ببقاء هذا الحكم، وبالتالي فقد كانت تعارض أية حركة تنوي التخلص من الحكم القيصري، ومن بينها حركة الديسمبريين، وما يبرهن على ذلك هو عندما جلس نيقولا الأول على العرش الروسي كانت الكنيسة من مؤيديه، لأنها كانت تعتبره خير من يرعى مصالح البلاد ويحافظ على أركان الدولة ووحدة البلاد، حيث أنه قام بعد ذلك بتوسيع صلاحيات رجال الدين، فأصبح بيدهم ما كانوا يطالبون به مختلف القياصرة الذين سبقوه ألا وهو القضاء، فأصبحت الأبرشيات، وخاصة في الأرياف والمدن الصغيرة هي مراكز القضاء، وكان الإقطاع هو المكمل والمساند الرئيسي للكنيسة.(2)

الخاتمة

كانت الامبراطورية الروسية قد رزحت لقرون عديدة تحت وطأة الحكم القيصري الذي حكم البلاد بقبضة من حديد، وقد عانى الشعب الروسي في تلك الفترة من الظلم والاستبداد والعبودية التي بلغت مداها في عهد القيصر نيقولا الأول، الذي عرف بأنه كان الحاكم الأشد ظلما واستبدادا في روسيا عبر تاريخها الطويل؛ وقد شهدت جميع قطاعات الامبراطورية الروسية تراجعا كبيرا وأهمها القطاع الزراعي الذي كان يعتبر المصدر الأول والرئيس للدخل في الدولة، باعتبارها دولة زراعية بالدرجة الأولى، وكذلك القطاع الصناعي الذي لم يكن بمستوى يسمح بنهوض روسيا كدولة متقدمة ومتحضرة.

وبصورة عامة فقد شهد الاقتصاد الروسي في تلك الفترة العصيبة تدهورا واضحا، وبلغت الديون الخارجية أرقاما مذهلة، وكل ذلك انعكس سلبا على الفرد الروسي الذي أنهكته الحالة الاقتصادية بنفس القدر الذي أثقلت كاهله الحالة الاجتماعية، بسبب سياسة العبودية للدولة التي مارسها القياصرة خلال فترات حكمهم.

ونتيجة لكل تلك الأسباب، كان لا بد من ظهور قوى وطنية تسعى لتحرير البلاد من الحكم القيصري المستبد، والنهوض بواقعها المتردي في جميع المجالات وخصوصا عندما رأى الشعب الروسي دول أوروبا الغربية التي تحررت من العبودية وتطورت بشكل كبير في جميع المجالات.

وعلى غرار النموذج الأوربي الغربي الذي تأثرت به روسيا، فقد ظهر مجموعة من الثوار الذين يحلمون بروسيا متحررة من العبودية، وقادرة على القيام بدورها كدولة متقدمة، ليس في أوربا فحسب، وإنما في العالم بأسره، وقد سمى الثوار أنفسهم بالديسمبريين نسبة الى حركتهم التي قمعها نيقولا الأول سنة 1825، ولكنها برغم ذلك بقيت تعتبر أولى الثورات التي مهدت الطريق للقيام بثورات لاحقة شهدتها روسيا عبر تاريخها، وكانت ثورة الديسمبريين امتدادا لثورات التحرر والتي كانت آخرها ثورة أكتوبر سنة 1917 التي كانت خاتمة الثورات في روسيا، والتي تمكنت من تحقيق ما كانت تطمح إليه ثورة الديسمبريين، وهو إنهاء الحكم القيصري وإقامة حكومة دستورية.

---

(1) بيير رنوفان، (1971): *تاريخ العلاقات الدولية (1815-1904)* ، ط2، ت.جلال يحيى، مصر, ص29؛ روبرت كونكواست (د.ت): *أدراك الحقائق عن روسيا*، بيروت.

(2) Alexander Preobrazhensky,Op.Cit,p,14

المصادر

أولا: الكتب العربية

1- الان بالمر، (1992): *موسوعة التاريخ الحديث (1789-1945)*، ج1، ت.سوسن فيصل السامر، دار المأمون، بغداد.

2- تروبنسكي، الكسيفكارتوف،(1974): موجز تاريخ الاتحاد السوفيتي، دار التقدم، موسكو.

3- مجموعة مؤلفين، (2010): الموسوعة العربية الميسرة، المجلد الاول، ط1، بيروت.

4- فيدوسوف يبينانوف، (د.ت): تاريخ الاتحاد السوفيتي، دار التقدم، موسكو.

5- بيير رنوفان، (1971): تاريخ العلاقات الدولية (1815-1904)، ط2، ت.جلال يحيى، مصر.

6- راغب العلي وآخرون، (2009): تاريخ أوربة المعاصر، ط6، منشورات جامعة دمشق.

7- علي حيدر سليمان، (1990): تاريخ الحضارة الاوربية الحديثة، ط1، دار واسط، بغداد.

8- هارولد، وجرانت ج تمبرلي، (د.ت): أوربا في القرنين التاسع عشر والعشرين(1789-1950)،ط6 المنقحة، ت.بهاء فهمي، مؤسسة سجل العرب.

9- لينين، (1970): المؤلفات الكاملة، دار التقدم، موسكو.

10- محمد محمد صالح وآخرون، (1985): تاريخ أوربا في القرن التاسع عشر، بغداد.

11- ماركس وانجلز، (1968): المؤلفات الكاملة، ج6، دار التقدم، موسكو|.

12- هاشم صالح التكريتي، (د. ت): تاريخ روسيا 1700- 1914، بغداد.

13- الكسيفوكارتسو، فوتروتيسكي، (1974): موجز الاتحاد السوفيتي، موسكو.

14- روبرت كونكواست (د.ت): أدراك الحقائق عن روسيا، بيروت.

15- علي هادي عباس المهداوي، (2014): تاريخ أوربا الحديث (1789 – 1870)، ط1، بغداد.

الرسائل الجامعية

على رحمة مزوحي العبودي، التطورات الداخلية في روسيا القيصرية ابان عهد القيصر نيقولا الاول (1825-1855)، رسالة ماجستير غير منشورة، كلية الاداب، جامعة البصرة، 2017.

ثانيا: الكتب الإنكليزية

1- Lindsey Hughes,(2008) *The Romanovs Ruling Russia 1613-1917*, USA,

2- Jane Burbank and David L. (1998) Ransel, *Imperial Russia*, Indian University Press, India.

3- Hector H.Murno. (1900) *the Rise of the Russian Empire*, Grant Richards, London.

4- Mark Von Hagen & Jane Burbank, (2007) *The Russian Empire*, Indian University Press, India.

5- Richard Charques (1974), *the Twilight of Imperial Russia*, Oxford University Press, USA.

6- Alexander Preobrazhensk.*)1988)The Russian Orthodox Church 10th to 20th Centuries*, Progress Publishers, Moscow.

7- Alexander Preobrazhensky,The Russian Orthodox Church 10th to 20th

8- Centuries, 1988, Progress Publishers, Moscow.

مصادر الانترنت

1- http://arabic.rt.com.

2- www.startimes.co.

3- http://www.moqatel.com.

مفهوم الأمننة ودلالته في الدراسات الأمنية المعاصرة

The concept of securitization and its indications in contemporary security studies

Hussain B Abdulameer حسين باسم عبد الأمير

مركز الدراسات الاستراتيجية / جامعة كربلاء

hussain.b@uokerbala.edu.iq

الملخص

مفهوم الأمننة "Securitization" هو نموذج يشرح الانتقال الذي يتمكن من خلاله ممثلو الدولة -فاعلو الأمننة- بتحويل قضايا ومسائل معينة من قضايا غير سياسية أو قضايا السياسية العادية إلى مسائل "أمنية"، مما يتيح استخدام وسائل غير عادية بأسم الأمن، بكلمة أخرى يمكن من خلال الأمننة ان يتم نقل قضية، مثل الأنفلونزا، من المجال غير السياسي إلى المجال السياسي، وفي النهاية إلى مجال الأمن. ومع ذلك، فإن القضايا التي يتم أمننتها لا تمثل بالضرورة القضايا الأساسية للبقاء الموضوعي للدولة، ولكنها تمثل القضايا التي نجح فيها فاعل الأمننة بتحويل قضية ما إلى مشكلة وجودية.

الكلمات المفتاحية: الأمننة، مدرسة كوبنهاغن.

Abstract:

The concept of “securitization” is a model that explains the transition through which representatives of the state -the actors of securitization- can transform certain matters from non-political or ordinary political issues to “security” issues, which allows the use of extraordinary means in the name of security. In other words, through securitization, an issue, such as influenza, can be transferred from the non-political sphere to the political sphere, and ultimately to the field of security. However, the issues that are secured do not necessarily represent the basic issues for the objective survival of the state, but rather the cases in which the security actor succeeded in transforming an issue into an existential problem.

Key Words: Securitization, Copenhagen School.

المقدمة

ظهر نموذج الأمننة من قِبل مدرسة كوبنهاغن التي تميزت بكتابات "باري بوزان" و"أول ويفر" و"جاب دي ويلد" وآخرين في معهد أبحاث الصراع والسلام في كوبنهاغن. واستخدامها العملي هو إطار عمل للتحليل يحدد الأمن ويحدد كيفية تحويل قضية معينة إلى مؤمننة أو غير مؤمننة، مع إيلاء اهتمام خاص بالإجراءات والسلوك المطلوب عادة من قبل الدولة في كل مرحلة، وذلك لأن هذه الإجراءات مبررة تحت عنوان متابعة الأمن.

ومنذ نهاية الحرب الباردة، تعرضت المناهج التقليدية -التي هيمنت لمدة طويلة على العلاقات الدولية في شرح وتفسير مفهوم الأمن- الى الطعن والاعتراض على تصوراتها وافتراضاتها الرئيسية من قبل مناهج ودراسات نقدية جديدة تصورت الأمن بشكل مغاير ومختلف عن التصورات التي طرحتها المدارس التقليدية. وجاءت أهم الاعتراضات من قبل مدرسة كوبنهاغن التي وسّعت مفهوم الأمن من حيث أنها حددت خمس فئات أو قطاعات عامة؛ وكذلك انتجت مفهوم الأمننة. وفي إطار نموذج الأمننة، الذي قدمته مدرسة كوبنهاغن يمكن أن يكون "الموضوع المرجعي/the referent object"

المراد تأمينه أفرادا وجماعات، مثل أولئك الذين يعانون من مرض مزمن، فضلا عن قضايا مثل الاستقرار الاقتصادي أو السيادة الوطنية.

لقد نجحت مدرسة كوبنهاغن بشكل خاص في تطوير مفهوم وجد مكانًا في قاموس العلاقات الدولية، كما يتضح ذلك من عدد ونطاق المنشورات التي عالجت مفهوم "الأمننة" وحتى التي تناولته بالانتقاد. ويعتبر مفهوم الأمننة من المفاهيم -التي كثُر تداولها- في الدراسات الأمنية في مرحلة ما بعد الحرب الباردة، وهو ما جعل بعض المختصين يفترضون بأنه أصبح نظرية مهيمنة في الدراسات الأمنية.

فرضية البحث

ينطلق البحث من فرضية مفادها: بأن الحجة الرئيسية لنظرية الأمننة هي أن الأمن هو فعل خطاب، وأنه فقط من خلال تسمية شيء ما بأنه مشكلة أمنية فإنه يصبح كذلك". ومن خلال التصريح بأن موضوعا مرجعيا معينا مهدد في وجوده، يدعي ممثل/فاعل الأمننة الحق في اتخاذ تدابير استثنائية لضمان بقاء الموضوع المرجعي الذي يتعرض للتهديد. ثم يتم نقل هذه القضية من مجال السياسة العادية إلى مجال سياسة الطوارئ، حيث يمكن التعامل معها بسرعة ودون القواعد والأنظمة العادية لصنع السياسات. بالنسبة للأمن، هذا يعني أنه لم يعد له أي معنى محدد (موجود مسبقًا) ولكن يمكن أن يكون أي شيء يقوله الفاعل في مجال الأمننة. وسنحاول التحقق من هذه الفرضية خلال هذا البحث.

أهداف البحث

يؤكد منظرو "الأمننة" أن المواضيع التي يجري أمننتها بنجاح تتلقى كميات غير متناسبة من الاهتمام والموارد مقارنة بالموضوعات التي لم تنجح أمننتها والتي تسبب المزيد من الضرر البشري. من الأمثلة الشائعة التي يستخدمها المنظرون كيف أن الإرهاب يمثل أولوية قصوى في النقاشات الأمنية، على الرغم من أن الناس أكثر عرضة للقتل بسبب حوادث السيارات أو الأمراض التي يمكن الوقاية منها أكثر من الإرهاب. تهدف دراسة الأمننة في هذا البحث إلى فهم "من يقوم بالأمننة (فاعل الأمننة)، وما هي القضايا (التهديدات)، ولمن (الموضوع المرجعي)، ولماذا، وما هي النتائج، وليس أقلها، تحت أي ظروف، وأخيرا، ما هي الانتقادات الموجهة لعملية الأمننة؟

منهجية البحث

لقد اعتمد هذا البحث على المنهج التاريخي لما له من أهمية في متابعة وتطور الواقع خلال الحقب التاريخية، بالإضافة إلى استناد البحث الى المنهج التحليلي، الذي يقوم على جمع المعلومات ثم تحليلها، فضلا عن استخدام المنهج الوصفي كأحد مناهج البحث العلمي، فهو شكل من اشكال القياس، وهو مرادف لمنطق التحليل العلمي.

هيكل البحث

سنحاول في هذا البحث القيام بدراسة مفهوم الأمننة ومتابعة جذور نشوء المفهوم، وهو ما سيركز عليه المبحث الأول، وذلك من خلال مطلبين. تم تخصيص المطلب الأول لمناقشة وفهم الأمن عموما في المنظور التقليدي وذلك من خلال معرفة من أي ناحية جرت النظرة للأمن تقليديا وما هي التهديدات الأمنية التي يركز عليها المنظور التقليدي في

شرح وتفسير مفهوم الأمن. بينما وفي سياق متابعة جذور نشوء مفهوم الأمننة ركز المطلب الثاني على متابعة مدرسة كوبنهاغن التي انتجت مفهوم الأمننة في سياق توسيع نطاق الدراسات الأمنية. كما وتم تخصيص المبحث الثاني لشرح ودراسة الإطار النظري لمفهوم الأمننة، وذلك من خلال تفسير صيرورة ومراحل عملية الأمننة وما هي المفاهيم المفتاحية التي يتوقف عليها فهم نظرية الأمننة. وما هي القطاعات والمستويات التي انتجتها. في حين ركز المبحث الثالث على الانتقادات التي تم تصوبها تجاه نظرية الأمننة من قبل خبراء ومختصين، وكان للنقد نطاق ومستويات متنوعة جرى مناقشتها كل على حدة. ومن ثم نرجو أن يساهم هذا البحث في إثراء الأدبيات الأكاديمية في هذا المجال.

المبحث الأول: جذور مفهوم الأمننة

لا يوجد اتفاق على مفهوم الأمن. على الرغم من النطاق الواسع للدراسات الأمنية المنشورة على مدى السبعين سنة الماضية، إذ لم يتم إنتاج تعريف واحد مقبول بشكل عام للأمن. مفهوم الأمن هو موضوع متنازع عليه أكثر من أي وقت مضى. للأمن العديد من المعاني، ولا يرتبط بعضها بالضرورة منطقياً بالمفاهيم التقليدية[1]. مصطلح الأمن غامض في المحتوى وكذلك في الشكل ويشير إلى مجموعات مختلفة من القضايا والقيم. في هذا السياق، تقول "هيلغا هافتيندورن" أن مجال الدراسات الأمنية "يعاني من عدم وجود فهم مشترك لماهية الأمن، وكيف يمكن تصوره، وما هي أكثر الأسئلة البحثية صلةً به". وتساءلت عما إذا كان الأمن هو "هدف أو مجال أو قضية أو مفهوم أو برنامج للبحث أو انضباط".[2]

المطلب الأول: الأمن في المنظور التقليدي

كان التقليديون في مجال الدراسات الأمنية ينظرون إلى مفهوم الأمن من الناحية العسكرية وضمن مصطلحاتها التي تتمحور حول الدولة حصرياً، ومعادلة الأمن مع القضايا العسكرية واستخدام القوة. وقد ارتبط مفهوم الأمن هذا ارتباطًا وثيقًا بالنهج الواقعي. التركيز على التهديدات العسكرية واستخدام القوة "أفكار مكملة للقوة والمصلحة والنهج الصارم في السياسة الخارجية الذي بدا مناسبًا لسنوات الحرب الباردة"[3]. ومن الأمثلة على التعريف التقليدي للأمن، الذي يشدد على مركزية الحرب، الذي قدمه "إيان بلاني": "الأمن، هو حرية نسبية من الحرب، إلى جانب وجود توقعات عالية نسبيا بأن الهزيمة لن تكون نتيجة لأي حرب سوف تحدث"[4]. وكذلك عرّف "والتر ليبمان" الأمن بأنه: "إن الأمة آمنة ما لم تواجه خطر الاضطرار إلى التضحية بالقيم الأساسية إذا كانت ترغب في تجنب الحرب، وتكون الأمة قادرة، إذا واجهت التحدي، وحافظت على قيمها الأساسية بالنصر في مثل هذه الحرب[5]." وكذلك، عرّف "والت" مفهوم الأمن، بأنه "دراسة التهديد واستخدام القوة العسكرية والسيطرة عليها"، خاصة "السياسات المحددة التي تتبناها الدول من أجل الاستعداد للحرب أو منعها أو الانخراط فيها"[6]. يشدد "والت" على أن القوة العسكرية هي المحور الرئيسي للحقل،

[1] - Baylis, John. “The Globalization of World Politics.” Chapter 13: International and global security. Oxford University Press; 4th edition. 2008. P.229. And also see the reference No: 1.
[2] - Haftendorn, Helga. “The Security Puzzle: Theory-Building and Discipline-Building in International Security.” International Studies Quarterly, vol.35, no.1, pp. 3-17 1991. p3.
[3] - Garnett, J.C. "Concept of Security in the Changing International Relations." Chapter Three. p122.
[4] - Jhandad, Junaid. “Security is an Essentially Contested Concept.” ResearchGate, 2016. p3.
[5] - Baylis, John. Op Cite. p229.
[6] - Collins, Alan. “Contemporary Security Studies.” Oxford University Press's, United Kingdom, Third Edition. 2013. P68.

لكنه يقر بأن "القوة العسكرية ليست هي المصدر الوحيد للأمن القومي، والتهديدات العسكرية ليست هي الأخطار الوحيدة التي تواجهها الدول".[1]

ومن ثم، خلال فترة الحرب الباردة، معظم الكتابات حول موضوع الأمن كانت تهيمن عليها فكرة الأمن القومي، والتي تم تحديدها بشكل كبير بعبارات عسكرية. فقد كان مجال الاهتمام الرئيسي لكل من الأكاديميين وصناع القرار والمعنيين يميل إلى أن يكون على القدرات العسكرية التي يجب أن تطورها دولهم للتعامل مع التهديدات التي تواجههم.[2]

لكن في الآونة الأخيرة، تم انتقاد فكرة الأمن القومي "National Security" واعتبارها لا تصلح لصياغة متقنة ودقيقة، لكونها عرقية (متحيزة ثقافيا) ومحددة للغاية. وتم الطعن في التعريفات التقليدية للأمن في المناقشات داخل الأوساط الأكاديمية، وفي إطار العلاقات الدولية على وجه الخصوص. كان "ريتشارد أولمان" من أوائل العلماء الذين انتقدوا التركيز الحصري تقريبا على التهديد العسكري في التفكير التقليدي (الواقعي) للأمن. يؤكد أولمان على أن "تعريف الأمن القومي فقط من الناحية العسكرية ينقل صورة زائفة عن الواقع". ويجادل بأن التأكيد على التهديدات العسكرية الناشئة عما وراء حدود الدولة هو أمر مضلل على نحو مضاعف. أولاً، إنه يجعل الدول تركز على التهديدات العسكرية وتتجاهل التهديدات الأخرى غير العسكرية وربما الأكثر ضرراً كالتي قد تقوض استقرار الدول. وبالتالي يقلل من أمنها الكلي. ثانياً، يفترض مسبقاً أن التهديدات الناشئة من خارج الدولة أكثر خطورة على أمنها من التهديدات التي تنشأ في داخلها. وهذا يسهم في عسكرة منتشرة في العلاقات الدولية ليست إيجابية بالنسبة للأمن العالمي. وباعتماد تعريف أوسع للأمن، أكّد أولمان على ما يلي:[3]

> التهديد للأمن القومي هو عمل أو سلسلة من الاعمال التي تهدد بشكل كبير وعلى مدى فترة قصيرة نسبيا بتدهور نوعية الحياة لسكان الدولة، أو ما يهدد بشكل كبير بتضييق نطاق خيارات السياسة المتاحة لحكومة دولة أو كيانات خاصة غير حكومية (أشخاص، مجموعات، شركات) داخل الدولة.

وبطريقة مماثلة، ذكر "جوزيف ناي جونيور" أن معظم السياسات الأمنية مصممة اليوم لضمان "الاستقلال الذاتي الاجتماعي كمجموعة، ودرجة من الوضع السياسي، وليس فقط لضمان البقاء المادي للأفراد داخل الحدود الوطنية، مع الحد الأدنى من التمتع المتوقع من الرفاهية الاقتصادية."[4]

المطلب الثاني: مدرسة كوبنهاغن وتوسيع نطاق الدراسات الأمنية

منذ الثمانينات فصاعدا، وخاصة بعد انهيار الاتحاد السوفييتي، بدأ خبراء العلاقات الدولية في التركيز على الحاجة إلى فهم أوسع للأمن. لقد زعموا أنه من المضلل قصر تحليل الأمن على التهديدات العسكرية التقليدية وسلامة أراضي الدول. وانتقدوا التضييق الشديد لمجال الدراسات الأمنية التي فرضتها الهواجس العسكرية والنووية للحرب الباردة. لقد جادلوا بأن هذه التهديدات التقليدية لم تختف، لكن مصادر التهديد الأخرى غير العسكرية تبدو الآن أكثر

[1] - Ibid. p213.
[2] - Ibid. p228.
[3] - Degaut, Marcos. “WHAT IS SECURITY?” International Politics. ResearchGate, 2016. p12.
[4] - Haftendorn, Helga. Op Cite. p6.

إلحاحًا. على الرغم من أن القليل من العلماء اليوم يدافعون عن هذا التعريف الضيق للأمن، لكن، لا يوجد توافق في الآراء حول ما يجب أن يكون عليه التصور الأكثر شمولية[1].

لقد قدم "باري بوزان" وزملاؤه في "مدرسة كوبنهاغن" إحدى أبرز المحاولات لتوسيع جدول أعمال الأمن (ولاسيما في كتابه الموسوم "الناس والدول والخوف" 1991، وكذلك كتابه المشترك مع زُملاء له أخرين والموسوم "الأمن: إطار جديد للتحليل" 1998). فقد شدد بوزان وزملاؤه على أن أمن الجماعات الإنسانية يتأثر بعوامل في خمس قطاعات رئيسية: عسكرية وسياسية واقتصادية واجتماعية وبيئية. بشكل عام، يتعلق الأمن العسكري بالتفاعل على مستويين من القدرات الهجومية والدفاعية للدول، وتصورات الدول عن نوايا بعضهم البعض. فيما يتعلق الأمن السياسي بالاستقرار التنظيمي للدول، وأنظمة الحكم والإيديولوجيات التي تمنحهم الشرعية. بينما يدور اهتمام الأمن الاقتصادي بالوصول إلى الموارد والتمويل والأسواق الضرورية للحفاظ على مستويات مقبولة من الرفاه وقوة الدولة. أمّا الأمن المجتمعي فيتعلّق بالاستدامة -ضمن حدود مقبولة للتطور- للأنماط التقليدية للغة والثقافة والدين والعُرف والهوية الوطنية. وتتعلق مخاوف الأمن البيئي بصيانة المحيط الحيوي المحلي وعلى مستوى الكوكب باعتباره نظام الدعم الأساسي الذي تعتمد عليه جميع المؤسسات الإنسانية الأخرى. ويؤكد بوزان على أن هذه القطاعات الخمسة لا تعمل بمعزل عن بعضها البعض. كل واحد من هذه القطاعات -انفة الذكر- يحدد نقطة محورية ضمن المشكلة الأمنية، ولكن كلها منسوجة معا في شبكة من الروابط. القاسم المشترك بينهما هو التهديدات لـ، والدفاع من قبل، الدولة. وبعبارة أخرى، فإن مفهوم بوزان للأمن، حتى مع الصياغة من حيث خمس قطاعات، يعتبر الدولة -وسيادة الدولة- الموضوع المرجعي الأساسي للأمن (the core referent object of security)[2].

وبالتزامن مع قدمه بوزان، فقد قدم الأستاذ "أوِل ويفر" مفهوم "الأمننة" ليدخل لأول مرة كـ مفهوما شائعا في العلاقات الدولية العامة منذ منتصف التسعينيات. وبشكل عام، فقد عرّف ويفر الأمن على أنه "فعل خطاب"، حيث تشير الأمننة إلى هذا الشكل من التمثيل اللغوي الذي يضع أو يقدم قضية معينة كتهديد وجودي. بينما تم تكرار هذا التوصيف على نطاق واسع، وحصل على المعالجة الكاملة في كتاب "الأمن: إطار جديد للتحليل" في العام 1998. إذ بدأ المؤلفون المشاركون لـ "ويفر" وهم كل من "باري بوزان" و"جاب دي والد" واخرون هنا في التركيز بشكل متزايد على دور الجماهير في "دعم" فعل الخطاب. هنا طرح ويفر وزملائه، تعريف أفعال الخطاب على أنها "عمليات أمنية"، لقد أصبحت عمليات أمنية من خلال موافقة الجمهور. وبالتالي، يمكن القول إن التركيز في كتاب الإطار قد تحول من أفعال الخطاب باعتبارها منتجة للأمن إلى أفعال الخطاب كأحد مكونات البناء الذاتي للأمن، على الرغم من أن هذا قد يُنظر إليه أيضا على أنه توتر داخل الإطار نفسه[3].

لقد وضعت مدرسة كوبنهاغن تصورات نقدية للمنظور التقليدي السائد في العلاقات الدولية والذي يشرح الأمن الدولي في سياق عسكري. وفقًا لـ ويفر وبوزان، فإن المنظور التقليدي للأمن يتعلق "بالبقاء" ومن هذا الفهم يتم

---

[1] - Chapter iii “concept of security in the changing international relations.” p125. http://tinyurl.com/ycjuvwzj
[2] - Williams, Paul D. “Security Studies: An Introduction.” Routledge. 2008. pp.3-4.
[3] - Matt McDonald. “Securitization and the Construction of Security”. European Journal of International Relations, Vol.14 (No.4). pp. 563-587. December 2008. p.6 http://wrap.warwick.ac.uk/1232/

تقديم المسألة الأمنية على أنها "حدوث تهديدًا وجوديًا للموضوع المرجعي للأمن"، في الفهم التقليدي للأمن تم اعتبار الموضوع المرجعي للأمن هو "الدولة" المكونة من الحكومة، الأرض والمجتمع. من المهم ملاحظة الفرق بين هذا النهج التقليدي أحادي القطاعات والإطار الجديد متعدد القطاعات لمدرسة كوبنهاغن مع جدول أعمال أوسع وأربع فئات إضافية لمفهوم الأمن: الأمن السياسي والاقتصادي والمجتمعي والبيئي. إن توسيع مفهوم الأمن إلى ما وراء القطاع العسكري وخارج الدولة باعتبارها الفاعل الوحيد، يتيح أيضًا تحديد الأهداف المرجعية الجديدة، مثل السيادة الوطنية (الأمن السياسي)، والاقتصادات الوطنية (الأمن الاقتصادي)، والهويات الجماعية (الأمن المجتمعي) أو البيئات الطبيعية وأنواع الكائنات الحية (الأمن البيئي). علاوة على ذلك، فإن كتاب الأمن: إطار جديد للتحليل" سلط الضوء على عدم التوافق المنهجي بين النهج التقليدي والنهج الجديد، لأنه بينما ينظر الأول بموضوعية إلى التهديدات والمواضيع المرجعية، فإن الأخير متجذر في البناء الاجتماعي لهذه العوامل. بالإضافة إلى توسيع مفهوم الأمن بهذه الطريقة، فقد ساهمت مدرسة كوبنهاغن أيضًا في تعميق الدراسات الأمنية من خلال إشراك جهات فاعلة أخرى غير الدولة.[1]

لقد بات اسم "مدرسة كوبنهاغن" يشير إلى مجموعة صغيرة من العلماء الذين كان مقرهم سابقًا في معهد كوبنهاغن لأبحاث السلام في الدنمارك. "أوِل ويفر" و"باري بوزان" هما أبرز أعضاء المدرسة. طور الباحثان أداتان تحليل مفاهيمية لتسهيل دراسة الأمن، وهما كل من "قطاعات الأمن" و"نظرية الأمننة". تم تطوير الأولى في الأصل بواسطة باري بوزان والأخيرة بواسطة أوِل ويفر. وتم استخدام مصطلح مدرسة كوبنهاغن لأول مرة من قبل البروفيسور "بيل مكسويني" -وهو خبير في دراسات السلام في جامعة دبلن وأحد النقاد الرئيسيين لمدرسة كوبنهاغن- عند مراجعته لأعمال هؤلاء المؤلفين. وقد كتب مكسويني بأن طروحات "أوِل ويفر" و"باري بوزان" أثبتت نفسها على أنها نقطة مرجعية لا غنى عنها لطلاب الأمن". وأضاف مكسويني قائلا:[2]

> لقد كان كتاب "الناس والدول والخوف" وكذلك "الأمن: إطار جديد للتحليل" حافزا لمزيد من الاستكشاف للمشكلة الأمنية في مركز أبحاث السلام والصراع في كوبنهاغن. إذ قدم "أوِل ويفر و"باري بوزان" بالتعاون مع زملاء لهم اخرين عدة منشورات حول موضوع الأمن، مترابطة بشكل كافٍ لتبرير شياع أسم "مدرسة كوبنهاغن" للدراسات الأمنية".

الشغل الشاغل لمدرسة كوبنهاغن هو كيفية "عمل" الأمن في السياسة العالمية. لقد تم تطوير نهجهم في سياق دعوات ما بعد الحرب الباردة لتوسيع تعريفات الأمن التي سعت إلى تضمين مجموعة من الاهتمامات الملحة من جانب والمهملة من جانب اخر مثل التغيير البيئي والفقر وحقوق الإنسان في جداول أعمال أمن الدولة. ساهمت مدرسة كوبنهاغن في وقت واحد في هذه الدعوات لتوسيع مفهوم الأمن. لم يحاول أتباعها تطوير إطار عمل لكيفية تعريف الأمن أو كيفية تعامل الجهات الفاعلة الرئيسية مع الديناميكيات أو الأزمات الأمنية الخارجية. بدلاً من ذلك، ركزت مدرسة كوبنهاغن على كيفية إعطاء الأمن نفسه معنى من خلال العمليات الداخلية والآثار السياسية لهذه البُنى الأمنية. يلاحظ

---

[1] - Antonia Does. “The Construction of the Maras’. Graduate Institute Geneva Publications. Chapter 3 Securitization theory. https://books.openedition.org/iheid/719?lang=en

[2] - Yandry Kurniawan. “Securitization Theory: A Theoretical Framework”. Palgrave Macmillan, Cham. Chapter-- Securitization: A Theoretical Outline. January 2018. p.43.
- https://www.researchgate.net/publication/319232349_Securitization_Theory_A_Theoretical_Framework

مارتن شيهان أن توسيع مفهوم الأمن من قبل مدرسة كوبنهاغن كان تطوراً هاماً من الناحيتين الفكرية والسياسية. كان الانفتاح الأمني لاحتضان قطاعات جديدة غير القطاع العسكري ذا قيمة في حد ذاته، ولكن الأهم من ذلك أنه عمل على كسر المعقل الفكري لمفهوم "الأمن القومي". كذلك، أصبح الأمن الآن خاضعًا لمعاني جديدة وتحليلات ونقاشات. وسرعان ما تجاوزت هذه العملية التصنيفات الأولية التي أنشأها بوزان.[1]

إن المهتمين ببناء الأمن في السياسة الدولية المعاصرة تحولوا بشكل متزايد إلى الإطار المفاهيمي لـ "للأمننة" الذي قدمته مدرسة كوبنهاغن لتوفير إطار تحليلي لتحليلاتهم. إن استخدام المفهوم التنظيمي المركزي لـ "الأمننة" للإشارة إلى البناء الخطابي لقضايا معينة باعتبارها تهديدات أمنية كان بارزا. وقد تم تطبيق هذا الإطار المفاهيمي بشكل متنوع على قضايا مثل الهجرة والصحة وحقوق الأقليات وماشابه.[2]

المبحث الثاني: الأمننة: الإطار النظري لمفهوم الأمننة

طرح أوِل ويفر مفهوم الأمننة في مقال له عام 1995، وقد تم دمج هذا المفهوم من الناحية المفاهيمية مع تحليل بوزان القطاعي للأمن في عملهم لعام 1998 بعنوان "الأمن: إطار جديد للتحليل". في تحديد الإطار النظري للأمننة، يعمل هذا الكتاب كنقطة مرجعية نصية.[3]

الحجة الرئيسية لنظرية الأمننة هي أن الأمن هو فعل خطاب (إعلامي)، وأنه فقط من خلال تسمية شيء ما بأنه مشكلة أمنية فإنه يصبح كذلك". من خلال التصريح بأن موضوعا مرجعيا معينا مهدد في وجوده، يدعي ممثل/فاعل الأمننة الحق في اتخاذ تدابير استثنائية لضمان بقاء الموضوع المرجعي. ثم يتم نقل هذه القضية من مجال السياسة العادية إلى مجال سياسة الطوارئ، حيث يمكن التعامل معها بسرعة ودون القواعد والأنظمة العادية لصنع السياسات. بالنسبة للأمن، هذا يعني أنه لم يعد له أي معنى محدد (موجود مسبقا) ولكن يمكن أن يكون أي شيء يقوله الفاعل في مجال الأمننة. هذا هو معنى الأمن.[4]

في البدء، ينبغي تحديد الفهم الأساسي للأدوات المفاهيمية المتكررة التي تتوقف عليها النظرية:

1- يتم تعريف "الموضوع المرجعي" Referent Object على أنه الشيء الذي يُنظر إليه على أنه مُهدَدَ بشكل وجودي وله مطالبة مشروعة بالبقاء.

2- "الجهات الفاعلة في الأمننة/الفواعل المؤننة" Securitizing Actors هو الشخص أو الجماعة التي تؤدي الخطاب المؤمنن. بكلمة أخرى هم أولئك الذين يُضفون الطابع الأمني على القضايا من خلال الإعلان عن شيء ما - موضوع مرجعي- مهدد وجوديًا.

---

[1] - Ibid. p.44.
[2] - Matt McDonald. OpCite. p.1.
[3] - Yandry Kurniawan. OpCite. p.47.
[4] - Taureck, Rita. “Securitization theory and securitization studies.” University of Warwick institutional repository. 2006. P.3.

3- أما "الفاعلون الوظيفيون" Functional Actors هم أولئك الذين يؤثرون على ديناميكيات القطاع. دون أن يكونوا من بين المواضيع المرجعية أو الفواعل المؤمننة الذين يدعون إلى الأمن نيابة عن الموضع المرجعي، فهؤلاء الفاعلين الوظيفيين يؤثرون بشكل كبير على القرارات في مجال الأمن.

4- الجمهورِ : (Audience) أو الرأي العام.

5- العوامل المسهلة (Facilitating Conditions): هي تلك العوامل التي يعمل بموجبها قانون الخطاب.[1]

يتحفظ ويفر وبوزان وزملائهم على الفهم العسكري السياسي التقليدي للأمن، أي الذي يطرح الأمن باعتباره يركز فقط على مسألة البقاء. إذ في السياق التقليدي، تُعد الدولة هي الموضوع المرجعي للأمن، غير أن ويفر وبوزان وزملائهم يضيفون أن هذا "ليس بالضرورة كذلك دائمًا"، مما يعني، بما يتوافق مع مساهماتهم، أن المجتمع والاقتصاد والبيئة والوحدات السياسية والعسكرية يمكن أن يكونوا أيضًا مواضيع مرجعية للأمن. إن وجود "تهديد" على "أمن" "الموضوع المرجعي" يجعل الحاجة إلى "أمننته" لأن بقاء الشيء -الموضوع المرجعي- المشار إليه على المحك. وبالتالي، يُنظر إلى التهديد على أنه "تهديد وجودي" يتطلب معالجة فورية طارئة. ويزعم ويفر وبوزان أن تضمين المنطق الكامن وراء "الأمننة" هو:[2]

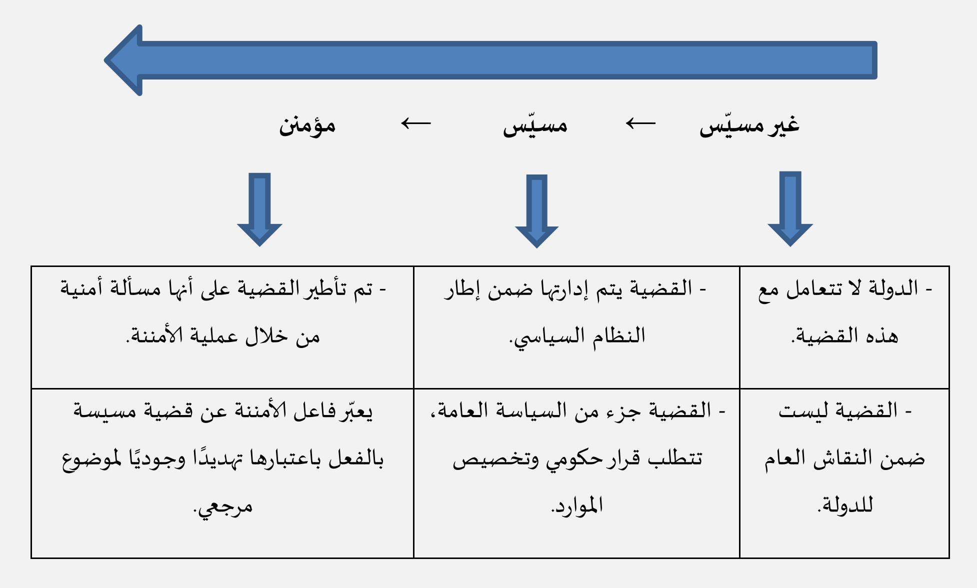
> "الطبيعة الخاصة للتهديدات الأمنية تبرر استخدام تدابير استثنائية للتعامل معها. كان التذرع بالأمن هو المفتاح لإضفاء الشرعية على استخدام القوة، ولكن بشكل عام، فتح الطريق أمام الدولة لتعبئة، أو اتخاذ إجراءات خاصة، للتعامل مع التهديدات الوجودية. تقليديا، من خلال قول "الأمن"، يعلن ممثل الدولة حالة الطوارئ، وبالتالي يدعي الحق في استخدام أي وسيلة ضرورية لعرقلة تطور أمْر مهدد".[3]

من أجل ألا تصبح الدراسات الأمنية واسعة جدًا وبالتالي تفقد أهميتها، تهدف مدرسة كوبنهاغن إلى المساهمة في الميدان في إطار تحليلي للأمننة. أنشأت مدرسة كوبنهاغن طيفا أو منحنى يمكن على أساسه تصنيف القضايا العامة - بدءًا من الأمور غير المسيسة إلى الأمور المسيسة وصولا إلى الأمور المؤمننة (انظر الرسم البياني 1). القضايا غير المسيسة هي تلك التي لا تتعامل معها الدولة وليست جزءًا من النقاش العام. في حين يتم التعامل مع القضايا المسيسة داخل النظام السياسي (وهي جزء من السياسة العامة التي تدعو إلى اتخاذ إجراءات حكومية وتخصيص الموارد). في نهاية الطيف، تتطلب الأمور التي جرى أمننتها (وسائل غير عادية تتجاوز الإجراءات السياسية العادية للدولة - بمعنى أن القضية جرى تقديمها على أنها تهديد وجودي، وتتطلب تدابير استثنائية طارئة). وفقًا لمدرسة كوبنهاغن، يتم نقل الأمور من المنطقة المسيسة إلى المنطقة المؤمننة للطيف الموضح أدناه عبر "فعل الأمننة". بتعبير أدق، تفترض مدرسة كوبنهاغن أن "الأمن هو التحرك الذي يأخذ السياسة إلى ما وراء القواعد المعمول بها للعبة ويؤطر القضية إما كنوع خاص من السياسة أو على أنها أعلى أو أبعد من السياسة"، ولهذا السبب يمكن اعتبار الأمننة نسخة متقدمة عن التسييس.[4]

---

[1] - Ibid. p.47.
[2] - Ibid. pp.47-48.
[3] - Ibid p.48.
[4] - Antonia Does. OpCite.

الرسم البياني (1): طيف الأمننة المستند إلى ويفر وبوزان[1]



غير مسيّس	مسيّس	مؤمنن
- الدولة لا تتعامل مع هذه القضية.	- القضية يتم إدارتها ضمن إطار النظام السياسي.	- تم تأطير القضية على أنها مسألة أمنية من خلال عملية الأمننة.
- القضية ليست ضمن النقاش العام للدولة.	- القضية جزء من السياسة العامة، تتطلب قرار حكومي وتخصيص الموارد.	يعبّر فاعل الأمننة عن قضية مسيسة بالفعل باعتبارها تهديدًا وجوديًا لموضوع مرجعي.

يعتبر هذا الفهم للأمننة أمرا اساسيا لأنه لا يربط السياسة بالأمن فحسب، بل ينظر أيضا الى طبيعة استجابة الدولة لحالة أزمة تهدد وجودها، أي سيادتها. فبينما تدعو النزاعات الداخلية إلى دعوات انفصالية، تلجأ الدولة إلى الأمننة، منتهكة بذلك قواعد الإجراءات السياسية العادية. في بعض الديمقراطيات كالهند مثلا، تم إضفاء الطابع الأمني بشكل متكرر على حالات النزاعات العرقية الداخلية، مما أدى إلى المساومة على الأساليب الديمقراطية للحوار السياسي والمفاوضات والمصالحة. كما يؤكد ويفر وبوزان بأنفسهم، فإن القضية التي يتم إضفاء الطابع الأمني عليها تعني أن القضية يتم تقديمها كتهديد وجودي يتطلب تدابير طارئة وتبرير الإجراءات خارج الحدود الطبيعية للإجراء السياسي. بالطبع، تماشياً مع التزامهم بالتحليل القطاعي، يضيف بوزان وزملائه أن التهديدات الوجودية ستختلف عبر القطاعات العسكرية، والسياسية، والمجتمعية، والبيئية. كما يؤكدون أنه يمكن تفعيل التسييس والأمننة بالنسبة لمواضيع مرجعية أخرى غير الدولة أيضًا.[2]

مراحل عملية الأمننة

تُعد الأمننة سمة أساسية لمدرسة كوبنهاغن، حيث يحوّل "الفاعلون" القضايا العادية للسياسة على المستوى المحلي إلى قضايا السياسة العليا التي تؤثر على الدول على المستوى الوطني (أي عندما يصبح شيء ما قضية تتعلق بالأمن القومي). الأمن كظاهرة اجتماعية هو أمر ذاتي للغاية. هذا الرأي الذي تتبناه مدرسة كوبنهاغن هو جانب يوضح وجهة نظرها بشأن الأمن والقضايا المتعلقة به. تتكون عملية الأمننة من ثلاث مراحل متميزة:[3]

1. إنشاء تهديد وجودي (أي قضية أو حدث مثل تغير المناخ) يواجه موضوع مرجعي (أي دولة أو مجموعة من الدول) تسمى هذه المرحلة "فعل الخطاب" أي (من خلال التحدث بلغة الأمن والمطالبة باعتماد تدابير مضادة استثنائية).

---

[1] - Ibid.
[2] - Ibid. p.49.
[3] - Scott N Romaniuk. "Copenhagen School." University of Alberta. SAGE. 2018. P.2. https://tinyurl.com/jxsrfepy

2. البدء في إجراءات خاصة / طارئة / غير عادية في محاولة لتأمين وحماية الموضوع المرجعي ضد التهديد الوجودي. أي من خلال (قرار سياسي للتعبير عن التهديد وما يستتبعه من ضرورة انتقاء طريقة مناسبة لإقناع الجمهور المستهدف)
3. تلقي فعل الخطاب من قبل جمهور واحد أو أكثر.

يعتمد تفسير عملية الأمننة من قبل مدرسة كوبنهاغن على مرحلتين. الأول يتعلق بتصوير بعض القضايا على أنها أمنية والمرحلة الثانية الأكثر أهمية تتعلق بنجاح الأمننة الذي يعتمد على اقتناع الجمهور أو قبوله بأن موضوع مرجعي معين مهدد بالفعل وجوديًا. في المرحلة الأولى أشار ويفر إلى ربط الأمن بفعل الخطاب، وكيفية تصوير المشكلة لغويًا على أنها تهديد وجودي. بينما تشير المرحلة الثانية إلى ما أكد أيضًا عليه كل من ويفر وبوزان وهو دور الجماهير في الاعتراف و "دعم" فعل الخطاب. بمثل هذه الموافقة، تتحول أفعال الخطاب -التي عُرِّفت فيما بعد على أنها تحركات/توجهات الأمننة- إلى الأمننة. في هذا الصدد، تتحول أفعال الخطاب من كونها "منتجة للأمن" إلى كونها "مكونا واحدا من البناء الذاتي للأمن".[1]

في المرحلة الأولى من الأمننة، يصور الفاعلين الحكوميين أو غير الحكوميين -على سبيل المثال النقابات العمالية أو الحركات الشعبية- بعض القضايا أو الأشخاص أو المجموعات أو الكيانات على أنها تهديدات وجودية لهدف أو مجتمع مستهدف. ثم يجري تصنيف القضايا على أنها قضايا أمنية وطنية أو دولية لأنها تعتبر أكثر أهمية من غيرها. بل قد يتم تصويرها وتقديمها على أنها "أولوية قصوى" من أجل تمكين الجهات الأمنية من التعامل معها قبل الأمور الأخرى. من خلال القيام بذلك، يصبح من الواضح أن الأمن هو "ممارسة مرجعية ذاتية" مبنية اجتماعياً لأن القضية تتحول إلى مسألة أمنية بمجرد تأطيرها على أنها تهديد، وليس بالضرورة بسبب وجود تهديد وجودي حقيقي. من ناحية أخرى، تنظر مدرسة كوبنهاغن إلى الأمننة على أنها "[ممارسة] ذاتية بين فاعل تأميني يتصرف تجاه جمهور كبير" حيث يلعب الجمهور دورا مهما في تلقي الخطاب.[2]

التصوير المذكور أعلاه وحده لا يجعل القضية مسألة أمنية بشكل تلقائي. في المرحلة الثانية، يجب أن يقنع الفاعل المعني بالأمننة الجمهور ذي الصلة (على سبيل المثال الرأي العام أو السياسيين أو الضباط العسكريين) بأن موضوع مرجعي معين في خطر حقيقي بالفعل. ومن ثم بعد اعتراف الجمهور بإمكانية فرض تدابير سياسية استثنائية من أجل مواجهة التهديد. فإن الجمهور قد يتسامح مع "استخدام الإجراءات المضادة خارج الحدود العادية للإجراءات السياسية". إن نجاح خطوة الأمننة لا يعتمد على تبني مثل هذه الوسائل غير العادية، ولكن ببساطة على اعتراف الجمهور بالتهديد الأمني. من المهم أن نلاحظ أن الجمهور، في هذا الفهم للأمننة، "يستبعد السكان الأوسع ويتكون فقط من النخب السياسية وبعض مؤسسات الدولة مثل الجيش". حتى عندما يرفض عامة الناس خطابًا أمنيا ويرون أن الإجراءات الاستثنائية غير شرعية، يمكن أن تظل خطوة الأمننة ناجحة عندما يقبلها جمهور أصغر.[3]

---

[1] - Antonia Does. OpCite.
[2] - Ibid.
[3] - Ibid.

يتعمق كتاب "الأمن: إطار جديد للتحليل" في التحليل القطاعي للأمن في سياق جدول الأعمال الموسع. يربط المؤلفون بين القطاعات الخمسة -العسكرية، والبيئية، والمجتمعية، والاقتصادية، والسياسية، مع عدة مستويات مختلفة من التحليل العالمي، والإقليمي، والمحلي، لتحديد ديناميكيات الأمننة في كل منها. وفقا لذلك، يتضمن تحليل كل قطاع تعريفات لجدول الأعمال الأمني، والموضوع المرجعي، والفاعل الأمني، والفاعل الوظيفي، ومنطق التهديدات ونقاط الضعف، وميول العولمة أو الأقلمة أو المحلية في النقاش الأمني.[1]

في القطاع العسكري، يجادل المؤلفون بأن عملية الأمننة من المرجح أن تكون مؤسسية للغاية. تحتاج الدول إلى استخدام القوة للاحتفاظ بمطالبتها السيادية الحصرية على إقليم وسكان محددين، وهذا يمنح السيادة لهذا القطاع. يمكن أن تظهر التهديدات التي قد تكون الردود العسكرية فعالة ضدها إما خارج أو داخل الدولة أو في "كليهما". قد يعكس إضفاء الطابع الأمني على مثل هذه التهديدات خوفا حقيقيا من الهجوم أو رغبة النخب الحاكمة في تعزيز شرعيتها المحلية والدولية أو كليهما. عندما يكون التهديد المتصور داخليًا، فإن الأمن العسكري يتعلق بقدرة النخبة الحاكمة على الحفاظ على السلم الأهلي وسلامة الأراضي، والأكثر إثارة للجدل، آلية الحكومة في مواجهة تحديات مواطنيها. عندما يركز الأمن العسكري على التهديدات الخارجية، فإن الأمن العسكري يتعلق في المقام الأول بالتفاعل على مستويين بين القدرات الهجومية والدفاعية المسلحة الفعلية للدولة، من ناحية، وتصوراتهم لقدرات ونوايا بعضهم البعض من ناحية أخرى. فيما يتعلق بالموضوع المرجعي، يجادل المؤلفان بأنه الدولة في المقام الأول، ولكن هناك وحدات أخرى في دول غير مكتملة مثل القبائل والجماعات الدينية وجماعات الانفصاليين والنقابيين والثوريين وما شابه. فاعل الأمننة هو الدولة، لكن في الديمقراطيات، يشارك العديد من الفاعلين الآخرين مثل مجموعات الضغط وأجهزة الدفاع والاستخبارات في الخطاب حول الأمننة. بمجرد أن تغلق عملية الأمننة العداء كإطار للعلاقات، يُنظر إلى التهديدات ونقاط الضعف في المقام الأول من حيث القدرات العسكرية (المطلقة والنسبية) للمعتدي المحتمل. في حقبة الحرب الباردة، بشكل واضح كانت الأولوية لديناميكيات الأمن العسكري الإقليمي.[2]

في قطاع البيئة، يعترف المؤلفون بأن أمننة القيم البيئية له تاريخ قصير جدًا مقارنة بالقطاعات الأربعة الأخرى. وبالنظر إلى التقلبات في تصورات التهديدات البيئية، فإن المجال والخطاب يتطوران. ومع ذلك، فإن "بعض" الجهات الفاعلة تحاول إضفاء الطابع الأمني على البيئة. تتداخل الأجندة العلمية والسياسية في قطاع البيئة، والأول هو الذي يدعم توجهات الأمننة، حيث يتم هنا تقديم أسئلة الأدلة والإثبات. الموضوع المرجعي هو البيئة نفسها، ولكن في كثير من الحالات، يتم السعي أيضًا إلى تأمين الصلة بين الحضارة والبيئة. إدراكًا بأن البيئة كمجال تُعد قضية تثير ردود فعل متناقضة بين فاعلوا الأمننة، حدد بوزان وزملائه "الفاعلين الرئيسيين" مثل الدول أو المجتمع العالمي والبيئي والمنظمات غير الحكومية والناشطين الذين يعززون العمل الدولي الفعال بشأن قضية بيئية في حالات محددة. من ناحية أخرى، هناك فاعلين أخرين كتحالفات وائتلافات معنية تستخدم حق النقض وتتألف من دول وشركات تقلل من أهمية التهديدات التي تشكلها القضايا البيئية. يعتمد منطق قابلية التأثر بالبيئة على التهديدات من النشاط البشري للأنظمة الطبيعية لهياكل الكوكب التي تحدث تغييرات يبدو أنها تشكل تهديدًا وجوديًا (لأجزاء من) الحضارة. وهذا يقتضي

---

[1] - Yandry Kurniawan. OpCite. p.52.
[2] - Ibid. pp.52-53.

الحاجة إلى الحديث عن الأمن البيئي ويؤسس علاقة تهديد تبادلية بين الحضارة والبيئة حيث ان آثار الحضارة على البيئة الطبيعة يمكن ملاحظتها ببساطة. تحدث الأمننة الناجحة بشكل رئيسي على المستوى المحلي في هذا القطاع. لكن توجهات الأمننة تتم في الغالب على المستوى العالمي. تحدد البيئة، التي تم تعديلها بواسطة التدخل البشري، شروط الحياة الاجتماعية والسياسية. في غياب الأمن البيئي، ستكون هناك صراعات بسبب التهديدات للقيم الوجودية غير البيئية. [1]

إن فكرة الأمن الاقتصادي إشكالية بطبيعتها. يقع في المناقشات السياسية حول الاقتصاد السياسي الدولي فيما يتعلق بطبيعة العلاقة بين الهيكل السياسي للفوضى والهيكل الاقتصادي للسوق. تمثل المواقف المتنافسة الرئيسية للمركانتيليين والليبراليين والاشتراكيين وجهات نظر مختلفة حول ما إذا كان ينبغي إعطاء الأولوية للدول والمجتمعات أو الأسواق وما إذا كان للجهات الفاعلة الاقتصادية الخاصة مطالبات أمنية خاصة بها والتي يجب موازنتها مقابل حكم السوق. القطاع غني بالمواضيع المرجعية مثل الأفراد من خلال الفئات والدول وصولا إلى السوق العالمية المجردة والمعقدة. غالبًا ما تتداخل هذه المواضيع نظرا لأن القضايا الاقتصادية العالمية قد يتم أمننتها وفقًا لشروطها الخاصة، ولكن يمكن أيضا أمننتها من حيث الاقتصاد الوطني أو مجموعات الأفراد داخل قطاع الاقتصاد الوطني. ويترتب على ذلك أن ما يشكل تهديدا اقتصاديا وجوديا يعتمد على الموضوع المرجعي. ومع ذلك، باستثناء المستوى الأساسي للغاية للوجود اليومي للفرد، يصعب مناقشة منطق البقاء (أو التهديد الوجودي) داخل القطاع الاقتصادي. قد تكون الأسواق الوطنية أو العالمية مهددة بالانهيار المالي وله عواقب مباشرة على قطاع كبير من المجتمعات. يمكن للأزمة المالية أن تمنع إمكانية الوصول إلى الضروريات الأساسية التي تشكل تهديدا وجوديا للأفراد. أو قد تمثل الجهات الحكومية أزمة مالية أو تنهار كتهديد محتمل لتمويل الدفاع الوطني. وبالتالي، تصبح محاولات إضفاء الطابع الأمني على القضايا الاقتصادية جزءًا من النقاش السياسي الأيديولوجي داخل الاقتصاد السياسي الدولي. يشير المؤلفون إلى "التداعيات الأمنية" من القطاع الاقتصادي لفهم الضرورات الكامنة وراء الأجندة الأمنية الأوسع.[2]

في القطاع المجتمعي، يتعلق الأمن بمجموعات الهوية الكبيرة القائمة على الاكتفاء الذاتي؛ ولكن تختلف هذه تجريبيا بمرور الوقت والمكان. يجادل المؤلفان بأن الأمن المجتمعي يمكن أن يُفهم على أنه أمن للهوية. الموضوع المرجعي في هذا القطاع هو أي مجموعة كبيرة (القبائل والعشائر والأمم والحضارة والدين والعرق) التي تحمل ولاءات وتفانيا للرعايا في شكل ودرجة يمكن أن تخلق حجة اجتماعية قوية مفادها أن هذا "نحن" مهدد من حيث هويته. هناك ثلاثة أنواع أساسية من التهديدات المجتمعية -الهجرة والمنافسة الرأسية والمنافسة الأفقية- مرتبة على طول طيف من التهديدات البنيوية المجتمعية. المجتمعات المختلفة لديها نقاط ضعف مختلفة اعتمادا على كيفية بناء هويتها. هذا التباين في قابلية التأثر يجعل من الممكن مقارنة ديناميكيات الأقلمة والعولمة لأنواع مختلفة من التهديدات. يقترح المؤلفان، على أساس دراسات الحالة التي أجروها (أفريقيا، وأمريكا اللاتينية، وأمريكا الشمالية، وأوروبا، والشرق الأوسط، وجنوب آسيا، وجنوب شرق آسيا، وشرق آسيا، والاتحاد السوفياتي السابق) أن انعدام الأمن المجتمعي في

---

[1] - Ibid. pp.53-54.
[2] - Ibid. pp.54-55.

حد ذاته سيكون ذا أهمية متزايدة بالنسبة إلى قطاعات أخرى، وأن هذا سيكون هو الحال على الأقل بشكل إقليمي كما هو الحال في نمط العولمة.[1]

يشمل قطاع الأمن السياسي التهديدات غير العسكرية المكافئة للوحدات السياسية بخلاف الدول والدفاع عن المواضيع المرجعية على مستوى النظام، مثل المجتمع الدولي أو القانون الدولي. المبادئ التي يمكن إضفاء الطابع الأمني عليها في هذا القطاع هي حقوق الإنسان، بخلاف المطالب المتعلقة مباشرة بظروف الأفراد؛ وبالتالي، ربما يكون هذا القطاع هو الموضوع الأساسي الذي يظهر فيه الأمن على المستوى الفردي في جدول الأعمال الأمني. الدولة هي الموضوع المرجعي الرئيس للقطاع السياسي. تشمل المواضيع المرجعية الأخرى المنظمات السياسية الشبيهة بالدولة أو الموازية لها -أي، مواضيع مرجعية أخرى على مستوى الوحدة- وهي عبارة عن مجموعات شبه عظمى ناشئة مثل (الاتحاد الأوروبي)، ومجموعات مجتمعية عديمة الجنسية (القبائل والعشائر والأقليات) مع المؤسسات السياسية القوية (ولكن غير الرسمية)، والحركات عبر الوطنية (بما في ذلك الأيديولوجية) القادرة على توليد الولاء. بما أن التركيز التنظيمي لأفكار ومؤسسات الدولة يقع في السيادة، فإن التهديدات الوجودية للأمن السياسي هي في نهاية المطاف تلك التي تنطوي على تهديد أو تآكل السيادة. حتى الانتهاكات البسيطة للسيادة تشكل تهديدات، لأن السيادة مبدأ يدعي الحق النهائي في الحكم الذاتي؛ تصبح معرضة للخطر إذا أصبحت جزئية بأي شكل من الأشكال. أوضح المؤلفون أنه اعتمادا على نوع الضعف الذي تظهره الدولة، ستكون قلقة بشأن نقاط الضعف المختلفة، وستقوم بالتأمين على نحو مختلف. ترتبط المعاقل الأمنية السياسية الثنائية بأنماط إقليمية من خلال مبادئ عالمية وكذلك إقليمية. لكن الديناميكيات الرئيسية في هذا القطاع تعمل على مستويات من الثنائية إلى الإقليمية. بسبب التفاعل بين القطاعات المختلفة، يتم ربط الديناميكيات بمجمعات أكبر نادراً ما تتقاطع معها أو تعقد بطرق أخرى.[2]

بعد تحديد كل قطاع، خلص المؤلفون إلى أن الوزن النسبي للقطاعات يجب أن يعتمد في المقام الأول على درجة الأمننة، ولكن ينبغي أيضًا مراعاة الأهمية النسبية لأنواع القضايا عندما تتعارض الاهتمامات القطاعية. يشير تحليلهم العام إلى أن المجمعات الأمنية الإقليمية تهيمن على القطاعات العسكرية والسياسية والمجتمعية. أنها من المحتمل أن تكون قوية في المجال الاقتصادي؛ وأنهم موجودون في قطاع البيئة. يهيمن المستوى العالمي على القطاع الاقتصادي، لكن الديناميكيات العالمية نفسها تحفز الأقلمة. تشير الهيمنة على المستوى العالمي في قطاع البيئة بشكل أساسي على مستوى النقاش.[3]

المبحث الثالث: الانتقادات الموجهة لنظرية الأمننة

على الرغم من الأجندة الموسعة للدراسات الأمنية لمدرسة كوبنهاجن، غالبًا ما تم انتقاد نهجها في الأمننة لكونه ضيقا للغاية ومركّزا بإفراط على قانون الخطاب وبالتالي لا يخدم غرضا مفيدا في دراسة مواقف العالم الحقيقي. لذلك

---

[1] - Ibid. p.55.
[2] - Ibid. pp.55-56.
[3] - Ibid. p.57.

دعا العديد من العلماء إلى إيلاء المزيد من الاهتمام لعوامل مختلفة من أجل توسيع المفهوم إلى ما هو أبعد من قانون الخطاب، مما يجعله أكثر قابلية للتطبيق على البحث التجريبي وأكثر قدرة على شرح "تطور مشكلات أمنية محددة".

للنقد نطاق ومستويات متنوعة ويجب بالضرورة فصلها عن بعضها البعض. في البدء، من المهم تحديد الفئات الثنائية من النقاد؛ إذ يوجد أولئك الذين يصنفون أنفسهم ضد مدرسة كوبنهاغن ككل، وأولئك الذين يكرسون أنفسهم لكشف القصور في نظرية الأمننة فقط. في حين أن الاثنين لا يستبعد أحدهما الآخر بأي حال من الأحوال، فإن فحوى المناقشات تختلف على نطاق واسع في الحالتين. وهكذا، فقد اجتمعت مدرسة كوبنهاغن على هذا النحو مع منتقدين داخل مجتمع الدراسات الأمنية. يمكن تخصيص منتقديها ضمن مستويان يناقشان تصورات المدرسة بشكل عام. **أولا**، التقليديون في الدراسات الأمنية الذين يعارضون الأجندة الأمنية الآخذة في الاتساع في حد ذاتها مثل "ديودني" و" ليفي" و "والت"؛ **ثانيا**، هناك مختصين في الدراسات الدولية شاركوا على وجه التحديد في التحليل النقدي الذي قدمته مدرسة كوبنهاغن للتطورات المفاهيمية التي طرحها ويفر وبوزان، مثل الأمن المجتمعي والهوية، وقد كان هؤلاء أمثال و"سكيدمور" و" ستريتزل" و"بالزاك".

أولا : انتقادات التقليديين المعترضين على توسيع نطاق الدراسات الأمنية

أن المعترضين على التوسعة المفاهيمية للأمن على نحو متسع جدا، يجدون بأن من المهم ملاحظة المخاطر الفكرية والعملية الرئيسية في اعتماد تعريفات واسعة للأمن. يميل الباحثون إلى الخلط بين مسألة الأمن عن طريق وضع المشاكل الاجتماعية مثل التدهور البيئي والتهديدات الصحية داخل الفضاء الأمني في محاولة لجعل مشاكل الإدارة العالمية جزءً من أجندات الأمن الوطنية والدولية[1] في هذا السياق، حذر "ديودني" من خطر التوسعة المفاهيمية للأمن قائلا:

> إن العلماء يميلون إلى الخلط بين المشاكل الاجتماعية مثل التدهور البيئي من خلال لفها في غطاء أمني في محاولة لجعل مشاكل الإدارة العالمية جزءا من جداول أعمال الأمن القومي والدولي... إن إعادة تعريف الأمن خلق تشويش مفاهيمي بدلا من تغيير وجهة نظر نموذجية أو عالمية. إذا بدأنا الحديث عن جميع القوى والأحداث التي تهدد الحياة والممتلكات والرفاهية (على نطاق واسع) باعتبارها تهديدات لأمننا القومي، فسوف نفرغها قريباً من أي معنى. وجميع الشرور واسعة النطاق ستصبح تهديدات للأمن القومي[2].

ووفقًا لآراء ديودني، إذا كانت جميع القضايا والأحداث غير العسكرية التي تهدد حياة وممتلكات ورفاهية الأفراد على نطاق واسع ينبغي إعتبارها تهديدات للأمن القومي، فقد يخلق هذا مشكلة أمام الحكومات عند تحديد أولويات التهديدات للأمن القومي. إذ يثير ديودني القلق من أن الجمع بين البيئة والأمن سيكون له أثر غير مقصود في "أمننة" القضايا البيئية. أن تحديد القضايا البيئية من حيث المخاطر الأمنية هو في حد ذاته عملية محفوفة بالمخاطر "لأنه قد ينتهي بنا الأمر إلى المساهمة أكثر في عسكرة السياسات البيئية بدلاً من نزع السلاح عن السياسة الأمنية".[3]

[1] - Collins, Alan. 2013. Op cite. p199.
[2] - Degaut, Marcos. Op cite. p20.
[3] - Ibid. p20.

وفي نفس السياق يؤكد "ليفي" بوجود أخطار بيئية محتملة لرفاه الإنسان، لكنه يجادل بأن مكانها كقضايا أمنية لا يمكن أن يستمر. تتسم محاولة جعل البيئة كقضية أمنية بالرغبة في زيادة المظهر السياسي للاهتمامات البيئية من خلال وضعها في خطاب أمني أكثر من وضعها بشكل مستدام كقضايا أمنية.[1]

لقد قيل، بأن التعريفات الموسعة للأمن، لا تساعد في توضيح مشكلة الأمن. بدلاً من ذلك، فأنها "تميل إلى خلط القضايا، والتشويش على النقاش حول الأمن، وينتهي بها الأمر إلى إزالة التعريف بدلا من إعادة تعريف المفهوم".[2] وانتُقِد توسيع جدول الأعمال الأمني ليس فقط من حيث آثاره العملية، ولكن أيضا على أساس التماسك النظري. في مقابل أولئك الذين يرغبون بتوسيع الأجندة خارج المجال العسكري الصارم، جادل "والت" بأن "تعريف الحقل بهذه الطريقة من شأنه أن يدمر تماسكه الفكري في النهاية. وهذا من شأنه أن يأتي بنتائج عكسية من حيث الجوهر، لأن نتيجة هذا التوسع قد تكون إعاقة محاولات التعامل مع قضايا السياسة هذه بالإضافة إلى المخاوف الأمنية العسكرية التقليدية.[3]

ثانيا: انتقادات المؤيدين لتوسيع نطاق الدراسات الأمنية

توفر المراجعة الشاملة التي أجراها "ديفيد سكيدمور" مقاربة مناسبة لبدء التقييم النقدي لنظرية الأمننة من قبل فئة النقاد المؤيدين للتحليل النقدي الذي قدمته مدرسة كوبنهاغن للتطورات المفاهيمية الرامية الى توسيع نطاق الدراسات الأمنية، غير أنهم صوبوا نقدهم تجاه مفهوم الأمننة تحديدا. وفي هذا السياق، يؤكد سكيدمور أنه في كتابهم "الأمن: إطار جديد للتحليل" تجنب المؤلفون التحليل السببي بشكل عام، ويجد سكيدمور أن الممارسات الخطابية للغة لا معنى لها ما لم ترتبط بـ "الفعل". إن الانشغال بما يقوله الفاعلون مع الاستبعاد القريب لما يفعلونه واقعا -أو لديهم القدرة على القيام به- يترك الكثير مما نريد معرفته عن العلاقات الدولية. ثانيًا، يجد سكيدمور أن التمييز بين التسييس والأمننة "إشكالي"، وتفترض الفكرة القائلة بأن القضايا الأمنية تتخطى القواعد السياسية العادية للعبة أن السياسة هي عالم تحكمه القواعد في الحياة الاجتماعية. فيما يتعلق بالأمننة الناجحة، يلاحظ سكيدمور المشكلات التالية، يفشل المؤلفون في تفسير سبب فشل بعض خطوات الأمننة ونجاح أخرى. إن الشرط القائل بأن الأمننة الناجحة تتطلب قبولا واسع النطاق بين الجمهور المستهدف للتهديد الوجودي يستبعد احتمال أن تكون القضايا الأمنية عرضة "الخلاف سياسي" خطير. علاوة على ذلك، فإن العتبة التي تصبح عندها قضية ما مرشحة للعلاج تحت عنوان الأمن -تجاوز السياسة- تظل غامضة من حيث المفاهيم، ناهيك عن صعوبات تطبيق هذه المعايير عمليًا.[4]

لقد دعت الخطابات الأوروبية حول الأمننة إلى الحاجة إلى مراجعة جوهرية للإطار النظري لأخذ الحقائق التجريبية في الاعتبار. هناك حاجة إلى زيادة التركيز وتطوير فهم دقيق للسياق والجمهور والعمليات الاجتماعية التي توجه خطوات الأمننة. على سبيل المثال، يجادل هولجر ستريتزل بأن محاولات مدرسة كوبنهاغن لبناء نظرية شاملة للأمننة تعاني من التوترات الداخلية في الحجج. العلاقة الدقيقة بين فاعل الأمننة والجمهور لم يتم تصورها بشكل واضح. بينما يتم التفاوض بشكل استطرادي على قبول حالة التهديد الوجودي بين الفاعل والجمهور ذي الصلة، يجادل

[1] - Ibid. p.20.
[2] - Malec, Mieczyslaw. "Security perception within and beyond the traditional approach." Naval Postgraduate School, California. 2003. P5.
[3] - Degaut, Marcos. Op cite. p20.
[4] - Yandry Kurniawan. OpCite. p.63.

ستريتزل بأنه في الحالات التجريبية، لا يمكن للمرء دائما أن يفهم بوضوح أي جمهور يكون ومتى ولماذا يكون أكثر صلة، وما الآثار المترتبة عليه إذا كان هناك العديد من الجماهير ومتى يتم "إقناع" الجمهور بالضبط. علاوة على ذلك، وجد ستريتزل النظرية صامتة بشأن الآلية الدقيقة لثلاثية فعل الخطاب والفاعلين والجمهور وغير محددة للغاية بشأن جوهر هذه المصطلحات. يُعتبر نموذج جمهور المتحدثين أيضًا غير كافٍ للأوضاع غير الديمقراطية، حيث قد يكون الفاعل الأمني ديكتاتورا، وبالتالي المساومة على الفهم الذاتي المتبادل للتهديد الوجودي.[1]

بالتركيز على فاعلية الأمننة باعتباره "فعل الخطاب"، لاحظ "تييري بالزاك" أن هذه النظرة اللغوية لبناء الأمن لا تسمح بالفحص الكافي للممارسات الأمنية في "المواقف الحقيقية". إنها تخفض فعل الأمن إلى إجراء تقليدي يجب أن تسود فيه الظروف السائدة بالضرورة حتى يمر الفعل. لكن بالزاك يجادل بأن الأمننة هي في الواقع ممارسة استراتيجية (براغماتية) تحدث داخل، وكجزء من، تكوين الظروف، بما في ذلك السياق، والتصرف النفسي الثقافي للجمهور، والقوة التي يجلبها المتحدث والمستمع للتفاعل. إن مفهوم الفعل الخطابي للأمن غير ملائم لطلاب "السياسات الأمنية الخطابية" حيث يسعى إلى إرساء مبادئ عالمية للاتصال، والتي تتمثل قيمتها في أن تكون وظيفية مهما كان السياق والثقافة ومهما كانت القوة النسبية للفاعلين. يعمل الفعل الاستراتيجي أو العملي لخطاب الأمننة على مستوى الإقناع ويستخدم العديد من المصنوعات (الاستعارات، والعواطف، والصور النمطية، والإيماءات، والصمت، وحتى الأكاذيب) للوصول إلى أهدافه.[2]

ويضيف بالزاك بأن العامل الذي يستحق اهتمامًا أكبر في نظرية الأمننة هو الجمهور. غالبًا ما يتم انتقاد التصور المفاهيمي لمدرسة كوبنهاغن للجمهور في عمليات الأمننة بسبب غموضها وافتقارها إلى الدقة، مما أدى إلى اقتراحات مختلفة حول كيفية إعادة تصور أو تحسين دور الجمهور بالإضافة إلى وضعه في النظرية. وفي هذا الصدد يفترض بالزاك ضرورة إعادة صياغة افتراضات الأمننة بطريقة تمنح الجمهور دورا مركزيا. يجادل بأن الأمننة الفعالة تتمحور حول الجمهور لأن الجمهور هو الذي يجب أن يوافق على ادعاءات الفاعل المؤمنن. يتسم ما يسمى بـ "الجمهور التمكيني" بكونه مرتبطًا بشكل مباشر بالمسألة وبالقدرة على "تمكين الفاعل المؤمنن من اتخاذ تدابير لمواجهة التهديد". من أجل أن يتفق الجمهور مع الادعاءات المصورة، يجب على فاعل الأمننة أن يتماهى مع احتياجاته ومشاعره واهتماماته. بتعبير أدق، "يجب على المتحدث أن يضبط لغته لتناسب تجربة الجمهور" من أجل تحقيق تأثير التنبيه.[3]

بالإضافة إلى ذلك، أضاف بالزاك فكرة النظر إلى الجمهور على أنه يتألف في الواقع من جماهير متعددة. فيما يتعلق بالأدوار المختلفة للجماهير المختلفة، يميز بالزاك بشكل مهم بين الدعم الرسمي والمعنوي لحركة الأمننة. في حين أن الدعم المعنوي عادة لا يكون كافيا، فإنه يسلط الضوء على أهمية الدعم الرسمي، مثل ذلك الذي تقدمه مؤسسات صنع السياسات، من أجل تبني سياسة لمواجهة تهديد معين. وبالتالي، فإن فاعل الأمننة يهدف دائما إلى إقناع "أوسع جمهور ممكن" من أجل البقاء على اتصال اجتماعي بالمجموعة المستهدفة الفردية. وكذلك يرسخ أيضا بالزاك هذا التصور من خلال تقسيم الجمهور إلى (1) الجمهور العام الذي يقدم الدعم المعنوي لقضية تقع ضمن مجال الأمن و

[1] - Ibid. pp.63-64.
[2] - Ibid. p.64.
[3]- Antonia Does. OpCite.

(2) صانعي السياسات (على سبيل المثال، البرلمانيون) الذين يدعمون رسميًا اعتماد وسائل غير عادية للتعامل مع التهديد. عند الحديث عن جماهير مختلفة، يجب على المرء أن يذكر أيضًا أن تحركات الأمننة يمكن أن تكون موجهة لجمهور عام وكذلك مقصورة على جمهور النخبة. علاوة على ذلك، يمكن أن تنجح حركة الأمننة مع جمهور واحد حتى عندما تفشل مع جمهور آخر. على الرغم من إعادة صياغة المفاهيم فيما يتعلق بالعديد من الجماهير الحالية التي تتميز "بمنطق مختلف للإقناع"، يفترض بالزاك أن العلاقات بين هذه الجماهير والأثر الذي قد يكون لها على عملية صنع السياسات ما يزال بحاجة إلى مزيد من المعالجة بعناية.[1]

العامل الثاني الذي يُشار إليه عمومًا على أنه غير منظم بشكل كافٍ هو ما اشار اليه ماكدونالد وهو سياق الامننة الذي لم يتم إدراجه في إطار الامننة، حيث يركز الأخير إلى حد كبير على "الدور الأدائي لفعل الخطاب بدلاً من الظروف التي تصبح فيها الأمننة بحد ذاتها ممكنة. تدعي مدرسة كوبنهاغن أن مفهوم الأمن يعدل السياق، شريطة أن يتم تطبيق قواعد قانون الخطاب بنجاح. على العكس من ذلك ، يقترح بالزاك أن العملية هي العكس وأن البيانات الأمنية يجب أن تكون مرتبطة "بواقع خارجي" حتى يقتنع الجمهور. وبهذه الطريقة ينأى بنفسه عن وجهة نظر مدرسة كوبنهاغن الداخلية للسياق ويجادل لصالح نهج خارجي.[2]

الخاتمة والاستنتاجات

تمت صياغة مفهوم الأمننة في الأصل من قبل أوِل ويفر 1995، وتم تبنيها بشكل أكثر منهجية من قبل ويفر وبوزان واخرون في كتاب "الأمن: إطار جديد للتحليل". على الرغم من كتابته منذ أكثر من عقدين من الزمان، إلا أن هذا الأخير ما يزال يمثل المعالجة الأكثر تفصيلاً لمدرسة كوبنهاغن للمفهوم حتى الآن، وبالتالي يجب قراءته لأي شخص مهتم بفهم مفهوم الأمننة الذي طرحته مدرسة كوبنهاغن.

هناك طرق عديدة للتفكير في الأمن، ومن ثم الدراسات الأمنية. لكل ما تم تقديمه، من الواضح أن النقاش حول ماهية الدراسات الأمنية وما يجب أن تتضمنه لا يزال مستمرا وهو بعيد عن النهاية. ومع ذلك، من الممكن التوصل إلى بعض الاستنتاجات. الأول هو أن الجوانب العسكرية للأمن ما تزال وستظل في قلب الميدان. لكنها ليست ولا يمكن أن تكون الشغل الشاغل للشعوب والمجتمعات والدول لأسباب عديدة. ينطوي تصور التهديد العسكري على وجود القيم ونقاط الضعف التي تنبع على سبيل المثال من القضايا الاقتصادية والسياسية والأيديولوجية والانفصالية والبيئية والقومية. وبما أن هذه الأبعاد قد تمثل "نقاط ضعف" محتملة، فلا ينبغي تحليلها بمعزل عن الجوانب العسكرية.

الثاني، يجب أن نأخذ في الاعتبار أنه منذ ما بعد الحرب الباردة، كان الشكل السائد للحرب في الغالب هو داخل الدولة وليس بين الدول. وهذا يعني أن أمن الدول والشعوب مهدد الآن بالمشاكل الداخلية أكثر من التهديدات العسكرية الخارجية. بشكل عام، يمكن العثور على جذور هذه المشاكل في عوامل متنوعة مثل هياكل الدولة الضعيفة، والتخلف،

[1] - Ibid.
[2] - Ibid.

والفقر، وعدم المساواة في الدخل، والتدهور البيئي، وندرة الموارد، وغياب إطار دستوري مستقر، ونقص الديمقراطية والمشاركة السياسية، والانقسام العرقي، التعصب الديني والإرهاب.

الثالث، ربما حان الوقت للتفكير في الدراسات الأمنية ليس كحقل فرعي ضمن العلاقات الدولية، ولكن كحقل بحثي مستقل. كما أشار عدد من العلماء والمختصين الى هذا الأمر بشكل صريح وصحيح. إذ على الرغم من أهمية الدول إلّا أنها ليست الفاعل الوحيد المهم في النظام الدولي ولا هي المواضيع المرجعية الوحيدة للأمن. إلى جانب ذلك، لا تمثل العلاقات بين الدول سوى جانب واحد من ديناميكيات الأمن التي تميز السياسة العالمية المعاصرة. لقد أصبح من الواضح بشكل متزايد أن قضايا الأمن المعاصرة تتطلب التحليل والحلول التي لا تستطيع العلاقات الدولية توفيرها بمفردها.

أخيرا، يجب أن يقال إن توسيع مفهوم الأمن والاستعداد لاحتضان التنوع قد يبدو محفوفا بالمخاطر ومربكا، لكنهما ضروريان ومهمان. نظرا لأن التركيز على الجوانب العسكرية للأمن يوفر مثل هذا الإطار النظري والفكري الضيق لتصوير واقع النظام الدولي، فإن المشاركة متعددة التخصصات تستحق بالتأكيد جميع المخاطر الأكاديمية التي تنطوي عليها إذا كانت تمكن العلماء من شرح مجموعة واسعة من الظواهر السياسية ذات الصلة بالدراسات الأمنية والعلاقات الدولية والسياسة الخارجية، ولكنها غالبًا ما تم إهمالها دون وجه حق.

البيبليوغرافيا

Books:

1- Antonia Does. “The Construction of the Maras’. Graduate Institute Geneva Publications. Chapter 3 Securitization theory. **https://tinyurl.com/k7ma5t6r**

2- Baylis, John. “The Globalization of World Politics.” Chapter 13: International and global security. Oxford University Press ; 4th edition. 2008.

3- Collins, Alan. “Contemporary Security Studies.” Oxford University Press's, United Kingdom, Third Edition. 2013.

4- Chapter iii “concept of security in the changing international relations.” **http://tinyurl.com/ycjuvwzj**

5- Garnett, J.C. "Concept of Security in the Changing International Relations." Chapter Three.

6- Yandry Kurniawan. “Securitization Theory: A Theoretical Framework”. Palgrave Macmillan, Cham. Chapter-1 Securitization: A Theoretical Outline. January 2018. **https://tinyurl.com/3k8jku75**

Jurnals:

- **SAGE :**

7- Scott N Romaniuk. “Copenhagen School.” University of Alberta. SAGE. 2018. **https://tinyurl.com/jxsrfepy**

- **International Studies Quarterly :**

8- Haftendorn, Helga. “The Security Puzzle: Theory-Building and Discipline-Building in International Security.” International Studies Quarterly, vol.35, no.1, 1991. pp. 3-17.

- **ResearchGate :**

9- Degaut, Marcos. “WHAT IS SECURITY?” International Politics. ResearchGate, 2016.

10- Jhandad, Junaid. “Security is an Essentially Contested Concept.” ResearchGate, 2016.

- **European Journal of International Relations :**

11- Matt McDonald. “Securitization and the Construction of Security”. European Journal of International Relations, Vol.14 (No.4). pp. 563-587. December 2008. **http://wrap.warwick.ac.uk/1232/**

Articles:

12- Ali Diskaya. “Towards a Critical Securitization Theory: The Copenhagen and Aberystwyth Schools of Security Studies.” E-International Relations. Feb 1 2013**. https://tinyurl.com/hcttajmr**

13- Malec, Mieczyslaw. “Security perception within and beyond the traditional approach.” Naval Postgraduate School, California. 2003**. https://tinyurl.com/bkac5bkw**

14- Taureck, Rita. “Securitization theory and securitization studies.” University of Warwick institutional repository. 2006**. https://tinyurl.com/nvpwc5kr**

15- Williams, Paul D. “Security Studies: An Introduction.” Routledge. 2008. **https://tinyurl.com/nv2vwy5d**

استراتيجية الأمن السيبراني: دراسة حالة المغرب

Cybersecurity strategy: Morocco case study

عبد الواحد البيديري

AL BOUYDIRI ABDELOUAHID

دكتوراه في القانون العام، جامعة سيدي محمد بن عبد الله، فاس، المغرب

باحث في العلاقات الدولية والعلوم السياسية

wahid.albouydiri@gmail.com

ملخص

يعد وضع استراتيجية الأمن السيبراني عنصرا مهما في استراتيجية الأمن القومي والاقتصادي للدولة، ولما كانت التهديدات السيبرانية ذات طابع عالمي، فإن ضمان الأمن السيبراني له أهمية كبيرة على المستويين الوطني والدولي، وقد أصبحت الاستراتيجيات الوطنية للأمن السيبراني أكثر أهمية بالنسبة لأي دولة. وفي هذا الإطار يلاحظ أن دول الجنوب تسير ببطء في عملية تطوير وتنفيذ استراتيجياتها للأمن السيبراني على الرغم من التهديدات المتزايدة لأمنها.

يهدف هذا البحث إلى دراسة رؤية الحكومة المغربية حول الأمن السيبراني في البلاد، وكيفية تعاملها مع التهديدات السيبرانية انطلاقا من الاستراتيجية الوطنية للأمن السيبراني.

الكلمات المفتاحية: إستراتيجية – الأمن السيبراني – المغرب – نظم المعلومات – التهديدات.

Abstract:

Establishing a strategy for cybersecurity is an important element of the overall national and economic security strategy for a government. Given the global nature of cyber threats, assurance of a cyber security is very important at national and international level. Currently, the role of national cyber security strategies has become particularly significant. south countries have been slow to develop and implement cybersecurity strategies despite a growing threat to public security.

This research aims to examine how the government in Morocco viewed the state of cybersecurity in the country, and how it responds to cyber threats based on the National Cybersecurity Strategy.

Key words: strategy – cybersecurity - Morocco - information system - threats

مقدمة

يعتبر الفضاء السيبراني نقطة الانطلاق لصياغة الإستراتيجية السيبرانية، فمن خلال الطريقة التي بها يوضع تعريف ومفهوم لهذا الفضاء تنبع وجهات النظر التي تعتمدها الاستراتيجيات. فالجيش الأمريكي يعتبر الفضاء السيبراني، وكذلك الحال مع العديد من الدول الأخرى، البعد الخامس في المعركة1. ويمكن النظر إلى الاستراتيجيات السيبرانية التي صيغت في السنوات الأخيرة بوصفها استراتيجيات متطورة، إذ أنها تمثل الجيل الجديد من الإستراتيجيات التي يمكن اعتبارها الامتداد الطبيعي للوثائق التي نشرت على مدار العشرين سنة الماضية. ومن الممكن

1- دانيال فونتر: الاستراتيجية السيبرانية، عالم المعرفة، سلسلة شهرية يصدرها المجلس الوطني للثقافة والفنون والآداب بالكويت، عدد يونيو 2019، ص: 71.

للإستراتيجية السيبرانية أن تكون وطنية ودولية وإقليمية ومتكاملة وأمنية (حيث تنطبق على الدول وأيضا المنظمات والشركات والجهات الفاعلة الخاصة)، ودفاعية ومتخصصة في مكافحة الجريمة السيبرانية والهجومية، كما يمكن لها أن ترتبط بالاعتداء والقوة والحرب السيبرانية والصراع السيبراني، فضلا عن أنها وقائية ونشطة واستباقية وعمومية وشاملة، وقد تعمل على تحديد وسائل أو طرق الكشف عن الهجمات أو الردع أو الرد على الهجمات السيبرانية، وتعمل أيضا على إعادة بناء ثقافة إستراتيجية موجودة مسبقا. إنها تعمل وفقا لخطة عمل في الفضاء السيبراني. ويبدو أنها تنطوي على إعادة تعريف للإستراتيجية التقليدية من أجل التكيف مع خصوصيات الفضاء السيبراني في عصر الشبكات الاجتماعية،[1] إذ تتعرض قواعد ومراكز حفظ البيانات الخاصة بشبكات التواصل الاجتماعي لهجمات إلكترونية عبر البرمجيات الخبيثة والفيروسات وهجمات التصيد الاحتيالي. فنظرا لاتساع قاعدة مستخدمي بيانات شبكات التواصل الاجتماعي التي تتجاوز مليارات المستخدمين، وضخامة البيانات التي يتداولونها، فإنها تعتبر هدفا للهجمات الإلكترونية، ومع التطور المستمر لطبيعة الهجمات الإلكترونية، سواء من حيث الكم أو التعقيد، فإن أنظمة الحماية قد تفشل في صد هذه الهجمات، بما يترتب عن ذلك من تعطل في هذه الشبكات أو سرقة بيانات مستخدميها، الأمر الذي قد يؤثر على ثقتهم فيها.[2]

وفي هذا السياق، ومراعاة للتحديات والمخاطر المرتبطة بالفضاء السيبراني، فقد وجد المغرب نفسه ملزما بوضع إستراتيجية وطنية للأمن السيبراني وتحديد آليات الحماية والدفاع عن نظم المعلومات للإدارات والمؤسسات العمومية والبنيات التحتية الحيوية.

الإطار المفاهيمي

الأمن السيبراني: النشاط الذي يؤمن حماية الموارد البشرية، والمالية، المرتبطة بتقنيات الاتصالات والمعلومات، ويضمن إمكانات الحد من الخسائر والأضرار، التي تترتب في حال تحقق المخاطر والتهديدات، كما يتيح إعادة الوضع إلى ما كان عليه، بأسرع وقت ممكن، بحيث لا تتوقف عجلة الإنتاج، وبحيث، لا تتحول الأضرار، إلى خسائر دائمة.[3]

إستراتيجية الأمن السيبراني: هي الإستراتيجية التي تحدد الأهداف السياسية والتدابير الواجب اتخاذها والمسؤوليات، وذلك من أجل ضمان حماية الشبكات والإنترنت والفضاء السيبراني الذي تعتمد عليه المجتمعات الحديثة المرتبطة بهذه التقنيات. وتشمل هذه الإستراتيجيات سرية عمليات التبادلات، وتكامل البيانات، وتوافر الأنظمة والحماية ضد الخلل التقني والهجمات السيبرانية، وذلك من خلال الأولويات المتاحة لتأمين البنية التحتية الخاصة بالمعلومات الحساسة.[4]

الحرب السيبرانية: عمليات في الفضاء الإلكتروني تستخدم وسائل وأساليب قتال ترقى إلى مستوى النزاع المسلح أو تجرى في سياقه، ضمن المعنى المقصود في القانون الدولي الإنساني.[5]

1- المرجع نفسه، ص: 70.
2- مصطفى ربيع: فرص واعدة.. تنامي اقتصادات التواصل الاجتماعي رغم الضغوط الأمنية، مجلة اتجاهات الأحداث، العدد 26، مركز المستقبل للأبحاث والدراسات المتقدمة، 2018، ص: 60.
3- منى الأشقر جبور: السيبرانية هاجس العصر، المركز العربي للبحوث القانونية والقضائية (جامعة الدول العربية)، (د.س.ن)، ص: 26.
4- دانيال فونتر: الاستراتيجية السيبرانية (المرجع السابق)، ص: 72.
5- خالد الشرقاوي السموني: فوضى العالم، مطبعة الكرامة، الطبعة الأولى سنة 2021، ص: 120.

الجريمة السيبرانية: ينصرف المعنى الضيق لهذه الجريمة على أنها، "جريمة الكومبيوتر" وأي تصرف غير قانوني موجه ضد الجهاز، والنظام، أو المعلومات التي تحويه، أما منعناها الواسع، فهي الجريمة المتصلة باستخدام الكومبيوتر؛ أي تصرف غير قانوني، يرتكب باستخدام تقنيات المعلومات والاتصالات، بما فيه حيازة مواد ممنوعة، أو توزيعها، أو عرضها.[1]

الاعتداء السيبراني: اعتداء موجه إلى الأجهزة الإلكترونية، والأنظمة المعلوماتية، لاسيما منها تلك المتصلة بإدارة الموارد الحيوية والبنية التحتية للبلد المستهدف. وغالبا ما تكون الأضرار بهذه البنية والإدارات ذات أثر سلبي على سمعة البلد ومصداقيته، أو على الاستقرار الاجتماعي والمالي والاقتصادي والعسكري.[2]

الهجوم السيبراني: هجوم عبر الإنترنت يقوم على التسلل إلى مواقع إلكترونية غير المرخص بالدخول إليها، بهدف تعطيل أو إتلاف البيانات المتوفرة فيها أو الاستحواذ عليها، وهي عبارة عن سلسلة هجمات إلكترونية تقوم بها دولة ضد أخرى3.

أهداف الدراسة

تبرز أهداف هذه الدراسة من خلال تسليط الضوء على دراسة حالة والمتمثلة في الإستراتيجية المغربية للأمن السيبراني، مع تبيان طريقة صياغة هذه الإستراتيجية والجهات الفاعلة فيها من خلال التطرق إلى أهدافها ووسائلها.

أهمية الدراسة

تنبثق أهمية هذه الدراسة من كونها تندرج ضمن الاهتمام المتزايد باستراتيجيات الأمن السيبراني على الصعيدين الوطني والدولي، التي تمثل الجيل الجديد من الإستراتيجيات وتنطوي على إعادة تعريف الاستراتيجيات التقليدية من أجل مواكبة خصوصيات الفضاء السيبراني في عصر بزوغ الشبكات الاجتماعية.

إشكالية الدراسة

إن الإشكالية التي سنسعى لمقاربتها من خلال هذه االدراسة فتتمحور حول السؤال المركزي التالي: إلى أي حد استطاع المغرب أن يضع إستراتيجية وطنية للأمن السيبراني بشكل يستجيب لخصوصيات الفضاء السيبراني في عصر الشبكات التي لم تعد فيها الجغرافيا درعا للوقاية من التحديات العالمية؟

فرضيات الدراسة

للإجابة على الإشكالية المطروحة فإنه يمكن وضع الفرضيات الرئيسة التالية:

- تبني المغرب لنهج عالمي، على مستوى الشكل، في إستراتيجيته للأمن السيبراني سواء تعلق الأمر بالأهداف والوسائل، انسجاما مع توصيات المنظمات الدولية في هذا المجال.

1- منى الأشقر جبور: السيبرانية هاجس العصر (المرجع السابق)، ص: 50.
2- المرجع نفسه، ص: 49.
3- شيخه حسين الزهراني: الطبيعة القانونية للهجوم السيبراني وخصائصه، مجلة جامعة الشارقة للعلوم القانونية، المجلد 17، العدد 7، يونيو 2020، ص: 774.

- إستراتيجية المغرب للأمن السيبراني هي إستراتيجية وقائية دفاعية تروم إلى تعزيز الدفاع السيبراني للقطاع الوصي (إدارة الدفاع الوطني) بتنسيق مع القطاعات الوزارية الأخرى وتطوير القدرات الوطنية للأمن السيبراني وتكثيف التعاون الوطني والدولي.
- صعوبة تنفيذ هذه الإستراتيجية بالنظر إلى التحدي الأكثر صعوبة في الأمن السيبراني هو الطبيعة المتطورة باستمرار للمخاطر الأمنية وكذا الضعف المرتبط بالوعي بالأمن السيبراني.

المحور الأول: نشأة وتطور الأمن السبراني

لقد تشكل بعد العام 2007 (تاريخ الهجمات التي تعرضت لها إستونيا)، وبعد العام 2010 (تاريخ إصدار برنامج الألعاب الأولمبية) حدثان أساسيان. وفي الواقع، واعتبارا من هذين التاريخين فقد نشرت العديد من الوثائق الإستراتيجية في جميع أنحاء العالم تقريبا. أما عن الظهور الأحدث نسبيا لهذه الاستراتيجيات السيبرانية الأمنية والسيبرانية الدفاعية، فيبدو أنها متزامنة مع هذين الحدثين، لكن يبدو أن هذا الظهور قد يكون أيضا مصاحبا لعملية أطول بدأت في التسعينيات، وترتبط بزيادة الوعي بالفرص والقضايا والمخاطر المتعلقة بالفضاء السيبراني1.

1- تصاعد مخاطر التهديدات السيبرانية

أدت تطورات تكنولوجيا المعلومات التي عرفها العالم في العقود الثلاثة الماضية إلى ظهور أنواع جديدة من التهديدات تتجاوز في أبعادها الحدود الجغرافية والسياسية، وأصبحت نظم المعلومات والبنيات التحتية للدول تواجه مخاطر حقيقية ومستمرة.

1-1 العناصر التقنية لخطورة التهديدات

إن أي شخص يبدي اهتماما أساسيا بالحاسوب سيكون مدركا لوجود ثغرات أمن المعلومات، على الأقل بمعناها العام، في الشبكات والحواسيب. فباستخدام بسيط للبحث على الإنترنت يستطيع طفل بعمر 12 عاما اكتشاف أدوات قرصنة مختلفة، ومن ثم تحميلها واستعمالها. عندما شهد العالم الازدياد المفاجئ في الحواسيب المنزلية في تسعينيات القرن الماضي، لم يكن هناك قلق بشأن الاعتداءات على حواسب الأسر، ولم يكن أغلب المستخدمين غير الرسميين مدركين حتى لوجود ثغرات أمنية. أما اليوم فهناك قلق بالغ من تعرض الأنظمة لفيروسات وديدان وأحصنة طروادة.[2]

فالفيروسات تعتبر برمجيات خبيثة بطبيعتها، فهي تؤثر تأثيرا سلبيا في الحواسيب بشكل مباشر، وفي غير الحواسيب بشكل غير مباشر، لأن الفيروس عندما يحذف ملفات مهمة للعملاء في شركة ما فإن التأثير يتعدى الحاسوب إلى العملاء وسمعة الشركة، وبذلك ينصرف تأثيرها إلى عدة أوجه منها ما يقوم بحذف ملفات أو برامج أو تعطيلها عن العمل، ومنها ما يقوم بزراعة برامج خبيثة أخرى قد تكون تجسسية، ومنها ما يعطل الجهاز بالكامل وغيرها من الآثار.

وكذلك الديدان التي تؤثر سلبا في فعالية الحاسوب وشبكة المعلومات، وأحد أمثلتها المشهورة دودة سلامر slammer، التي تميزت بسرعة انتشار هائلة، ما مكنها من المرور على جميع عناوين الإنترنت IP البالغ عددها 4 بلايين

1- دانيال فونتر: الاستراتيجية السيبرانية، عالم المعرفة، سلسلة شهرية يصدرها المجلس الوطني للثقافة والفنون والآداب بالكويت، عدد يونيو 2019، ص: 69 و70.

2- كليفتون بوول: أمن المعلومات اللاسلكية: أمن تقنية المعلومات، سلسلة كتب التقنيات الإستراتيجية والمتقدمة الصادرة عن المنظمة العربية للترجمة، ترجمة محمد مراياتي، سنة 2011، ص: 166.

عنوان في غضون 15 دقيقة. وأدى انتشار الديدان الواسع إلى إضعاف سرعة النقل على الإنترنت، وأدى إلى تعطيل أكبر شبكات الصراف الآلي في العالم خلال فترة نهاية الأسبوع، وأبطأ أنظمة التحكم الجوي في كثير من المطارات الدولية.1

إن اجتماع العديد من الأحداث المرتبطة ببعضها البعض، بما في ذلك اتساع التطبيقات غير المحمية المتصلة بالإنترنت، والحرب الشاملة على الإرهاب العالمي، والتأثيرات المالية الكبيرة لسرقة الهوية والمعلومات، جعل من أمن تقنية المعلومات عنصرا جوهريا لمعظم خطط تقنية المعلومات الحكومية والخاصة2. تتطلب الاستراتيجية الإدارية لإحباط جهود القراصنة ومخترقي نظم المعلومات والمراهقين والموظفين للنفاذ غير المشروع إلى أصول المعلومات، إلى تبني مقاربات متعددة. تلعب التقنية، بوصفها حاضرة ومتوفرة دوما، دورا جوهريا في العمل آليا على كشف وإيقاف وتعيين مكان وتحديد نوع وتسجيل النفاذ الاختراقي غير المسموح به إلى شبكات وأنظمة المعلومات3.

2-1 استهداف البنيات التحتية

يقصد بالبنيات التحتية الأصول المادية الأساسية اللازمة لتشغيل الإنترنت مثل الكابلات ووسائل الربط اللاسلكية (ميكروويف وتلفزة كبلية وقمر صناعي) والسلكية (نحاسية ونطاق التردد العريض)، ومباني (مرافق تشمل مراكز البيانات أو نقاط إنزال الكابلات البحرية)، وكذلك إمدادات الطاقة وأنظمة التبريد والأمن المادي.[4]

تعتبر البنية التحتية المدنية من أهم الأهداف الإستراتيجية لأي دولة التي يجب حمايتها وتأمينها من كافة أشكال التهديد، سواء كان ذلك التهديد من خلال الطرق التقليدية مثل الاستهداف المادي والعسكري لها، أو الطرق غير التقليدية مثل الاختراقات الإلكترونية، وذلك لضخامة الخسائر التي يمكن أن تنجم عن الإضرار بهذه البنى التحتية، سواء كانت أضراراً مادية أو بشرية.

ويكون الأمر أكثر خطورة عندما يتعلق بالبنية التحتية الحرجة، والتي تشمل قطاعات مثل الطاقة والكهرباء والنقل والاتصالات والسدود والخزانات والطاقة الشمسية والمفاعلات النووية...إلخ، وهي التي تترتب على تهديدها خسائر كبيرة في الأرواح والأموال.

وتعتمد كثير من هذه البنى التحتية على برامج كمبيوتر تُستخدم في إدارتها، مثل نظام سكادا SCADAالمستخدم في محطات الطاقة والكهرباء والسدود المائية وغيرها، وهو نظام للمراقبة والتحكّم وجمع البيانات. وبالتالي إذا نجح قراصنة المعلومات في اختراق مثل هذه البرامج، فإنه تترتب على ذلك كوارث بشرية قد لا يمكن تحملها، وأضرار تلحق بالدولة ربما لا تستطيع بعض الحكومات مواجهتها. لذا أصبح تهديد البنية التحية الحرجة أمراً غاية في الخطورة، لأنه أصبح متعلقاً بحياة الأفراد.[5]

1- خالد بن سليمان الغثبر ومحمد بن عبد الله القحطاني: أمن المعلومات، مركز التميز لأمن المعلومات، جامعة الملك سعود، الطبعة الأولى 2009، أنظر الرابط التالي:
file:///E:/download-pdf-ebooks.org-1494778637Az9H4.pdf

2- لورنس م. أوليفا: أمن تقنية المعلومات، سلسلة كتب التقنيات الإستراتيجية والمتقدمة الصادرة عن المنظمة العربية للترجمة، ترجمة محمد مراياتي، سنة 2011، ص: 17.

3- المرجع نفسه، ص: 125.

4- المبادئ التوجيهية المتعلقة بأمن البنية التحتية للإنترنت في الدول العربية، تقرير صدر عن مجتمع الإنترنت (Internet Society) مارس 2020، ص: 13.

5- عادل عبد المنعم: تهديدات غير تقليدية: آليات حماية البنية التحتية الحرجة من الاختراق الالكتروني، حلقة نقاشية عن كيفية حماية البنية التحتية الحرجة من الاختراقات الإلكترونية، نظمها مركز المستقبل يوم 28 سبتمبر 2016، أنظر الرابط الإلكتروني التالي:

إن معدلات التهديدات وفرص الحروب السيبرانية تتزايد مع توظيف القدرات السيبرانية في تحقيق المصالح، خاصة مع اتساع نطاق مخاطر العدائيات السيبرانية. ومع زيادة عدد الأجهزة الوطنية المعنية. وهنا يتعلق التوجه الأخطر بنقل تلك القدرات من الدفاع إلى الهجوم عن طريق استخدام تلك الهجمات في إطار إدارة الصراع في مجالات عديدة مسرحها الفضاء الإلكتروني.

وتعد روسيا والصين والولايات المتحدة الأمريكية من أكثر القوى في مجال الاستحواذ على القوة الإلكترونية القادرة على توفير درجات الأمن الالكتروني، وهو ما فرض على الدول وجود إجراءات حماية عبر تبني سياسة دفاعية تتضمن عمليات الحماية والتطوير لإجراءات الدفاع ضد الأخطار المحتملة، وحماية نظم المعلومات، ومع تعرضها لعمليات هجومية معادية، وتعزيز الأمن السيبراني.[1]

أصبح من المعتاد أن تطالعنا الصحف والمواقع الإخبارية وشبكات التواصل الاجتماعي بأخبار تتعلق باختراقات إلكترونية لأنظمة بنكية أو شبكات معلومات خاصة بمؤسسات كبرى أو تغيير وتشويه محتوى بعض المواقع على الإنترنت. بالإضافة إلى سرقة حسابات البريد الإلكتروني، وشبكات التواصل الاجتماعي، وبيانات كروت للائتمان، وصور وملفات شخصية للضحايا.

وقد لا يكون هذا جديدا، فمنذ سنوات طويلة ومثل هذه الاختراقات لأنظمة المعلومات تحدث، ربما ما اختلف هو تنوعها والزيادة المرعبة في عدد الضحايا، والتي قد تكون مبررة نتيجة وصول عدد مستخدمي بعض التطبيقات، مثل الفيسبوك إلى أكثر من ملياري مستخدم، بالإضافة إلى تطبيق واتس آب، والذي يزداد مستخدموه عن مليار ونصف المليار مستخدم، لكنه قد يكون المستغرب أن تطالعنا الصحف بهجوم إلكتروني (هجمات سيبرانية) لتعطيل منظومة إدارة المفاعل النووي الإيراني عام 2010، او تعطل النظام الإلكتروني لإدارة شبكات المرور في الشوارع، وتعطل ماكينات الصراف الآلي (ATM) في استونيا عام 2007، وكذلك تعطل حركة الملاحة الجوية والمنظومة الإلكترونية الخاصة بإدارة أحد المطارات كما حدث في أوكرانيا في يونيو 2.2016

2- في الحاجة إلى استراتيجية الأمن السبراني

من أجل التصدي للتهديدات التي تواجهها الدول والتي أصبحت أكثر تقدما وخطورة بسبب تقدم أدوات وتقنيات الاستغلال المتاحة للجميع، تم تبني استراتيجيات وطنية تضمن للدول حماية أمن المعلومات والبنيات التحتية الخاصة بها من المخاطر والتهديدات المختلفة، كما فرضت هذه التهديدات ضرورة إيجاد آليات للتعاون الدولي.

2-1 إستراتيجية الأمن السبراني على المستوى الوطني

يطاول الأمن السيبراني جميع المسائل الاقتصادية والاجتماعية والسياسية والإنسانية، وذلك انطلاقا من التعريف المعطي له، على أنه قدرة الدولة على حماية مصالحها وشعبها، في مختلف مجال حياته اليومية ومسيرته نحو التقدم بأمان، من جهة، ومن كونه يرتبط ارتباطا وثيقا بسلامة مصادر الثروة في العصر الحالي والمتمثلة في البيانات

---

https://futureuae.com/ar-AE/Activity/Item/65/- تهديدات-غير تقليدية-آليات-حماية-البنية-التحتية –الحرجة-من-الاختراقالالكتروني

1- عبد الغفار عفيفي الدويك: استراتيجية الردع السيبراني.. التجربة الأمريكية، مجلة السياسة الدولية، العدد 213، يوليوز 2018، ص: 196.

2- عادل عبد المنعم: أمن المعلومات والأمن القومي، مجلة السياسة الدولية، العدد 213، يوليوز 2018، ص: 202.

والمعلومات والقدرة على الاتصال والتواصل، وهي المحور الذي يتكون حوله الإنتاج والإبداع والقدرة على المنافسة من جهة ثانية.1وبذلك اتجهت العديد من الدول إلى تحديث القدرات الدفاعية والهجومية لمواجهة مخاطر الحرب السيبرانية، والاستثمار في البنية التحتية المعلوماتية، وتأمينها، ورفع كفاءة الجاهزية لمثل هذه الحرب، من خلال الاستثمار في رفع القدرات البشرية داخل الأجهزة الوطنية المعنية.2

تهدف الإستراتيجية الوطنية للأمن السيبراني إلى تعزيز ومرونة البنيات التحتية والمساهمة في ضمان، في إطار البيئة الرقمية، حماية المواطنين والمهنيين والفاعلين في الحياة العامة. وقد طورت دول مختلفة إستراتيجية أمنها القومي من خلال:

- ترتيب وإحداث وتنفيذ الحد الأدنى من المتطلبات لحماية بنياتها التحتية الحيوية؛
- تأمين وحماية الأنظمة الحكومية؛
- تطوير التعاون الوطني والدولي؛
- تنمية ثقافة الوعي بالأمن السيبراني على المستوى الوطني وتعزيز قدرات الموارد البشرية وتطوير الخبرة الوطنية والتوعية بأمن المعلومات؛
- تحديث الإطار القانوني لدعم الاستخدام الآمن لنظم المعلومات[3]

بات صناع القرار في الولايات المتحدة الأمريكية والاتحاد الأوروبي وروسيا والصين والهند، يصنفون الأمن السيبراني كأولوية في إستراتيجية سياستهم الدفاعية الوطنية، وقد أعلنت أكثر من 130 دولة عن تخصيص أقساما وسيناريوهات خاصة بالحروب والهجمات السيبرانية ضمن فرق الامن الوطني، فالدول اليوم تسعى إلى تطوير إستراتيجيتها للأمن السيبراني وحماية البنية التحتية للمعلومات الحساسة الخاصة بها، وردع الجريمة السيبرانية عن طريق إنشاء تعاون وطني بين الحكومة ومجتمع صناعة الاتصالات والمعلومات، بالإضافة إلى خلق قدرات وطنية لإدارة الحاسب الآلي.[4]

كانت الحرب الإلكترونية في ذيل اهتمامات الأميركيين، ولكنها في الوقت ذاته كانت على رأس أولويات إدارة الرئيس الأميركي السابق جورج بوش الابن، حيث كان العمل على هذا النوع من الحروب يجري على قدم وساق خلف أبواب مغلقة، ودأبت المؤسسة العسكرية الأميركية على وضعه في خدمة أهداف المعارك التقليدية على الأرض.[5] وهكذا تم إعداد الإستراتيجية الوطنية للأمن السيبراني بالولايات المتحدة الأمريكية سنة 2003، وهي جزء من إستراتيجية الأمن القومي.[6] والتي حددت ثلاث أولويات: منع الهجمات السيبرانية ضد البنية التحتية الحيوية، والحد من الضعف الوطني لمواجهة الهجمات السيبرانية، وتقليل الأضرار. وتظهر هذه الموضوعات أيضا من خلال "الإستراتيجية العسكرية الوطنية

1- منى الأشقر جبور: السيبرانية هاجس العصر، المركز العربي للبحوث القانونية والقضائية (جامعة الدول العربية)، (د.س.ن)، ص: 28.
2- عبد الغفار عفيفي الدويك: استراتيجية الردع السيبراني.. التجربة الأمريكية (المرجع السابق)، ص: 196.
3- PASCAL BOU NASSAR, BASSEM HAIDAR, MONA AL ACHKAR : Vers une stratégie nationale de cybersécurité, Centre Arabe de Recherches Juridiques et Judiciaires, voir le lien suivant :
https://carjj.org/sites/default/files/events/vers_une_strategie_nationale_de_cybersecurite-1_-_mn_lshqr.pdf
4- سرى غضبان غيدان ومحمد منذر جلال الربيعي: الأمن السيبراني وسياسات المواجهة الدولية، مجلة الدراسات الاستراتيجية والعسكرية (تصدر عن المركز الديمقراطي العربي)، المجلد الثاني، العدد التاسع، ديسمبر 2020، ص: 189.
5- عمر حامد شكر: المجال الخامس.. الفضاء الالكتروني، المعهد المصري للدراسات، يونيو 2019، ص: 4.
6- RegnerSabillon, Victor Cavaller and Jeimy Cano: National Cyber Security Strategies: Global Trends in Cyberspace, International Journal of Computer Science and Software Engineering (IJCSSE), Volume 5, Issue 5, May 2016, P: 72.

للولايات المتحدة الأمريكية" سنة 2004 التي حددت الفضاء السيبراني باعتباره ضمن مجالات المواجهة العسكرية.[1] وبعد ذلك بدأت النقلة الكبرى في عالم الحرب الإلكترونية في عهد الرئيس الأمريكي باراك أوباما، حيث تضاعفت الميزانية المرصودة ثلاث مرات تقريبا 7.2 مليار دولار إلى سبعة مليارات دولار، واستحدث وزير الدفاع الأميركي السابق روبرت غيتس (وحدة متخصصة مكرسة لقيادة الحرب الإلكترونية). وقد قامت وزارة الدفاع الأمريكية "البنتاجون" بتصنيف الإنترنت على أنه الميدان الرابع من ميادين الحروب بعد الجو والبحر والبر. حيث تقوم الولايات المتحدة الأمريكية بإجراء مناورة سنوية تحت اسم (سايبر ستورم) لاختبار جاهزيتها لمواجهة أي هجمات إلكترونية معادية ويشارك بها 112 جهازا أمنيا أمريكيا.[2]

كما تعد الصين الدولة الأولى في العالم التي أطلقت مفهوم الإنترنت السيادي، أي فرض سيطرة مطلقة من جانب الدولة على الشبكة العنكبوتية، والتحكم ومراقبة تبادل المعلومات عبرها، وحجب المواقع الخارجية المضرة بالأمن القومي، ويخضع عمل الإنترنت في الصين لما يسمى ب "جدار الحماية العظيم"، وهو عبارة عن مجموعة من الإجراءات القانونية والتقنية، تهدف إلى حجب عدد من مواقع الإنترنت الأجنبية محلياً، ومراقبة حركة البيانات من وإلى الإنترنت، وتعمل على الحد من الوصول إلى مصادر المعلومات الأجنبية، وحجب أدوات الإنترنت الأجنبية. يعود تاريخ أول قيود فرضتها الصين على الإنترنت إلى عام1997. حينها أصدر الأمن العام جملة قرارات نصت على عدة أمور، منها منع الأفراد من استخدام شبكة الإنترنت لأغراض تضرب الأمن القومي. وفي عام 1998، بدأت الصين تنفيذ مشروع "جدار الحماية العظيم"، وأنجزت جميع مراحله بحلول عام 2008، واستخدمت فيه تقنيات غربية متقدمة، تشمل أمن الإنترنت ومراقبة الفيديو والتعرف على الوجوه. يقوم "جدار الحماية العظيم" بحجب المحتوى، ويتكون من عدد من جدران الحماية وخدمات الوكلاء في البوابات التي تصل الصين مع شبكة الإنترنت، ويشارك بشكل انتقائي في عملية التحايل، باستعمال نظام أماء النطاقات عند طلب مواقع محددة. وفي عام 2010، أعدت الحكومة الصينية لأول مرة تقريراً يتضمن مفهوم "السيادة السيبرانية"، الذي يعني وجوب السيطرة الحكومية الكاملة على الإنترنت. وفي عام 2013 تم تشكيل "مجموعة القيادة المركزية لأمن المعلومات" التي تعمل تحت إشراف مباشر من الرئيس الصيني، باعتباره القائد العام.[3]

2-2 التعاون الدولي في مجال الأمن السبراني

أدى التطور الكبير في وسائل المواصلات بصفة عامة والشبكة المعلوماتية بصفة خاصة إلى انتقال المجرمين من بلد إلى آخر. وقد أدرك المجتمع الدولي أنه بات من المستحيل على أي دولة أن تقوم بالقضاء على الجرائم العابرة للحدود، ذلك أن الإجراءات العامة لأجهزة الشرطة في كل دولة لا تجعل لجهازها الأمني تعقب المجرمين ومتابعتهم إذا ما عبروا حدود الدولة. وعليه فإن الحاجة إلى تعاون أجهزة الشرطة فيما بين الدول وتنسيق العمل فيما بينهم لمطاردة المجرمين، ومن أبرز مظاهر التعاون4على المستوى الدولي نجد اتفاقية بودابيست لمكافحة الجرائم الالكترونية المؤرخة

1- - دانيال فونتر: الاستراتيجية السيبرانية، (المرجع السابق)، ص: 79.
2- عمر حامد شكر: المجال الخامس.. الفضاء الالكتروني (المرجع السابق)، ص: 4-5.
3- أكرم حسام فرحات: حوائط الردع.. الجدار السيبراني الصيني في مواجهة مشروع العقل الأمريكي، مقال نشر على الرابط التالي:
https://tahreersr.com/reports/حوائط-الردع-الجدار-السيبراني-الصيني-ف/
4- شيخه حسني الزهراين: التعاون الدولي في مواجهة الهجوم السيبراني، مجلة جامعة الشارقة، المجلد 17، ال عدد1، يونيو 2020، ص: 744.

في 23 نوفمبر 2001، وهي أول معاهدة دولية بشأن الجرائم السيبرانية1، التي دخلت حيز التنفيذ في 1 يوليوز 2004، وتهدف هذه الاتفاقية إلى تنسيق التشريعات الوطنية حول الجرائم السيبرانية وتحسين القدرات الوطنية للتحقيق في هذه الجرائم والتعاون في هذا المجال، وهي تعنى بجمع الأدلة المعلوماتية في مختلف أنواع الجرائم، وليس في الجرائم السيبرانية فقط2. وتضم هذه الاتفاقية العديد من الدول من مختلف القارات، ولغاية شهر مارس2021، صادقت 65 دولة على الاتفاقية في حين وقعت ثلاث دول أخرى عليها لكنها لم تصادق عليها إلى الآن.[3]

كما يتم التعاون الدولي عبر آليات أخرى من بينها تعاون السلطات القضائية للدول فيما بينها أو عبر منظمة الشرطة الجنائية الدولية "الإنتربول" وظهور العديد من صور وأشكال ووسائل التعاون بين أجهزة الشرطة مثل شرطة الويب الدولية عام 1986 لتلقي شكاوى مستخدمي الشبكة وملاحقة الجناة والقراصنة إلكترونيا والبحث عن الأدلة ضدهم وتقديمهم للمحاكمة، ومركز بلاغات احتيالات الإنترنت الذي تم إنشاؤه في الولايات المتحدة الأمريكية سنة 2000 ليتعاون مع مكتب التحقيقات الفيدرالي FBI و المركز القومي لجرائم ذوي الياقات البيضاء، وذلك بهدف تلقي البلاغات وتتبع الجرائم والاحتيالات التي ترتكب انطلاقا من شبكة الإنترنت بالتنسيق مع أجهزة المكافحة و الضبط المعنية داخل الولايات المتحدة الأمريكية وخارجها من خلال موقع المركز على الشبكة الدولية[4].

أما على مستوى الاتفاقيات والمبادرات الإقليمية، فقد تبنت منظمة الاتحاد الإفريقي " اتفاقية الأمن السيبراني وحماية البيانات الشخصية"، عقب الاجتماع 23 لرؤساء الدول والحكومات بهذه المنظمة، الذي انعقد بمالابو يومي 26 و27 يونيو 2014. وتهدف هذه الاتفاقية، التي أطلق عليها اسم "اتفاقية مالابو"، إلى إرساء إطار قانوني للأمن السيبراني وحماية البيانات الشخصية.[5]

وفي المنطقة العربية تم وضع الاتفاقية العربية في 21ديسمبر 2010 لمكافحة جرائم تقنية المعلومات، والتي تضمنت خمسة فصول أساسية منها فصل خاص بالتجريم ويحدد أنواع الجرائم السيبرانية، وفصل يتعلق بالأحكام الإجرائية وفصل خاص بالتعاون القانوني والقضائي فيما بين الدول العربية. وقد وقعت 18 دولة عربية على هذه الاتفاقيات وصادقت عليها سبع دول عربية .

كما أعدت الإسكوا في إطار مشروع "تنسيق التشريعات السيبرانية لتحفيز مجتمع المعرفة في المنطقة العربية"، المنفذ خلال 2009-2012، "إرشادات الإسكوا للتشريعات السيبرانية" والتي تعتبر بمثابة نماذج تشريعية لدول المنطقة. وهذه الإرشادات تشمل، إضافة إلى الجرائم السيبرانية، الاتصالات الإلكترونية وحرية التعبير، والتواقيع الإلكترونية

1- Romain Boos. La lutte contre la cybercriminalité au regard de l'action des États. Droit. Universit De Lorraine, 2016, p : 46.

2- أنظر التقرير الصادر عن لجنة الأمم المتحدة الاقتصادية والاجتماعية لغرب آسيا "الاسكوا" حول "الأمن في الفضاء السيبراني ومكافحة الجرائم السيبرانية في المنطقة العربية" سنة 2015، ص: 11.

3- voir le site web du conseil de l'Europe sur le lien suivant : https://www.coe.int/fr/web/conventions/full-list/-/conventions/treaty/185/signatures

4- شيخه حسني الزهراين: التعاون الدولي في مواجهة الهجوم السيبراني (المرجع السابق)، ص: 747.

5- Mourad El Manir : L'Afrique face aux défis protéiformes du cyberespace, policypaper, décembre 2019, p : 13-14, voir le lien suivant : https://www.policycenter.ma/sites/default/files/PP_19-20_Al-Manir.pdf

والمعاملات الإلكترونية، والتجارة الإلكترونية وحماية المستهلك، ومعالجة البيانات ذات الطابع الشخصي، وحقوق الملكية الفكرية في المجال المعلوماتي والسيبراني1.

المحور الثاني: الاستراتيجية المغربية للأمن السبراني

إن تزايد التهديدات والتحديات المرتبطة بالمجال السيبراني لم يستثن أي دولة تعتمد في أنشطتها الاقتصادية والاجتماعية والثقافية على شبكة الإنترنت، ولرصد ومجابهة المخاطر والتهديدات المستمرة، عمل المغرب على وضع إستراتيجية وطنية للأمن السيبراني سنة 2012 للحفاظ على أمنه وبنياته التحتية ومصالحه الاقتصادية والسياسية.

1- أهداف الاستراتيجية المغربية للأمن السبراني

تهدف الإستراتيجية المغربية للأمن السيبراني إلى تقييم المخاطر للوقاية من التهديدات السيبرانية، وحماية نظم المعلومات والبنيات التحتية.

1-1 تقييم المخاطر

يعد الهدف الأساسي للأمن السيبراني في القدرة على مقاومة المخاطر السيبرانية التي تهدد الدولة، وبالتالي التحرر من الخطر أو الأضرار الناجمة عن إساءة استخدام تكنولوجيا المعلومات والاتصالات مما يتطلب حماية الشبكات وأجهزة الكمبيوتر، والبرامج والبيانات من الهجوم أو الضرر أو الوصول غير المصرح به2. كما يشكل ارتباط البنى التحتية الخاصة بتقنيات المعلومات والاتصالات، كما الاعتماد المتزايد عليها، من قبل الدول والأفراد والمؤسسات، عاملا محفزا لتصاعد نسبة المخاطر، ما يفرض اتخاذ تدابير وإجراءات، تضمن إدارة فاعلة للمخاطر التقنية والسيبرانية، تعتمد على منهجية تتناسب والأبعاد الواسعة لهذا الارتباط، ما ينسحب على البلدان أجمع3.

من بين المحاور الأساسية التي جاءت بها الإستراتيجية المغربية للأمن السيبراني نجد تقييم المخاطر بالنسبة لنظم المعلومات الخاصة بالإدارات والمؤسسات الحكومية والبنيات التحتية ذات الأهمية، ولا شك إن هذا الأمر يتطلب التنفيذ المنسجم والفعال للأنظمة الآمنة داخل الدولة من خلال تبني مناهج تحليل المخاطر والسياسات ومعايير أمنية متجانسة. وقد تم تحديد برنامجين أساسين لتنفيذ هذا المحور وهما:

- وضع خطط لتقييم المخاطر والتهديدات من خلال تحديد شبكة تقييم لدرجة أهمية نظم المعلومات للإدارات والمؤسسات العمومية والبنيات التحتية الحيوية وإحصاء وتعريف وتصنيف هذه الأنظمة، وإجراء تقييم دوري لمستوى الخطر التي قد تتعرض لها وكذا تقييم مخططات تدبير المخاطر التي تتبناها هذه الإدارات والمؤسسات العمومية والبنيات التحتية الحيوية.

1- التقرير الصادر عن لجنة الأمم المتحدة الاقتصادية والاجتماعية لغرب آسيا "الاسكوا" حول "الأمن في الفضاء السيبراني ومكافحة الجرائم السيبرانية في المنطقة العربية" سنة 2015، ص: 11.

2- أميرة عبد العظيم محمد عبد الجواد: المخاطر السيبرانية وسبل مواجهتها في القانون الدولي، مجلة الشريعة والقانون، العدد 35، الجزء الثالث 2020، ص: 437-438.

3- منى الأشقر جبور: السيبرانية هاجس العصر (المرجع السابق)، ص: 165.

- وضع الأدوات الضرورية للمساعدة في اتخاذ القرار وذلك بالقيام بتحقيقات لجمع بيانات ذات طبيعة قانونية وتقنية وإجرائية التي لها علاقة بنظم المعلومات، وكذا إنتاج البيانات الإحصائية ومؤشرات المراقبة، ثم ضمان المراقبة التكنولوجية والقانونية والتنظيمية.[1]

إن التقييم الدوري للمخاطر المرتبطة بالنظم تحتاج إلى تحديد طبيعة المخاطر التي يشكلها التهديد المتوقع والثغرات الموجودة. وهذا الأمر يحتاج إلى فهم التهديدات وتحديد أولوياتها ومعالجتها،[2] ويمكن لعملية وضع نماذج للتهديدات أن تمثل وسيلة مفيدة لتعيين البنية التحتية المعلوماتية المهمة وحمايتها. ذلك لأنها تنظر إلى البنية التحتية من وجهة نظر المهاجم لتحديد أسباب التهديد المرجح استخدامه وأهدافه المحتملة.[3]

إن خطة الاستجابة للحوادث السيبرانية تستلزم مراقبة تدفقات المعلومات المدخلة والمخرجة. فمن المهم تحديد الحادث في أقرب وقت ممكن من خلال إضفاء الطابع الرسمي على التعامل مع الحوادث انطلاقا من الكشف إلى المعالجة.[4] وهذا الأمر يتطلب إنشاء مركز للاستجابة السريعة لطوارئ الحاسوب. ويشكل المركز الأداة الأساسية لحماية البنية الأساسية الحساسة للمعلومات، ومن مهامه العمل بسرعة على رصد المخاطر المعلوماتية المستجدة، مثل الفيروسات والديدان وبرامج التجسس ومكامن الضعف في الأنظمة التشغيلية، والتعامل معها، وإعطاء الحلول والتدابير اللازمة بشأنها، ونشر المخاطر المعلوماتية على موقعه على الإنترنت، وإطلاق حملات إعلامية عنها، وتحذير المواطنين منها، وإعطائهم الإرشادات والتوجيهات حول سبل حماية أنظمتهم المعلوماتية وبياناتهم، وتنفيذ برامج توعية شاملة للمواطنين.[5]

وفي هذا الإطار تم إحداث مركز اليقظة والرصد والتصدي للهجمات المعلوماتية بالمغرب سنة 2011 التابع للمديرية العامة لأمن نظم المعلومات بإدارة الدفاع الوطني، وعهد إلى هذا المركز القيام بالمراقبة والكشف والرد على الهجمات السيبرانية.

1-2 حماية أمن نظم المعلومات والبنيات التحتية

عند ذكر كلمة أمن المعلومات، وجرائم الحاسوب فإن ما يتبادر إلى الذهن هو كشف معلومات كان يجب أن تبقى سرا، والحقيقة أن الحفاظ على سرية المعلومات لا يعدو أن يكون جانبا واحدا من جوانب الأمن المعلوماتي6، فهذا الأخير يتحقق إذا تم الحفاظ على ثلاثة عناصر رئيسة، وهي:

- سرية المعلومات (confidentiality).

1- Stratégie nationale en matière de cybersécurité: Administration de la défense Nationale, p: 12, Voir le lien suivant:
https://www.dgssi.gov.ma/sites/default/files/attached_files/strategie_nationale.pdf

2- Référentiel de gestion des incidents de cybersécurité : : Administration de la défense Nationale, édition 2017, p : 6. Voir le lien suivant :
https://www.dgssi.gov.ma/sites/default/files/attached_files/referentiel_de_gestion_des_incidents_de_cybersecurite.pdf

3- المبادئ التوجيهية المتعلقة بأمن البنية التحتية للأنترنت في الدول العربية (المرجع السابق)، ص: 25.

4-Ali El Azzouzi: les enjeux cybersécurité au Maroc, livre blanc, DATAPROTECT/AUSIM, Septembre 2018, P: 26.

5- تقرير صادر عن اللجنة الاقتصادية والاجتماعية لغربي آسيا حول "الأمان في الفضاء السيبراني ومكافحة الجرائم السيبرانية في المنطقة العربية: توصيات سياساتية"، الأمم المتحدة 2015، ص:21.

6- خالد بن سليمان الغثبر ومحمد بن عبد الله القحطاني: أمن المعلومات (المرجع السابق).

- سلامة المعلومات من التعديل من قبل أشخاص غير مصرح لهم بذلك (integrity).
- إتاحة المعلومات بمعنى حماية المعلومات من الفقدان أو التلف1(availability)

وارتباطا بهذا فقد فصل المشرع المغربي بين "نظام معلومات" و"نظام معلومات حساس"، وأفرد لكل واحد منهما تعريفا خاصا، إذ عرف "نظام المعلومات" بأنه مجموعة منظمة من الموارد كالمستخدمين والمعدات والبرامج والمعطيات والإجراءات التي تسمح بتجميع المعلومة في بيئة معينة وتصنيفها ومعالجتها ونشرها. في حين عرف "نظام معلومات حساس" بأنه نظام معلومات يعالج معلومات ومعطيات حساسة من شأن المساس بسريتها أو بسلامة محتواها أو بتوافرها أن يلحق ضررا بهيئة ما أو ببنية تحتية ذات أهمية حيوية.[2]

من المعلوم أن غالبية الوزارات وغيرها من المؤسسات العمومية في المغرب تتوفر اليوم على نظم معلوماتية تتيح لها تقديم جزء من خدماتها على الخط .إلا أن نظم المعلوميات هذه غالبا ما تكون هدفا لهجمات مغرضة غالبا ما يتم توجيهها من الخارج من قبل أجهزة المخابرات أو الجماعات الإرهابية. ومن بين أهم المعلومات الحساسة التي تتعرض لهجمات سيبرانية من الخارج نجد المعطيات ذات الطابع الشخصي والأسرار الصناعية.

وبطبيعة الحال، فإن الجرائم التي تقع على نظم المعلومات الحساسة تكون لها قطعا تأثيرات سلبية على ثقة المواطنين والمؤسسات في الدول.[3]

ولحماية نظم المعلومات حدد المغرب في استراتيجيته4 للأمن السيبراني ثلاثة برامج تتمحور حول:

- إعداد مرجعيات والمعايير الوطنية لنظم المعلومات.
- تأمين أمن نظام المعلومات للإدارات والهيئات العمومية والبنى التحتية ذات الأهمية الحيوية.
- تعزيز هياكل لليقظة والكشف والاستجابة لحوادث أمن المعلومات.

أصبح المغرب شأنه شأن أغلب دول العالم يعتمد أكثر فأكثر على الفضاء الإلكتروني(Cyberspace) لاسيما في البنى التحتية المعلوماتية العسكرية والمصرفية والحكومية إضافة إلى المؤسسات والشركات العامة والخاصة. ولاشك أن ازدياد الهجمات الإلكترونية والتي نشهدها اليوم يرتبط أيضا بازدياد هذا الاعتماد على شبكات الكومبيوتر والإنترنيت في البنية التحتية الوطنية الأساسية، وهو ما يعني إمكانية تطور الهجمات الإلكترونية اليوم لتصبح سلاحا حاسما في النزاعات بين الدول في المستقبل، علما أن أبعاد مفهوم الحرب الإلكترونية لا تزال غير مفهومة لدى شريحة واسعة من المراقبين وحتى العامة.[5]

ويروم المغرب في إستراتيجيته لحماية نظم المعلومات والبنيات تحتية ذات أهمية حيوية، التي حددها المشرع في التجهيزات والمنشآت والأنظمة الضرورية للحفاظ على استمرارية الوظائف الحيوية للمجتمع والصحة والأمن والسلامة

1- عادل عبد المنعم: أمن المعلومات والأمن القومي (المرجع السابق)، ص: 202.
2- القانون رقم 05.20 يتعلق بالأمن السيبراني، الجريدة الرسمية عدد 6904 بتاريخ 30 يوليوز 2020، ص: 4160.
3- فؤاد بنصغير: الأمن السيبراني بالمغرب، مقال نشر على الرابط التالي:
https://www.hespress.com/517499-الأمن-السيبراني-في-المغرب؟.Html
4- Stratégie nationale en matière de cybersécurité : Administration de la défense Nationale, p : 12-13. Voir le lien suivant :
https://www.dgssi.gov.ma/sites/default/files/attached_files/strategie_nationale.pdf
5- فيصل محمد عبد الغفار: الحرب الإلكترونية، الجنادرية للنشر والتوزيع، الطبعة الأولى 2016، ص: 9.

والتقدم الاقتصادي أو الاجتماعي،[1] إلى مواجهة المخاطر السيبرانية وتعزيز الثقة في البنيات التحتية للاتصالات والمعلومات وتطبيقاتها وخدماتها في شتي المجالات الحيوية من خلال تأمينها من أجل تحقيق بيئة رقمية آمنة وموثوقة للمجتمع المغربي بمختلف أطيافه.

2- آليات تنفيذ الإستراتيجية المغربية للأمن السبراني

تستلزم الأهداف المرسومة للإستراتيجية المغربية للأمن السيبراني إيجاد وسائل ضرورية لتحقيقها من خلال تعزيز القدرات الوطنية والتعاون الوطني والدولي.

2-1 تعزيز القدرات الوطنية في مجال الأمن السيبراني

من أجل تحقيق الأهداف المرسومة لإستراتيجية الأمن السيبراني يعمل المغرب على تعزيز القدرات الوطنية في هذا المجال بشكل منسجم ومتكامل من أجل التصدي والتخفيف من المخاطر السيبرانية وذلك عبر الوسائل التالية:

أ- الإطار القانوني

يعتبر الإطار القانوني والتنظيمي، حاجة ملحة، نظرا لكونه عاملا مؤسسا لعنصر الثقة، ليس فقط في دعم الاستثماروتقديم نوعية أفضل من الخدمات بكلفة وأسعار تنافسية، وإنما أيضا في إرساء أسس ثقة المواطن في مجتمع المعلومات، وذلك انطلاقا من أن القانون، هو ضمانة الحقوق والحريات2.

إن إستراتيجية المغرب للأمن السيبراني، شأنها شأن الدول الأخرى، لم تغفل مسألة تأهيل الإطار التشريعي والتنظيمي في هذا المجال، وهذا الأمر بدأ حتى قبل أن يتم وضع هذه الإستراتيجية وبالضبط سنة 2003 مع إصدار القانون رقم 07.03 بتتميم مجموعة القانون الجنائي فيما يتعلق بالجرائم المتعلقة بنظم المعالجة الآلية للمعطيات3. وهذا القانون ملأ الفراغ التشريعي بشأن الأنشطة المعلوماتية، والذي سمح لأول مرة بمعاقبة الدخول الاحتيالي إلى نظام للمعالجة الآلية للمعطيات.

وفي سنة 2009 تم تبني القانون رقم 09.08 المتعلق بحماية الأشخاص الذاتيين تجاه معالجة المعطيات ذات الطابع الشخصي4، الذي يهدف إلى حماية الأشخاص الذاتيين ضد الانتهاكات أثناء هذه المعالجة، كما أحدث هذا القانون اللجنة الوطنية لمراقبة حماية المعطيات ذات الطابع الشخصي، التي عهد إليها المشرع إعمال أحكام ما جاء به هذا القانون ونصوصه التطبيقية، من قبيل تلقي الشكايات، والإدلاء بالآراء القانونية ذات الصلة بمعالجة المعطيات ذات الطابع الشخصي، وتسليم الأذون الضرورية.[5]

1- القانون رقم 05.20 (المرجع السابق).
2- منى الأشقر جبور: السيبرانية هاجس العصر (المرجع السابق)، ص: 18.
3- ظهير شريف رقم 1.03.197 صادر في 16 من رمضان 1424 (11 نوفمبر 2003) بتنفيذ القانون رقم 07.03 بتتميم مجموعة القانون الجنائي فيما يتعلق بالجرائم المتعلقة بنظم المعالجة الآلية للمعطيات، الجريدة الرسمية عدد 5171 بتاريخ 22 ديسمبر 2003.
4- ظهير شريف رقم 1.09.15 صادر في 22 من صفر 1430 (18 فبراير 2009) بتنفيذ القانون رقم 09.08 المتعلق بحماية الأشخاص الذاتيين تجاه معالجة المعطيات ذات الطابع الشخصي، الجريدة الرسمية عدد 5711 بتاريخ 23 فبراير 2009.
5- Ali El Azzouzi : les enjeux cybersécurité au Maroc, Op. Cit, P : 10.

وتبقى أقوى نقلة تشريعية في مجال الأمن السيبراني هو إصدار القانون رقم 05.20 يتعلق بالأمن السيبراني[1] عام 2020، الذي حدد:

- قواعد ومقتضيات الأمن المطبقة على نظم معلومات إدارات الدولة والجماعات الترابية والمؤسسات والمقاولات العمومية، وعلى البنيات التحتية ذات الأهمية الحيوية وعلى مستغلي الشبكات العامة للمواصلات ومزودي خدمات الإنترنت ومقدمي خدمات الأمن السيبراني ومقدمي الخدمات الرقمية وناشري منصات الإنترنت.

- الإطار الوطني لحكامة الأمن السيبراني؛

- إطار التعاون وتبادل المعلومات بين السلطة الوطنية للأمن السيبراني والمصالح المختصة للدولة المكلفة بمعالجة الجرائم الماسة بنظم المعالجة الآلية للمعطيات؛

- المساهمات التي تقدمها السلطة الوطنية للهيئات الوطنية المختصة من أجل تعزيز الثقة الرقمية، وتطوير رقمنة الخدمات المقدمة من طرف الدولة، وحماية المعطيات ذات الطابع الشخصي؛

- اختصاصات السلطة الوطنية لاسيما في ما يتعلق بتطوير الخبرة الوطنية والتحسيس في مجال الأمن السيبراني لفائدة الهيئات والفاعلين في القطاع الخاص والأفراد، وتقوية التعاون مع المؤسسات الوطنية والأجنبية.

بيد أن تطبيق هذا القانون يتوقف على إصدار النص أو النصوص التنظيمية المتعلقة أساسا بتحديد الدليل المرجعي لتصنيف أصول المعلومات ونظم المعلومات الواردة في المواد 4 و5 من هذا القانون فيما يخص وضع وتنفيذ سياسة لأمن نظم المعلومات لكل هيئة معنية وتحديد المخاطر التي تهدد أمن نظم معلوماتها واتخاذ الإجراءات التقنية والتنظيمية اللازمة لإدارة هذه المخاطر. ثم تصنيف أصولها المعلوماتية ونظم معلوماتها حسب مستوى حساسيتها من حيث السرية والتمامية والتوافر وكذا تحديد إجراءات تأهيل الأشخاص الذين يمكنهم الولوج إلى المعلومات المصنفة وشروط معالجة هذه المعلومات أو تبادلها أو تخزينها أو نقلها. هذا بالإضافة إلى ما جاءت به المادة 6 حول تعيين الهيئة المعنية للمسؤول عن أمن نظم المعلومات يتولى السهر على تطبيق سياسة أمن نظم المعلومات، وإجمالا فإن المواد التي أحالت على النص التنظيمي بلغت 14 مادة من أصل 53 مادة التي جاء بها القانون المذكور.

ب- تنظيم برامج التكوين المرتبطة بالقضايا التقنية والقانونية التي يطرحها الأمن السيبراني

وفي هذا الإطار أوردت الإستراتيجية المغربية للأمن السيبراني تحديد خصوصيات الكفاءة المناسبة في مجال الأمن السيبراني، وتنظيم دورات تكوينية لفائدة مستخدمي الهيئات والبنيات التحتية ذات الأهمية الحيوية من أجل تعزيز القدرات الوطنية في هذا المجال2.

1- ظهير شريف رقم 1.20.69 صادر في 4 ذي الحجة 1441 (25 يوليو 2020) بتنفيذ القانون رقم 05.20 المتعلق بالأمن السيبراني، الجريدة الرسمية عدد: 6909 بتاريخ 17 أغسطس 2020.

2 - Stratégie nationale en matière de cybersécurité, Op. Cit, P: 15.

ج- التحسيس

وذلك من خلال تحديد وتنفيذ برامج تحسيسية بشأن الأخلاقيات السيبرانية والتحديات المتعلقة بتهديدات ومخاطر الأمن السيبراني لفائدة مستخدمي الهيئات والبنيات التحتية ذات الأهمية الحيوية والقطاع الخاص والأفراد، خاصة الأطفال ومستعملي شبكات الانترنت.[1]

د- دعم البحث والتطوير في مجال أمن نظم المعلومات

تهدف هذه الآلية إلى ضمان الاستقلالية العلمية والتقنية، ولن يتأتى ذلك إلا من خلال تشجيع تطوير الحلول الوطنية في مجال الأمن المعلوماتي، سواء تعلق الأمر بالبحث الجامعي أو ما يقدمه الخبراء الوطنيين أو الدوليين الذين يمكنهم القيام بمساعدة لحل المشاكل المرتبطة بالأمن السيبراني.[2]

2-2 التعاون الوطني والدولي

تضطلع الدول بدور رئيسي في أن تكون مثالا يحتذى به، وفي التشجيع على تبادل المعلومات والتعاون على الصعيدين الوطني والإقليمي. ولكن نظرا لكون الإنترنت شبكة دون سيطرة مركزية، تملكها أو تديرها العديد من الكيانات المختلفة، فإنه لا يمكن لكيان واحد المحافظة على أمنها.[3] فالحاجة إلى التعاون الوطني والدولي ينبع من الطابع العالمي لشبكات الاتصالات.[4] فالاستراتيجيات الوطنية تتشارك في العديد من المبادئ، إذ يجب أن تتولى الحكومات مسؤولية عن سياسات الأمن السيبراني من خلال التعاون المشترك بين مختلف الوزارات والوكالات بغرض تعزيز التعاون بين القطاعين العام والخاص والتعاون الدولي من دون تجاهل احترام القيم الأساسية مثل حرية المعلومات والوصول إلى الإنترنت.[5]

فعلى المستوى الوطني، أشارت الإستراتيجية المغربية للأمن السيبراني إلى تطوير التعاون الوطني في مجال الأمن السيبراني وتنسيق أعمال كل المتدخلين في هذا الموضوع. وقد تم إسناد مهمة الإشراف على إستراتيجية الدولة للأمن السيبراني والتنسيق بين القطاعات الوزارية المعنية إلى المديرية العامة لأمن نظم المعلومات التابعة لإدارة الدفاع الوطني، كما تم تكليف هذه المديرية بضمان الرصد التكنولوجي من أجل التعرف ومتابعة الابتكارات في مجال امن نظم المعلومات، وإحداث، بمعية القطاعات الأخرى، نظام الرصد والإنذار المتعلقة بالأحداث المتوقعة والتي من المحتمل أن تؤثر على أنظمة الأمن داخل الدولة.[6]

أما فيما يتعلق بالتعاون الدولي، وبالنظر إلى أن الأمن السيبراني يعد ظاهرة عبر وطنية، فإن المغرب صادق في فبراير 2014 على اتفاقية بودابست لمكافحة الجرائم الإلكترونية والتي تعتبر أول معاهدة دولية في هذا المجال كما

1 - Ibid, P: 15.
2 - Ibid, P: 15.
3- المبادئ التوجيهية المتعلقة بأمن البنية التحتية للأنترنت في الدول العربية، تقرير صدر عن مجتمع الأنترنت (Internet Society) مارس 2020، ص: 7.
4 - Stratégie nationale en matière de cybersécurité, Op. Cit, P : 15.
5- دانيال فونتر: الاستراتيجية السيبرانية، (المرجع السابق)، ص: 76.
6 - Marouan REDOUABY et Mouna LAFREM : La pratique de l'intelligence économique dans les administrations publiques marocaines, Dossiers de Recherches en Economie et Gestion Dossier 9, N° 1 : Juin 2020, Université HASSAN II, FSJES Mohammedia, P : 87.

سبقت الإشارة إلى ذلك. هذا وقد شارك المغرب في مبادرة "سيبر جنوب" "cyberSud"، وهو مشروع أوروبي للتعاون في مجال مكافحة الجرائم السيبرانية مع دول الجوار في الضفة الجنوبية للبحر الأبيض المتوسط، والتي تم الإعلان عليه رسميا في مارس 2018 بتونس. والهدف الأساسي لهذا المشروع هو تعزيز التشريعات الوطنية والقدرات المؤسساتية في مجال الجرائم السيبرانية والأدلة الإلكترونية، طبقا للمتطلبات المتعلقة بحقوق الإنسان ودولة القانون.[1]

كما حصل المغرب إلى جانب بعض الدول العربية وهي تونس ومصر والسعودية وعمان والإمارات، على عضوية منتدى فرق الأمن والاستجابة للحوادث، وهي مجموعة دولية من فرق التصدي لحوادث أمن الحواسب التابعة للقطاعين العام والخاص، والتي تكونت لتبادل المعلومات والمعرفة وأفضل الممارسات والتصدي للحوادث.[2]

أما فيما يخص التعاون الثنائي في مجال الأمن السيبراني، نذكر على سبيل المثال لا الحصر توقيع مذكرة تفاهم بين المغرب والهند، تحدد الإطار العام للتعاون في مجال الأمن الإلكتروني بين إدارة الدفاع الوطني المغربية ونظيرتها الهندية، ويشمل هذا التعاون بالأساس تبادل الخبرة في مجال تكنولوجيا الأمن السيبراني وتبادل أفضل الممارسات والتكوين، وجاء ذلك على إثر الزيارة التي قام بها الوزير المنتدب لدى رئيس الحكومة المغربي، المكلف بالدفاع الوطني إلى الهند من 24 إلى 27 سبتمبر 2018 إلى الهند.[3]

خاتمة

تأسيسا على ما سبق فإن الاهتمام بإستراتيجية الأمن السيبراني انتقل إلى سلم الأولويات بالنسبة للدول، بعدما تحولت الشبكات الاجتماعية والإنترنت في ظرف وجيز إلى ركيزة أساسية في الأنشطة الاقتصادية والاجتماعية والثقافية في مختلف أنحاء العالم. ويبدو أن هذا الأمر ينطوي على إعادة تعريف الإستراتيجية التقليدية من أجل التكيف مع هذا التحول.

وبعد دراسة حالة الإستراتيجية المغربية للأمن السيبراني تبين أن هذه الاستراتيجية تتماشى، على مستوى الشكل، مع النهج العالمي في هذا المجال من حيث الأهداف المسطرة والوسائل، انسجاما مع توصيات المنظمات الدولية في هذا الشأن. وتعتبر هذه الإستراتيجية إستراتيجية وقائية دفاعية تروم إلى تعزيز الدفاع السيبراني للقطاع الوصي (إدارة الدفاع الوطني) بتنسيق مع القطاعات الوزارية الأخرى وتطوير القدرات الوطنية للأمن السيبراني أبرزها التدابير القانونية والتقنية والتنظيمية والتعاون الوطني والدولي.

بيد أن تنفيذ هذه الإستراتيجية تعترضهما مجموعة من العراقيل من قبيل التحدي الأكثر صعوبة في إستراتيجية الأمن السيبراني وهو الطبيعة المتطورة باستمرار للتهديدات الأمنية في ظل إغفال الجدولة الزمنية لتنفيذ هذه الإستراتيجية، وعدم تنصيصها على الميزانيات والموارد اللازمة لإنجاحها، هذا بالإضافة إلى ضعف الوعي بأمن المعلومات

---

1 - Ali El Azzouzi : les enjeux cybersécurité au Maroc, livre blanc, DATAPROTECT/AUSIM, Septembre 2018, P : 4.

2- المبادئ التوجيهية المتعلقة بأمن البنية التحتية للإنترنت في الدول العربية، (المرجع السابق)، ص: 13.

3- أنظر نص البلاغ (باللغة الفرنسية) الصادر عن إدارة الدفاع الوطني على الرابط التالي:
https://www.dgssi.gov.ma/fr/content/signature-d-un-memorandum-d-entente-avec-l-inde.html

لدى شريحة عريضة من المواطنين والموظفين في القطاع العام والخاص الذين يعتبرون الحلقة الأضعف في النظام المعلوماتي للمغرب حتى مع وجود أنظمة الحماية المتطورة، مما سيزيد من معضلة التهديدات والاختراقات المعلوماتية.

قائمة المراجع

المراجع باللغة العربية

- أميرة عبد العظيم محمد عبد الجواد: المخاطر السيبرانية وسبل مواجهتها في القانون الدولي، مجلة الشريعة والقانون، العدد 35، الجزء الثالث 2020.
- أكرم حسام فرحات: حوائط الردع. الجدار السيبراني الصيني في مواجهة مشروع العقل الأمريكي، مقال نشر على الرابط التالي: /https://tahreersr.com/reports/حوائط-الردع-الجدار-السيبراني-الصيني-ف
- دانيال فونتر: الاستراتيجية السيبرانية، عالم المعرفة، سلسلة شهرية يصدرها المجلس الوطني للثقافة والفنون والآداب بالكويت، عدد يونيو 2019.
- مصطفى ربيع: فرص واعدة. تنامي اقتصادات التواصل الاجتماعي رغم الضغوط الأمنية، مجلة اتجاهات الأحداث، العدد 26، مركز المستقبل للأبحاث والدراسات المتقدمة، 2018.
- منى الأشقر جبور: السيبرانية هاجس العصر، المركز العربي للبحوث القانونية والقضائية (جامعة الدول العربية)، (د.س.ن)، ص: 26.
- خالد الشرقاوي السموني: فوضى العالم، مطبعة الكرامة، الطبعة الأولى سنة 2021.
- شيخه حسين الزهراني: الطبيعة القانونية للهجوم السيبراني وخصائصه، مجلة جامعة الشارقة للعلوم القانونية، المجلد 17، العدد 7، يونيو 2020.
- كليفتون بوول: أمن المعلومات اللاسلكية: أمن تقنية المعلومات، سلسلة كتب التقنيات الإستراتيجية والمتقدمة الصادرة عن المنظمة العربية للترجمة، ترجمة محمد مراياتي، سنة 2011.
- خالد بن سليمان الغثبر ومحمد بن عبد الله القحطاني: أمن المعلومات، مركز التميز لأمن المعلومات، جامعة الملك سعود، الطبعة الأولى 2009، أنظر الرابط التالي:-file:///E:/download-pdf-ebooks.org 1494778637Az9H4.pdf
- لورنس م. أوليفا: أمن تقنية المعلومات، سلسلة كتب التقنيات الإستراتيجية والمتقدمة الصادرة عن المنظمة العربية للترجمة، ترجمة محمد مراياتي، سنة 2011.
- المبادئ التوجيهية المتعلقة بأمن البنية التحتية للإنترنت في الدول العربية، تقرير صدر عن مجتمع الإنترنت (Internet Society) مارس 2020.
- عادل عبد المنعم: تهديدات غير تقليدية: آليات حماية البنية التحتية الحرجة من الاختراق الالكتروني، حلقة نقاشية عن كيفية حماية البنية التحتية الحرجة من الاختراقات الإلكترونية، نظمها مركز المستقبل يوم 28 سبتمبر 2016، أنظر الرابط الإلكتروني التالي: /https://futureuae.com/ar-AE/Activity/Item/65تهديدات-غيرتقليدية-آليات-حماية-البنية-التحتية –الحرجة-من-الاختراقالالكتروني -
- عبد الغفار عفيفي الدويك: استراتيجية الردع السيبراني. التجربة الأمريكية، مجلة السياسة الدولية، العدد 213، يوليوز 2018.
- عادل عبد المنعم: أمن المعلومات والأمن القومي، مجلة السياسة الدولية، العدد 213، يوليوز 2018.

- سرى غضبان غيدان ومحمد منذر جلال الربيعي: الأمن السيبراني وسياسات المواجهة الدولية، مجلة الدراسات الاستراتيجية والعسكرية (تصدر عن المركز الديمقراطي العربي)، المجلد الثاني، العدد التاسع، ديسمبر 2020.
- عمر حامد شكر: المجال الخامس.. الفضاء الالكتروني، المعهد المصري للدراسات، يونيو 2019.
- شيخه حسني الزهراين: التعاون الدولي في مواجهة الهجوم السيبراني، مجلة جامعة الشارقة، المجلد 17، العدد 1، يونيو 2020.
- التقرير الصادر عن لجنة الأمم المتحدة الاقتصادية والاجتماعية لغرب آسيا "الاسكوا" حول "الأمن في الفضاء السيبراني ومكافحة الجرائم السيبرانية في المنطقة العربية" سنة 2015.
- التقرير الصادر عن لجنة الأمم المتحدة الاقتصادية والاجتماعية لغرب آسيا "الاسكوا" حول "الأمن في الفضاء السيبراني ومكافحة الجرائم السيبرانية في المنطقة العربية" سنة 2015.
- تقرير صادر عن اللجنة الاقتصادية والاجتماعية لغربي آسيا حول "الأمان في الفضاء السيبراني ومكافحة الجرائم السيبرانية في المنطقة العربية: توصيات سياساتية"، الأمم المتحدة 2015.
- القانون رقم 05.20 يتعلق بالأمن السيبراني، الجريدة الرسمية عدد 6904 بتاريخ 30 يوليوز 2020.
- فؤاد بنصغير: الأمن السيبراني بالمغرب، مقال نشر على الرابط التالي: https://www.hespress.com/-517499 الأمن-السيبراني-في-المغرب؟html.
- فيصل محمد عبد الغفار: الحرب الإلكترونية، الجنادرية للنشر والتوزيع، الطبعة الأولى 2016.
- ظهير شريف رقم 1.03.197 صادر في 16 من رمضان 1424 (11 نوفمبر 2003) بتنفيذ القانون رقم 07.03 بتتميم مجموعة القانون الجنائي فيما يتعلق بالجرائم المتعلقة بنظم المعالجة الآلية للمعطيات، الجريدة الرسمية عدد 5171 بتاريخ 22 ديسمبر 2003.
- ظهير شريف رقم 1.09.15 صادر في 22 من صفر 1430 (18 فبراير 2009) بتنفيذ القانون رقم 09.08 المتعلق بحماية الأشخاص الذاتيين تجاه معالجة المعطيات ذات الطابع الشخصي، الجريدة الرسمية عدد 5711 بتاريخ 23 فبراير 2009.
- ظهير شريف رقم 1.20.69 صادر في 4 ذي الحجة 1441 (25 يوليو 2020) بتنفيذ القانون رقم 05.20 المتعلق بالأمن السيبراني، الجريدة الرسمية عدد: 6909 بتاريخ 17 أغسطس 2020.
- المبادئ التوجيهية المتعلقة بأمن البنية التحتية للإنترنت في الدول العربية، تقرير صدر عن مجتمع الأنترنت (Internet Society) مارس 2020.

المراجع باللغات الأجنبية

- Ali El Azzouzi : les enjeux cybersécurité au Maroc, livre blanc, DATAPROTECT/AUSIM, Septembre 2018.
- Marouan REDOUABY et Mouna LAFREM : La pratique de l'intelligence économique dans les administrations publiques marocaines, Dossiers de Recherches en Economie et Gestion Dossier 9, N° 1 : Juin 2020, Université HASSAN II, FSJES Mohammedia. :
- Mourad El Manir : L'Afrique face aux défis protéiformes du cyberespace, policypaper, décembre 2019, voir le lien suivant :
- https://www.policycenter.ma/sites/default/files/PP_19-20_Al-Manir.pdf
- Romain Boos. La lutte contre la cybercriminalité au regard de l'action des États. Droit. Université de Lorraine, 2016.

- PASCAL BOU NASSAR, BASSEM HAIDAR, MONA AL ACHKAR : Vers une stratégie nationale de cybersécurité, Centre Arabe de Recherches Juridiques et Judiciaires, voir le lien suivant :
- https://carjj.org/sites/default/files/events/vers_une_strategie_nationale_de_cybersecurite-1_-_mn_lshqr.pdf
- RegnerSabillon, Victor Cavaller and Jeimy Cano: National Cyber Security Strategies: Global Trends in Cyberspace, International Journal of Computer Science and Software Engineering (IJCSSE), Volume 5, Issue 5, May 2016.

المواقع الإلكترونية الرسمية

- https://www.dgssi.gov.ma/sites/default/files/attached_files/strategie_nationale.pdf
- https://www.dgssi.gov.ma/sites/default/files/attached_files/referentiel_de_gestion_des_incidents_de_cybersecurite.pdf
- https://www.dgssi.gov.ma/fr/content/signature-d-un-memorandum-d-entente-avec-l-inde.html
- https://www.coe.int/fr/web/conventions/full-list/-/conventions/treaty/185/signatures



احتمالات الحرب بين الصين والولايات المتحدة وفق افتراضات نظريات انتقال السلطة في النظام الدولي

The possibilities of war between China and the United States according to the hypothesis of the power transition theory in the international system

Elhoussaine Gharoui الحسين غروي

طالب دكتوراه في السنة الخامسة، تخصص الدراسات السياسية والعلاقات الدولية

جامعة سيدي محمد بن عبد الله-كلية العلوم القانونية والاقتصادية والاجتماعية بفاس -المغرب-

البريد الإلكتروني: gharoui@gmail.com

ملخص البحث

ينطلق الموضوع من الافتراضات الرئيسية لنظرية انتقال السلطة في النظام الدولي. في الواقع لا يوجد سوى القليل من الدعم لآثارها التجريبية. لم تحقق أي دولة موقفاً سمح لها لفترة طويلة بالتحكم التام في النظام الدولي بما يتناسب مع مصالحها على حساب القوى الكبرى الأخرى. تعد تحولات القوة نادرة بشكل ملحوظ، ونادرًا ما تحدث نتيجة لمعدلات متفاوتة من النمو الاقتصادي، وحينما تقع غالبًا ما تحدث بشكل سلمي، إذ نادرا ما تكون تحولات القوة سببا للحرب، بل نتيجة لها. الحروب بين القوى الصاعدة والمهيمنة قليلة الحدوث ولا يخوضها أي من الجانبين في المقام الأول في محاولة للدفاع عن النظام الدولي أو تعديله لصالحه. ومن ذلك يصل الموضوع إلى نفي فرضية نشوب الحرب بين الولايات المتحدة الأمريكية والصين تحت ذريعة إحداث تغيير في بنية النظام الدولي أو الحفاظ على قواعد الوضع الراهن. كل المؤشرات تميل إلى بداية تشكل نظام دولي مفتوح متعدد الأقطاب مع التحول الجغرافي للثروة لصالح المحيطين الهادي والهندي.

الكلمات المفتاح

انتقال السلطة – التسلسل الهرمي للسلطة – الدولة المتحدية- الدولة المهيمنة- النظام الدولي

Abstract

The subject starts from the hypothesis of the theory of power transition in the international system. In fact, there is few evidences to support it in international practice. Needless to say, no country has achieved a position that allows it for a long time to fully control the international system according to its interests to the detriment of other great powers. Power transitions are remarkably rare, and very rarely due to unequal rates of economic growth, and when they do occur, they often happen peacefully. Hence, power transitions are seldom a cause of war, but rather one of its consequences. Wars between revisionist and dominant powers are rare, they do not go to war to defend or modify the international system. From there, the subject manages to deny the hypothesis of an outbreak of war between China and the United States of America under the pretext of changing the structure of the international system or of preserving the rules of the status quo. Therefore, several indications tend to be the beginning of the formation of an open multipolar international system with a geographical mutation of wealth in favor of the Pacific and Indian oceans.

Keywords

Power transition - international system - Hierarchy of power - Revisionist state - International system

مقدمة

أطلق معظم الدارسين على النظام الدولي لما بعد انهيار الاتحاد السوفييتي وصف الأحادية القطبية، رغم احتفاظ روسيا بمقدراتها النووية وأوروبا بقوتها الاقتصادية، وفي ظل مناخ دولي يتسم بصعود قوى دولية غير تقليدية. نظام عالمي تقوده الولايات المتحدة في المجالات السياسية والعسكرية والاقتصادية والثقافية، ترسخت ضمنه العادات والأعراف الدولية، وانتظمت في إطاره العلاقات الديبلوماسية والمعاملات التجارية عبر قنوات ومؤسسات معترف بها. هذا الوضع يشكل صورة تستجيب لمنطلقات نظريات انتقال السلطة، بل ويمثل ساحة اختبار لمبادئها وتوقعاتها في مجال الحرب. فصعود الصين يمثل مثالا ملموسا يمكن تأطيره من منظور هذه النظريات التي تتنبأ بكون الدول الصاعدة تعمل باستمرار على تحدي القوى المهيمنة وقواعد الوضع الراهن. لذلك، كل التوقعات الخاصة بمآل العلاقة المتوترة بين الصين كدولة صاعدة، تكتسب بمرور الزمن مزيدا من المواقع على الساحة الدولية، والولايات المتحدة الأمريكية كدولة مهيمنة على النظام الدولي الراهن، لا يمكنها سوى استحضار أطروحات نظريات انتقال السلطة.

تجد الصين نفسها اليوم، في قلب الأسئلة الاستراتيجية في آسيا وخارجها. كانت الرغبة في تعزيز قوتها واقعة ثابتة تحدد خياراتها التنموية واستراتيجيات انفتاحها على العالم منذ انطلاق سياسة الإصلاح التي أطلقها دونغ شياو بينغ عام 1970[1]. منذ منتصف الثمانينيات من القرن الماضي، اختارت الصين التركيز على التنمية الاقتصادية و- بشكل متزامن - على تطوير القدرات العسكرية. وهكذا، يبدو أن الظاهر من الأولويات يخفي في الواقع استمرارية الغايات الكبرى للصين، والتي تحوم حول تأكيد القوة الصينية من خلال الاعتماد - كما عبر عنه ماو تسي تونغ - على " الساقان الاثنان" (les deux jambes)[2]، مع تحديد الولايات المتحدة كأولوية للاستراتيجية الخارجية للصين[3]"، بما يتطلب هذا الاختيار من تحديات على الساحة الدولية.

إشكالية البحث

تحاول هذه الورقة بحث استقرار النظام الدولي الراهن وخيارات الولايات المتحدة لضمان استمراريته من خلال تتبع السمات المشتركة لاستراتيجيات أمنها القومي لما بعد الحرب الباردة، وتبحث في النقاشات الراهنة حول مكانة الصين في هذا النظام واستراتيجياتها نحو ريادة العالم، لتصل لاستنتاج حول احتمالات حدوث صدام عسكري مباشر بين القوتين كما تفترض نظريات انتقال السلطة. يعالج الموضوع السؤال الاشكالي التالي: هل تمثل التوجهات الراهنة للصين في المجالات الاقتصادية والسياسية والعسكرية والثقافية تمهيدا لانتقال أعظم للسلطة في العلاقات الدولية؟

ينبثق عن هذا التساؤل جملة من التساؤلات الفرعية:

- هل تعتبر الممارسة الراهنة للصين تحديا حقيقيا للهيمنة الأمريكية على الساحة الدولية؟
- كيف تنظر الولايات المتحدة الأمريكية للأدوار الجديدة للصين في الساحة الدولية؟
- هل الحرب الصينية الأمريكية في المستقبل ممكنة؟ وإن حدثت:

---

[1] Niquet-Cabestan, Valérie (2005), L’émergence de la puissance chinoise : facteur de paix ou de conflit?, Carn.info, Vol. 4, n° 24, Presses Universitaires de France, Paris, p. 47.
[2] Ibid., pp. 47- 48.
[3] La défense de la République populaire de Chine (2002), Livre blanc, Pékin.

- هل تكون الصين، القوة الصاعدة، هي الدولة البادئة كما تفترض منطلقات روبرت جيلبن (R. Gilpin) ؟
- أو من قبل الولايات المتحدة عن طريق حرب وقائية، كقوة مهيمنة آخذة في الانحدار كما يرى أورغانسكي (Organski)؟

فرضيات البحث

الصين قوة ماضية بثبات في ربح مساحات متزايدة على المسرح الدولي، ما يشكل ضغطا متواصلا على الولايات المتحدة الأمريكية كقوة احتكرت السلطة في العلاقات الدولية، على الأقل في المرحلة التي تلت انهيار المعسكر الشرقي نهاية العقد الثامن من القرن العشرين. طبقت الصين بالفعل لأكثر من عشرين عامًا استراتيجية إصلاحات حيوية لتقوية النظام، والنتيجة أنها تمثل اليوم قوة دولية تنافس نظيرتها عند الولايات المتحدة الأمريكية، إلا أن مآل العلاقة بين القوتين لن ينحو باتجاه حرب شاملة كما تفترض نظريات انتقال السلطة، إنما يمهد لتشكل نظام دولي ينفلت من السيطرة الأمريكية نحو عالم متعدد الأقطاب.

أهمية البحث

يستمد الموضوع أهميته من واقع العلاقات الدولية الراهنة، ومن القلق المتزايد لدى الولايات المتحدة الأمريكية تجاه القوة المتنامية للصين في العقدين الأخيرين. يبحث في التحولات المفترضة للسلطة في النظام الدولي، وما يمكن أن يترتب عنها من تداعيات في تدبير العلاقة بين القوتين الدوليتين. إن الجدل الأمريكي الحديث حول الصعود المنتظم للصين يمثل مثالا ملموسا يمكن تأطيره من منظور نظرية انتقال السلطة، وبالتالي فإن التوقعات بنشوب حرب بين الصين وأمريكا لا يمكنها سوى أن تستحضر بشكل روتيني منطلقات هذه النظرية باعتبارها سابقة تاريخية. اعتماد البحث على نظريات انتقال السلطة في العلاقات الدولية لتحليل العلاقة بين القوتين أمر بالغ الأهمية، كون النظام الراهن يستجيب تماما لمنطلقاتها، يمكن أن يشكل مختبرا تجريبيا يضع إطارها النظري أمام محك حقيقي.

منهج البحث

تعتمد الدراسة بشكل أساسي على المنهج الوصفي لأهميته في الدراسات السياسية، وقدرته على الوصف الكيفي للظاهرة الدولية، دون أن يعني ذلك اعتمادا مطلقا يلغي حضور مناهج أخرى كلما كانت حاجة البحث إليها ملحة؛ فللمنهج التاريخي أهمية في فهم انتقالات السلطة في الأنظمة الدولية عبر فترات تاريخية متلاحقة، وللمنهج النسقي موقعه في إظهار دور التداخلات والتفاعلات بين العناصر المكونة للنظام الدولي باعتباره نظاما خاصا، يقوم على قواعد تنظم حركيته، وفاعلين متعددين لهم مواقع مختلفة ومهام متفاوتة.

مصطلحات الدراسة

- **الحرب:** يشير مصطلح الحرب كاستعارة إلى القتال المكثف، مدفوعًا بإرادة سياسية قوية[1]. لا يشمل استخدام القوة العسكرية سوى جزء من الوسائل المستخدمة في إطاره. بالمعنى الضيق للكلمة[2]، يمكن

[1] Tertrais, B. (2010), « La guerre : concept et histoire ». Dans : Bruno Tertrais éd., La guerre, Paris cedex 14, France: Presses Universitaires de France, pp. 7-20.
[2] Ibidem.

تعريف الحرب على أنها نزاع مسلح واسع النطاق بين مجموعتين بشريتين على الأقل: القبائل والمدن والمجتمعات والحركات السياسية والدول والإمبراطوريات والتحالفات وحتى المنظمات الدولية. يطلق عليها تسمية الحرب الكلاسيكية عندما تشمل الجيوش الوطنية على كلا الجانبين في شكل وحدات برية، وبحرية، وجوية[1]. أما غير التقليدية فتتسم باستخدام الوسائل غير المتكافئة: حرب العصابات (المقاومة، التمرد) أو الأعمال الإرهابية؛ استخدام الصواريخ الباليستية، أو الأسلحة الكيماوية؛ أو البيولوجية؛ أو النووية؛ أو حتى الهجمات الإلكترونية.

الحرب بين الولايات المتحدة والصين كما ينظر إليها البحث، في وضع دولي يلائم افتراضات نظريات انتقال السلطة، هي شاملة غير تقليدية تستعمل في إطارها كل الوسائل العسكرية والإلكترونية والثقافية والاقتصادية والسياسية تنتهي بإيقاف زحف الصين أو بإنهاء هيمنة الولايات المتحدة.

- **النظام الدولي**: الطريقة الأنسب لتعريف النظام الدولي هي الانطلاق، كما يفعل ريموند ارون، من التعريف السياسي للدولة، ومن علاقاتها مع الدول الأخرى[2]. يبدو هذا النظام اليوم أكثر تعقيدًا وأقل قابلية للقراءة مما كان عليه خلال الحرب الباردة. يتحدث برتراند بادي عن نظام "ما بعد القطبين"[3]. في البحث عن توصيف موضوعي لطبيعة النظام الدولي الراهن، يمكن اقتراح ثلاث فرضيات أساسية[4]: الأولى تجعل العالم المعاصر مرة أخرى ثنائي القطبية، بين الصين والولايات المتحدة (المنظور الاقتصادي)؛ أو بين الولايات المتحدة وروسيا، كإعادة حرب باردة جديدة، حجتهم تكمن في استخدامات حق النقض (الفيتو) في مجلس الأمن الدولي لإصدار قرارات تتعلق بالمصالح الإستراتيجية لأحدهما أو الآخر. والثانية تفترض عالما متعدد الأقطاب، يمنح فرص الاعتراف بالدول الناشئة ولا سيما دول البريكس (البرازيل وروسيا والهند والصين وجنوب إفريقيا). أما الثالثة فتؤكد عدم وجود قطب هيكلي للنظام الدولي خالٍ من القطبية، حجتها اندثار جاذبية القوى العظمى.

في علاقته بمنظور البحث للنظام الدولي، وانطلاقا من محددات نظريات انتقال السلطة في العلاقات الدولية، ينظر البحث لموضوع النظام الدولي على شكل هرمي يجعل الولايات المتحدة قوة مهيمنة عسكريا واقتصاديا وثقافيا، وفي مرتبة أقل القوى الكبرى بما فيها الصين كقوة تقفز قفزات مسرعة نحو الريادة العالمية.

- **انتقال السلطة:** يعنى به في سياق هذا البحث انتقال الريادة من دولة مهيمنة على النظام الدولي وعلى أدوات اشتغاله (حالة الولايات المتحدة الراهن)، إلى قوة كبرى بديلة أخرى اكتسبت من القوة ما يكفي لمنافسة المهيمنة (الصين في سياق البحث)، ليس فقط لتقاسم منافع نظام الوضع الراهن، وإنما للقضاء على تحكمها في آليات ضبطه وإزاحتها عن ريادة العالم.

-

---

[1] Ibidem.
2 Braillard, P. & Djalili, M. (2016). Chapitre IV. Le système international. Dans : Philippe Braillard éd., Les relations internationales, Presses Universitaires de France, Paris cedex 14, France, pp. 72-99.
3 Ibidem.
4 Manon-Nour Tannous - Xavier Pacreau (2020), « Les relations internationales », Découverte de la vie publique, La Documentation française, Paris. En ligne, <www.vie-publique.fr/catalogue/38375-les-relations-internationales> (consulté le 18 Mars 2021)

حدود الدراسة

الحدود الموضوعية: يقتصر البحث في تحليله للموضوع على مرتكزات نظريات انتقال السلطة، لذلك يظل الموضوع خاضعا لحدود تفسيرها.

الحدود الزمانية: يعتمد البحث على تتبع الممارسة الدولية للصين خلال العقود الأربعة الأخيرة دون الغوص في مسار تطور المجتمع الصيني عبر مراحل تاريخية، بما يسمح بمزيد من الفهم للثقافة الصينية، الكفيلة بدورها بتوقع الاستجابة الجماعية ورؤيتها لمستقبل النظام الدولي.

تصميم البحث

يعالج البحث وفق الخطة التالية:

أولا: نظريات انتقال السلطة وتفسير العلاقات الدولية

1. التسلسل الهرمي للسلطة في النظام الدولي
2. مراحل انتقال السلطة في النظام العالمي

ثانيا: مآل العلاقة بين الولايات المتحدة والصين من منظور نظريات انتقال السلطة

1. موقع الصين في التقارير الاستراتيجية الأمريكية
2. الصين والولايات المتحدة واحتمال حرب القيادة العالمية

أولا: نظريات انتقال السلطة وتفسير العلاقات الدولية

تلتقي نظريات انتقال السلطة بالنظرية الواقعية في مقاربتهما المنهجية لموضوع العلاقات الدولية، وفي نظرتهما الموحدة لفكرة التناظر البنيوي بين السياسات الخارجية والداخلية للدول[1]، غير أنها تربط المصلحة الوطنية -كأحد المفاهيم المركزية المشتركة بينهما- بمستويات الرضى لدى النخب الحاكمة حول الوضع الراهن، وهو منظور ذاتي يقوم على قيم وتمثلات هذه النخب، وعلى حالتها المزاجية تجاه هذا الوضع. كما لم تنظر لفكرة الاصطدام كما يفعل مورغنتاو على أساس الطبيعة البشرية العدوانية (استمرارا لمنظور هوبس) كمبرر يدفع الدول إلى زيادة قوتها لأقصى حد، بل من طموح "القوى المراجعة"(révisionnistes) عند تجاوزها قوة الدولة المهيمنة التي تتحكم في النظام الدولي الراهن[2].

يركز روبرت جيلبن -وهو أحد رواد نظريات انتقال السلطة- عند تفسيره التحول في بنية العلاقات الدولية على تراجع قوة الدولة المهيمنة بدل مركزية القوى الصاعدة كما يفعل أورغانسكي[3]. ففي تراجعها المستمر تقدم القوة السائدة تنازلات متواصلة، تمنح الدول الصاعدة فرصا ضمن النظام القائم، ما يعينها على تطوير قدراتها ومنافسة القوة المسيطرة، لتزداد رغبتها في إعادة صياغة "القواعد التي تحكم النظام الدولي، والتوزيع الدولي لمناطق ومجالات النفوذ[4]. هذا التوجه يدفع الدولة المهيمنة إلى اتخاذ الحرب الوقائية أداة للقضاء على تهديد الدول المتحدية، فهي تحس

---

[1] Bernard Boëne (2018), « A.F.K. Organski et l’école de la “transition de la puissance” », *Res Militaris,* vol.8, n°2, Été-Automne, p. 12.
[2] Ibidem.
[3] Robert, Gilpin (1989), *War and Change in international Relations*, Cambridge University Press, Cambridge, p. 187.
[4]Ibidem.

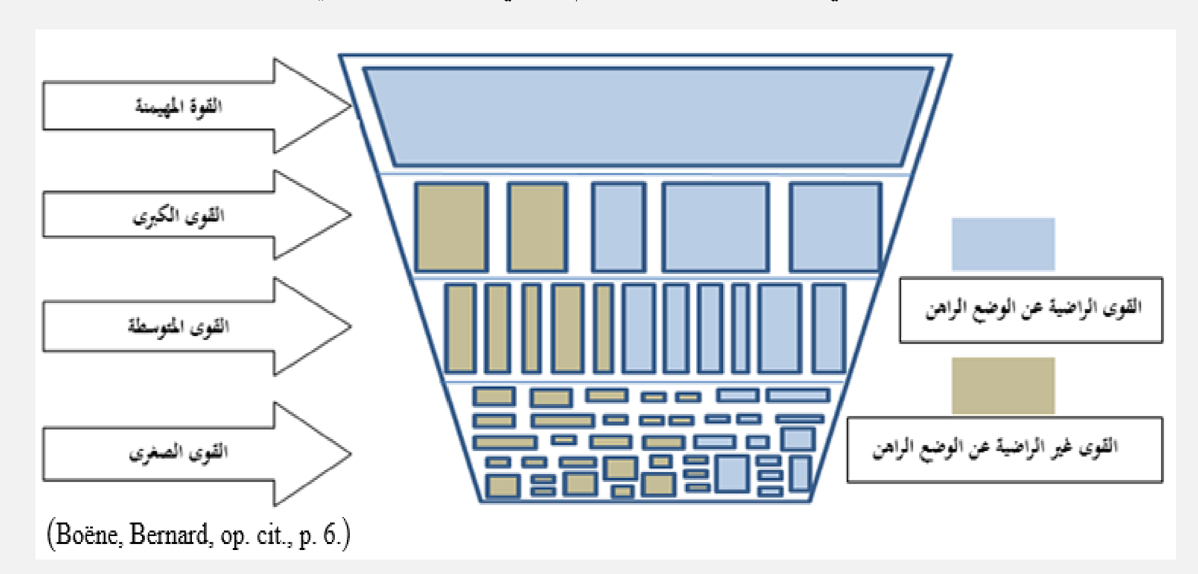
أن الزمن لم يعد في صالحها وبدأ يتحرك ضدها بشكل من الأشكال، وعليها الإسراع بشن حرب استباقية طالما الأفضلية قائمة بجانبها[1]. وفي شن الحرب، كما توجد احتمالات الفوز والحفاظ على النظام القائم بقواعده وأعرافه، توجد فرص الهزيمة تنتهزها الدولة المتحدية لفرض نظامها الخاص وإعادة ترتيب قواعد الوضع الراهن[2].

تنطلق نظريات انتقال السلطة من فكرة الانتظامية الهرمية للنظام الدولي كنسق يمهد للصراع بين القوى الصاعدة والقوة المهيمنة، وتعتمد معدلات النمو الاقتصادي مؤشرا لتوقع الزمن المفترض للاصطدام بين القوتين.

1. التسلسل الهرمي للسلطة في النظام الدولي

ينظر أورغانسكي كأحد رواد نظريات انتقال السلطة، للنظام الدولي بشكل تراتبي (Hiérarchisé)، يقوم على الانتظام أكثر من نزوعه للفوضى[3]، وهو ما يسمح بتعزيز فرص الأمن وخلق مزيد من الثروة. هذا الانتظام يفسر في إطار النظرية بقدرة القوة المهيمنة على فرض خياراتها على باقي الأطراف، بالصيغة التي تقوم بها الولايات المتحدة الأمريكية منذ نهاية الحرب الباردة. ولأن الهيمنة لا تكون مطلقة في الزمن، فإن احتمالات نشوب الحرب بين مكونات النظام تظل قائمة. يتصور أورغانسكي النظام العالمي كخطاطة على شكل هندسي يضم طبقات تنتشر داخلها قوىً غير متكافئة. تتمركز الدولة المهيمنة على واجهته العليا، وباقي الدول متدرجة حسب قوتها بين طبقاته، بحيث تستقر أضعفها وأكثرها عددا ضمن الطبقة السفلى. تنقسم الدول في كل طبقة، حسب درجة الموالاة للدولة المهيمنةن إلى فئتين بعضها حليفة راضية على القواعد التي تحكم النظام، وأخرى مناهضة تحاول مراجعتها. يستمر الصراع بين وحدات الفئتين داخل كل طبقة وبين الطبقات دون تعريض النظام الدولي القائم واستقراره للخطر طالما تتجاوز القوة التراكمية للدولة المهيمنة قوة أي تحالف معارض محتمل. يظهر الرسم التخطيطي رقم 1.1 بعده تمثيلا للنظام الدولي وفق التصور الهرمي عند أنصار نظريات انتقال السلطة (ترجمة الكاتب).

رسم تخطيطي رقم 1.1: تمثيل النظام الدولي وفق تصور نظرية انتقال السلطة[4]



(Boëne, Bernard, op. cit., p. 6.)

---

[1] Ibid. p. 201.
[2] Ibid. p. 186.
[3] A.F.K. Organski and Jacek Kugler (1980), *the War Ledger*, University of Chicago Press, Chicago, p. 358.
[4] Boëne, Bernard, op. cit., p. 6.

يشمل النظام بمفهومه الراهن مجموعات متفاوتة القوة قسمها أورغانسكي إلى أربع فئات[1]: القوة العظمى المهيمنة التي تمتلك أكبر الموارد؛ والقوى الكبرى التي تنافس القوة العظمى، ثم القوى الوسطى والإقليمية التي لا تستطيع تحدي القوة العظمى، فالقوى الصغرى التي تلعب دورًا محدودًا في بيئتها الإقليمية. تفرض القوة المهيمنة رؤيتها للمنتظم الدولي على الدول الأقل نفوذا عن طريق خلق آليات نظام مُساعدة على تحقيق مصالحها في الغالب بتكلفة أقل مما يكون عليه الحال في ظل غياب مثل هذه الآليات[2]. تعمل المؤسسات الدولية الرئيسية كالأمم المتحدة ومنظمة التجارة العالمية، والكثير من المنظمات ذات الاختصاصات المتعددة، على إنشاء القواعد والمعايير والإجراءات الضرورية لاستقرار النظام، وتوفر المجموعات الدولية (مجموعة الثمانية، مجموعة العشرين ...) فرص محادثات أكثر خصوصية تسمح بإشراك القوى الكبرى وبمنحها امتيازات جزئية تحول دون تمردها ضد قواعد النظام. ومهما كانت سلطة الدولة المهيمنة أقل أو أكثر شرعية، فإن النظام يعكس في النهاية قوتها ويعبر عن مصالحها ومصالح بعض من القوى الرائدة[3].

توجد الكثير من الأدلة الوفيرة على أن آليات وضع نظام ما بعد الحرب الباردة تعكس تأثير النفوذ الأمريكي، اعتمادا على مقدراتها الاقتصادية والعسكرية والتقنية والجيوسياسية اللازمة[4]. جعلت البنية الفوقية للنظام بأكمله في خدمة رؤية الولايات المتحدة الرامية إلى نظام تجاري سلمي ولبرالي. استحدثت آليات محددة لحمايته، مثل المؤسسات الاقتصادية والتحالفات الإقليمية، وإن كانت في كثير من الأحيان تقوم بذلك بعيدا عن الحلفاء والمؤسسات الدولية. بشكل عام، تتم الهيمنة الأمريكية على النظام العالمي من خلال المزج بين احتكار القوة في أبعادها المتعددة، واستثمار المواثيق والقواعد التنظيمية التي تحكم النظام.

هذا وإن كان أورغانسكي قد اكتفى عند تحديده لمفهوم التسلسل الهرمي بالنظام العالمي في شموليته، إلا أن دوغلاس ليمك (Douglas Lemke) عمل على توسيع النموذج ليطال التسلسلات الهرمية الإقليمية[5]، بحجة احتواء كل منطقة على قوة مهيمنة وقوى متوسطة وصغرى. فهي أنساق جزئية تنتظم جهويا بالمنطق ذاته الخاص بالنظام الدولي العام، وبنفس الآليات التي تديره، بحيث يخضع توزيع القوة بين مكوناته ونزوعه للاستقرار لحضور قوة إقليمية تهيمن على العلاقات ضمن النسق الإقليمي، ولتأثير الصراعات الدولية على الأنساق الفرعية. يأخذ التفاعل بين النسقين الإقليمي والدولي اتجاها واحدا، فعادة ما يعقب صراعات القوى العظمى ضغوطا مستمرة على المستويات الإقليمية، دون أن تتجاوز النزاعات الإقليمية إطارها المحلي. لكن كيف يتم انتقال السلطة في هذا البناء التراتبي وفق منطلقات هذه النظريات؟

---

[1] Marque Barbara (2011), « Nouveau paradigme stratégique des puissances moyennes », note d’analyse 16, Université catholique de Louvain, Mars, p. 10.

[2] مايكل جيه مازار وآخرون (2016)، فهم النظام الدولي الحالي، مؤسسة RANDK، كاليفورنيا، ص. 15.

[3] Leviathan, Liberal (2011), the Origins, Crisis, and Transformation of the American World Order, N.J.: Princeton University Press, Princeton, p. 55-62.

[4] زيغنيو بريجينسكي (1999)، رقعة الشطرنج الكبرى: السيطرة الأمريكية وما يترتب عليها جيوستراتيجيا، طبعة ثانية، مركز الدراسات العسكرية، عمان، ص. 39.

[5] Douglas LEMKE and Ronald TAMMEN (2003), “Power Transition Theory and the Rise of China”, *International Interactions*, vol. 29, n°4, pp. 269-271.

2. مراحل انتقال السلطة في النظام العالمي

تشكل المنافسة إحدى مرتكزات النظام العالمي وأحد عناصر تطوره، لكنها تتحول في حالات عدة إلى عامل صراع بين القوى المهيمنة لتحديد قواعد هذا النظام، بل وشكلت أحد دوافع الحرب في التصور الماركسي، وفي كل المقاربات السابقة للتحول الذي أحدثه سميت عند مقاربته "الثروة اللامحدودة". بالنسبة لأورغانسكي، إن أكثر الحروب ضراوة هي التي تدور رحاها بين قوى مهيمنة ومتنافسين ساخطين، يمثلون دولا "نمت إلى أقصى قوتها بعد أن ترسخ النظام الدولي، واقتسمت منافعه[1] دون أن تُمنح سوى القليل من مزايا هذا الوضع، ما يدفعها إلى التفكير في شن الحرب لفرض أنظمة أكثر ملاءمة لمكانتها الجديدة[2]. تكون احتمالات حدوثها الوشيك عند اقتراب الدولة المتحدية من تحقيق تعادل تقريبي مع الدولة المهيمنة من حيث الإمكانات المادية[3]. ويسوق أورغانسكي "معدلات النمو[4]" للدولتين الصاعدة والمهيمنة كمؤشر حقيقي يزعزع استقرار النظام ويدفعه مسرعا نحو هاوية الحرب، ويجعل من حتمية الحرب أمرا واقعا لا مناص منه.

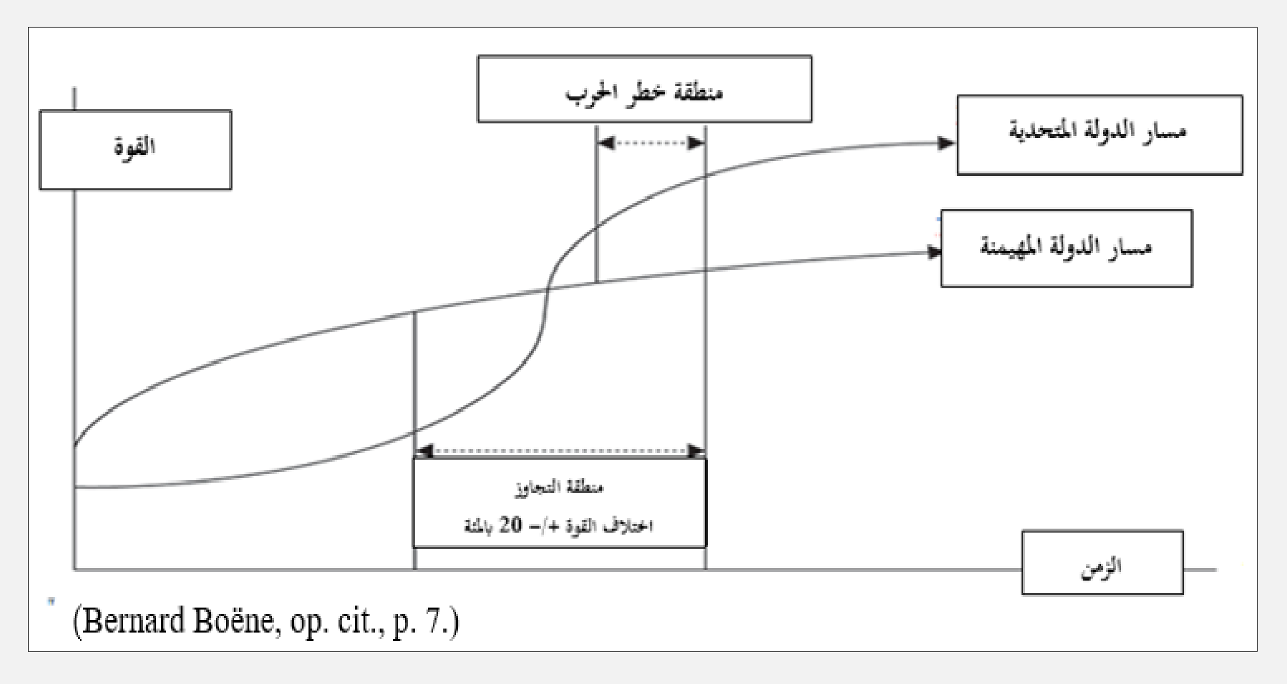
يعتبر أورغانسكي أن دخول بلدٍ في عملية التصنيع [...] يفتح سباقا مفاجئا حول السلطة في النظام الدولي، فهو يقلص الفجوة مع الدول السباقة في هذا المجال[5]، وإن كان منتميا لفئة الدول الكبرى فباستطاعته الإخلال بالنظام الدولي الحالي. إن التصنيع كركيزة للتطوير الاقتصادي لا يمثل سببا مباشرا لظاهرة انتقال السلطة في العلاقات الدولية، إلا أنه لا ينفصل عنها تمامًا. بعبارة أخرى، تؤدي عملية التوسع الاقتصادي التي تعقب الثورات الصناعية إلى بروز ظواهر مدمرة للدورة التقليدية حول السلطة بين القوى الدولية. يعتبر جيلبن في هذا الإطار أن مراجعة سلطة الوضع الراهن للدولة المهيمنة تحدث بمجرد أن تواجه من قبل قوة مُراجِعة (Révisionniste) ما يسفر عما سماه "حرب الهيمنة[6]" (Guerre hégémonique)، بحيث يمكن للدولة المراجعة تعديل وقلب بنية النظام الدولي عند تحقيق مزيد من الأرباح، ما يسمح تلقائيا بإعادة توزيع السلطات بين القوى الدولية.

يحدث الانتقال الكبير، حسب نظريات انتقال السلطة، عندما تكتسب إحدى الدول الكبرى قوة إضافية، ويبدأ نفوذها الاقتصادي والسياسي في التوسع وكسب مزيد من المساحات، ما يجعل تعديل الوضع الراهن كما حددته الدولة المهيمنة في التسلسل الهرمي السابق أمرا ممكنا. ويتحقق هذا التحول عند نقطة التقاء منحنى النمو الصاعد للقوة المتحدية بنظيره المتراجع لدى القوة المهيمنة. وتحدد نظرية انتقال السلطة "منطقة التجاوز" (zone de dépassement)، أي اللحظة التي تلي تجاوز قوة الدولة الصاعدة قدرات المسيطرة، الأكثر تهديدا لاستقرار النظام الدولي. يوضح الرسم البياني مناطق الخطر باعتماد مسار النمو للدول.

---

[1] A.F.K. Organski and Jacek Kugler, op. cit., pp. 315-316.
[2] Ibid. pp. 364-367.
[3] Ibid. pp. 19-20.
[4] Ibid. pp. 61.
[5] A.F.K. ORGANSKI (1958), *World Politics*, Editions Alfred A. Knof, New York, p 437.
[6] Marque Barbara, op. Cit. p. 10.

رسم تخطيطي رقم 1.2: انتقال القوة ومناطق الخطر[1] -ترجمة الكاتب-



(Bernard Boëne, op. cit., p. 7.)

يعقب هذا التطور في معدلات النمو ثلاثة سيناريوهات[2] تتراوح بين الاندماج والاصطدام. ينطلق الأول من موضوع التعاون والثقة بين الدول، ومن رضاها المشترك عن الوضع الدولي الراهن كما صاغته القوة المهيمنة. تعمل مؤسسات النظام القائم على تشجيع التقارب والاندماج كما حدث في التجربة الأوربية. في هذا الإطار، تتفوق نظريات انتقال السلطة على منافسيها في النظر إلى موضوعي التعاون والصراع كعاملين مشاركين في نفس المسار الذي يحدده وجود الرضا لدى الدولة المتحدية من غيابه.

يشير التصور الثاني إلى الجهود التي تبذلها القوة المهيمنة لإقناع منافسها في وضعية غير الرضا بقبول معايير النظام الدولي القائم والامتثال لقواعده (Socialisation). ويمثل دمجها في المؤسسات الدولية، ومنحها مواقع في التجارة العالمية، وتحفيز الحلفاء على تقوية علاقاتهم معها، وتشجيع الاستثمارات والحوافز الاقتصادية جزءًا من الحزمة المتنوعة لدفع الدولة الصاعدة للانخراط في النظام الدولي القائم[3].

يطرح السيناريو الثالث وهو الأسوأ بينها قضية الحرب الوقائية كحل مفتوح أمام القوة المهيمنة لمنع منافسها المناهض من تجاوزها. غير أن التاريخ السياسي للعلاقات الدولية يؤكد أن هذا السيناريو نادر الحدوث، وتقدم حوله نظرية انتقال السلطة تفسيرين أساسيين؛ الأول ينبع من التجربة الدولية وقدرة الأمم على النهوض، وإعادة بناء قوتها لاستعادة السيطرة بفعالية أكثر من ذي قبل، وهو ما سمته أدبيات هذه النظرية ب"عامل فينيكس[4]" (Phoenix Factor)، وتسوق حوله الكثير من النماذج في التجربة التاريخية الحديثة كانبعاث ألمانيا واليابان بعد هزيمتهما في الحرب العالمية الثانية. الثاني تجسده الشكوك التي تحيط بدرجة عدم الرضى لدى نخب الدولة المنافسة وقوتها، المعيقة لتقدير الدولة المهيمنة في شن حرب وقائية، أخذا بعين الاعتبار المخاطر المباشرة واللاحقة التي تنطوي عليها.

---

[1] Bernard Boëne, op. cit., p. 7.
[2] Ibid. p. 8.
[3] Ibid. p. 9.
[4] Ibid. p. 8.



ثانيا: مآل العلاقة بين الولايات المتحدة والصين من منظور نظريات انتقال السلطة

إن النظرة المتوجسة للصين تجاه الحرب العالمية ضد الإرهاب كتوجه استراتيجي لتمديد نفوذ الولايات المتحدة والهيمنة على آسيا الوسطى، وتجاه أدوارها في بحر الصين الجنوبي، تجعل من أمريكا "أكبر تهديد لسلامة الصين وأهداف سياساتها الخارجية"[1]. بالمقابل، تثير التحولات الراهنة في القوة الصينية على المستويات الاقتصادية والعسكرية، بل والثقافية، ومشاريعها العملاقة في بحر الصين الجنوبي وطريق الحرير عبر آسيا الوسطى الكثير من الشكوك حول أدوارها المستقبلية في النظام الدولي. هذه التحركات تجعل الولايات المتحدة تنظر للصين كأكبر تهديد استراتيجي يواجه ريادتها العالمية، لذلك كان طبيعيا ألا تخلو كل تقاريرها الاستراتيجية من الإشارة إليها تصريحا مكشوفا. فكيف تنظر الولايات المتحدة للصين من خلال تقاريرها الاستراتيجية؟ وماهي احتمالات الحرب حسب التفسيرات التي تقدمها هذه النظرية؟

1. موقع الصين في التقارير الاستراتيجية الأمريكية

كتبت كوندوليزا رايس بداية 2000 قبل توليها منصب مستشارة الأمن القومي للرئيس الأمريكي جورج بوش، إن "الصين ليست بالدولة التي تميل إلى الحفاظ على الوضع الراهن (Status quo) بل على العكس، تريد تغييره، وتغيير ميزان القوى في آسيا لمصلحتها، وهذا كاف لجعلها الخصم الاستراتيجي للولايات المتحدة الأمريكية[2]. وبالرغم من أن اللغة الصارمة لم تتجسد في التقرير الاستراتيجي لسنة 2002[3] الذي تأثر بهجمات 11 شتنبر 2001 وما أعقبها من تركيز إدارة المحافظين الجدد في عهد جورش بوش الابن على حشد العالم لمحاربة الإرهاب، إلا أن التقرير الاستراتيجي لسنة 2006[4] أثار بشكل صريح قلق الولايات المتحدة من الطموحات العسكرية غير الشفافة للصين، ومن وضع حقوق الإنسان وممارساتها التجارية الدولية.

على عهد الرئيس باراك أوباما ظهرت الإشارات الصريحة للصين في التقرير الاستراتيجي لسنة 2015[5] خلال الولاية الرئاسية الثانية عكس التقرير الصادر سنة 2010[6] في ولايته الأولى حيث لم تتجاوز الإشارة للصين مجال الحديث عن الشركاء الأسيويين، ولم تخرج عن منظور المدارس الكوكبية التي تشكل الخلفية الفكرية لسياسته الخارجية. فالتقرير الاستراتيجي رحب بصعود الصين المستقرة والسلمية والمزدهرة، وبتطوير علاقة بناءة بينهما تعود بالنفع على الطرفين، وبالتعاون بشأن التحديات الإقليمية والعالمية المشتركة مثل تغير المناخ، والصحة العامة، والنمو الاقتصادي، وإخلاء شبه الجزيرة الكورية من الأسلحة النووية[7]. والتقرير وهو ينطلق من الاعتراف بوجود منافسة حقيقية بين البلدين يرفض ***حتمية المواجهة*** بينهما، وإن كان يصر على ضرورة التزام الصين بالقواعد والأعراف الدولية بشأن قضايا الأمن البحري والتجارة وحقوق الإنسان، والعمل على المراقبة المستمرة لتحديث الصين لقدراتها العسكرية وتوسيع وجودها

---

[1] Hu, Wei (2003), « From "deterrence and containment" to "preemption" », *International Strategic Studies*. Cité par Niquet-Cabestan, Valérie, op. Cit. p. 55.

[2] أ. ني. أوتكين، *النظام العالمي للقرن الواحد والعشرين*، ترجمة يونس كامل ديب وهاشم حمادي، الطبعة الأولى، دار المركز الثقافي للطباعة والنشر والتوزيع، دمشق، 2007، ص. 295.

[3] The National Security Strategy of the United States of America, MARCH 2006, pp. 25-28.

[4] Ibid. pp. 40-41.

[5] The National Security Strategy of the United States of America, FEBRUARY 2015, pp. 24-25.

[6] The National Security Strategy of the United States of America, MAY 2010, pp. 40-41.

[7] The National Security Strategy of the United States of America, FEBRUARY 2015, p. 25.

في آسيا، واتخاذ الإجراءات اللازمة لحماية الشبكات الأمريكية ضد السرقة الإلكترونية للأسرار التجارية سواء من قبل الجهات الفاعلة الخاصة أو الحكومة الصينية[1].

بيد أن مخاوف الولايات المتحدة الأمريكية من الصعود المتزايد للصين ظهرت بشكل جلي في التقرير الاستراتيجي الأمريكي لسنة 2017 على عهد الرئيس دونالد ترامب، باعتبارها قوة تهدد المصالح الأمريكية في الجزء الأكثر اكتظاظًا بالسكان والديناميكية الاقتصادية في العالم. فالتقرير في جزئه المخصص للنظام العالمي وإن كان ينطلق من رغبة الولايات المتحدة في مواصلة التعاون مع الصين، إلا أنه يسجل اعتمادها الإغراءات والعقوبات الاقتصادية والتهديدات العسكرية غير المباشرة لاستمالة الدول نحو أجندتها السياسية والأمنية[2]، ويعتبر استثمارات الصين في البنية التحتية والاستراتيجيات التجارية نهجا يعبر عن تطلعاتها الجيوسياسية رغم ما تقدمه من تأكيدات من كون طموحاتها مفيدة للطرفين، ويرى في جهودها لبناء وعسكرة البؤر الاستيطانية في بحر الصين الجنوبي مصدر خطر في وجه التدفق الحر للتجارة، وتهديدا لسيادة الدول الأخرى وللاستقرار الإقليمي. كما ترى في حملة تحديثها العسكرية المتسارعة محاولة لتقييد وصول الولايات المتحدة إلى المنطقة وكسبها مزيدا من حرية التصرف في هذا المجال، وتقويضا لسيادة العديد من الدول في المحيطين الهندي والهادئ. لذلك تدفع باتجاه استجابة جماعية تدعم نظامًا إقليميًا تشكله دول المنطقة تحت قيادة أمريكية مستدامة[3].

ولمواجهة الصعود الصيني تضمن التقرير الاستراتيجي توجهين أساسيين؛ الأول بصيغة انفرادية، يعتمد القدرات الذاتية للولايات المتحدة، جوهره المحافظة على الوجود العسكري بالمنطقة القادر على ردع أي خصم، وهزيمته إذا لزم الأمر[4]، والثاني بصيغة جماعية، يقوم على تطوير شبكات دفاع قوية مع الحلفاء والشركاء بالمنطقة، والتعاون في مجال الدفاع الصاروخي مع اليابان وكوريا الجنوبية، والحفاظ على العلاقات القوية مع تايوان بما في ذلك احترام الالتزامات الأمريكية بتوفير الاحتياجات الدفاعية المشروعة لتايوان الكفيلة بردع الإكراه الذي تمارسه عليها الصين[5]. إضافة إلى تقوية منظومات الدفاع ضد الصواريخ البالستية[6]، وتعزيز أسطول المحيط الهادئ خصوصا قاعدة غوام (Guam) والعمل على توسيع التعاون الدفاعي والأمني مع الهند، باعتبارها الشريك الدفاعي الرئيسي للولايات المتحدة في المنطقة وإحدى الاقتصاديات العالمية المستقبلية[7]، وتنشيط التحالفات مع الفلبين وتعزيز الشراكات مع سنغافورة وفيتنام وإندونيسيا وماليزيا وغيرها لمساعدتهم على أن يصبحوا شركاء بحريين متعاونين.

كل هذه الإجراءات العسكرية وإن سمت كوريا الشمالية أحد أهدافها فإنها تستهدف بشكل صريح القوة المتزايدة للصين في المنطقة، وجميعها تعبير صريح عن العدة الأمريكية ورغبتها الأكيدة لاحتواء القوة الصينية. فهي ترى في منطقة بحر الصين مصلحة قومية ذات أهمية قصوى. ومن هذا المنطلق، تظهر خريطة التعاون البحري والأمني والعسكري للولايات المتحدة في شرق آسيا بجلاء جغرافي أنها تدفع باتجاه تطويق الصين واحتواء نهوضها، والحد من

---

[1] Ibid. pp. 24-25.
[2] The National Security Strategy of the United States of America DECEMBER 2017, pp. 45-46.
[3] Ibid.
[4] Ibid., 46-47.
[5] Ibid.
[6] VALÉRIE, NIQUET, op. Cit. p. 57.
[7] - تشارلز كيغلي وشانون بلانتون (2018) ، السياسة العالمية : التوجهات والتحولات، الجزء الأول، ترجمة منير بدوي وغالب الخالدي، دار جامعة الملك سعود للنشر، الرياض، ص. 148.

توسعها عن طريق تعزيز العلاقات التجارية والعسكرية مع حلفائها التقليديين بالمنطقة، وتحفيز باقي دول المنطقة عن طريق الشراكات والتحالفات، بما ينتهي بتشكيل محور استراتيجي يحيط بالصين ويمنعها من التحكم في المحيطين الهندي والهادي. وتمثل زيارة باراك أوباما للمنطقة سنة 2014 أحد ثوابت السياسة الخارجية في موضوع عزل الصين والحد من نفوذها الإقليمي. في خضم كل هذه التحديات هل يمكن لبحر الصين الجنوبي أن يصير مسرحا للصدام العسكري بين الولايات الأمريكية والصين؟

2. الصين والولايات المتحدة واحتمال حرب القيادة العالمية

رغم أن الولايات المتحدة لا تزال مهيمنة، ويمكنها توحيد قواها لضرب القوة المتنامية للصين، كتجسيد فعلي لمنطلقات نظريات انتقال السلطة، إلا أن ستيف تشان (Steve Chan) -أستاذ العلوم السياسية بجامعة كولورادو- يعتبر هذه المنطلقات وصفا غير مناسب للماضي ونبوءة تحقق ذاتها عن الحرب[1]. فهو يربط المستقبل الصيني الأمريكي بتحولات أكثر سلاسة، كالانتقال ذاته الذي حدث من بريطانيا العظمى إلى الولايات المتحدة. إذ بالرغم من التنافس المحموم على الموارد بين القوى الكبرى فإن كل تحولات القوة لا تؤدي بالمطلق إلى الحرب. وهكذا، لم تعارض المملكة المتحدة صعود القوة الأمريكية مطلع القرن العشرين، كما لم يشكل صعود القوة الاقتصادية للاتحاد الأوروبي تحديا لقيادة الولايات المتحدة. إن القوة الجاذبة للاقتصاد الدولي، كما يفترض شنايدر، يحث الدول على المشاركة والتعاون في النظام بكل تعقيداته[2]. ببساطة لا يوجد مسار ذو معنى لتحقيق الازدهار الدائم خارج إطار السوق الدولية المترابطة والمتداخلة، وهذا عامل كاف يرفع منسوب الرغبة في الانخراط والتمسك بالنظام، وعدم الاندفاع نحو هاوية الحرب المدمرة.

إن ما يقوي فرضية الانتقال السلس للسلطة في النظام الدولي، ويحد من احتمالات الحرب بين الصين والولايات المتحدة الأمريكية يكمن في منطق نظريات انتقال السلطة نفسها. أحد معيقات الانجرار نحو الحرب يتعلق بمنطقة الخطر التي حددها تلامذة أورغانسكي بخصوص الحدوث الوشيك للحرب، والمتمثلة في تجاوز مؤشرات قوة الدولة المتحدية لنظيراتها لدى الدولة المهيمنة. يحيل الموضوع بهذا الخصوص على التمييز المستنير الذي أقامه ريتشارد ليبوو وبنيامين فالنتينو بين القوة الموضوعية والتصورات حول القوة نفسها[3] (force objective et force perçue)، بحيث يشكل التشويه بين تمثل الواقع التاريخي وحقيقة هذا الواقع التاريخي نفسه أمرا لا يمكن إهماله عند تقدير القوة سواء لدى المهيمنة أو المناهضة. يقدم الرسم البياني رقم 2.2 بعده تمثيلا للهوة القائمة بين القوة الموضوعية للدولة والتمثلات التي يشكلها العالم حول نفس القوة.

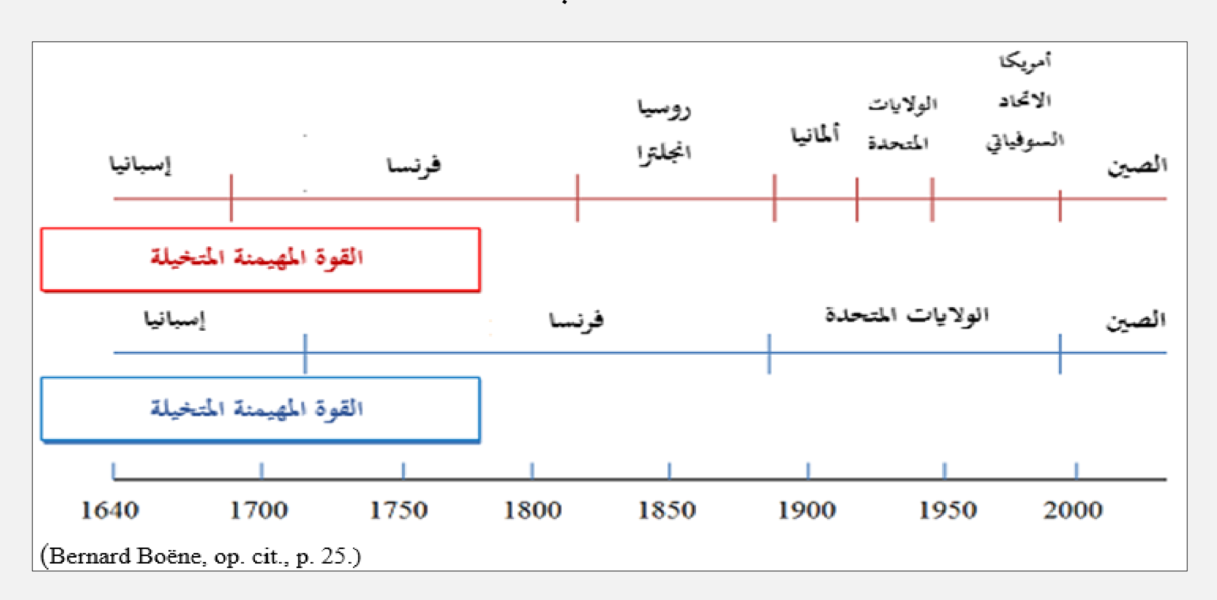
تقدم مثل هذه المفارقة، في ضوء نظرية انتقال السلطة، بشأن اللحظة الحرجة للاصطدام بين الصين والولايات المتحدة الأمريكية، وتحديد الزمن الموضوعي لتجاوز القوة الصينية لنظيرتها الأمريكية. إذ تشير الكثير من التقارير أن

---

[1] T. White Lynn (2009), « Steve Chan, China, the U.S., and the Power- Transition Theory: A Critique », *Perspectives chinoises*, Vol 197, n°1, janvier-mars, pp. 109-110.
[2] Snyder Z. Quddus (2013), « Integrating Rising Powers: Liberal Systemic Theory and the Mechanism of Cooperation », *Review of International Studies*, Vol. 39, pp. 209–231.
[3] Richard Ned LEBOW and Benjamin VALENTINO (2009), « Lost in Transition: A Critical Analysis of Power Transition Theory », *International Relations*, vol.23, n°3, pp.389-410.

التجاوز على أساس الناتج الداخلي الخام قد تم فعليا[1]، وصار جزءا من التاريخ دون أن يثير أي صراع مفتوح، ما يعني أنه في حالة نشوب حرب بين البلدين، فلن تكون نتيجة انتقال للسلطة، بل بسبب التصور الخاطئ بأن مثل هذا الانتقال وشيك.

رسم تخطيطي رقم 2.2: القوة الموضوعية والمتخيلة منذ القرن 17 حسب ليبوو وفالنتينو[2] -ترجمة الكاتب-



(Bernard Boëne, op. cit., p. 25.)

ينضاف لهذا المعيق مرتكز آخر من مرتكزات نظريات انتقال السلطة، وهو قناعة النخب داخل القوة المهينة وتمثلاتها حول مستوى التهديد الذي تشكله القوة المنافسة، ودرجة تقدير المخاطر المباشرة واللاحقة التي تنتهي إليها الحرب. تطبيقا لهذا المرتكز حول الوضع الصيني الأمريكي، ثمة كثيرين يحظون بتقدير كبير داخل الولايات المتحدة ممن لا ينظرون إلى الصين كدولة رجعية[3]، فهم يسوقون الميزانية العسكرية الصينية المنخفضة نسبيا مؤشرا لا لبس فيه يحدد طموحات الصين غير التوسعية، ويشيرون إلى استعدادها قبول حلول الوسط لتسوية النزاعات الإقليمية مع جيرانها، وإلى جهودها للانضمام إلى المنظمات الدولية، والتصرف على نحو مسؤول بداخلها، وتفضيلها للحل السلمي لمشكلتها مع تايوان. هؤلاء لا ينظرون بعين الرضا لجهود الولايات المتحدة لتشكيل تحالف مناهض للصين في منطقة المحيط الهادي فحسب، بل يعتقدون أنها تدفع الصين إلى التصرف بطريقة يمكن أن تجعل الصورة الأمريكية للصين المهددة تحقق نفسها بنفسها[4]. لذلك يصرون على إضفاء مزيد من المصداقية على خطاب "الصعود السلمي" للصين.

خلاصة

على الرغم من استراتيجيات الولايات المتحدة للمحافظة على بنية السلطة في النظام الدولي خلال العقود المقبلة، وتمديد ريادتها العالمية، فإن بروز الصين التدريجي كقوة عظمى يظل أمرا حتميا، يزيد من الضغط المستمر على

---

[1] Yi FENG and Jacek KUGLER (2015), « Tectonic Move in 21st Century International Relations: Ukrainian Territorial Crisis, Realignments of Major Powers, and Implications for the World », *Journal of Territorial & Maritime Studies*, vol.2, n°1, pp.55-75.

[2] Bernard Boëne, op. cit., p. 25.

[3] نيد ليبو، ريتشارد (2013)، *لماذا تتحارب الأمم؟ دوافع الحرب في الماضي والمستقبل*، ترجمة إيهاب عبد الرحيم علي، المجلس الوطني للثقافة والفنون والآداب، الكويت، غشت، ص 168.

[4] نفسه.

الممارسات الأمريكية المهيمنة لربح مزيد من المواقع في الساحة الدولية. تقبل الصين بالقواعد اللبرالية للنظام العالمي، وتسعى للحفاظ على تركيبته لكنها ستدفع باتجاه تغيير تسلسله الهرمي، ليخرج عن سيطرة الولايات المتحدة وحلفائها الغربيين.

تستمر المواجهة الاقتصادية في اتجاهين أساسيين؛ أول حِمائي تمارسه الولايات المتحدة بشكل صريح عن طريق الرسوم الجمركية، بينما تعتمد الصين على الاستجابة الشعبية الجماعية للحيلولة دون تحقيق المنتوج الأمريكي لفائض داخل أسواقها الداخلية. والثاني عن طريق التنافس المحموم بين القوتين حول السيطرة على الثروة في مجال التكنولوجيا الدقيقة، وتمثل الشركات العملاقة في التواصل الاجتماعي (فايسبوك، واتساب، تيك توك...) ومؤسسات التوزيع الافتراضية (أمازون وعلي بابا ...) أحد أوجهها الظاهرة. لكنها لن تؤدي بالنهاية إلى اصطدام عسكري بين القوتين، وقد نجد لهذا الاستنتاج دعامات من خارج نظريات انتقال السلطة، وبالضبط ضمن نظريات توازن القوى خصوصا ما يمكن أن يلعبه السلاح النووي كعامل استقرار، وضمن النظريات اللبرالية ارتباطا بالفوائد الاقتصادية المفترضة للانتقال السلس للسلطة.

المراجع باللغة العربية

1. أوتكين، أ. ني. (2007)، النظام العالمي للقرن الواحد والعشرين، ترجمة يونس كامل ديب وهاشم حمادي، الطبعة الأولى، دار المركز الثقافي للطباعة والنشر والتوزيع، دمشق.
2. بريجينسكي، زبغنيو (1999)، رقعة الشطرنج الكبرى: السيطرة الأمريكية وما يترتب عليها جيوستراتيجيا، طبعة ثانية، مركز الدراسات العسكرية، عمان.
3. كيغلي، تشارلز، شانون بلانتون (2018)، السياسة العالمية: التوجهات والتحولات، الجزء الأول، ترجمة منير بدوي وغالب الخالدي، دار جامعة الملك سعود للنشر، الرياض.
4. مازار، مايكل جيه وآخرون (2016)، فهم النظام الدولي الحالي، مؤسسة RANDK، كاليفورنيا.
5. نيد ليبو، ريتشارد (2013)، لماذا تتحارب الأمم؟ دوافع الحرب في الماضي والمستقبل، ترجمة إيهاب عبد الرحيم علي، المجلس الوطني للثقافة والفنون والآداب، الكويت.

Ouvrage en langue étrangères

1. Braillard, P. & Djalili, M. (2016). Chapitre IV. Le système international. Dans : Philippe Braillard éd., Les relations internationales, Presses Universitaires de France, Paris cedex 14, France, pp. 72-99.
2. Gilpin, Robert (1989), War and Change in international Relations, Cambridge University Press, Cambridge.
3. Leviathan, Liberal (2011), the Origins, Crisis, and Transformation of the American World Order, Princeton University Press, Princeton.
4. Organski, A.F.K. (1958), World Politis, Editions Alfred A. Knof, New York.
5. Organski, A.F.K. and Kugler, Jacek (1980), the War Ledger, University of Chicago Press, Chicago.
6. Tertrais, B. éd. (2010), La guerre, Presses Universitaires de France, Paris cedex 14, France



Articles

1. Barbara, Marque (Mars 2011), « Nouveau paradigme stratégique des puissances moyennes », note d'analyse 16, Université catholique, p. 10.
2. Boëne, Bernard (Été-Automne 2018), « A.F.K. Organski et l'école de la "transition de la puissance" », Res Militaris, vol.8, n°2, pp. 1-35.
3. Feng, Yi, and Jacek Kugler (2015), « Tectonic Move in 21st Century International Relations: Ukrainian Territorial Crisis, Realignments of Major Powers, and Implications for the World », The Journal of Territorial and Maritime Studies, vol 2, n°1, pp. 55-75.
4. LEBOW, Richard Ned and VALENTINO, Benjamin (2009), « Lost in Transition: A Critical Analysis of Power Transition Theory », International Relations, vol.23, n°3, pp. 389-410.
5. LEMKE, Douglas and TAMMEN, Ronald (2003), « Power Transition Theory and the Rise of China », International Interactions, vol.29, n°4, pp. 269-271.
6. Lynn, T. White (janvier-mars 2009), « Steve Chan, China, the U.S., and the Power- Transition Theory: A Critique », Perspectives chinoises, Vol 197, n°1, pp. 109-110.
7. Manon-Nour Tannous - Xavier Pacreau (2020), « Les relations internationales », Découverte de la vie publique, La Documentation française, Paris, France.
8. Niquet-Cabestan, Valérie (2005), « L'émergence de la puissance chinoise : facteur de paix ou de conflit ? », Carn.info, Presses Universitaires de France, n° 24, pp. 47-61.
9. Richard Ned LEBOW and Benjamin VALENTINO (2009), « Lost in Transition: A Critical Analysis of Power Transition Theory », International Relations, vol.23, n°3, pp.389-410.
10. Snyder, Quddus Z. (2013), « Integrating Rising Powers: Liberal Systemic Theory and the Mechanism of Cooperation », Review of International Studies, British International Studies Association, Vol. 39, pp. 209–231.

Documents et rapports stratégiques

1. Livre blanc, République populaire de Chine, Pékin, 2002.
2. The National Security Strategy of the United States of America, DECEMBER 2017.
3. The National Security Strategy of the United States of America, FEBRUARY 2015.
4. The National Security Strategy of the United States of America, MAY 2010.
5. The National Security Strategy of the United States of America, MARCH 2006.
6. The National Security Strategy of the United States of America, SEPTEMBER 2002.

الطرف الثالث كميكانزيم لانتشار النزاع الداخلي في منطقة الساحل الإفريقي

The third party as a mechanism for the diffusion Of internal dispute in the Sahel

بن طوبال لبنى

طالبة في الدكتوراه جامعة محمد الصديق بن يحيى- جيجل/ الجزائر

مخبر العلوم السياسية الجديدة - المسيلة

loubna.bentoubal@univ-jijel.dz

ملخص

نهدف من خلال هذه الدراسة للبحث في دور الطرف الثالث في تحفيز الطبيعة الانتشارية للنزاعات الداخلية بمنطقة الساحل الإفريقي؛ هذه الطبيعة التي ترسم صورة عن تطور ديناميكي للظاهرة النزاعية بالمنطقة؛ والتي تعبر عن توليد النزاع الداخلي الأصلي لنزاعات جديدة عبر الحدود. وباعتماد كل من منهج دراسة الحالة، ومقترب النظم الدينامكية، توصلنا إلى أن تدخلات الطرف الثالث تتأسس بناءا على إدراكات استباقية تترجم، إما تخوفات من صور التهديدات اللاتماثلية، أو استغلال لفرص سانحة تحقيقا لأجنداتها المصلحية، ما يكرس بيئة إقليمية تنافسية ودولية تكالبية، تحدد خيارات الطرف الثالث في منطقة الساحل الإفريقي كميكانيزم محرك للطابع الانتشاري للنزاع الداخلي.

الكلمات المفتاحية: الطرف الثالث؛ الطابع الانتشاري للنزاع الداخلي؛ منطقة الساحل الإفريقي؛

Abstract

Through this study, we aim to investigate the role of the third party in stimulating the diffuse nature of internal disputes in the Sahel. This nature paints a picture of a dynamic development of the conflict phenomenon in the region; which expresses the generation of the original internal dispute of new disputes across borders. By adopting both the case study approach and the dynamic systems approach, we have concluded that third-party interventions are based on proactive perceptions that translate either fears of asymmetric threat images, or exploitation of opportunities to achieve their interest agendas, which consecrate a regional competitive and international intertwining environment that determines the third-party options identify the Sahel region as a driving mechanism for the diffusive nature of the internal dispute.

Keywords: third party; the diffusive nature of the internal dispute; the Sahel;

مقدمة

تعد الطبيعة الانتشارية المكانية للنزاعات الداخلية أبرز الأنماط التطورية الذي تشهدها الظاهرة النزاعية بعد الحرب الباردة خاصة في القارة الإفريقية، حيث يعطي مفهوم الانتشار تفردا للظاهرة عن باقي المفاهيم التحليلية الأخرى للنزاع كالتصعيد أو الامتداد، هذه الظاهرة التي وجدت في منطقة الساحل الإفريقي ذات القدرات الضعيفة والفاقدة للسيطرة الإقليمية على حدودها، بيئة مناسبة لترسخها كخاصية يطبع بها النزاع الداخلي الساحلي.

ورغم اختلاف الديناميكيات السببية المتحكمة بالطابع الانتشاري للنزاع الساحلي، تتحول النزاعات الداخلية ذات الطابع العرقي في أغلبها ضمن هذا الفضاء الجيواستراتيجي، إلى نزاعات عابرة لتأثيراتها الحدود الوطنية لدولة

النزاع الأصلي نحو دول الهدف، مشكلة بذلك شبكة معقدة من التفاعلات اللاخطية في ظل بيئة إقليمية تنافسية ودولية تكالبية، تكشف عن تعدد الفاعليين الإقليميين والدوليين، وتحول تدخل الطرف الثالث في المنطقة إلى ميكانيزم محفز لتطبع النزاع في الساحل بالخاصية الانتشارية.

أهمية الدراسة

تكمن أهمية الدراسة في تجاوز النظرة التقليدية لتأثير تدخل الطرف الثالث في النزاعات الداخلية، من خلال تسليط الضوء على الخاصية الانتشارية كخاصية أصبحت لصيقة بنزاعات مرحلة ما بعد الحرب الباردة، وبالبحث في كيفية تحفيز الطرف الثالث في منطقة الساحل الإفريقي لهذه الطبيعة.

أهداف الدراسة:

تهدف الدراسة لتوضيح ظاهرة الانتشار الإقليمي للنزاع الداخلي، من خلال تمييزه عن مفاهيم متداخلة، ومعبرة عن مراحل الظاهرة النزاعية بناء على تدخل الطرف الثالث كمفهوم التصعيد، واسقاط ذلك واقعيا على منطقة الساحل الإفريقي، مركزين على تأثير الطرف الثالث في تحفيز الديناميات السببية للظاهرة، وكذا البحث في كيفية توجيه إدراكات الأطراف الإقليمية والدولية لخياراتهم كمحفز للطابع الانتشاري للنزاع الداخلي في الساحل الإفريقي، ومحددين الآليات والأدوات المعتمدة لتحقيق ذلك.

إشكالية الدراسة

تسعى هذه الدراسة للبحث في الدور الذي يلعبه الطرف الثالث في منطقة الساحل الإفريقي في تحفيز الدينامكيات السببية المتحكمة في الانتشار الإقليمي للنزاع الداخلي، مركزين على دور الأطراف الإقليمية والدولية، وبهذا الصدد سنحاول الإجابة عن الاشكالية التالية: **كيف يساهم الطرف الثالث في عملية انتشار النزاع الداخلي عبر الفضاء الجيواستراتيجي الساحلي؟**

فرضية الدراسة

نستند في معالجة الإشكالية المطروحة إلى الفرضية الرئيسية التالية:

يعد تدخل الطرف الثالث في منطقة الساحل الافريقي، كميكانزيم محفز لانتشار النزاعات الداخلية في المنطقة من خلال تفعيل أجنداته المصلحية في إطار تنافس إقليمي وجيواستراتجي.

منهجية الدراسة

لجأت الدراسة إلى منهجية مركبة للتعاطي مع الموضوع؛ فإعتمدت على الأسلوب الوصفي لتوضيح ظاهرة الانتشار الإقليمي للنزاع وحدود الطرف الثالث في منطقة الساحل الافريقي، إلى جانب منهج دراسة الحالة من خلال تحديد منطقة الدراسة وهي منطقة الساحل الإفريقي، وكذا تبني مدخل النظم الديناميكية في التحليل، حيث نتبنى فرضية النزاع كنظام ديناميكي، يتفاعل مع بيئته وفق ميكانيزم التغدية الرجعية الذي يسمح بتطوره باستمرار، ما يفرض تطورا ديناميكيا أمام تدخل الأطراف الإقليمية والدولية في المنطقة، والذي يتحدد بعدة طرق وآليات تغلغلية.

خطة الدراسة

بغية الإجابة عن الإشكالية المطروحة ومن أجل اختبار الفرضية المبيّنة أعلاه، ارتأينا تقسيم الدراسة وفق المحاور التالية:

- **المحور الأول**: الطرف الثالث وظاهرة الانتشار الإقليمي للنزاع الداخلي: إطار مفهومي
- **المحور الثاني**: إدراكات الطرف الثالث كمحفز لانتشار النزاعات الداخلية في منطقة الساحل الإفريقي
- **المحور الثالث**: دور الطرف الثالث في تحفيز الديناميكيات السببية لانتشار النزاعات الساحلية

المحور الأول: الطرف الثالث وظاهرة الانتشار الإقليمي للنزاع الداخلي: إطار مفهومي

يعتبر تدخل الطرف الثالث في النزاعات الداخلية أو الحدودية، مرتبط بعمليات التسوية أو التفاوض لحل النزاعات القائمة، لكن رغم ذلك هناك منظور آخر يعالج التدخل الخارجي باعتباره عاملا مساعدا على تصعيد النزاعات المسلحة الداخلية بل وكميكانيزم لانتشار النزاع إقليميا من خلال توليد نزاعات جديدة في منطقة النزاع الأصلي.

1. حدود الطرف الثالث بين مفاهيم الانتشار/ الامتداد / التصعيد

هناك عدم توافق ضمن أدبيات السلام والنزاع حول مفهوم الانتشار- **Diffusion**، فقد تم الاشارة إليه من خلال عدة مصطلحات أهمها: **العدوى- Contagion**، **الامتداد -Protracte**، **التصعيد - Esclation**، إلا أننا من خلال هذه المداخلة سنركز على مفهوم الانتشار المكاني معتمدين على التعريف الذي قدمته **رودت آن ماري**- RODT Annemarie، بأنه انتشار عدم الاستقرار من منطقة جغرافية إلى أخرى، وقد يأخذ صور ترتبط بطبيعة النزاع الأصلي الذي قد يكون دون وطني، وطني، إقليمي، أو دولي[1]. بالموازاة مع ذلك يجدر الإشارة لوجود ارتباط بين مفهوم الانتشار والعدوى، هذه الأخيرة التي تعد جزء من الظاهرة؛ حيث تعبر عن عملية التعلم أو الإلهام للمبادئ التوجيهية، الاستراتيجية والتكتيكية على حد سواء، إلى مجموعات أخرى في دول الجوار لدولة النزاع الأصلي. وهذا ما يجعلنا نستخدم المصطلحين بالتناوب. بالمقابل تتميز ظاهرة الانتشار المكاني، عن مفهوم الانتشار الزماني أو كما أطلق عليه إدوارد **أزار** امتداد النزاع- protracted، في إشارة إلى النزاعات الطويلة الأمد أي المعقدة والشائكة والتي عادة ما تتميز بطابع العنف، وكذا مكانيزمات سببية مرتبطة بالظروف الداخلية للمجتمعات والدول، فمعظمها نزاعات بين المجموعات العرقية حول الحاجات الضرورية[2].

بناءً على ما سلف، نكون فكرة عن وجود تقاطع بين ظاهرتي الامتداد والانتشار، فأغلب صور النزاعات الإفريقية تأخذ طابع نزاعات ممتدة زمانيا، وفي ظل بيئات منتجة للخوف، قد تمتد هذه النزاعات زمانيا ومكانيا نحو دول الجوار الجغرافي وذلك عبر قنوات عبر حدودية. في بالمقابل يصف التصعيد اشتداد العنف من المواجهة على نطاق منخفض إلى أعلى، يشارك فيه المزيد من الفاعلين في نفس النزاع الذي تشترك فيه الأطراف المتحاربة. فحسب **رودت** يحدث التصعيد عندما يشارك ممثلون جدد في نزاع قائم بالفعل داخل الحدود الجغرافية المحصورة[3].

---

[1] Annemarie P RODT, «Diffusion of Conflict, Encyclopaedia Princetoniensis : Princeton Encyclopedia of Self Determination», 2016, at : https://pesd.princeton.edu/node/261, 10/03/2021.
[2] Sarkan Kara, «A theory of protracted social conflict», 2008, at: https://bit.ly/3lMO1W3, 03/03/2021.
[3] Stefan WOLFF, «Conflicts Without Borders», the National Interest. 2008, N°. 95, p. 63.

يعبر مصطلح التصعيد بشكل أكبر عن تدخل أطراف خارجية عن النزاع القائم ضمن حدود دولة النزاع، والتصعيد يعبر صراحة عن هذا التدخل، أما الانتشار المكاني فلا يعبر عن تدخل الطرف الثالث كمحدد وحيد، بقدر ما يعبر عن امتداد وعدوى العنف المسلح عبر الحدود الوطنية، واعتبار التدخل الخارجي كميكانزيم غير مباشر للانتشار. فوجود دور غير مباشر قد يلعبه الطرف الثالث لرفع احتمال انتشار النزاع ضمن منطقة النزاع الأصلي، يرتبط بواقع الانتشار باعتباره عملية وظاهرة إقليمية أساسية مبنية على توسيع النزاع من موطنه الأصلي إلى ما وراء الحدود الوطنية من خلال اشراك عدد متزايد من الجهات، كما أنه نتيجة للاختيار المتعمد للجهات الفاعلة المتدخلة[1].

تظهر الأنماط التقليدية لانتشار النزاع روابط وثيقة بين التصعيد والانتشار، وفي كلا الظاهرتين يلعب الطرف الثالث دورا في دفع النزاع، فإذا كان التصعيد المرتبط بتدخل الطرف الثالث في النزاع، يلعب دورا في تحقيق الانتشار الزماني ضمن حيز جغرافي محدد، فالانتشار المكاني يحدث عادة عندما يتم حشد الجماعات خاصة العرقية على أساس بعض مجموعات الجشع أو المظالم أو المخاوف الأمنية التي تواجه بعضها البعض، الدول التي يعيشون فيها أو كلاهما. يمكن أن تؤدي المجموعات العرقية أو الدول أو مزيج من الاثنين إلى إثارة هذه النزاعات، يتم لعبها في الغالب على المستوى الإقليمي ولا تشمل فقط الجيران الفوريين للنزاع المستمر، ولكنها تجذب أيضًا القوى الإقليمية والعظمى.

بالموازاة مع ذلك، يتحدد تدخل الطرف الثالث في انتشار النزاع الداخلي بكون المشاركين في معظم النزاعات الداخلية، مدفوعين بمزيج من الربح والوضع القائم والاعتبارات الأمنية، وكضرورة لانتشار النزاع فنزاع واحدًا لا يمكن أن ينتشر داخل أو خارج دولة معينة إلا إذا كان هناك تقبل للفكرة باعتبارها خيارا يتم اعتماده، يجب أن يكون هناك الدافع لمواصلة مصالحهم عن طريق النزاع، ويحتاجون إلى الوسائل والفرص للقيام بذلك، فانتشار النزاع خاصة منه العرقي يحتاج إلى ثلاثة أشياء: الدافع والوسائل والفرصة[2]، وهذه العناصر الثلاث تحدد تحركات الطرف الثالث، وتعطي مدخلا لفهم دوره كميكانيزم غير مباشر في توليد نزاعات جديدة في منطقة النزاع الأصلي. لكن كيف ولماذا ينتشر النزاع؟

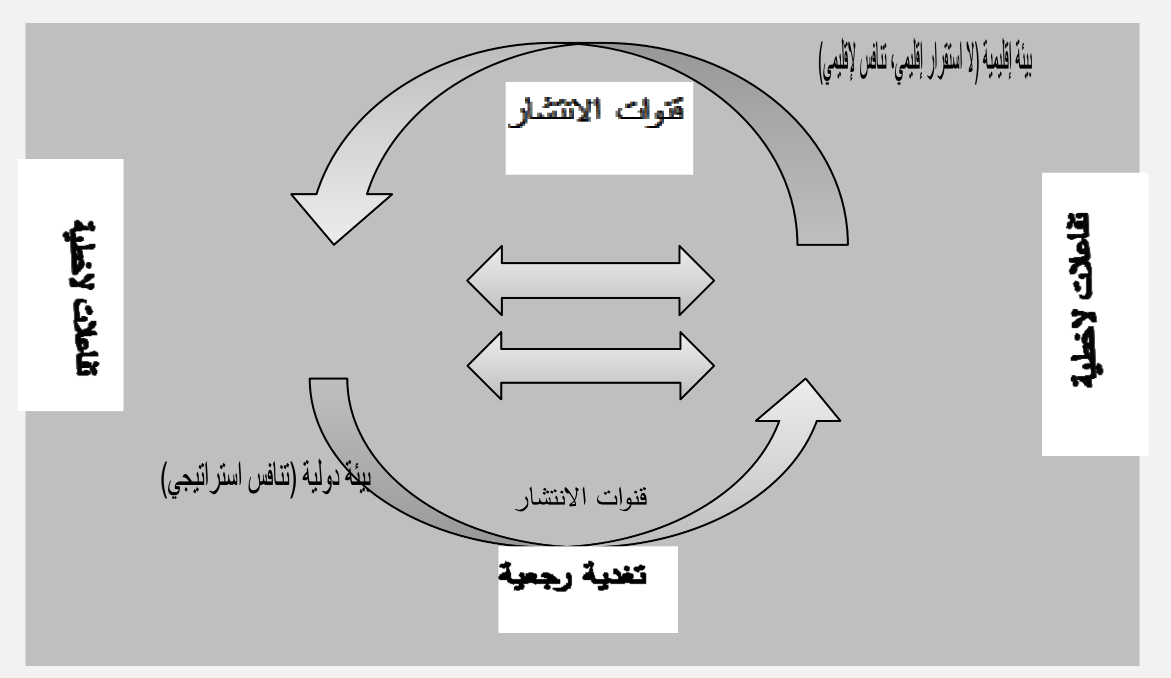
2. الديناميات السببية لانتشار الإقليمي للنزاع

تميز أدبيات السلام والنزاع بين العديد من الأسباب والعوامل المساعدة على انتشار النزاع الداخلي عبر الحدود، تجمع بين: **الأسباب المباشرة** التي ترتبط بخيارات النخب المحلية والخارجية؛ التي تسعى إلى تأجيج التوترات الجماعية القائمة في منطقة ما من خلال التأثيرات المباشرة أو غير المباشرة الناجمة عن الأعمال العدائية الحالية أو السابقة في منطقة أخرى[3]، إلى جانب دور القنوات والروابط الجامعة بين دولتين أو دول ضمن حيز جغرافي متقارب، أي روابط تجمع بين الدولة المصدر والهدف والتي تسهل انتشار العدوى النزاعية، خاصة في ظل عدم توافق عبر الحدود نتيجة وجود تجمعات عرقية عبر حدودية مشتركة ومن بين أبرز هذه القنوات: **تدفقات اللاجئين، موردين / وسطاء الأسلحة غير الشرعيين، الروابط العرقية عبر الحدودية وغيرها.**

و**الأسباب غير المباشرة** والتي تعبر أساسا عن عوامل عدم استقرار البيئة الداخلية، لدولة النزاع الأصلي، وكذا للدولة هدف الانتشار، وحسب نادين انسورغ -Nadine Ansorg تتضمن العوامل الهيكلية كل من المشاكل الاجتماعية

---

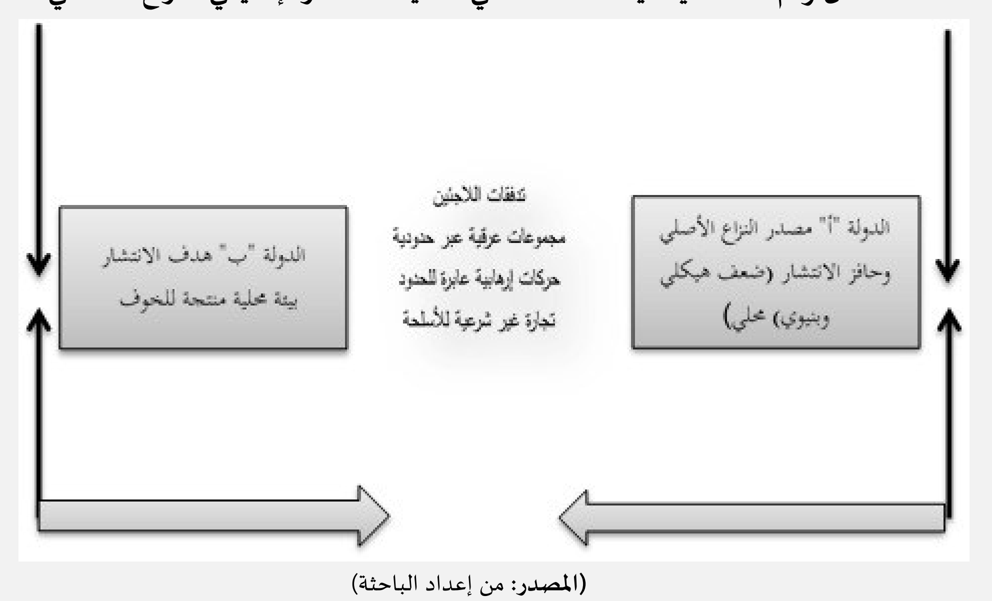
[1] Oana TRANCA,« La diffusion des conflits ethniques : une approche dyadique», Études internationales. 2006, vol. 37, no 4, p. 506.
[2] Stefan WOLFF, Op., Cit. p.63.
[3] Annemarie P RODT, Op., Cit. (linkd'internet).



والاقتصادية عبر الوطنية وما يرتبط بها الشبكات، أو المتعلقة بالطلب العالمي على موارد قيمة أو المخدرات. كما يشار إلى هياكل الدولة الضعيفة وإنشاء هياكل اقتصادية غير قانونية أو موازية ومجموعات الهوية عبر الوطنية والشبكات الاقتصادية عبر الوطنية[1].

وفي محاولة تبسيطية لفهم كيفية انتشار النزاع والأسباب المرتبطة بذلك اعتمدنا المخطط التالي:

الشكل رقم 01. الديناميات المتحكمة في عملية الانتشار الإقليمي للنزاع الداخلي



(**المصدر**: من إعداد الباحثة)

المحور الثاني: إدراكات الطرف الثالث كمحفز لانتشار النزاعات الداخلية في منطقة الساحل الإفريقي

تشكل النزاعات الداخلية مخاطرا وفرصًا على حدٍ سواء للطرف الثالث، فتتدخل الدول عندما تكون النزاعات ذو تأثير على رفاههم أو تقدم فرصة لتحسين ثروتهم. ويكون ذلك بشكل انتهازي في نهب الموارد أو إضعاف العدو أو

---

[1] Nadine ANSORG, "How does militant violence diffuse in regions? Regional conflict systems in international relations and peace and conflict studies". International Journal of Conflict and Violence, 2011, vol. 5, no 1, p.18

التأثير على تغيير النظام، قد تشمل دوافع الحد من التهديد للتدخل، الحد من عدم الاستقرار أو وقف الأعمال العدائية المكلفة، ويمكن اعتبار هذه الدوافع الانتهازية والحد من التهديدات بمثابة سلاسل متصلة، حيث يمكن أن تتراوح الانتهازية من مستويات منخفضة إلى عالية ويمكن أن تتراوح التهديدات التي يتم تشكيلها بالمثل من مخاطر قليلة أو معدومة إلى مخاطر شديدة، وعليه توفر النزاعات الداخلية فرصة كبيرة أو تشكل تهديدًا حقيقيًا لأطراف ثالثة، ومن المرجح بشكل متزايد أن يتدخل الطرف الثالث لاستغلال فرصه أو للحد من تعرضه للتهديد، وفي كل الأحول سوف يؤثر بشكل غير مباشر على الانتشار عبر حدودي للنزاع.

1. الطرف الثالث في منطقة الساحل الإفريقي

تعرف منطقة الساحل الإفريقي تدخل العديد من الفاعلين الإقليميين منها والعالمية تتراوح بين فواعل دولاتية ومنظماتية، ترسم خريطة جديدة لتواجد مكثف للعديد من الفواعل الأجنبية عن مجتمعات المنطقة.

أ. تعريف الطرف الثالث

يغيب عن دراسات السلام والنزاع تعريف واضح للطرف الثالث، لكن يمكن تمييزه من خلال تحديد الأطراف الرئيسية للنزاع، والطرف الثالث أو الطرف الخارجي في النزاع، الذي يتضمن مجموعتين: المجموعة **الثانوية** الذين لهم مصالح غير مباشرة في النزاع، و**المجموعة الجانبية** الذين لهم مصالح بعيدة في النزاع.[1]

وفي نفس السياق، قام" **بيتر فلنستاين**- Peter Wallesteen بتقسيم الأطراف الخارجية للنزاع إلى[2]:

- **الأطراف الإقليمية**: وتشمل دول الجوار ودول القربى، وكلاهما يشتركان في شدة الحساسية لتأثرهما بالنزاع، كما ويلعبان أدوارا فاعلة في النزاع سواء للجوار الجغرافي أو لتداخل النسيج الإجتماعي مع أحد أطراف النزاع، ويختلفان في طبيعة الروابط والمصالح، فإذا كانت دول الجوار هي تلك الدول التي تملك جوار جغرافي مع الدول التي تعاني من النزاع، ترتبط مصالحها إما باحتواء النزاع حماية لأمنها القومي وخوفا من انتشار النزاع، أو لحماية مصالحها المباشرة أو غير المباشرة، أو للحد من نفوذ دول أخرى منافسة لها في منطقة النزاع .فدول القربى تمتلك قرابة اثنيه أو عرقية مع أحد أطراف النزاع، وتتمثل مصلحتها في احتواء النزاع خوفا من انتشاره بسبب التداخل القبلي، أو انتصار وسيطرة الطرف الذي تتقاسم معه قرابة عرقية أو اثنيه، أو حماية مصالحها في منطقة النزاع.

- **الأطراف الدولية البعيدة عن مناطق النزاع**: وتشمل الدول التي لا تمتلك لا قرابة اثنية ولا جوار جغرافي، ولكن لها روابط بالمشاركين فيها، المنظمات غير الحكومية، وشركات الأمن الخاصة، الميليشيات، والأطراف العابرة للدول كالشركات المتعددة الجنسيات، وتملك تأثيرا كبيرا على نتيجة النزاع.

ب. الفواعل الإقليمية والدولية في منطقة الساحل الإفريقي:

تعتبر منطقة الساحل الإفريقي من أهم الفضاءات الجيواستراتيجية التي أصبحت تشهد في الألفية الأخيرة حراكا سياسيا دوليا بسبب الطابع الانتشاري الواسع للنزاعات المسلحة، ما جعلها منطقة تنافس للعديد من الفواعل

---

[1] زياد الصمدي، "حل النزاعات"، نسخة منقحة للمنظور الأردني، برنامج السلام الدولي، جامعة السلام التابعة للأمم المتحدة، 2009-2010، ص.25، متوفر على الرابط: https://bit.ly/3cXHtzV

[2] عبد السلام جحيش، سليمان أبكر محمد، دور الأطراف الخارجية في النزاعات الدولية دراسة حالة النزاع في دارفور 2003-2014. المركز الديمقراطي العربي للدراسات الإستراتيجية والسياسية والاقتصادية، برلين، ألمانيا، 2018، ص.ص.50-51.

على الســاحة الدولية، فأصــبح بذلك موقع تقاطع للمصــالح الإقليمية والدولية. تحديد الأطراف الثالثة في المنطقة يطرح إشكالية- مرتبطة بتحديد حدود المنطقة في حد ذاتها. فما هي حدود منطقة الساحل الإفريقي؟

رغم أن العديد من الدراسات تتبنى التعريف الذي قدمته لجنة ما بين الدول لمكافحة الجفاف (CISS) لتحديد منطقة الســاحل الافريقي، وذلك بناءا على معيار بيئي، متمثل في تســعة أعضــاء هي: الســنغال، غامبيا، موريتانيا، النيجر، مالي، بوركينافاسو، تشاد ثم أضافت لاحقا كل من: الرأس الأخضر وغينيا بيساو، ومع زحف الرمال أضافت اللجنة كل من: السودان، إثيوبيا، الصومال وكينيا[1].إلا أننا نجادل من خلال هذا المقال باعتبار حدود المنطقة مرتبط بالطابع الانتشــاري للنزاعات المســلحة الداخلية عبر الحدود؛ والذي يخلق تجمعات إقليمية للنزاعات. فنقترب من الساحل كمنطقة غير خاضعة للحكم، تجمع بين دول ذات حكم متناع عليه، حكم غير مكتمل، حكومات متنازلة عن الحكم، تعرف ضــعفا كبيرا في مراقبة حدودها،[2] يشــكل تدخل الأطراف الخارجية عاملا أســاســيا لفهم التفاعلات القائمة في المنطقة.

إضـافة إلى ما سـبق، تمتاز المنطقة السـاحلية بطبيعة غير منتظمة، قابلة للتمدد انعكاسـا لإنتشـارية النزاعات الداخلية عبر الحدود باتجاه دول الجوار الجغرافي والقربى العرقية، ونعطي تصــورا مبدئيا للســاحل كمنطقة مركز تشـمل كل من: النيجر، مالي، بوركينافاسـو، موريتانيا وتشـاد، ولعل هذه الخلافية البحثية فيرسـم حدود المنطقة، تطرح بالمقابل صـعوبة في تحديد الطرف الثالث، خاصــة منه الإقليمي والذي يبقى محل جدل بين كونه أحد أطراف الاقليم، أو طرف خارجي لا ينتمي إليه، فظاهرة الانتشــارية الإقليمية للنزاع إلى جانب التشــارك العديد من دول الإفريقية المتجاورة في العوامل الهيكلية والسـياسـية، الإقتصـادية والثقافية، تفرض تحديا أمام رسـم حدود الطرف الثالث الإقليمي في المنطقة، بغض النظر عن الأطراف الدولية الواضحة المعالم. بالموازاة مع ذلك، فقد خلقت الظاهرة الانتشــارية للنزاعات عبر الحدودية نوعا من التشــكيلات النزاعية الإقليمية، قائمة على خاصــية ترابط النزعات عبر الحدود، كسـمة أسـاسـية في تحديد حدود المنطقة السـاحلية، ما يدفع في عدة أحيان إلى إضـافة ليبيا وحتى الجزائر كدول من دول المنطقة، فالحدود الجغرافية تقف عاجزة عند محاولة رســم حدود المنطقة الســاحلية نتيجة المد الانتشاري الاقليمي وزحف الحركات المسلحة عبر الحدود إلى دول اعتبرت فيما مضى دول جوار جغرافي.

نقدم تصور مبدئيا للفواعل الخارجية في المنطقة من خلال الجدول التالي:

[1]Mehdi Taje, «Sécurité est Stabilité dans le Sahel Africain », Collège de Défonce de l'OTAN. VDC occasionnel papier, Rome, 19/12/2006, p.06.
[2] Angel Rabasa et al. «Ungoverned Territories: Understanding and Reducing Terrorism Risks», RAND Corporation.United States, 2007, p.p.30-31.

الجدول رقم 01: الطرف الثالث في منطقة الساحل الافريقي

	دولاتية	منظماتية	فواعل أخرى
الأطراف الإقليمية	- دول محورية: الجزائر -دول إقليمية أخرى: المغرب، ليبيا، السودان، دول حوض بحيرة تشاد(النيجر، نيجيريا، الكاميرون)	- منظمات إقليمية: الإتحاد الإفريقي - منظمات دون إقليمية: مجموعة دول غرب إفريقيا	/
الأطراف الدولية	– دول عظمى وعالمية: فرنسا، الولايات المتحدة الأمريكية، الصين – دول أخرى: إيران، دول الخليج العربي، قطر، تركيا واسرائيل	– المنظمات الحكومية الدولية: منظمة الأمم المتحدة، منظمة الإتحاد الأوربي	– الشركات متعددة الجنسيات – الشركات الأمنية الخاصة

المصدر: من إعداد الباحثة.

2. إدراك الطرف الثالث كحافز لانتشار النزاع في منطقة الساحل الإفريقي

تتبنى الحكومات المحلية الساحلية خيار الردع العسكري للتعامل مع واقع الانفلات الأمني الداخلي، و تبني هذا الخيار في ظل أنظمة تمتاز بالضعف الهيكلي والبنيوي وبحدود سهلة الاختراق، أنتج بيئة إقليمية حاضنة لمختلف أشكال العنف عبر الحدودي ما يساهم بشكل غير مباشر في انتشار رقعة النزاعات الداخلية، وبالنظر للأنظمة السياسية في المنطقة الساحلية كمكملات استراتيجية إقليمية، يبقى إدراك الفواعل الخارجية سواء الإقليمية والدولية لهذا الوضع حافزا نحو توجيه الاستراتيجيات الساحلية المحلية، بالشكل الذي يضمن بدرجة أولى مصالح وأهداف هذه الأطراف بغض النظر عن تحقيق السلام في المنطقة، ولعل ذلك يمكننا من فهم التأثيرات غير المباشرة لهذه الأطراف والتي ترفع من احتمال انتشار النزاع، في إطار استغلال الفرصة التي تسمح لها بتحقيق أجنداتها في المنطقة.

أ. تعلم العنف باعتباره ضرورة استباقية (عدوى النزاع): أشار **نثان دميان وإميلي رايتر-** Nathan Danneman1 et Emily Hencken Ritter إلى أن النخب ستتوقع انتشار النزاع مما يدفعها لحلات استباقية لقمع المتمردين المحتملين، هذا من جهة، ومن جهة أخرى تتعلم المجموعات العرقية باعتبار النزاع مسارا ناجحا للعمل[1]. ما يضع دول الجوار أمام خيارين استراتيجيين كلاهما يؤدي على المدى البعيد إلى انتشار النزاع، فبين مساعي الحكومة في دول الجوار لرفع تكلفة الفرصة البديلة للنزاع على المنافس في الدولة مصدر النزاع لتجنب اندلاع حرب أهلية، وبين تحويل توزيع الموارد داخليا ما ينعكس على واقع دول الجوار، خاصة في حالة توزع للعرقيات عبر حدود منطقة جغرافية واحدة[2]. ولعل ذلك يتضح من خلال ما قامت به تشاد اتجاه تدعيم الحركات المسلحة في السودان، وأيضا بتتبع الموقف الجزائري، باتخاذ خطوات من خلال دعم "إياد إغ غالي" زعيم حركة أنصار الدين، بإعتباره رجل الجزائر في منطقة الأزواد بمالي، أو كما أطلق عليه عميل المخابرات الجزائرية، الذي أصبح ورقة الجزائر في وجه الحركة الوطنية

[1]Nathan DANNEMAN, Emily Hencken RITTER, «Contagious rebellion and preemptive repression», Journal of Conflict Resolution.2014, Vol. 58, N°. 2, p. 256.
[2] Nathan DANNEMAN, Emily Hencken RITTER, Op., Cit. p.257.

لتحرير الأزواد، ومنعها من تحقيق مشـروعها الإنفصـالي، كما أن الجزائر تتخوف من الحركة الوطنية لتحرير الأزواد لارتباطها بالجماعات الإنفصالية الجزائرية خاصة في فرنسا، نتيجة علاقتها مع تنظيم القاعدة في المغرب الإسلامي[1].

ب. النزاعات الداخلية السـاحلية كمصـدر لزيادة إدراك التهديد لدولة طرف ثالث: ترفع النزاعات الداخلية من مستوى التهديد لدول الجوار الساحلي، وكذا الدول البعيدة جغرافيا، للأسباب التالية:

- **الحدود المشتركة وانتشار الحركات المسلحة الارهابية**

ينبع من الديناميكيات عبر الوطنية للحروب الأهلية، سـعي الجماعات المتمردة بشـكل متزايد لاحتلال المناطق الحدودية في محاولة لإنشـاء ملاذ آمن عبر الحدود الدولية. وهذا ما يفسـر تبني الجماعات المتمردة لتكتيكات "الكر والفر" كاسـتراتيجية لدخول دول الجوار، من خلال مهاجمة القوات الحكومية والمدنيين ثم الفرار للدول المجاورة. نتيجة لذلك، تزداد احتمالية الانتشـار غير المباشـر؛ حيث قد تقوم الحكومة (في بعض الحالات دون قصـد) بملاحقة المتمردين عبر الحدود الدولية[2].

يشـكل انتشـار العنف تهديدًا للنظام ليس فقط بسـبب الوجود العسـكري الأجنبي، ولكن أيضًـا لأن النظام المتورط في حرب أهلية قد يتطلب اتخاذ إجراءات من جانب دولة الطرف الثالث. إن اختيار الإذعان واستخدام القوة ضد مجموعة المتمردين عبر الوطنية يخاطر بتقويض الاستقرار الداخلي، في حين أن الفشل في التصرف بناءً على طلب الحكومة المشـاركة في الحرب الأهلية يزيد من احتمال النزاع بين الدول[3]. وهو فعلا ما اعتمدته الحركات المسـلحة الإرهابية في منطقة الساحل الإفريقي بالانتقال من استراتيجية الإستحواذ الجغرافي إلى تكتيك الإرهاب الجوال المتنقل، فنمط الهجمات بين شـهري جانفي وفيفري 2018 في مناطق شـمال مالي، شـمال نيجيريا، شـرقي ليبيا تؤكد على ذلك، خاصة وأن الحكومات في تلك المناطق المعنية بالهجومات سبق لها إعلان السيطرة الميدانية على الجماعات الإرهابية. فيعد هذا التكتيك للإرهاب الجوال عابرا للحدود، حيث لا يشـمل نشـاط هذه الجماعات الإرهابية مناطق تواجدها فقط بل يمتد للدول المجاورة، ومثال ذلك: قيام جماعة بوكو حرام في شـهر جانفي 2018 بهجوم على منطقة ديفا بجنوب شرق النيجر، وإعلان تنظيم "داعش الصحراء الكبرى" في 2018 ولاءه لتنظيم داعش في إطار تقارب (داعشي– قاعدي)، وقيامه أيضا بهجومات على القوات الأمريكية بالنيجر في شهر أوكتوبر 2017[4]، وهذا المثال تأكيد على انتشار الحركات المسـلحة الإرهابية عبر حدود الدول السـاحلية إلى المناطق الحدودية المشـتركة خاصـة بين مالي، النيجر وبوركينافاسو (منطقة ليبتاكوغورما).

- **تدفقات اللاجئين**

الخطر المحتمل الثاني الذي تشـكله الحرب الأهلية، والذي من المرجح أن ينتج تصـورات التهديد المتزايدة هو: الأفراد المعرضـين للخطر الذين يفرون غالبًا من العنف بحثًا عن الأمان والحصـول على الخدمات الأسـاسـية5،

---

[1] أنوار بوخرص، "الجزائر والصراع في مالي". مؤسسة كارنيغي للسلام الدولي، 2012/10/23، متوفر على الرابط https://bit.ly/3rWWet2 ، استرجعت بتاريخ: 2021/01/15.

[2] Idean Salehyan, «No Shelter Here: Rebel Sanctuaries and International Conflict», Journal of Politics. 2008, p.57.

[3] Bryce W REEDER, Matthew R REEDER. Political violence, «Interstate rivalry, and the diffusion of public health crises», Social science quarterly. 2014, Vol. 95, N°. 4, p. 1105.

[4] خالد حنفي، "تحولات الإرهاب من الاستحواذ إلى التجوال بالساحل الإفريقي"، مجلة قراءات إفريقية، 2018/03/08، متوفر على الرابط: https://bit.ly/2xAwVWx، استرجعت بتاريخ 2021/03/15.

[5] Bryce W REEDER, Matthew R REEDER, Op., cit.p.1106.

بالإضافة إلى العواقب الصحية العامة المباشرة للاجئين، يمكن أن يكون للتدفقات المرتفعة للاجئين آثار سلبية على اقتصاد الدولة المستقبلة، وبالتالي فإن تدفق اللاجئين لديه القدرة على تقليل كمية الموارد المتاحة للنظام بشكل كبير؛ وهذا يعني في كثير من الأحيان أن السكان اللاجئين سيضطرون إلى التنافس مع المواطنين على الوظائف والحصول على الخدمات، وهو ما قد يؤدي إلى خلق صراع بين المجموعتين. بالإضافة إلى ذلك، يزداد احتمال التظلمات أيضًا من خلال احتمال أن يؤدي اللاجئون القادمون إلى تفاقم (أو تنشيط) الانقسامات العرقية. قد يجبر هذا النظام على أن يتعامل مع الاستياء والعنف المتزايدين على الصعيد المحلي، مما يزيد من احتمال تورط الحكومة في نزاع مسلح خطير مع الفاعلين المحليين1، في مواجهة تهديد متزايد بسبب العنف السياسي المستمر في دولة قريبة، والعواقب المحتملة التي تنشأ في كثير من الأحيان من الصراع المدني القريب، فيكون النظام حافزا قويا لاتخاذ تدابير وقائية، يتضح ذلك بشكل أكبر مع أعداد اللاجئين في الجزائر، فتحصي الجزائر؛ وهي أكبر بلد أفريقي مساحة، ما يقارب 400 ألف لاجىء على أراضيها، أغلبيتهم من دولتي مالي والنيجر المجاورتين في الجنوب، حيث اللاجئون والنازحون في الجزائر موطناً للعيش، رغم أنهم يعانون الكثير من الصعوبات، فالقادمون من النيجر ومن مالي يتكدسون بالعشرات كلّ ليلة في محطات النقل البري، في مختلف المدن، وحول العاصمة حيث صارت لهم مدينة من الصفيح في ضاحية بوفاريك[2]. تواجه السلطات الجزائرية صعوبات في إحصاء ومتابعة المهاجرين من دول جنوب الصحراء، ففي تمنراست بأقصى الجنوب الجزائري يتواجد الآلاف من المهاجرين من عرقيات شتى بصورة شبه طبيعية، متنقلين بين أربع دول، هي مالي والنيجر والجزائر وليبيا بحرية تامة ودون وثائق ثبوتية.

– الهجرة غير الشرعية

يتزامن تدفق اللاجئين، مع ظاهرة أخرى تزيد العبئ على حكومات الجوار من خلال المساس بالديناميات المجتمعية والإقتصادية المجاورة، وهي ظاهرة الهجرة غير الشرعية وتهريب الأشخاص عبر الحدود. فأكثر من خمس وثلاثين (35) جنسية يعبرون منطقة الساحل الإفريقي، وذلك للوصول إلى أوروبا عبر دول المغرب العربي، فتهريب الأشخاص من المغرب إلى الجزر الإسبانية يتم بمبلغ مائتي (200) دولار للأطفال وبين ثمان مائة(800) وألف ومائتي(1200) دولار للرجال بالنسبة للأفارقة[3]. وقد سجل عدد المهاجرين عبر الجزائر في 2006 بمائة(100) ألف مهاجر ووصل حدود المليون بليبيا، وتعد مالي الدولة الساحلية التي تشهد أعلى معدلات الهجرة سواء داخل أو خارج القارة فتقدر نسبة المهاجرين بـ 1.2 مليون أي مايعادل30% من السكان، وتعد فرنسا أكبر مستقبل لهم بحوالي خمسين(50) ألف مهاجر[4]. فتنامي هذه الظاهرة لا تؤثر فقط في دول الجوار من خلال تأجيج مشاعر الإنفصال بسبب الروابط

---

[1] Idean Salehyan, Kristian Skrede Gleditsch, «Refugees and the Spread of Civil War», International Organization.2006, p. 60.

[2] عمر شابي، "ما هو وضع اللاجئين في الجزائر اليوم ؟"، 2016/10/29، متوفر على الرابط: https://bit.ly/3rdKwsR، استرجعت بتاريخ 2021/03/15.

[3] عادل زقاع، سفيان منصوري، "واقع الجريمة المنظمة في منطقة الساحل الإفريقي مقاربة سوسيو- سياسية"، مجلة العلوم الانسانية والإجتماعية. جامعة قاصدي مرباح، ورقلة،ع. 23، مارس 2016، ص.157.

[4] نفس المرجع. ص.158.

العرقية عبر الحدودية في المنطقة الجوارية، فتوزيع الطوارق في الساحل الإفريقي كعامل محفز لإمكانية إنتشار العدوى إلى دول المغرب العربي خاصة ليبيا والجزائر[1]. بل تعد في حد ذاتها معابر نحو الغرب، حيث يكون التأثير ممتد.

المحور الثالث: دور الطرف الثالث في تحفيز الديناميات السببية لانتشار النزاعات الساحلية

أليس الدور الأساسي لتدخل الطرف الثالث هو إدارة وإحتواء النزاع لمنع انتشاره داخليا وخارجيا، تحقيقا للأمن والسلم الإقليمي والدولي؟ فكيف يساعد هذا التدخل عكسيا بدفع عملية انتشار النزاع؟



الشكل 02 : الطرف الثالث وعملية انتشار النزاع الداخلي

المصدر: من إعداد الباحثة بمعلومات واردة في:, Bryce W REEDER, Matthew R REEDER **Op.,cit.p.1107**.

تؤثر دول الجوار الإقليمي وحتى القوى البعيدة جغرافيا عن الدولة مصدر النزاع الأصلي، بشكل غير مباشر في انتشار النزاع مكانيا وامتداده زمانيا، ولعل ذلك يرتبط بأهداف مصلحية استراتيجية مباشرة أو بعيدة والتي ترتبط

---

[1] توفيق راوية، "مشكلة اللاجئين في إفريقيا: الأبعاد والملامح وسبل المواجهة"، قراءات إفريقية، ع. 01، 2016/09/20، متوفر على الرابط: https://bit.ly/314rhau، استرجعت بتاريخ 2021/03/16.

أساسا بأهمية الدولة أو منطقة النزاع الأصلي، ويسمح المخطط المبين أعلاه، بتبسيط دور الطرف الثالث في تحفيز الديناميكيات السببية لانتشار النزاعات الداخلية ذات الخصوصية المعقدة في المنطقة الساحلية.

وبمحاولة تجسيد واقعي للمخطط النظري الموضح إياه، تكشف منطقة الساحل الإفريقي عن دور الأطراف الإقليمية والدولية كما يلي:

1. الطرف الثالث الإقليمي كمحرك لانتشار النزاع في منطقة الساحل الإفريقي

يبرز دور الأطراف الإقليمية سواءا ذات الجوار الجغرافي أو القربى في الدفع نحو انتشار النزاع، من خلال عدة خيارات يتم انتهاجها مرتبطة أساسا بدرجة المنافسة الإقليمية:

1.1 التنافس الإقليمي بين زيادة التسلح وتغيير ميزان القوة

إن طبيعة العلاقات التي قد تربط دول منطقة جغرافية معينة تتراوح بين علاقات صداقة وعداوة، ولعل دولة طرف ثالث لها تاريخ من العلاقات المتعارضة مع الدولة مصدر النزاع الأصلي تتخذ الحذر الشديد إزاء زيادة العسكرة الداخلية. فتكرار النزاع يغذي عملية نفسية تدفع الجانبين إلى رؤية بعضهم البعض كأعداء،[1] بالمقابل تجمع العسكرة المتزايدة بين علاقات العداوة وبين متغير التنافس الإقليم، فوجود التنافس بين الدول سيزيد من إدراك التهديد حيث تخشى دولة الطرف الثالث من أن الزيادة في القدرات العسكرية قد توفر ميزة نسبية لمنافستها، بالإضافة إلى ذلك، لا يمكن لمنافس الطرف الثالث التأكد من أن الموارد المكتسبة حديثًا لن تستخدم ضدها في المستقبل.[2] ونتيجة هذه المعادلة فعملية زيادة التسلح ضمن حيز جغرافي مشترك سيسمح بتغيير معادلة التوازن الإقليمي، فزيادة التسلح الداخلي من طرف نظام الدولة مصدر النزاع، يدفع نحو تغيير توزيع القوة الإقليمية، مما يدفع الدول المجاورة للاستجابة من خلال زيادة قدراتها القتالية في الحرب. قد يكون في بعض الظروف محفزًا أيضًا للدول المتنافسة البعيدة، لتحويل مواردها الداخلية بعيدًا عن البرامج الأخرى التعليمية والصحية، من أجل ترسيخ قدرتها على الانخراط أو الاستجابة للسلوك العدواني بين الدول.

إن تفاعل العوامل السابقة يحفز دول الجوار ودول القربى الإقليمية لتحويل الموارد الداخلية، باتجاه تعزيز الميزانيات العسكرية على حساب البنى التحتية والقطاعات الإجتماعية، وهذا ينعكس على رفع التظلمات الداخلية ونشوب تمردات محلية لدول الجوار خاصة في ظل دول تعاني سوء التوزيع أو غياب دولة الحق والقانون. فعلاقات العداوة التاريخية بين دول المنطقة الساحلية كالعداوة بين بوركينافاسو ومالي، والعداوة بين تشاد وليبيا تحفز زيادة التسليح، والأمر نفسه ينطبق على التنافس الإقليمي الجزائري والمغربي، ويفسر بالمقابل الارتفاع الكبير في الميزانيات العسكرية لهذه الدول. كما أن زيادة التسلح سينتج عنه اتساع سوق العنف وتوفير السلاح عبر مناطق واسعة في ظل دول هشة سيخلق بيئة مناسبة لتوليد نزاعات جديدة، وظهور المزيد من الجماعات المسلحة والميليشيات في المناطق المجاورة.

---

[1] Bryce W REEDER, Matthew R REEDER, Op., cit. p.1104.
[2] Idem.

2.1 غياب الدولة القائد الإقليم

إن غياب الدولة القائد في منطقة الساحل، جعلها ساحة لمحاولة بروز العديد من دول الجوار على حساب تردي الوضع الأمني، وقد أفرز هذا الوضع صورتين:

–**دعم حركات تمردية في مالي (كدولة للنزاع الأصلي)**: خاصة مع التنافس الإقليمي الجزائري المغربي على موقع الدولة المحورية، ففي الوقت الذي تسعى فيه الجزائر لبناء نظام إقليمي تكون فيها الطرف المهيمن، الذي يحدد الأجندات والوسيط الرئيس في النزاعات[1]، كما تقوم بدعم حركة أنصار الدين بقيادة إياد أغ غالي، في وجه الحركة الانفصالية الأزوادية، تتهم المغرب بدعم حركة التحرير والجهاد في غرب إفريقيا، ولعل هذا التدعيم من عدة أطراف سينتج عنه اتساع في سوق العنف، أمام توفر الأسلحة كمدخلات للحرب، والذي سينعكس على المنطقة ككل مع الوقت وسيسمح بانتشار الحركات المسلحة، نتيجة سرعة تغير الولاءات.

–**تعدد المبادرات الأمنية الإقليمية الساحلية**: ترتبط هذه الصورة بمساعي العديد من الدول الاقليمية التي ترى أن لها الأحقية في القيادة لطرح جملة من المبادرات الأمنية التعاونية الإقليمية لمواجهة الوضع الأمني القائم، لكن وبدل أن يكون الهدف احتواء الوضع، ترتبط تحركاتها بأهداف مصلحية فردية بعيدة عن فكرة التكامل الاستراتيجي الإقليمي، ما ينتج عنه تواجد عسكري مكثف في منطقة النزاع، والذي سيرفع من حجم تدفق مدخلات الحرب، ما ينعكس بدوره على تصاعد النزاعات وانتشارها، خاصة في ظل جيوش منطقة ضعيفة لوجستيا وماليا. وينطبق الأمر بدرجة كبيرة على منطقة الساحل حيث عرفت العديد من المبادرات الأمنية الساحلية المشتركة أهمها: مبادرة دول الميدان في 2010 بقيادة جزائرية، تجمع الساحل والصحراء في 1998 بقيادة ليبية ثم مصرية بعد سقوط نظام القدافي في 2011، مبادرة بحيرة تشاد في 1964 بقيادة نيجيرية، وأهمها وأكثرها تفعيلا في المنطقة مبادرة تجمع الساحل والصحراء في 2014 بقيادة موريتانية وبدعم فرنسي، لم تساعد في حقيقة الأمر على حلحلة الوضع الأمني بل تفاقم أكبر للأزمات الأمنية، وذلك لغياب الإلتفاف حول دولة القيادة أمام محاولات تمرير مصالح فردية، خاصة أمام جيوش ساحلية ضعيفة تعجز عن المواجهة، ودول عميلة تفضل الاستنجاد بدول خارجية على معالجة الوضع إقليميا. فالارتباط بالشركاء الاستراتيجيين عامل آخر يضرب نجاعة هذه المبادرات، ويتضح ذلك من خلال الحرب الأهلية في مالي، حيث أن السلطة السياسية في مالي لجأت إلى الحل الفرنسي من خلال طلب التدخل فكان بذلك عمليتي سرفال 2013، ثم برخان في 2014، وتكرر الأمر مع تشاد التي تسعى بشكل دائم للحصول على دعم فرنسي، بل وتطوير ارتباطها بالشركاء الاستراتيجيين من خلال التوجه نحو قوى جديدة بدل التركيز فقط على القوة الإستعمارية التقليدية السابقة. فالتشاد وبالرغم من أنها عضو في كلا المبادرتين الإقليميتين الأمنيتين للجنة حوض بحيرة تشاد وتجمع الساحل خمسة، إلا أنها سعت للتقارب مع إسرائيل حول مسائل التنسيق الأمنية، خلال الزيارة التي قام بها الرئيس التشادي لإسرائيل في شهر نوفمبر 2018، حيث طلبت المساعدة الاسرائيلية لمواجهة الإرهاب في منطقة الساحل[2].

2. مركب النزاع العالمي: بين التنافس الجيواستراتيجي وارتفاع احتمال انتشار النزاع في الساحل

---

[1] أنوار بوخرص، "الجزائر والصراع في مالي". مؤسسة كارنيغي للسلام الدولي، 2012/10/23، متوفر على الرابط https://bit.ly/3rWWet2 ، استرجعت بتاريخ: 2021/01/15.

[2] "بعد زيارة ديبي إلى إسرائيل ... قمة بين 4 دول إفريقية في تشاد"، 2008/11/30، متوفر على الرابط:https://bit.ly/397xKpv ، استرجعت بتاريخ 2021/03/10.

أشـار كارل تورنر- Carl P Turner لفكرة مركب النزاع العالمي الذي تهيمن عليها مصـالح الدول الأقوى ذات النطاق العالمي وكيف يلعب دورا في تصعيد النزاعات بصورة تسمح بانتشارها أمام حدود سهلة الاختراق1، فأمام عسكرة منطقة النزاع وما ينجر عنه من اتساع سوق العنف يساعد التدخل العسكري الأجنبي المكثف في دعم الأنظمة المحلية الفاسدة ضمانا لتحقيق استراتيجيتها المصلحية في المنطقة، كما أنها تعمل على عرقلة أو تمرير القرارات الصادرة عن مجلس الأمن بالشكل الذي يضمن استمرار العنف الداخلي فتنتج صورة عن انتشار مد الحركات التمردية رفضا لهذا التواجد، خاصة في ظل عوامل محلية مساعدة على انتشاره.

1.2 صور تفسيرية لتدخل الأطراف الدولية في دولة النزاع الأصلي

تتخذ استراتيجية التدخل العسكري الخارجي صورتين تفسيريتين:[2]

– **الأولى تنشيط للحرب الباردة التي لم تحل**، والتي لم تختف أبدًا فيبقى محور الولايات المتحدة الأمريكية، فرنسا،

الصين إلى جانب بروز قوى أخرى جديدة في منطقة الساحل الإفريقي، معتمدين على شكل جديد للتدخل حيث يتجنبون المواجهة العسكرية المباشرة، وينشطون من خلال الوكلاء وتوفير الدعم العسكري والدبلوماسي والمالي.

– **والثانية هو "حروب الإرهاب"**، التي بالنسبة للغرب، بدأت بعد هجمات الحادي عشر من سبتمبر ووضعت الولايات المتحدة وحلفائها على طريق التدخلات الرئيسية في أفغانستان والعراق سعياً وراء التهديد الذي تشكله القاعدة. الحرب المستمرة ضد داعش هي آخر مرحلة من هذه الحروب المستمرة، والتي يمكن لأي دولة أن تشارك فيها في القضية العالمية لمحاربة الإرهاب. يُشار إليها على أنها الحرب العالمية على الإرهاب(GWOT).

2.2 آليات تحقيق مصالح الأطراف الدولية

يعتمد مركب النزاع العالمي على جملة من الآليات والأدوات لتحقيق أهدافه يؤجج لتفاقم الأزمات الأمنية وانتشارها في المنطقة، ومن أهمها:

–**التواجد العسكري الخارجي المكثف**: ترتبط الجيوش الساحلية بالشركاء الاستراتيجيين خاصة مع التواجد الفرنسي المكثف من خلال عمليتي سرفال2013 وبرخان 2014، والأمريكي من خلال كل من مبادرة بان الساحل في 2003، مبادرة مكافحة الإرهاب عبر الصحراء (TSCI) في 2005، مشروع الأفريكوم (Africom) في 2007، وأبرز هذه القوات موضحة في الجدول الآتي بعده.

[1] Carl P Turner, "Regional Conflict Complex Theory and the Syrian War: A Conflict Analysis and Resolution", 27/04/2018, Perspective CARIS Working Papers 1801-, from: https://bit.ly/3r2xNJn, 10/03/2021.
[2] Idem.

الجدول رقم 02: القوات المتواجدة في الفضاء الساحلي

القوات الإقليمية الساحلية المشتركة	– قوة عسكرية للتدخل الإقليمي(CEMOC)2011 – قوة الأمن المشتركة متعددة الجنسيات (MNJTF)2014 – القوة المشتركة لمجموعة دول الساحل الخمسة(FC- G5S) 2017
القوات الإقليمية المنظماتية	– القدرة الإفريقية للإستجابة الفورية للأزمات(CARIC) – بعثة الاتحاد الإفريقي لمالي والساحل(MISAHEL) – القوة الاحتياطية الأفريقية(FAA)
القوات الخارجية الدولاتية	– القوات الفرنسية ، العمليتين الفرنسيتين سرفال 2013 وبرخان 2014 – القوات الأمريكية : قواعد عسكرية .
القوات المنظماتية الأممية	– بعثة متعددة الأطراف للأمم المتحدة للإستقرار في مالي" (MINUSMA) 2013

يؤسس التواجد العسكري المكثف لعسكرة المنطقة واضعاف أكبر للجيوش الساحلية، وحسب تعبير"ألين ليتوف" يخلق جيوشا مرقعة غير قادة على منع انتشار النزاع ، فأشارت في دراستها "التعاون مع الجيوش الإفريقية"، عن مصطلح "الجيوش المرقعة" وذلك في إطار تأكيدها على الجيوش المتعاقبة الواقعة تحت رحمة عمليات :التمرد ونزع السلاح، التسريح وإعادة الإدماج، وذلك في إطار استحضار الثقافات العسكرية المختلفة التي تتعايش ضمنها والتي تندرج ضمن برامج تدريب للشركاء1، كما تشدد "ألين ليبوف" في دراستها على أن التعايش بين العديد من أنظمة الأسلحة يؤثر على قابلية التشغيل المتبادل للوسائل الوطنية وكذا الإقليمية ويساهم بذلك في مضاعفة تكاليف صيانتها.[2] ويضمن بذلك استمرار ارتباطها مع الشركاء الاستراتيجيين على حساب فقدان المزيد من الثقة المجتمعات الساحلية في أهداف جيوشها خاصة في ظل التواجد الغربي، ماجعل السكان المحليين يشكون في مدى التزام هذه القوات ومدى إنضباطها خاصة في تعاملها مع عرقيات معينة كالفلان، الطوارق والعرب بإعتبارهم إرهابيين محتملين3. وتكون النتيجة تفضيل المجموعات العرقية التعامل مع الجماعات الإرهابية من خلال توفير ملاذات لها، أو توفير المعلومات بشكل يسمح باستمرار نشاطها، وفي نفس الوقت تستغل الجماعات الإرهابية هذه العلاقة من أجل تسهيل انتقالها وانتشارها في مناطق توزيع الإثنيات عبر الحدود.

– **المنظمات الدولية:** يركز عمل المنظمات الدولية على تسوية وإدارة النزاع والقائمة أساسا على عملية نزع السلاح من الأطراف المتنازعة، ولكن تطرح قضية عدم استقلال المساهمات المالية وارتباطها بدول تدفع مصالحا على حساب النزاع، يشكك في دور هذه المنظمات. تبدو منظمة الأمم المتحدة مترددة نوعا ما في مواقفها ولا تتخذ قرارات سريعة الإستجابة للأوضاع الأمنية في منطقة الساحل الإفريقي، وقد تم ملاحظة ذلك خاصة مع الأزمة في

---

[1]Aline Leboof, « Coopérer avec les armées », IFRI. France, Oct 2017, p.34.
[2]Nicolas Dasgrais, « La force conjoint du G5 Sahel (FC-G5S) Ou L'émergence d'une architecture de défense collective propre ou Sahel », Conseil Surprise de la formation et de la recherche stratégique. Université of Kent, France, 2017.p.110.
3 محمد الشيخ، "دول الساحل الإفريقي... أحلام كبيرة وسط الأشواك"، 19 جانفي 2019، متوفر على الرابط : https://bit.ly/2QyPUdD ، استرجعت بتاريخ 2021/03/15.

مالي حيث لم تحسم الرد على طلب مجلس السلم والأمن للاتحاد الإفريقي وكذا منظمة الإكواس، في الوقت الذي كان فيه التدخل السريع مطلبا أساسيا لإحتواء الأزمة قبل تفاقمها، بإعتبار منظمة الأمم المتحدة منظمة هدفها الحفاظ على السلم والأمن الدولي.

- **الشركات متعددة الجنسيات والشركات الأمنية الخاصة**: كأدوات لإطالة أمد النزاعات الداخلية، والحفاظ على الأنظمة الفاسدة كوسائل لدعم الأنظمة الزبائنية الحاضنة للعنف، مما يمهد بطريقة غير مباشرة لانتشار النزاع، خاصة من خلال التلاعبات في الحملات الانتخابية، ودعم العنف الانتخابي بشكل يسمح لاحقا بصعود أنظمة فاسدة تسمح لها بالاستئثار بأغلب العقود، ولعل الحالة التشادية أكثر تعبيرا عن التدخل الخارجي من خلال التدخل الفرنسي في سير الانتخابات في عام 1996 حيث ساندت إدريس ديبي من خلال ضمان دعم الشركات المتعددة الجنسيات، حيث دعمت كل من شركة الاتصالات "بويغس"، والشركة النفطية 'ألفا" الحملة الانتخابية لإدريس ديبي ،من خلال تمويل ما يقارب 95% من الحملة الانتخابية تحت رعاية الخبير الفرنسي جيروم غرام ديسنون، وبالمقابل ضمنت الشركات الفرنسية أمثال شركة الاتصالات ففندي (Vivendi)، شركة ألكتال – ألستوم (Alcathal-Alsthom)، وشركة سباي (Spie) للطاقة والاتصالات من عقود للاستغلال والخدمات.[1]

كما أن **الشركات الأمنية الخاصة** ورغم دورها الشكلي بحماية المنظمات غير الحكومية، ووكالات منظمة الأمم المتحدة في مهمات انسانية، والشركات الاستخراجية الكبرى إلا أن لها نشاطا متعلقا بالتهريب وغسيل الأموال مع الحكومات الفاسدة وحتى الجماعات المتمردة، كما تتدخل في قلب أنظمة الحكم واستنزافها بشكل يضمن نهب الموارد لدول النزاع لخدمة مصالح شركات أو دول، وافراز صورة لعسكرة شديدة للقطاع الاستخراجي، ومن بين هذه الشركات تتوزع الشركات الأمنية الفرنسية في المنطقة خاصة في موريتانيا من خلال شركة "أو بي أس أفريك"، والأمر نفسه مع "شركة أمن بلا حدود" والتي حظيت بعقود مع الحكومة التشادية في إطار دعم استمرار الحكومة الفاسدة.

ويبقى للأطراف الدولية دور غير مباشر في انتشار النزاع من خلال نقطتين أساسيتين: دعم أنظمة الحكم الفاسدة في دول النزاع الأصلي، وتوفير مدخلات الحرب المساعدة على اتساع سوق العنف الإقليمي من خلال زيادة عسكرة المنطقة.

خلاصة واستنتاجات

مهدت معضلة انعدام الأمن في منطقة الساحل الإفريقي لتكريسها كبيئة حاضنة ومنتجة للخوف، تؤسس للأنماط نزاعية تطورية، إتخذت طابعا انتشاريا عبر المكان، يرتبط أساسا باختيار متعمد للجهات الفاعلة الإقليمية والدولية وحتى المحلية، حيث تتفاعل مختلف الديناميات السببية المحفزة للظاهرة، فبين نموذج الدولة الفاشلة والهشة في المنطقة، يتصاعد دور الطرف الثالث كميكانيزم محفز لانتشارية النزاع الداخلي الساحلي. هذا الدور الذي يحدده طبيعة إدراكات الأطراف الدولية والإقليمية والذي يتحكم في تدخله في المنطقة، إما خوفا من تهديدات لامتثالية عبر حدودية تشكل قنوات مسهلة لانتشار النزاع الداخلي (جماعات مسلحة عبر حدودية، تدفقات اللاجئين)، أو في إطار استغلال للفرص تحقيقا لمصالح قريبة وبعيدة الأمد، تترجم هذه الإدراكات عمليا من خلال تغذية أطراف

[1]- فوزية زراولية، الموارد الطبيعية والنزاعات المسلحة في أفريقيا جنوب الصحراء: مراجعة نقدية. المركز العربي للأبحاث ودراسة السياسات، قطر، 2019 .

النزاع باستغلال واقع التوزع العرقي والاثني عبر الحدودي؛ والذي يسمح بهامش أكبر لتدخل الأطراف الإقليمية، أو الدخول في منافسة نحو عسكرة الإقليم.

يسمح التفاعل القائم بين عدة متغيرات بنيوية مرتبطة بالأنظمة الفاسدة في المنطقة، وعوامل مادية معبرة عن ضعف القدرات العسكرية، بتوفير فرص مناسبة لتدخل الأطراف الأجنبية في الساحل، تحت غطاء حلحلة الوضع، وعلى العكس من ذلك توفر قاعدة مناسبة لاتساع سوق السلاح، وتحفز ديناميات انتشار النزاع، على رأسها فرنسا، الولايات المتحدة إلى جانب مجموعة واسعة من الدول التي يرتفع عددها بشكل مستمر، معتمدة عدة أدوات تغلغلية تضمن تحقيق أجنداتها المصلحية في المنطقة، عبر التواجد العسكري المكثف، نشاط المنظمات الدولية، الشركات متعددة الجنسيات وحتى الشركات الأمنية الخاصة.

ففي الوقت الذي يسمح التدخل المتنامي للطرف الثالث، بخلق بيئات حاضنة ذات قابلية مرتفعة لانتشار النزاعات في المنطقة، يغذي بالمقابل مشكل عدم الثقة بين المجتمعات والحكومات الساحلية، والذي سيبقى حائط صد أمام أي تغيير باتجاه استقرار الفضاء الساحلي.

قائمة المراجع

باللغة العربية:

أ. **الكتب:**

1. جحيش، عبد السلام، محمد، سليمان أبكر، دور الأطراف الخارجية في النزاعات الدولية دراسة حالة النزاع في دارفور 2003-2014. المركز الديمقراطي العربي للدراسات الإستراتيجية والسياسية والاقتصادية، برلين، ألمانيا، 2018.
2. زراولية، فوزية، الموارد الطبيعية والنزاعات المسلحة في أفريقيا جنوب الصحراء: مراجعة نقدية. المركز العربي للأبحاث ودراسة السياسات، قطر، 2019.

ب. مجلات ودوريات:

1. زقاع، عادل، منصوري، سفيان،"واقع الجريمة المنظمة في منطقة الساحل الإفريقي مقاربة سوسيو- سياسية"، مجلة العلوم الانسانية والإجتماعية. جامعة قاصدي مرباح، ورقلة، العدد 23، مارس 2016.

ج. مواقع الانترنت:

1. (-،-)، "بعد زيارة ديبي إلى إسرائيل ... قمة بين 4 دول إفريقية في تشاد"، 2008/11/30، متوفر على الرابط: https://bit.ly/397xKpv.
2. بوخرص، أنوار، "الجزائر والصراع في مالي". مؤسسة كارنيغي للسلام الدولي، 2012/10/23، متوفر على الرابط: https://bit.ly/3rWWet2.
3. حنفي، خالد، "تحولات الإرهاب من الاستحواذ إلى التجوال بالساحل الإفريقي"، مجلة قراءات إفريقية، 2018/03/08، متوفر على الرابط:https://bit.ly/2xAwVWx .
4. محمد الشيخ، "دول الساحل الإفريقي... أحلام كبيرة وسط الأشواك"، 19 جانفي 2019، متوفر على الرابط: : https://bit.ly/2QyPUdD.

5. الصمدي، زياد، "حل النزاعات"، نسخة منقحة للمنظور الأردني، برنامج السلام الدولي، جامعة السلام التابعة للأمم المتحدة، 2009-2010، متوفر على الرابط: https://bit.ly/3cXHtzV

6. راوية، توفيق، "مشكلة اللاجئين في إفريقيا: الأبعاد والملامح وسبل المواجهة"، قراءات إفريقية، ع. 01، 2016/09/20، متوفر على الرابط: https://bit.ly/314rhau .

7. شابي، عمر، "ما هو وضع اللاجئين في الجزائر اليوم ؟"، 2016/10/29، متوفر على الرابط: https://bit.ly/3rdKwsR.

- **باللغة الأجنبية:**

A. books

1. Rabasa, Angel, al. «Ungoverned Territories: Understanding and Reducing Terrorism Risks», RAND Corporation.United States, 2007.

B. Periodicals and Working papers :

1. DANNEMAN, Nathan, RITTER, Emily Hencken, «Contagious rebellion and preemptive repression», Journal of Conflict Resolution.2014, Vol. 58, N°. 2.
2. Leboof, Aline, « Coopérer avec les armées », IFRI. France, Oct 2017.
3. Nicolas, Dasgrais, « La force conjoint du G5 Sahel (FC-G5S) Ou L'émergence d'une architecture de défense collective propre ou Sahel », Conseil Surprise de la formation et de la recherche stratégique. 2017, Université of Kent, France.
4. Salehyan, Idean, «No Shelter Here: Rebel Sanctuaries and International Conflict», Journal of Politics. 2008.
5. REEDER, Bryce W, REEDER, Matthew R, Political violence, «Interstate rivalry, and the diffusion of public health crises», Social science quarterly. 2014, Vol. 95, N°. 4.
6. Salehyan, Idean, Gleditsch, Kristian Skrede, «Refugees and the Spread of Civil War», International Organization. 2006.
7. Taje, Mehdi, «Sécurité est Stabilité dans le Sahel Africain », Collège de Défonce de l'OTAN. VDC occasionnel papier, Rome, 19/12/2006.
8. TRANCA, Oana,« La diffusion des conflits ethniques : une approche dyadique», Études internationales. 2006, vol. 37, no 4.
9. WOLFF, Stefan, «Conflicts Without Borders», the National Interest. 2008, N°. 95.

C. Link d'internet :

1. Kara, Sarkan, «A theory of protracted social conflict», 2008, at: https://bit.ly/3lMO1W3.
2. RODT, Annemarie P, «Diffusion of Conflict, Encyclopaedia Princetoniensis: Princeton Encyclopedia of Self Determination», 2016, at: https://pesd.princeton.edu/node/261.
3. Turner, Carl P, "Regional Conflict Complex Theory and the Syrian War: A Conflict Analysis and Resolution", 27/04/2018, Perspective CARIS Working Papers 1801-, from: https://bit.ly/3r2xNJn.

تاريخ العلاقات العثمانية – الفارسية للمدة من عام 1918 إلى 1926 دراسة تأريخية

from 1918 to 1926 History of Ottoman-Persian Relations

أحمد جاسم إبراهيم آل حميد، أستاذ التاريخ الحديث والمعاصر

Ahmed Jassim Ibrahim

مركز بابل للدراسات الحضارية والتاريخية، جامعة بابل، العراق

Babylon Center for Civilization and Historical Studies / University of Babylon/Iraq

Alshamaryahmed545@gmail.com

ملخص

تمثل الجغرافية الطبيعية عاملا مهما مميزا للدولتين التركية والايرانية، حيث تقع الدولتين على مجموعة من البحار والمضايق ذات الأهمية الأستراتيجية، فالبحر المتوسط الذي يمثل ذراعا للمحيط الأطلسي، والبحر الأحمر والخليج العربي هما ذراعا للمحيط الهندي، كما أنها تشق قلب اليابسة في العالم القديم، وتسهل الاتصال بين بقاعه في الوقت الذي تفصل بين قاراته الثلاث، فضلا عن المضايق المهمة كمضيق (البوسفور)الذي يفصل قارة أوروبا عن قارة اسيا، ويصل البحر الأسود ببحر مرمرة، ومضيق (الدردنيل) الذي يفصل قارة أوروبا عن آسيا الصغرى (الاناضول)، ويصل بحر ايجة ببحر مرمرة، ومضيق باب المندب الذي يفصل اسيا الجنوبية عن أفريقيا، ويصل البحر الأحمر بخليج عدن،ومضيق هرمز الذي يفصل شبه الجزيرة العربية عن الهضبة الايرانية، ويصل الخليج العربي بالمحيط الهندي.[1]ويشكل هذا الواقع الجغرافي منطلقا مهما في فهم الإطار التاريخي للعلاقات التركية – الإيرانية. وبهدف الاحاطة بذلك الاطار التاريخي تم تناول العلاقات العثمانية - الفارسية (1500-1923).

الكلمات المفتاحية: الدولة العثمانية، الصفوية، علاقات، بلاد فارس، اتفاقيات

Summary

Physical geography is an important distinguishing factor for the Turkish and Iranian states (), as the two countries are located on a group of seas and straits of strategic importance, as the Mediterranean Sea represents the arm of the Atlantic Ocean, the Red Sea and the Persian Gulf are the arm of the Indian Ocean, as it makes the heart of the land in the ancient world, And it facilitated communication between its headquarters at the time that separates its three continents, as well as the important straits such as the strait (the Bosphorus) that separates the continent of Europe from the continent of Asia, and the Black Sea reaches the Sea of Marmara, and the strait (Dardanelles) that separates the continent of Europe from Asia Minor (Anatolia), and arrives The Aegean Sea with the Sea of Marmara, the Bab al-Mandab Strait that separates South Asia from Africa, the Red Sea connects with the Gulf of Aden, the Strait of Hormuz that separates the Arabian Peninsula from the Iranian plateau, and connects the Arabian Gulf to the Indian Ocean. () This geographical reality constitutes an important platform in understanding the historical framework Turkish-Iranian relations.

Key words: Ottoman Empire, Safavid, relations, Persia, agreements

---

[1] عباس اسماعيل صباغ(1999)، تاريخ العلاقات العثمانية-الايرانية، الحرب والسلام بين العثمانيين والصفويين، دار النفائس، بيروت، ص 26.

مقدمة

اتسمت العلاقات التركية الإيرانية بالعداء المستمر والحروب الطاحنة لحقب طويلة امتدت من القرن الخامس عشر وحتى القرن التاسع عشر، فرضتها معطيات أيديولوجية وجغرافية واقتصادية، فضلا عن سعيهما الدائم لاداء دور إقليمي فاعل في المنطقة، تخللتها حقب زمنية اهتدت فيها الدولتين إلى عقد اتفاقيات ومعاهدات لتنظيم حالة السلم التي لجات إليها الدولتين استعدادا لحروب أخرى. وشهد القرن العشرين تحولا مهما في طبيعة هذه العلاقة متزامنا مع التغييرات العديدة التي طالت النظم السياسية في كلا الدولتين وتمثلت بإعلان الجمهورية في تركيا في العام 1923، واعتلاء الشاه محمد رضا بهلوي العرش الايراني في العام 1925، ومهد ذلك لعهد جديد من الصداقة والتعاون بينهما.

سلطت هذه الدراسة الضوء على مسار العلاقات العثمانية – الفارسية للمدة من عام 1918-1926، وبينت أثر المتغيرات الإقليمية والدولية على تطور هذه العلاقات ونموها حيناً وتراجعها حيناً اخر، لقد مرت العلاقات بين الدولتين عبر تأريخها الحديث بنوع من الاضطراب وعدم الإستقرار فأرتأينا ان نرجع الى جذور تلك العلاقات لاسيما مع قيام الاسرة الصفوية التي اوجدت الهوية السياسية لبلاد فارس(ايران) حتى نهاية الحرب العالمية الأولى ومن ثم إندلاع حرب التحرير والاستقلال والتي شهدتها تركيا تحت قيادة زعيمها (مصطفى كمال 1881- 1938)[1] والذي يُعّد مؤسس جمهورية تركيا الحديثة بعد ان ألغى الخلافة والسلطنة واعلن قيام الدولة التركية- الحديثة وعاصمتها أنقرة، وبذات الاتجاه شهدت إيران تحولاً هاماً بحصول انقلاب حوت الذي قاده العقيد رضا المازندراني عام 1921، وعلى أثر ذلك التحول في البلدين تباين مستوى العلاقات بينهما وكان أول عائق صادف من تحسين العلاقات السياسية بين البلدين هو حالة العصيان أو التمرد الكردي وسوء الفهم في رسم الحدود بين البلدين. وبعد الانتهاء من هذه المشاكل المذكورة تم وضع حجر الأساس للصداقة بين البلدين وتوقيع عدة اتفاقيات سواء في التعامل الاقتصادي أو الأمني.

أهمية الدراسة

تحظى دراسة العلاقات التركية-الإيرانية باهتمام متزايد من قبل الأكاديميين والباحثين ورجال السياسة، نظرا للثقل الكبير الذي تمثله الدولتان بسبب موقعهما الإستراتيجي، ومقوماتهما السكانية، وقدراتهما العسكرية، وامتلاكها (إيران) لمصادر الطاقة، وقربهما من مخزونات الطاقة في الخليج العربي وبحر قزوين، بل لكونهما ممرا لعبور الطاقة من هاتين المنطقتين إلى العالم الخارجي، فضلا عن تأثيرهما السياسي في مجريات أحداث الشرق الأوسط، ولاسيما قضاياه المهمة (الصراع العربي-الصهيوني) وتصدير النفط، . ويعد جوار الدولتين للعراق وارتباطهما معه بروابط مختلفة من العوامل المهمة التي دفعت لدراسة طبيعة هذه العلاقات للإطلاع ومعرفة الإسلوب الذي تتعامل به كلتا الدولتين مع

---

[1] ولد في مدينة سالونيك في تركيا عام 1881، تخرج من الكلية الحربية في إستانبول عام 1905 وفي عام 1910 سافر إلى فرنسا ضمن بعثة عسكرية، ثم قاتل في طرابلس الغرب خلال الحرب الإيطالية عام 1911، شارك في حرب البلقان عام 1913، وعين ملحقا عسكريا في صوفيا فيما بعد. أصبح قائدا للفرقة (19) في الجيش العثماني خلال الحرب العالمية الأولى، ولتميزه في القتال عرب بـ(كمال باشا). قاد حرب الأستقلال الوطنية فيما بعد وتأسيس دولة تركيا الحديثة بعد عقد معاهدة لوزان عام 1923، ثم أصبح رئيسا للجمهورية، أجرى أصلاحات كثيرة في البلاد ذات طابع غربي هدفت إلى فصل تركيا عن ماضيها العثماني، وكان متطرفا في ذلك، إذ دعم الاتجاه التحديثي في تشريعات قانونية وصلت لحد الملبس. استمر حكم مصطفى كمال الذي لقب بـ(اتاتورك) أي أبو الاتراك، حتى وفاته عام 1938. للتفاصيل ينظر: مصطفى الزين(1983)، اتاتورك وخلفاؤه، ط1، بيروت، ص111-113؛ تأليف ضابط تركي سابق(مجهول)، الرجل الصنم، ترجمة عبد الله عبد الرحمن(1978)، مطبعة الرسالة، ط2، بيروت، ص57؛ محمد زكي عبد القادر(1959)، الحرية والكرامة الانسانية، القاهرة، ص234؛
IsmetBozbag, Bitmryehkavga(1993) : Ataturk- Inonu, Inoni- Bayar, Istanbul, ss. 11-78.

جيرانها .ولاسيما مع ندرة الدراسات التي تناولت موضوع العلاقات بينهما، فاغلب الدراسات التي بحثت في المواضيع المتعلقة بتركيا وايران، كانت قد تناولت السياسة الخارجية للدولتين أو نظمهما السياسية كل على انفراد أو علاقاتهما مع الدول الأخرى كالولايات المتحدة أو إسرائيل أو الخليج العربي أو غيرها من المواضيع الأخرى دون التطرق إلى العلاقات بينهما، ولهذا جاءت هذه الدراسة لسد هذا الفراغ، وإكمال ما بدئته الدراسات السابقة.

منهج الدراسة

1. المنهج التاريخي: للوقوف على تاريخ العلاقات التركية-الإيرانية
2. المنهج التحليلي: وذلك عن طرق تحليل المواقف والمعلومات تمهيدا للوصول إلى النتائج المناسبة عن واقع ومستقبل العلاقات التركية-الايرانية.
3. منهج التحليل النظمي: وعن طريقه تمت دراسة النظم السياسية في الدولتين عن طريق تفاعل هذه النظم مع بيئاتها الداخلية والخارجية، ومدى تأثير ذلك في العلاقات التركية-الإيرانية.

فرضية الدراسة

تنطلق الدراسة من فرضية أساسية مفادها أن العلاقات التركية-الإيرانية قد امتازت بعدم الثبات والاستقرار، إذ أسهمت المتغيرات الداخلية والخارجية للتأثير في هذه العلاقات باتجاه تقدمها وتراجعها، وترتب على هذه الفرضية جملة من التساؤلات وعلى النحو: ما هو تأثير التناقض الإيديولوجي وتبني نظم سياسية مختلفة (النظام الإسلامي، والنظام العلماني) في واقع العلاقات التركية-الايرانية ومستقبلها؟ ما هي أبرز المتغيرات الداخلية والخارجية المؤثرة في العلاقات التركية-الايرانية؟

محاور البحث:

- المحور الأول: المسار التاريخي للعلاقات العثمانية -الفارسية (1500-1923)
- المحورالثاني: العلاقات العثمانية-الفارسية بعد سقوط الدولة الصفوية

المحورالأول: المسار التاريخي للعلاقات العثمانية - الفارسية (1500-1923)

تميزت العلاقات العثمانية-الفارسية في هذه الحقبة الزمنية بالصراع الدائم والمستمر، والذي انتجته عوامل عدة بعضها مرتبط بطبيعة نشأة الدولتين، وبعضها الآخر مرتبط بواقعهما الجغرافي، فضلا عن العوامل الايديولوجية المرتبطة باعتناقهما لمذهبين مختلفين استخدما كمبرر لحالات الصراع بينهما، ولا يمكن التقليل من أهمية العوامل الاقتصادية والتجارية التي كانت من بين عوامل الصراع بينهما، ولدراسة هذا الموضوع إرتأينا تقسيم هذا المبحث على الشكل الآتي:

1-1 العثمانيون: أصلهم، نشأتهم، وقيام دولتهم

في بداية القرن الثالث عشر الميلادي دخلت قبيلة (قابي) المنحدرة من اصل (غزية) القادمة من (بلخ) الى الاناضول بزعامة (ارطغرل)، وطلبت من السلطان السلجوقي(علاء الدين كيقيبار (1219-1237) الاستيطان في (قراجة طاغ)، فاجابها السلطان الى ذلك، وكان للأعمال التي قدمتها هذه القبيلة في دعم السلطان على الجهتين المغولية والبيزنطية،

الاثر الكبير في منح زعيمها عثمان بن ارطغرل لقب (بك) وقد آشر هذا الحدث تاريخية الولادة العثمانية.[1] مثلت الدولة العثمانية امارة من امارات الغزاة التي انتشرت في الاناضول على تخوم الامبراطورية البيزنطية بعد انهيار دفاعات الامبراطورية البيزنطية على اثر الكارثة التي تعرضت لها واحتلالها من الحملة الصليبية الرابعة، واستغلت تلك الامارات موقعها الجغرافي وطبيعة الاوضاع السياسية التي سادت المنطقة في ترصين وجودها استعداداً لتوسعها اللاحق.[2]

كان العثمانيون من بين القبائل التي قاتلت البيزنطيين في بلاد الاناضول في اسيا الصغرى في سياق تشكيل امارات الغزو من جماعات الطرق الصوفية، والتي اختارت الاقامة في مناطق الثغور البيزنطية.[3]وبعد وفاة السلطان السلجوقي (علاء الدين كيقيبار)، وانفراط عقد دولته، تشكلت مجموعة من الدويلات على بر الاناضول وكان من بينها امارة بني عثمان، والتي لم تكن من كبريات هذه الامارات الا ان قربها من الامبراطورية البيزنطية قد ضاعف من اهميتها، اذ اخذت على عاتقها محاربة البيزنطيين.[4]وبعد ان حل عثمان محل والده (ارطغرل) بعد وفاته في العام 1281م، عمد الأول إلى توسيع حدود امارته، واتخذ من مدينة (يني شهر) التي استولى عليها في العام 1290م قاعدة لتوسعه، حيث استولى على المدن الأخرى حتى اعلن استقلال امارته في العام 1299م، متخذا من مدينة (اسكي شهر) مقرا لها.[5]ومع وفاة عثمان في العام 1326م تسلم ابنه اورخان الإمارة وخطى خطوات في بناء الدولة العثمانية حينما استولى على مدينة (بورصة)، وجعلها عاصمة دولته، وعمل على إنشاء الجيش الانكشاري،[6] ويرجع لهذا الجيش الذي استمر قرابة خمسة قرون الفضل في نجاح ظاهرة الانتشار العثماني، وتوسع الدولة العثمانية.[7]أرسى (اورخان) النواة الاولى للدولة العثمانية، ومع نهاية حكم السلطان مراد الاول في العام(1389م)، كان العثمانيون قد ثبتوا أقدامهم في كل اطراف بحر مرمرة، وتابع السلطان بايزيد الاول في العام(1403م)، التوسع فسيطر على معظم انحاء (الاناضول) وازداد نفوذه في (البلقان).[8] في حين تمكن السلطان محمد الاول الذي خلف السلطان بايزيد من السيطرة على بعض الإمارات، وعشية تسلم السلطان محمد الفاتح عرش السلطنة في العام1451م،كانت معظم مناطق الاناضول تخضع للدولة العثمانية حيث تمكن بعد ذلك من فتح القسطنطينية في العام1453م [9]،ورفع العثمانيون راية الجهاد في فتوحاتهم الخارجية الامر الذي دفع العرب والمسلمين الى التعاون معهم في اسيا الوسطى في السنوات الأولى من تأسيس الدولة.[10]ومع الاستيلاء على مصر في العام 1517م أصبح السلطان التركي خليفة المسلمين،[11] واخذ في التوسع ليشمل سلطانه الوطن

---

[1] عباس إسماعيل صباغ، المصدر السابق، ص 28.

[2] علي خليل احمد(2004)، *الدولة العثمانية في سنوات المحنة*، اطروحة دكتوراه غير منشورة، كلية الاداب، جامعة بغداد، ص 17.

[3] وجيه كوثراني(2001)، الفقيه والسلطان، جدلية الدين والسياسة في إيران الصفوية-القاجارية والدولة العثمانية، ط2، دار الطليعة للطباعة والنشر، بيروت، ص 43.

[4] عباس إسماعيل صباغ، المصدر السابق، ص 28-29.

[5] علي خليل احمد، المصدر السابق، ص 18.

[6] بعد ان انتهى السلطان العثماني (اورخان) من تنظيم الجيش، طلب من الحاج (بكتاش) ان يدعوا لهم خيرا، فوضع يده على راس أحد الجنود ودعا لهم بالنصر، ثم مال تجاه (اورخان) فسأله هل اتخذت لهذا الجيش اسماً؟ فقال لا، قال فليكن إسمه (يني جري)، وتلفظ "يني تشري" أي الجيش الجديد للمزيد من التفاصيل ينظر: احمد نوري النعيمي(1996)، اليهود والدولة العثمانية، مؤسسة الرسالة للطباعة والنشر والتوزيع، بيروت، ص 204. ويرى البعض ان الانتصارات التي حصل عليها العثمانيون كانت بسواعد الإنكشارية، وهم عناصر صقلية والبانية وليست تركية، وتعد فرق (الإنكشارية) الاكثر عددا ونفوذا، وفتحت الدولة لهم الطريق كي يقفزوا الى اعلى الرتب العسكرية والمدنية على حد سواء، للمزيد من التفاصيل ينظر: فتحية، البراوي، محمد نصر مهنا(1983)، قضايا العالم الاسلامي ومشكلاته السياسية، منشاة المعارف، الاسكندرية، ص 113-114.

[7] عباس اسماعيل صباغ، المصدر السابق، ص 28-29.

[8]وجيه كوثراني، المصدر السابق، ص 44.

[9]عباس اسماعيل صباغ، المصدر السابق، ص 30-31.

[10]احمد نوري النعيمي(1998)، تركيا والوطن العربي، مطابع اديتنار، ليبيا، ص 14.

[11]انتشر الاسلام بين الاتراك بشكل تدريجي وبصورة غير منتظمة منذ ان قام القائد (قتيبة بن مسلم الباهلي) على عهد الخليفة الاموي (سليمان بن عبد الملك) بفتح بخارى ومرو وسمرقند وغيرها من بلاد الترك في العام 787م للمزيد من التفاصيل ينظر: المصدر نفسه، ص 12-13.

العربي جنوبا، واندفعت جيوشه غربا حتى ابواب فيينا في العام 1683م، وخلال هذه الحقبة وما بعدها حتى القرن التاسع عشر فإن هوية الدولة العثمانية كانت هوية إسلامية.[1]

2-1 قيام الدولة الصفوية [2]

ترجع إلى إسماعيل الصفوي[3]، والذي يعد المؤسس الفعلي للدولة الصفوية والتي ارتكزت على الأرضية التي خلفها الشيخ صفي الدين الاردبيلي الذي أسس طريقة صفوية في ظل السلطة الايلخانية، وكان اتباعه يلبسون (قلانس حمراء) فسموا بـ(القزل باش).[4]واكتسب الشيخ صفي الدين شهرة عظيمة حينما جلس على سدة الارشاد لاسيما ابان الحكم المغولي لايران (1253- 1336م)، ومع مجيء السلطان جنيد (1447-1460م) عمل على تعبئة قسم من أتباعه في تنظيم شبه عسكري، ثم خلفه السلطان حيدر (1460-1488م) والذي قلب الطريقة الصوفية من طورها الديني الى طورها العسكري، وفي الحقبة من العام 1488 الى العام 1499 تمكن زعماء التنظيم الذي اسسه السلطان (حيدر) من حمل ابنه (اسماعيل ميرزا) من مدينة (كيلان) التي كان يعيش بها الى (اردبيل) مقر اسرته، ثم توجوه في العام 1501م شاها على البلاد.[5]واستغل الشاه اسماعيل التعصب لدى مجاميع القزل باش لنشر التعاليم الشيعية في بلاد فارس، وعن طريق امتلاكه للحصافة والتعقل والحكمة ونوعية القيادة الكارزمية كان قادرا على السيطرة ليس على بلاد فارس فقط ولكن ايضا التوسع في اسيا الوسطى.[6]

ويلاحظ بأن معظم أفراد القوة العسكرية التي رافقت الشاه اسماعيل في اعماله العسكرية كافة تتألف من رجال القبائل التركية كـ(روملو، شاملو، استاجلو، تكة لو، ذلقاد، افشاروقاجار)[7].وبالفعل فقد نجح الشاه إسماعيل ابتداءً في فرض سيطرته على كل فارس وآسيا الوسطى، بسبب غياب المنافس القوي في المسرح السياسي، نتيجة لانشغال الدولة العثمانية في قتالها على الجهات الغربية في القارة الأوربية.[8]تطلع الشاه اسماعيل الصفوي الى الاستيلاء على العراق، واستطاع في العام 1508م ان ينتزع بغداد من سيطرة قبيلة (الاق قوينلو) التركمانية، وامتدت سيطرته

---

[1]عبد المنعم سعيد(1987)، دول الجوار الجغرافي، مركز دراسات الوحدة العربية، بيروت، ص 55.

[2] الصفويون نسبة الى الشيخ صفي الدين الاردبيلي (1253-1334م) شيخ الطريقة الصوفية في (اردبيل)، ومن المعروف ان شيوخ اردبيل كانوا من اهل السنة وقد كثر اتباعهم بين قبائل التركمان بدءا باردبيل ثم اسيا الصغرى حتى سوريا، ولكن في ايام الجد الاكبر الشاه اسماعيل خواجه علي 1427 حصل تغيير باتجاه التشييع للمزيد من التفاصيل ينظر: عبد العزيز الدوري، العلاقات التاريخية بين العرب والايرانيين، في عبد العزيز الدوري واخرون(2001)، العلاقات العربية الايرانية-الاتجاهات الراهنة وافاق المستقبل، ط2،مركز دراسات الوحدة العربية،بيروت، ص 53. وايضا: حسن كريم الجاف(2005)، الوجيز في تاريخ إيران، ج3، بيت الحكمة، بغداد، ص 12-13.
اما فيما يخص بلاد فارس فيعد الملك كورش مؤسس هذه الامبراطورية في اواسط القرن السادس ق.م، وكانت ديانتها الزرادشتية، وان اول سلالة ايرانية خالصة كانت من الاخمينيين (558-331) ق.م، واعقبها في الحكم على بلاد ايران (الاسكندر الكبير والسلوقيين)، ثم تلت ذلك حقبة حكمت فيها الاسرة البارثية (250 ق.م- 228م) وافسح حكم البارثين المجال بدوره لسلالة ايرانية محلية هي السلالة الساسانية (242-642م) وفي العام 642م اندحرت ايران في موقعة (هماوند) قبالة العرب واعقب ذلك اعتناق ايران للاسلام، ولم تعد ايران وحدة سياسية خاصة بها لانها قسمت الى عدة امارات، وقد انتهى امر هذه الحقبة بالاحتلال المغولي، وبعد ذلك التفت البلاد من جديد حول اسرة حاكمة محلية هي اسرة الصفويين للمزيد من التفاصيل ينظر: جورج لنشوفسكي(1949)، الشرق الاوسط في الشئون العالمية، ج1، ترجمة جعفر الخياط، منشورات دار الكشاف، ص 57-58.

[3]ولد اسماعيل الصفوي في اردبيل في اقليم اذربيجان عام 1487 م، والذي يعد المؤسس الفعلي للدولة الصفوية والمحرك الاساسي للامتداد الصفوي، لاسيما بعد ان توج (شاها) على فارس في العام 1501م للمزيد من التفاصيل ينظر: عباس اسماعيل صباغ، المصدر السابق، ص 41-42.

(4)القزل باش: مجموعة من القبائل التركية والتي والت البيت الصفوي على اساس الانتماء للطريقة الصوفية التي وضعها الشيخ صفي الدين الاردبيلي، والذي كان من اهل السنة لكنهم تحولوا الى المذهب الشيعي فيما بعد، للمزيد من التفاصيل ينظر: وجيه كوثراني، المصدر السابق، ص 44-45. وكذلك عبد العزيز الدوري، المصدر السابق، ص53-57.

[5]عباس اسماعيل صباغ، المصدر السابق، ص 41-42.

[6]Magidkhadduri, The Gulf war (1988), Oxford University Press, New York, p. 9.

[7]عباس اسماعيل صباغ، المصدر السابق، ص 42.

[8]MagidKhadduri, op. Cit, p. 10.

الى مدينة (هرات) شرقا و(ديار بكر وبغداد) غرباً، وبذلك أصبح الصفويون الذين تعاظمت قوتهم يهددون الدولة العثمانية.[1]

3-1 العلاقات العثمانية –الصفوية (1500-1736).

مثل قيام الدولة الصفوية (1501-1736) بداية لمرحلة جديدة في العلاقات العثمانية- الفارسية، إذ نظر إليها على إنها نقطة التحول الكبرى، والتي حققت فيها الدولة الفارسية ذاتها وأكدت أصالتها، ومثل ظهور الصفويون قيام دولة فارسية – بمعنى اصبحت لبلاد فارس هوية سياسية- تحكم فارس كلها منذ الفتح الإسلامي، وهي الدولة التي وحدت فارس ورسمت حدودها الحالية.[2] وقد كان معظم سكان بلاد فارس من أهل السنة، إلا أن الشاه إسماعيل وبعد انتصاره على قبيلة (الاق قوينلو) ودخوله (تبريز) في العام 1501م، بادر إلى إعلان التشيع مذهباً رسميا للدولة[3]، ويبدو إنه وجد قبولا شعبيا له دون مقاومة قوية.[4]

وسعت بلاد فارس في صراعها مع الدولة العثمانية لتحقيق هدفين رئيسين الأول: إستقلالها عن الدولة العثمانية، والاخر: توسيع سيطرتها على مناطق شمال الخليج العربي، بضمنها مناطق جنوب العراق، حيث وجود الأماكن المقدسة، والتي كان ساكنيها ولازال بأغلبية شيعية.[5] إن قيام دولة شيعية على حدود (الاناضول) تتمتع بولاء أعداد كبيرة من رجال القبائل الذين يعيشون داخل الدولة العثمانية ، قد يشكلون تهديدا للعثمانيين، ولاسيما أن الدولة العثمانية كانت تطمح الى زعامة العالم الاسلامي.[6] وبتسلم اسماعيل العرش الصفوي في عمر يناهز الثالثة عشر، أخذ يعزز قوته الحربية، وتمكن بين العامي 1501-1508م، أن يخضع كل القوى والإمارات كبيرها وصغيرها، ولم يجد من يزاحمه على سيادة منطقة امتدت من إقليم (شيروان) في جنوب القوقاز حتى امارة (قره مان) عند الحد الجنوبي الغربي لصحراء (داش لوط)، وبدا اسماعيل على انه الوريث الوحيد للدولة التيمورية التي انهارت وتفككت، وعاصر الشاه إسماعيل السلطان بايزيد الثاني الذي عرف عنه ميوله السلمية مما ساعد الشاه اسماعيل على نجاح عملياته العسكرية؛[7] إذ بادر إلى السيطرة على (ديار بكر) في العام 1507، ثم توجه نحو بغداد، وتمكن من دخولها في العام 1508، حيث بادر إلى هدم قبور أئمة أهل السنة، وقتل جماعة من علمائها، كما أعلن عن سب الخلفاء الثلاثة، ونبش قبر الإمام أبي حنيفة، وقتل الكثير من أهل السنة.[8] ومنذ قيام الدولة الصفوية، وجهود الشاه إسماعيل للسيطرة على إيران، والتوسع على حساب المناطق المجاورة جعل المواجهة العسكرية مع الدولة العثمانية امراً محتوما، ونظر العثمانيون بقلق إلى النشاط العسكري الصفوي، الذي امتد إلى مناطق كان العثمانيون يعدونها ضمن مناطق نفوذهم، كما كان نشاط الدعاة الصفويين في الاناضول من اسباب المواجهة بين الدولتين، ولاسيما ان هذا النشاط اتخذ شكل تمرد مسلح ضد

---

[1] علاء نورس(1979)، العراق في العهد العثماني، دراسة في العلاقات السياسية 1700-1800، دار الرشيد للنشر، بغداد، ص 21-22.

[2] عبد العزيز الدوري، المصدر السابق، ص 53.

[3] حركة الاحتجاج الشيعية المبكرة لم تظهر في بلاد فارس كما يحاول ان يؤكد ذلك عدد من الكتاب والباحثين، وانما ظهرت في جنوب العراق، وبالتحديد في الكوفة وهي مدينة في أسفل الفرات، وكانت الكوفة عاصمة دولة الخلافة في عهد الامام علي (عليه السلام) وفيها حصل الصراع ضد الامويين، الذين حكموا سوريا أي بلاد الشام، وقد عرف المؤيدين والداعمين للخليفة الرابع بالشيعة أي موالي وأنصار علي (عليه السلام) للمزيد من التفاصيل ينظر: Magidkhadduri, op. Cit, p. 67.

[4] عبد العزيز الدوري، المصدر السابق، ص 53.

[5] Magidkhadduri, op. Cit, p.159.

[6] عبد العزيز الدوري، المصدر السابق، ص 53- 57.

[7] فتحية البراوي، محمد نصر مهنا، المصدر السابق، ص 130-131.

[8] حسن العلوي (د.ت)، الشيعة والدولة القومية في العراق 1914-1990، ط2، دار حامد للنشر والتوزيع، بيروت، ص 50-51.

العثمانيين سنة 1511، بعدما قاد "تكه لي قره بيغلياوغلو" تمردا خطرا، واتخذ لنفسه لقب شاه قلي (عبد الشاه) وقد شمل هذا التمرد منطقة (الأناضول) الوسطى وامتد بين سواحل البحر الأسود إلى سواحل البحر المتوسط، وواجه العثمانيون صعوبة في إخماد هذا التمرد، الذي انتهى بعد وفاة شاه قلي في حزيران 1511، وهرب الكثير من اتباعه-أي شاه قلي- إلى الدولة الصفوية.[1]

وتأسيسا على ذلك، حاول السلطان سليم الأول (1512-1520)م وقف حملات الدولة الصفوية في الأناضول العثماني، وتمكن من الانتصار على الصفويين في موقعة (جالديران) في اب 1514، وفي الوقت نفسه دخل (تبريز) بعد ان هرب منها الشاه (اسماعيل الصفوي)، كما استولى السلطان (سليم الاول) على مناطق عدة من أرمينيا الغربية وما بين النهرين وبتليس وديار بكر.[2] استغلت الدولة العثمانية الانقسامات الداخلية في بلاد فارس التي أعقبت وفاة الشاه إسماعيل في العام 1524م واعتلاء ابنه الشاه طهماسب العرش الفارسي، حيث قام العثمانيون بأربع حملات عسكرية بين العامي(1533 ، 1553).[3]

لم يكن السلطان سليمان القانوني راغبا بالتوجه نحو الشرق، بل كان يفضل التوجه نحو اوربا [4]، ولكن التوسعات الفارسية في العراق أرغمته على التحرك مرة أخرى لطرد الفرس حتى لا يصبح (الاناضول) قلب الدولة العثمانية مهددا.[5] فكانت الحملة التي قام بها السلطان (سليمان القانوني) في العام 1534م، والتي استهدفت الاستيلاء على (تبريز، وبغداد)، فتمكن من احتلال (تبريز) في تموز من العام 1534م، ثم اتجه الجيش العثماني نحو بغداد ودخلها دون مقاومة في 30 تشرين الثاني من العام نفسه، وأعاد بناء مقام الإمام أبي حنيفة مع جامعه ومدرسته، وبنى قبر الشيخ عبد القادر الكيلاني، كما زار الأماكن الشيعية المقدسة في بغداد، والنجف، وكربلاء، والكوفة مؤشرا موقفا توحيدياً.[6]

وبعد هذه الحملات العسكرية التي أنهكتهما لجأت الدولتين إلى التفاوض، إذ وقعت معاهدة (اماسيا) في 29 مايس 1555، وهي أول معاهدة مكتوبة بين الطرفين نصت على الإعتراف بسلطة السلطان العثماني على العراق، والاعتراف بالوضع القائم في مدينة قارص بعد سقوطها بيد العثمانيين بالمقابل إحتفظت الدولة الصفوية بما بيدها من مناطق غير أن هذه المعاهدة، وأن حققت بعض الهدوء، ولمدة وجيزة في علاقات الدولتين، إلا أنها سرعان ما نقضت من قبل الدولة الفارسية وتجاوزت بنودها في العام 1559، مما استدعى عقد معاهدة ثانية في العام 1562م، والتي لم تخرج عن سابقتها في المحتوى العام.[7]

---

[1] ابراهيم خليل احمد، خليل علي مراد (1992)، إيران وتركيا دراسة في التاريخ الحديث والمعاصر، دار الكتب للطباعة والنشر، الموصل، 1992، ص 15-16.
[2] احمد نوري النعيمي، حسين علي الجميلي(د.ت)، النظام السياسي في تركيا وإيران، الدار الجامعية للطباعة والنشر، بغداد، ص 403.
[3] عبد العزيز الدوري، المصدر السابق، ص 53-57.
[4] Magidkhadduri, op. Cit, p11.
[5] عبد العزيز سليمان نوار(1993)، الصراع العثماني الفارسي والعلاقات الفارسية العربية من العهد الصفوي حتى نشوب الحرب العالمية الاولى، في مجموعة باحثين، العلاقات العربية الايرانية، مطبعة إنترناشيونال، القاهرة، ص 52.
[6] وجيه كوثراني، المصدر السابق، ص 49-50.
[7] علي شاكر علي(1985)، تاريخ العراق في العهد العثماني 1638-1750، منشورات مكتبة 30 تموز، الموصل، ص 74، وايضا: عبد العزيز سليمان نوار، تاريخ الشعوب الاسلامية في العصر الحديث، ج1، بيروت، 1971، ص 55.

وتأسيسا على ذلك تجددت الحرب بينهما في عهد السلطان مراد الثالث (1574-1595)، والذي تزامن مع تسلم الشاه (إسماعيل الثاني) الحكم في بلاد فارس، ونتيجة لضعف الأخير بادر السلطان العثماني إلى تنظيم حملات متتالية بقيادة وزرائه (لالاباشا، وسنان باشا، وعثمان باشا)، وتركزت هذه الحملات في جورجيا وتبريز، ونجحت في فرض معاهدة على الصفويين وقعت في بداية عهد الشاه عباس الكبير وبالتحديد في 12 آذار 1590.[1] والتي نصت على أن (جورجيا وشيروانوكاراباخ وتبريز ولورستان) هي مناطق للعثمانيين والتزم الصفويون بموجبها بعدم التشهير بالخلفاء الراشدين الثلاثة، وهو تقليد كان قد جرى عليه الصفويون في عهد الشاه (اسماعيل الأول)، بيد أن هذه المعاهدة والتي قبلها الشاه (عباس الاول (الكبير)) في السنوات الاولى من حكمه، كانت بالنسبة له أمرا مذلا فيما بعد، فهو وإن تعايش سلميا مع العثمانيين حقبة من الزمن في عهد السلطان محمود الثالث (1593-1603) بسبب انشغاله في حروبه مع الشرق ضد الأوزبك والقبائل التركمانية المتمردة، والتي كان يريد منها كسب الوقت لإعادة بناء جيشه وتنظيم دولته.[2]

وهكذا لم يقدر للصلح الذي أقرته معاهدة استانبول الأولى في العام 1590 ان يطول لاكثر من عام، إذ سرعان ما نقض واشتبك الطرفان في معارك طاحنة استمرت قرابة ربع قرن، لاسيما بعد ان تمكن الشاه (عباس الاول) من هزيمة الاوزبك بعد سلسلة من المعارك ردتهم الى ما وراء خراسان في العام 1596، فعمد على تقوية بنية جيشه ودعمه بالاسلحة النارية، وطور بنية دولته الاقتصادية وبدا بتنفيذ اهدافه التي طالت المناطق الاستراتيجية في الخليج، فسيطر بذلك على خطوط المواصلات بعد ان خاض مجموعة من الحروب منذ سنة 1603 إلى سنة 1612، أدت الى انهاك الطرفين واستنزافهما، مما دفع الشاه (عباس) الى طلب الصلح فقبله السلطان احمد الاول (1603-1617) فكانت النتيجة التوقيع على معاهدة الصلح في استانبول 1613، والتي نصت على اعتراف الدولة العثمانية بحدودها التي كانت في عهد السلطان (سليمان القانوني) مقابل تعهد الشاه (عباس) بسحب القوات كافة التي وضعها في بلاد الشام، وبعدم القيام بأي عمل استفزازي عقائدي، مقابل التزام الدولة العثمانية بضمان مرور المسافرين بأراضيها[3].

كما وقعت معاهدة سراو سنة 1618، والتي نصت على إعادة الحدود الى ما كانت عليه في معاهدة أماسيا (1555م) وكان هذا يعني اعادة جميع المناطق التي سبق للدولة الصفوية ان تخلت عنها للعثمانيين بموجب معاهدة 1590، بيد أن هذه المعاهدة لم تمنع الشاه من استغلال أية فرصة مواتية للتوسع على حساب الممتلكات العثمانية، فاستغل فرصة حدوث تمرد في بغداد سنة1623 بقيادة احد الضباط العثمانيين، فقاد الشاه حملة عسكرية صفوية احتلت بغداد والموصل وتعرضت البصرة الى محاولتين فاشلتين لاحتلالها في العامي 1625و 1629.[4]

وعندما أعاد الصفويون احتلال بغداد في العام 1623 قبض على الآلاف من السكان السنة، وتمكن نفر قليل منهم الفرار الى الدولة العثمانية، وقام الشاه (عباس) بهدم ضريحي الشيخ عبد القادر الكيلاني والامام ابي حنيفة، في حين اجزل العطاء على مراقد الأئمة الآخرين في سامراء والكاظمية وكربلاء والنجف.[5]

---

[1]وجيه كوثراني، المصدر السابق، ص 50.
[2]المصدر نفسه، ص 51.
[3]عباس اسماعيل صباغ، المصدر السابق، ص 189-190.
[4]ابراهيم خليل احمد، خليل علي مراد، المصدر السابق، ص 31.
[5]حسن العلوي، المصدر السابق، ص 53-54.

من جانب آخر، لم يقف العثمانيون مكتوفي الأيدي إزاء السيطرة الفارسية على بغداد، إذ جهزوا حملات عدة لاستعادتها الا إنها باءت بالفشل، ولم يتمكنوا من دخول بغداد إلا في عهد السلطان مراد الرابع، والذي تمكن من الاستيلاء على مدينة (روان) في آب 1635، وسيطر على تبريز في أيلول من العام نفسه، ثم اجتاح بغداد ليستولي عليها في 25 كانون الأول 1638.[1] وكان من أهم نتائج هزيمة الدولة الفارسية وخروجهم من العراق عقد المعاهدة العثمانية الفارسية في العام 1639[2]، إذ اضطر الشاه (صفي) إلى مفاتحة العثمانيين في عقد الصلح، واشترط عليه العثمانيون انسحاب القوات الفارسية من (درتنك)، والاعتراف بتبعية (قارص) للدولة العثمانية، واضطر الشاه لقبول شروطهم[3]، فعقدت معاهدة زهاب في 17 مايس 1639، سعت فيها الدولتين لتعيين الأقاليم التي تعود او تنتمي الى كل جانب بهدف وضع شروط دائمة للسلام بينهما[4]، وبموجب هذه المعاهدة احتفظ العثمانيون بمدينة بغداد واحتفظ الفارسيون بمدينة ايروان[5].

وتميزت الحقبة التي تلت عهد السلطان مراد الرابع بحالة من السلم نتيجة لحالة العجز التي أصابت الدولتين، اذ انشغلت الدولة العثمانية بسلسلة من المشكلات البلقانية، في حين بدا على الشاهات اللاحقون للشاه (عباس الاول) العجز في الاستمرار بحرب استنزاف مع العثمانيين، فالشاه عباس الثاني (1642-1666) انشغل بالاضطرابات الداخلية في فارس، مما دفعه الى اقامة علاقات سلمية مع العثمانيين، كذلك فعل ابنه الشاه صفي الثاني (1666-1694).[6]

وعاد العثمانيون مرة اخرى إلى محاربة الدولة الصفوية مستغلة أحوالها الصعبة التي كانت تمر بها ، ولاسيما بعد الهجوم الافغاني عليها المنطلق من اقليم قندهار، وقد ادى ذلك الى سقوط الدولة الصفوية في 21 تشرين الاول 1722 على يد الجيش الافغاني بعد حصار دام سبعة اشهر للعاصمة اصفهان، وانتهز العثمانيون ذلك فعمدوا الى التدخل في شؤونها الداخلية والسيطرة على بعض مناطقها بحجة مساعدتها في اعادة النظام وصد اعداءها، ولاسيما ان الدولة العثمانية قد اعلنت تأييدها للثورة التي قامت في (شيروان) في صيف 1721، كما أصدرت أوامرها منذ الغزو الأفغاني لبلاد فارس في نهاية العام 1721، إلى الحاميات الفارسية بأن تكون على أهبة الاستعداد، كما تعالت الأصوات لاسترجاع المقاطعات التي كانت تحت السيطرة العثمانية قبل قرن مضى، وفي الوقت نفسه لمنع الافغان من احتلال المزيد من بلاد فارس[7].

وفي سنة 1723 أعلنت الدولة العثمانية الحرب على بلاد فارس، وصدر الأمر السلطاني بعدم التعرض للأقاليم التي هي تحت السيطرة الأفغانية، واستطاع الجيش العثماني من احتلال مدينة بتليسوكرمنشاه ثم السيطرة على إقليم اردلان، وقامت الدولة العثمانية بعقد مباحثات مع روسيا القيصرية لاقتسام بلاد فارس بين الدولتين بحضور السفير الفرنسي المركيز دي بوناك، ووقعت المعاهدة في 24 حزيران من العام 1724، ونصت المعاهدة على أن تحصل روسيا القيصرية على الأقاليم الفارسية المجاورة لبحر قزوين (استر اباد، ومازندران، وكيلان، وجزء من شيروان وداغستان)،

---

[1] علاء نورس، المصدر السابق، ص40-59.
[2] عبد العزيز سليمان نوار، الصراع العثماني الفارسي والعلاقات الفارسية-العربية، المصدر السابق، ص 54.
[3] علاء نورس، المصدر السابق، ص 63-66.
[4] Magidkhadduri, op.cit, p. 33.
[5] محمد وصفي ابو مغلي(1985)، إيران دراسة عامة، مركز دراسات الخليج العربي، جامعة البصرة، ص 255.
[6] وجيه كوثراني، المصدر السابق، ص 52.
[7] علاء نورس، المصدر السابق، ص 87-82.

في حين تحصل الدولة العثمانية على الاقاليم الغربية في بلاد فارس (جورجيا، واذربيجان، كردستان، وهمدان و كرمنشاه)، في حين تركت للشاه طهماسب الثاني الأقاليم الباقية بشرط أن يعترف بالمعاهدة[1].

وقد احتج أشرف الافغاني لدى العثمانيين على عقد المعاهدة بعد اعتلائه العرش في العام 1725، ودخل في حرب مع العثمانيين 1726-1727، قبل أن يعقد معاهدة صلح معهم في 3 تشرين الثاني 1727، أمام التهديد الذي مثله طهماسب الثاني للاحتلال الافغاني لايران، ولاسيما بعد أن انضوى تحت لوائه نادر شاه الافشاري في العام 1726. وقد اعترف اشرف الافغاني بموجب هذه المعاهدة بسيطرة العثمانيين على الأقاليم التي احتلوها، والاعتراف بالسلطان العثماني خليفة على المسلمين، مقابل اعتراف العثمانيين به ملكا على إيران.[2]

وبدأت العائلة الصفوية تستعيد قوتها بعد التحاق نادر شاه[3] في العام 1726 بخدمة الشاه طهماسب الثاني، حيث تمكن من طرد الافغان من بلاد فارس ، ثم توجه نحو العثمانيين بعدما اقنع الشاه طهماسب الثاني بضرورة اعادة جميع المقاطعات التي خضعت للسيطرة العثمانية والتهديد بالحرب في حال رفض السلطان ذلك، الأمر الذي جعل السلطان أحمد الثالث يوافق على الصلح وتعهد بإعادة المقاطعات الفارسية، الا ان الجيش الانكشاري تمرد على السلطان وخلعه، ونصب السلطان محمود الأول (1730-1754)، الذي بادر الى القيام بحمله ضد بلاد فارس، استطاع فيها من إلحاق الهزيمة بجيوش طهماسب الثاني، فاضطر الشاه لعقد الصلح في شباط 1732، وتنازل بموجبه عن بعض الأراضي الفارسية لمصلحة العثمانيين لكن نادر شاه رفض هذه المعاهدة واتخذ منها حجة لخلع الشاه طهماسب الثاني، ونصب ابنه الطفل عباس الثالث الذي لم يتجاوز عمره ثمانية أشهر على أن يكون هو وصياً على العرش، وبادر نادر شاه إلى عقد معاهدة مع روسيا القيصرية، عرفت باسم معاهدة رشت في العام 1732، والتي بموجبها أمن حدوده الشمالية لكي يتفرغ الى خصومه العثمانيين، وبعث برسالة إلى السلطان العثماني معبرا فيها عن عدم اعترافه بمعاهدة الصلح التي عقدها مع الشاه المخلوع [4]. كما وجه حملات عدة لاحتلال بغداد في هذه الحقبة إلا أنها باءت بالفشل[5].

المحور الثاني: العلاقات العثمانية-الفارسية بعد سقوط الدولة الصفوية

شهدت الدولة العثمانية خلال العقد الرابع من القرن الثامن عشر عدة اضطرابات، حيث اندلعت ثورة شعبية قادها بترونا خليل احد تجار استانبول بسبب تردي الاوضاع الاقتصادية، وكان من نتائجها خلع السلطان احمد الثالث وتتويج السلطان محمود الاول (1730-1754).[6] كما تمكنت قوات نادر شاه، من تحقيق انتصارات في مناطق الاطراف

---

[1]المصدر نفسه، ص 101-110.

[2]ابراهيم خليل احمد، خليل علي مراد، المصدر السابق، ص 48-49,

[3][3]ولد (نادر قلي خان) في خراسان في 22 تشرين الاول 1688 من اسرة تنتمي الى قبيلة الافشار وبدأ حياته راعيا وقاطع طريق، ثم ضابطا في الجيش غير النظامي، وكان قبل ان ينظم الى الشاه طهماسب قد بلغ مكانة رفيعة في عشيرته فصار له الكثير من الاتباع المخلصين، وفي العام 1727 كان وراءه خمسة الاف محارب من الافشار والكرد، ولما عهد له امر استرجاع خراسان نجح نجاحا باهرا، ثم حصل على القيادة العامة لجيوش طهماسب وتمكن من قهر الافغان في العام 1729/، للمزيد من التفاصيل ينظر: ستيفن هيسليلونكريك(1985)، اربعة قرون من تاريخ العراق الحديث، ط6، ترجمة جعفر الخياط، مطبعة اركان، بغداد، ص 167- 168

وكان جل اهتمامه بعد ان نجح في طرد (الافغان والاتراك) معا في ان يقوم ببناء الوحدة الوطنية للبلاد، ولتحقيق ذلك قام بعدة اجراءات داخلية اساسية منها اعلانه المذهب السني مذهبا رسميا للبلاد، اذ كان يعتقد ان المذهب الشيعي يعد مسئولا الى حد كبير عن تدهور البلاد وعزلتها عن العالم الاسلامي للمزيد من التفاصيل ينظر: علي خضير عباس المشايخي(1988)، *ايران في عهد ناصر الدين شاه 1848-1896*، رسالة ماجستير غير منشورة، كلية الاداب، جامعة بغداد، ص 19.

[4]علي شاكر علي، المصدر السابق، ص 181-183.

[5]المصدر نفسه، ص 183-193.

[6]عباس اسماعيل صباغ، المصدر السابق، ص 241-216.

وصولا الى تبريز. ان الازمات التي مرت بها الدولة العثمانية دفعتها لتوقيع الصلح مع الدولة الفارسية، وبدأت المفاوضات في خريف العام 1731، التي استمرت اشهر، واسفرت عن توقيع المعاهدة في 10 كانون الثاني 1732، فكانت المطالب العثمانية معتدلة، وفيها بقيت مناطق (اردلان، وكرمنشاه، وهمذان، والحويزة) تحت سيطرة امبراطورية الشاه.[1] هذا الأمر يوضح مسار وطبيعة العلاقات وإلى أي اتجاه وصلت بعد سقوط الصفويين . من جانب آخر بادر السلطان محمود الاول الى إعلان الحرب على نادر خان في 26 تشرين الاول من العام 1732، في حين عمد هذا الأخير الى الزحف باتجاه العراق فاحتل كركوك وحاصر الموصل، وبعد معارك قاسية استطاع العثمانيون من استرداد كركوك، غير ان القتال انتقل الى القفقاس واحرز فيها نادر خان انتصارات مهمة، إذ تمكن من إلحاق الهزيمة بالجيش العثماني قرب قارص في حزيران من العام 1735، ونجح بالاستيلاء على بتليسوكنجة ويريقان[2] ومهدت له هذه الانتصارات لاعلان نفسه ملكا على بلاد فارس باسم نادر شاه في 17 تشرين الأول 1736، منهيا بذلك حكم الأسرة الصفوية وليبدا حكم الأسرة الافشارية.[3]وعلى اثر ذلك قام نادر شاه بمحاولات عديدة للاستيلاء على بغداد، فتوجه إليها وفرض عليها حصارا ساءت فيه أحوال المدينة، لكن قائد الجيش العثماني طوبال باشا هاجم كركوك مما دفع نادر شاه لسحب قواته إلى همذان[4]. وكرر نادر شاه محاولاته للاستيلاء على بغداد وفرض عليها حصارا مرة اخرى لكنه اضطر الى الانسحاب بسبب تدهور الاوضاع الداخلية في بلاده فعقد الصلح مع العثمانيين اتفق فيه على العودة الى الحدود التي اقرتها معاهدة زهاب في العام 1639 والتعهد بعدم منع الفرس من زيارة الاماكن المقدسة، الا ان السلطان محمود الاول رفض الاقرار على هذه المعاهدة لانها حسب رايه تصب في مصلحة بلاد فارس[5]. أذ أن نادر شاه كان يريد أن يكسب الوقت من خلال ذلك لاعادة تنظيم صفوفه قواته فضلا عن السيطرة وترتيب الاوضاع في الداخل التي بدأت تطفو وأخمادها بيد ان محاولات نادر شاه في الاستيلاء على العراق لم تتوقف، ولهذا جدد الحملة مرة أخرى في العام 1742، فاحتل كركوك وحاصر الموصل وانضم إليه والي بغداد احمد باشا، وقام بزيارة الأماكن المقدسة في العراق، وكان نادر شاه ينتسب إلى أسرة سنية من قبيلة الافشار القوية الكبيرة فحاول أن يؤسس طريقة جديدة للتعايش الإسلامي، إذ قدم حلا سلمياً يضاعف من نفوذه القوي ويقدمه ممثلا لوحدة المسلمين، يقبل فيه العثمانيون الأمامية الاثني عشرية تحت اسم الجعفرية كمذهب خامس في الإسلام إلى جانب الحنفية والشافعية والمالكية والحنبلية، وأن يخصص للإمامية محراب في مسجد الحرام، وأن يسمح لهم بإيفاد أمير وقافلة حج عبر بلاد الشام، إلا أن السلطان العثماني رفض ذلك مرتكزا على فتوى شيخ الإسلام.[6]

ونظرت الدولة العثمانية لهذا الطرح بأنه يستهدف العراق على اعتبار أن نجاح الدعوة يؤدي إلى وحدة العقيدة لكل من فارس والعراق، وهو أمر يسهل ضم العراق بعد ذلك، وبمعنى آخر لقد كان نادر شاه يسعى إلى ضم العراق بالايديولوجية بعد أن فشل السيف في تحقيقها[7]، وفي أيلول 1746، عقد معاهدة جديدة مع الدولة العثمانية، أقرت

---

[1] ستيفن هيسليلونكريك، المصدر السابق، ص 169.
[2]ابراهيم خليل احمد، خليل علي مراد، المصدر السابق، ص 50-51.
[3]وجيه كوثراني، المصدر السابق، ص 53.
[4]علي شاكر علي، المصدر السابق، ص 156-189.
[5]عباس اسماعيل صباغ، المصدر السابق، ص 219.
[6]وجيه كوثراني، المصدر السابق، ص 53-54.
[7]عبد العزيز سليمان نوار، الصراع العثماني الفارسي، المصدر السابق، ص 57.

فيها الحدود بين الدولتين على أساس معاهدة زهاب 1639، وتسهيل سفر الحجاج الفارسيين، وتبادل السفراء بين الدولتين، والسماح للأسرى الراغبين بالعودة إلى بلادهم.[1]

وبعد مقتل نادر شاه في20 حزيران 1747، أصبح العراق في مأمن من الخطر الفارسي، لأنها أصبحت مسرحا للفوضى، والاضطراب، والصراعات بين الطامحين على السلطة[2]، ولم تعمل الدولة العثمانية على استغلال الأوضاع المضطربة على الرغم من طلب السفير الفارسي في استانبول مصطفى خان، إلا أنها رفضت طلبه مبررة ذلك برغبتها في الإبقاء على علاقاتها الطيبة مع الدولة الفارسية من جهة، وان ما يحدث في بلاد فارس إنما هو من امورها الداخلية من جهة أخرى.[3]

وشهدت بلاد فارس في هذه الحقبة تصاعد الخلافات بين الأمراء الفارسيين، والتي تطورت إلى حروب داخلية، واستغل رئيس قبيلة زند (عبد الكريم خان) ذلك وجمع حوله عدد من الأنصار، وتمكن بدهائه وفطنته من السيطرة على بلاد فارس، وسعى الى التوسع خارجها.[4]

واستغل عبد الكريم خان أوضاع الدولة العثمانية المضطربة لاسيما بعد هزيمتها أمام روسيا القيصرية (1768-1774)، وشن هجومه الكبير على العراق في العام 1775 من جهات متعددة، حيث تحركت قواته بقيادة صادق خان لمهاجمة البصرة، في حين توجهت قوات أخرى نحو شمال العراق واخذت تتقدم نحو كركوك، ولم تكن الدولة العثمانية مستعدة لاعلان الحرب على بلاد فارس لأنها خرجت من حرب خاسرة مع روسيا القيصرية، ولهذا بادر الاهالي بتحمل المسئولية في عمليات تحرير البصرة بقيادة شيخ قبائل المنتفك ثامر السعدون، ودارت معارك عنيفة بين القوات الفارسية والاهالي، وكان لوفاة كريم خان في 2 اذار 1779، الاثر الكبير في انسحاب قوات صادق خان بعد أن عمت الفوضى بلاد فارس.[5]

وقد مهد موت القائد كريم خان الزند الفرصة إزاء صعود اسرة القاجار الحاكمة في استراباد، حيث أعلن الاغا محمد شاه حاكم استراباد نفسه شاهاً على بلاد فارس وجعل من طهران عاصمة لحكمه، ليبدأ عهد الحكم القاجاري، والذي استمر إلى العام 1925.[6]ومع مجيء القاجاريين بدأ فتح علي شاه (1797-1834) بالتحرك باتجاه شمال العراق في سنة 1818، وقاد هذا التحرك إلى تجدد الحرب بين الدولتين في العامين 1821-1823.[7] وكان مبعث هذه الحروب تدخل بلاد فارس في شؤون كردستان، والخلاف حول تبعية بعض العشائر الرعوية التي كانت تنتقل على جانبي الحدود بين الدولتين.[8]

(1)ابراهيم خليل احمد، خليل علي مراد، المصدر السابق، ص 55.
(2)علي شاكر علي، المصدر السابق، ص 205-206.
(3)علاء نورس، المصدر السابق، ص 212-213.
(4)اسماعيل سرهنك(1988)، تاريخ الدولة العثمانية، دار الفكر الحديث للطباعة والنشر، بيروت، ص 127.
(5)علاء نورس، المصدر السابق، ص 283-285.
(6)وجيه كوثراني، المصدر السابق، ص 54.
(7)عبد العزيز سليمان نوار، الصراع العثماني الفارسي، المصدر السابق، ص 53-57.
(8)ابراهيم خليل احمد، خليل علي مراد، المصدر السابق، ص 72.

ونتج عن هذه الحرب إبرام معاهدة أرضروم الأولى في 28 تموز 1823[1]، والتي أكدت على الأراضي العائدة للدولتين العثمانية والفارسية والتي سبق لها وأن طرحت في معاهدة زهاب 1639، ومعاهدة كردان (kurdan) 1746[2]، كما رسمت المعاهدة مناطق الحدود الفاصلة بين الدولتين، وعلى الرغم من أن معاهدة كردان لم يقر عليها السلطان العثماني إلا ان اهميتها تتجسد في وضعها مباديء التفاهم السني-الشيعي، وجعلت العلاقات العثمانية-الفارسية مبنية على أساس السلام وتبادل البعثات الدبلوماسية.[3]

ومن جانب آخر، دخلت الدولة العثمانية في صراع مع الدولة الفارسية حول إقليم عربستان (خوزستان)، بعد تسوية المسألة المصرية (1840-1841)، التي أسهمت في تفرغ الدولة العثمانية إلى مشاكل الحدود الفارسية-العراقية، بعد تولي نجيب باشا ولاية بغداد (1842-1847)، حيث احتدم الصراع حول عربستان والسليمانية في كردستان والتي طالبت بهما بلاد فارس.[4] ومنذ العام 1842 بدأت بريطانيا بالتدخل في النزاع العثماني-الفارسي وسعت إلى ترتيب تسويات سلمية تضمن مصالحها، ويرجع الاهتمام البريطاني بهذا النزاع الى اسباب سياسية وتجارية تتعلق بأمن الهند وبتجارتها مع كل من العراق وبلاد فارس.[5] وفي الوقت نفسه روسيا القيصرية كانت مهتمة بهذا الصراع نتيجة لموقع الدولتين بوصفها الطريق إلى المياه الدافئة (مياه الخليج العربي)، كما أن اخضاع بلاد فارس لسيطرتها يعد ركيزة للوثوب منها الى شبه القارة الهندية.[6]

أسفرعن هذه التطورات على عقد معاهدة أرضروم الثانية في 31 ايار 1847، التي نصت على أن تعطى للحكومة العثمانية الأراضي المنخفضة إلى الغرب من منطقة زهاب، وأن تعطى للحكومة الفارسية الأراضي الجبلية إلى الشرق منها، وأن تتخلى فارس عن ادعائها بمدينة السليمانية، مع الوعد بعدم التدخل في الشؤون الكردية في المنطقة، وأن تعترف الدولة العثمانية بسيادة الحكومة الفارسية التامة على مدينة المحمرة وميناءها وجزيرة خضر (عبادان) والأراضي الواقعة على الضفة الشرقية (أي الضفة اليسرى) من شط العرب.[7]

تأسيساً على ما تقدم فإن المعاهدتين وفرتا الأساس لتسوية سلمية بين الدولتين، عن طريق قبولهما للمبائ الأساسية للسلام والسيادة الإقليمية وعدم التدخل في الشؤون الداخلية، وأدت إلى قيام علاقات طبيعية بين الدولتين الجارتين.[8] إذ تحسنت هذه العلاقات في عهد ناصر الدين شاه (1848-1896) وأثناء ولاية مدحت باشا على العراق

---

[1]نصت معاهدة (ارضروم) الاول على عدم تدخل الدولتين في شئون الدولة الاخرى وان لا تتدخل الحكومة الفارسية باي شكل في مقاطعات بغداد وكردستان الداخلة في حدود الامبراطورية العثمانية، كما نصت على تنظيم ما يتعلق بمعاملة الحجاج الفارسيين الذين يقصدون زيارة العتبات المقدسة في مكة المكرمة والمدينة وكربلاء والنجف، وان يعاملوا بالمعاملة نفسها الممنوحة لسكان الشعوب الاخرى للمزيد من التفاصيل ينظر: جابر ابراهيم الراوي(1970)، الحدود الدولية ومشكلة الحدود العراقية الايرانية، المطبعة الفنية الحديثة، القاهرة، ص 236-240.

[2]عقدت معاهدة (زهاب) بين السلطان العثماني مراد الرابع والشاه الفارسي (صفي بهادر) ويبدو انها معاهدة صلح بينت المناطق والمدن التي تتبع كل من الدولتين المتعاقدتين، كما عدت اساسا للمعاهدات التي عقدت لاحقا لتنظيم الحدود بين الدولتين المذكورتين، ونصت على ان تكون المدن والاراضي التابعة للدولة العثمانية تتمثل في :درنة وجسان وبدرة ومندلجين (مندلي)، ودرتنك والقرى والبلاد الواقعة غربي (زنجير) حتى قلعة (سالم) في ضواحي (شهرزور) وقلعة (قزلجة) وتوابعها، في حين تختص بلاد فارس بالمدن والاراضي والتي تشمل القلاع الواقعة في الجهة الثانية ابتداءا من مندلجينودرتنك وبيرو سردوني والقرى والقلاع والغابات الواقعة شرقي قلعة سندجيروميرايان وتوابعها للمزيد من التفاصيل ينظر: المصدر نفسه، ص 227-231.

[3]Magid khadduri, op.cit, p.36.

[4]احمد نوري النعيمي، حسين علي الجميلي، المصدر السابق، ص 428-430.

[5]اسعد محمد زيدان(1990)، سياسة إيران الخارجية في عهد احمد شاه 1909-1925،دار الحكمة للطباعة والنشر، البصرة، 1990،ص 59.

[6]عبد السلام عبد العزيز فهمي(1973)، تاريخ إيران السياسي في القرن العشرين، المركز النموذجي، القاهرة، ص 7.

[7]جابر ابراهيم الراوي، المصدر السابق، ص 244-259.

[8]MagidKhadduri, Op.Cit, P.63.

(1869-1872)[1]، والذي حمل تعليمات حكومته التي تقضي بمراعاة حسن الجوار مع بلاد فارس وتسوية المشكلات القائمة بين الدولتين[2]، وفي يوم 25 ايلول 1870 غادر ناصر الدين شاه طهران الى العراق وعندما وصل خانقين استقبله مدحت باشا والي بغداد استقبالا حافلا، وبعد أداء مناسك الزيارة للعتبات المقدسة عاد إلى العاصمة طهران، وقد مثلت الزيارة نقطة تحول كبيرة في تاريخ العلاقات العثمانية الفارسية المتسمة بالتوتر الشديد، إلا انها لم توقف المشكلات الحدودية.[3]

لقد برهنت حقبة الحكم القاجاري عن عجز في معالجة مشكلات بلاد فارس الاجتماعية والاقتصادية والسياسية، والتي تفاقمت بسبب قصر نظر الملوك القاجاريين بدءا من أغا محمد شاه وانتهاء بالشاه احمد ، مما اضفى على الحكم القاجاري صفات الانحلال والتسيب والاستبداد في ان واحد، وازداد هذا الوضع في عهد مظفر الدين شاه (1896-1907)، والذي انشغل بسفراته المستمرة الى اوربا، فازدادت الاوضاع سوءا وتفاقمت الفوضى بسبب سوء الادارة في الحكم.[4] مما أدى لقيام الثورة الدستورية في ايران (1905-1911)[5]، والتي كانت رد فعل جماهيري على سياسة النظام القاجاري على الصعيدين الداخلي والخارجي، فضلا عن العوامل الخارجية التي اسهمت في قيامها متمثلة بتحدي الشعب الروسي للاستبداد القيصري عن طريق ثورته في العام 1905، التي أعقبت هزيمة روسيا القيصرية قبالة اليابان في العام 1904-1905، ونمو الحركة الوطنية في الدولة العثمانية.[6]

قررت حكومة الاتحاد والترقي والتي جاءت على إثر الانقلاب الدستوري في تموز 1908 إلى تسوية المشكلات الحدودية مع الدولة الفارسية في شمال افريقيا، فضلا عن عقد بروتوكول طهران 1911 وبروتوكول استانبول 1913 إذ نص الأول على تكوين لجنة مؤلفة من عدد متساو من مندوبي الفريقين تجتمع في استانبول لتحديد الحدود بين الدولتين بناء على معاهدة (أرضروم) الثانية 1847، وعقدت اللجنة ثماني عشرة جلسة كانت الأخيرة في آب 1912، لكن اختلاف وجهات النظر بين الدولتين العثمانية والفارسية حال دون قيام اللجنة المذكورة بمهمتها.[7]

تجددت المفاوضات ثانية في استانبول باشتراك ممثلين عن روسيا وبريطانيا، وتوصل المفاوضون في 14 تشرين الثاني 1913 الى التوقيع على بروتوكول استانبول الذي تضمن ثمان مواد عالجت مشكلات الحدود البرية والنهرية بين الدولتين بدءاً بالراقم(37) على الحدود العثمانية الروسية شمالا حتى نهاية شط العرب جنوبا.[8]ومع ذلك عوامل التوتر ظلت قائمة بين الدولتين العثمانية والفارسية عشية اندلاع الحرب العالمية الأولى، ولاسيما أن الحكومة الاتحادية المؤمنة بحماس بالوحدة الطورانية كانت تنظر بشغف الى أذربيجان المجاورة لبلادهم، وكانت إجراءات الحكومة

---

[1]احمد نوري النعيمي، حسين علي الجميلي، المصدر السابق، ص 430.
[2]عبد العزيز سكيمان نوار، الصراع العثماني الفارسي، المصدر السابق، ص 90.
[3]علي خضير عباس المشايخي، المصدر السابق، ص 185-187.
[4]اسعد محمد زيدان، المصدر السابق، ص 22-23.
[5] اجبرت الثورة الدستورية الشاه (مظفر الدين) للموافقة على اقامة حكم دستوري في ايران، واصدار اول دستور ايراني في 31 كانون الاول 1906، وبعد عشرة ايام توفي (مظفر الدين شاه) فاعقبه ابنه محمد علي شاه (1907-1909)، وحاول الغاء الدستور وتعطيل البرلمان، مسببا بذلك حربا اهلية في البلاد، انتهت بعزله في 16 تموز 1909، وتنصيب ابنه سلطان احمد شاه بدلا عنه، وكان الاخير في الثانية عشر من العمر لذا تاخر ترشيحه ملكا على ايران حتى تموز 1914، واستمر حكمه لغاية عام 1925، اذ انتهى حكمه وحكم اسرته رسميا بقرار عن البرلمان، وبد بذلك عهد الاسرة البهلوية. للمزيد من التفاصيل ينظر: ابراهيم خليل احمد، خليل علي مراد، المصدر السابق، ص 77-78.
[6]المصدر نفسه، ص 67-69.
[7]جابرا ابراهيم الراوي، المصدر السابق، ص 260-264.
[8]عبد الاله بدر علي الاسدي(1982)، *العلاقات العراقية الايرانية 1920-1937*، دراسة تاريخية، رسالة ماجستير غير منشورة، كلية الاداب، جامعة بغداد، ص 12.

العثمانية ترمي إلى ضم أذربيجان؛ بل استغلت تدهور الأوضاع في بلاد فارس، بدأت القوات العثمانية بالتدخل في الأراضي الفارسية.[1] وتجمعت القوات العثمانية في المناطق الغربية لبلاد فارس والتي انسحبت منها لمدة من الزمن بسبب اندلاع الحرب في البلقان، إلا انها عادت ثانية إلى مواضعها السابقة داخل الحدود الفارسية.[2] كما تحولت الكثير من المناطق الداخلة ضمن الدولة العثمانية إلى ملجأ للمعارضين السياسيين الايرانيين، ومنهم ابن مظفر الدين شاه، الذي اتخذ من الأراضي العراقية قاعدة لنشاطه الواسع من أجل الاستحواذ على العرش الفارسي[3].

أثناء اندلاع الحرب العالمية الأولى التي كانت الدولة العثمانية طرفا فيها، وفي نهايتها قسمت ممتلكاتها إلى مناطق نفوذ بين القوى الأوربية المنتصرة بوسائل واتفاقات سرية غير شرعية. ونتيجة للضعف الملازم للهيبة والقوة العثمانية بدأت مطامح الأقاليم بالاستقلال، والتي حصلت على مبتغاها مع نهاية الحرب حينما استقلت اليونان ورومانيا وصربيا وبلغاريا.[4] أما بلاد فارس اتخذت موقف الحياد في الحرب، وأعلنت حيادها في فرمان صدر في الأول من تشرين الثاني 1914، ثم اصدرت تعليمات الى حكام الأقاليم أن يمتنعوا عن مساعدة أي طرف من الأطراف المتحاربة، ويرفضوا تلقي أي مساعدة منها او من وكلائها.[5]

من جانب آخر، اتصل رئيس الوزراء مستوفي الممالك بالسفير العثماني في طهران بهدف معرفة موقف الحكومة العثمانية من حياد فارس، وهل بالإمكان احترام هذا الحياد، وقد كان جواب السفير العثماني عليه بالقول بأن حكومته ترغب في أن تفعل ذلك، ولكن وجود القوات الروسية في أذربيجان يجعل من الصعوبة تعهد الدولة العثمانية باحترام هذه السياسة.[6] وإزاء الموقف العثماني طلبت الحكومة الفارسية من روسيا القيصرية سحب قواتها من أذربيجان لازالة الحجج التي تتذرع بها الحكومة العثمانية لخرق الحياد الفارسي، فكان الجواب الروسي بالرفض القاطع، لأن القوات الروسية هناك تمثل الضمانة الأكيدة لحماية الرعايا الاجانب في البلاد.[7]

إن صراع الأطراف المتحاربة في فارس جعل من حيادها حبرا على ورق، ونشط المعسكر العثماني-الألماني لكسب فارس إلى جانبه في الحرب على الصعيدين الشعبي والرسمي، وهاجمت الدولة العثمانية حياد فارس في الحرب وطالبت الصحف العثمانية فارس بأن تعلن الحرب على دول الائتلاف، وتتعاون مع دولة الخلافة الاسلامية لتقويض السيادة الانكليزية في الهند.[8] وبالفعل لم يمنع الحياد الفارسي الأطراف المتنافسة من السعي الى تحقيق أهدافها على الساحة الفارسية، حيث سعى البريطانيون إلى إحكام السيطرة على الجنوب الفارسي والتوسع شمالا وكان هدف الروس يتمثل بالزحف نحو الجنوب، وعمل العثمانيون على بعث الوحدة الطورانية[9]، فيما سعت ألمانيا إلى تقويض النفوذ البريطاني-

---

[1] اسعد محمد زيدان، المصدر السابق، ص 108.
[2] R.k. Ramazani(1966), The Foreign Policy Of Iran, A developing Nation in World Affairs 1500-1941, Virginia, p. 116.
[3] كمال مظهر احمد، (1985) دراسات في تاريخ ايران الحديث والمعاصر، بغداد، ص 242-243.
[4] Eliekedourie, Islam in the Modern World (1980), Mansell Publishing, London, p. 2.
[5] عبد السلام عبد العزيز فهمي، المصدر السابق، ص 28.
[6] R.k. Ramazani, Op.Cit, p. 115.
[7] كمال مظهر احمد، المصدر السابق، ص 91.
[8] فوزي خلف شويل(1983)، *ايران في سنوات الحرب العالمية الاولى*، رسالة ماجستير غير منشورة، كلية الاداب، جامعة بغداد، ، ص 70.
[9] الطورانية تسمية تشير الى وطن الاتراك الاصلي ونسبته الى (جبل توران) الواقع في المنطقة الشمالية الشرقية من ايران، وهناك اتجاهين داخل الحركة الطورانية ويرى الاتجاه الاول بان العثمانيين وان كانو من الترك اصلا، فقد اختلط دمهم بكافة القوميات منذ قرون طويلة من فرس وعرب وكرد, وارمن.. الخ، وذهب هؤلاء الى ان الثقافة التركية العثمانية والادب التركي العثماني هما خاصتان باتراك ال عثمان لانهما مقتبسان من الاداب العربية والفارسية وهذه الفئة تبرا من المغول وتلعن تاريخهم، وتعدهم سبب انحطاط الشرق، وتذهب الى القول بعدم وجود صلة بين الترك العثمانيين

الروسي في بلاد فارس للوصول الى الشرق في حين حاولت الحكومة الفارسية تحقيق أهدافها على حساب المناورة بين الدول الاستعمارية في البلاد قدر المستطاع بوسائلها المتاحة.[1]

وهكذا أصبحت بلاد فارس في خضم سنوات الحرب العالمية الأولى مسرحاً للصراعات الدولية ومعارك الجيوش العثمانية، والبريطانية والروسية، ومجالا لمشاريع الاقتسام وتأسيس مناطق النفوذ، حيث اجتاح الأتراك حدود فارس الغربية بعد انتصارهم على القوات البريطانية في الكويت متجهين صوب العاصمة طهران لإفساد خطة أعدائهم الرامية الى اتصال القوات الروسية في الشمال بالقوات الانكليزية في الجنوب، ونجح العثمانيون بعض الشيء في دعايتهم، إذ كانت دعوة خليفة المسلمين للجهاد الديني قد لاقت لها صدى بين الأكراد المقيمين في الشمال الغربي من إيران وقبائل إيرانية وعربية في الجنوب.[2]

وسعى العثمانيون إلى تدمير حقول البترول الفارسية التي اكتسبت أهمية كبيرة بعد اندلاع الحرب، وبالفعل تمكنت من ضرب حقول النفط على أيدي القبائل العربية والايرانية الموجودة في إقليم (عربستان) ولورستان، والتي تأثرت بالدعاية التركية.[3]واسفرت الحرب العالمية الاولى عن انهيار الدولة العثمانية وغيرت الخارطة السياسية للعالم الإسلامي، ولم يقتصر تأثيرها في الدولة العثمانية ولكن امتد ايضا الى الدول الاخرى، والتي خلقت كدول جديدة على أسس قومية كنقيض للعالمية، والتي كانت هوية الدولة العثمانية والتي اعترفت بالأفراد كمواطنين طبقا لانتسابه وانتمائه الديني.[4]

على إثر انتصار الحلفاء وهزيمة الدولة العثمانية بدأت تسوية الخلافات وتوزيع ممتلكاتها، وجرت اتصالات ومراسلات سرية بين حكومات روسيا القيصرية وبريطانيا وفرنسا في الحقبة من الرابع من اذار 1915 الى الأول من نيسان 1915، اسفرت عن عقد اتفاقية استانبول والتي اتفق فيها على ضمان حق روسيا القيصرية في الاشراف على (استانبول) والمضايق العثمانية مقابل ضمان المصالح الفرنسية والبريطانية في الوطن العربي وبلاد فارس.[5]وأرغم السلطان العثماني على القبول بمعاهدة سيفر في 10 اب 1920[6]، تحت تهديد الأسطول البريطاني وقوات الحلفاء، وأدى ذلك الى تذمر شعبي عثماني وقاد مصطفى كمال أتاتورك حركة المقاومة ضد الحلفاء[7]، وحينما أعلن عن إجراء

والمغول، وان الترك اصلا من الجنس الابيض الاوربي وانما اختلطوا بسبب الجوار بالجنس الاصفر المغولي، ويقول هذا الاتجاه بان العثمانيون هم مسلمون اولا ثم اتراك، اما الاتجاه الاخر فانه يؤكد على ان الترك هم من اقدم الامم واعرقها مجدا، واسبقها الى الحضارة، وانهم والجنس المغولي واحد في الاصل ويفضل ان يعود واحد ويسمون ذلك (بالجامعة الطورانية)، ولم يقتصروا فيها على الترك في سيبيريا والتركستان والصين وفارس والاناضول وروسيا بل امتد الى المغول ويقول هذا الاتجاه بان العثمانيون هم ترك اولا ثم مسلمون ثانيا وشعارهم عدم التدين، واهمال الجامعة الاسلامية الا اذا كانت تخدم القضية الطورانية وتشتهر برجالاتهم من التاريخ امثال (تلا، والب ارسلان وارطغرل وجنكيز خان وتيمورلنك)، ويمثل هؤلاء اليوم ضياء كوب الب وجلال ساحر ويحي كمال، ومحمد امين واخرون للمزيد من التفاصيل ينظر: احمد نوري النعيمي، اليهود والدولة العثمانية، المصدر السابق، ص 163-164.

[1] اسعد محمد زيدان، المصدر السابق، ص 127.

[2] عبد السلام عبد العزيز فهمي، المصدر السابق، ص 27.

[3] المصدر نفسه، ص 28.

[4] MaagidKhadduri, Op.Cit, p41.

[5] فوزي خلف شويل، المصدر السابق، ص 85.

[6] عقدت المعاهدة في 10 آب في العام 1920 في مدينة (سيفر) الفرنسية القريبة من باريس وقد نصت على تخلي الدولة العثمانية لليونان عما تبقى من تراقيا بما في ذلك ادرنة كما تخلت عن حقوقها في جزيرتي (امبروزوتندوس) للمزيد من التفاصيل ينظر: اسماعيل احمد ياغي(02002)، الدولة العثمانية في التاريخ الاسلامي الحديث، ط3، مكتبة العبيكان، الرياض، ص 226.

[7] ولد (مصطفى كمال اتاتورك) سنة 1881 في مدينة (سالونيك) والتي كانت تابعة للدولة العثمانية، وكان والده (علي رضا بك) موظفا في وزارة الجمارك، ثم ترك وظيفته وتعاطى التجارة، وكان جده ضابطا في الجيش العثماني، اما والدته فهي السيدة (زبيدة) من اسرة تركية، وبعد وفاة والده اخذت والدته مسئولية تربيته، وقد بدات تظهر ميوله نحو الجندية في سنواته الاولى، وتميز بنبوغه وتفوقه في الرياضيات ولفت نظر اساتذته بحسن نظامه وسلوكه، فلقب بـ(كمال) وتعني بالتركية (الكامل) والتحق (مصطفى كمال) بالمدرسة الحربية في العام 1895 وتخرج فيها لعام 1899 والتحق

انتخابات جديدة في 12 كانون الثاني 1920 فاز بالأغلبية، واجتمع المجلس النيابي في 23 نيسان 1920 في أنقرة والتي اتخذها مصطفى كمال عاصمة للدولة وسمي المجلس النيابي بالمجلس الوطني التركي الكبير.[1]

ونتج عن ذلك وجود حكومتان واحدة في إستانبول لا تملك الصلاحيات الفعلية يرأسها السلطان محمد السادس، وهو حاكم شرعي يستمد شرعيته من توارث العرش العثماني، والأخرى في انقرة يرأسها مصطفى كمال ذات سلطات واسعة وهي الحاكم الفعلي.[2]وبالمقابل فإن نتائج الحرب العالمية الأولى قد مهدت لقيام انقلاب عسكري في بلاد فارس "انقلاب حوت" قاده رضا خان، في 21 شباط 1921[3]، وقام بموجبه بعزل أحمد شاه آخر شاه قاجاري في عام 1923، ونودي بـ(رضا خان شاها) في15 كانون الاول 1925، وتوج في 25 نيسان 1926 ملكا لحكم الأسرة البهلوية في بلاد فارس.[4]

الخاتمة والاستنتاجات

اتسمت العلاقة بين العثمانيين- وبلاد فارس بحروب عدة برزت منذ قيام الدولة الصفوية في مطلع القرن السادس عشر، واستمرت إلى نهاية القرن التاسع عشر، وعلى الرغم من معاهدات الصلح والسلم التي عقدت خلال تلك الحقبة، إلا أن الصراع والحروب هي السمة المميزة لتلك الحقبة.

أسهمت التغييرات التي شهدتها عشرينات القرن الماضي، ولاسيما الانقلاب العسكري في شباط من العام 1921، والذي جاء برضا خان على بلاد فارس، وإعلان الجمهورية التركية في 29 تشرين الاول من العام 1923 وانتخاب مصطفى كمال أتاتورك رئيسأ للجمهورية التركية في بداية حقبة جديدة من تاريخ العلاقات بين الدولتين قائمة على أساس التعاون بينهما، والتي تجسدت باتفاقيات التعاون الثنائية لاسيما على الصعيد السياسي والاقتصادي والأمني.

المصادر والمراجع

- أبو مغلي، محمد وصفي (1985)، ايران دراسة عامة، مركز دراسات الخليج العربي، جامعة البصرة.
- أحمد، إبراهيم خليل ومراد، خليل علي (1992)، إيران وتركيا دراسة في التاريخ الحديث والمعاصر، دار الكتب للطباعة والنشر، الموصل.

بالاكاديمية الحربية فتخرج برتبة نقيب (كابتن) بدرجة ممتاز جدا في العام 1905، فالتحق بالجيش للمزيد من التفاصيل ينظر:محمد علي قدري(1983)، مصطفى كمال اتاتورك، محرر تركيا ومؤسس دولتها الحديثة، (د.م)، ، ص 7-9.

[1] اسماعيل احمد ياغي، المصدر السابق، ص 227-228.

[2] المصدر نفسه، ص 229.

[3] ولد (رضا خان) في 1878/3/26 في قرية (الاشت) باقليم (مازندران)، وكان جده (مراد علي خان) احد ضباط الجيش الفارسي، والذي حاصر مدينة (هرات) في عهد فتح علي شاه القاجاري، والده هو (عباس علي باوندي بهلوي) وكانت رتبته نقيب وقاد مجموعة من المتطوعين والمجندين وتوفي في نهاية عام 1878 بعد ولادة رضا بثمانية اشهر، فكفله عمه المقدم (نصر الله خان) قائد كتيبة (سواد كوه)، مما اسهم في غرس روح الجندية لدى(رضا خان)، وفي سن الثالثة عشر انخرط رضا بقوات (سواد كوه) كجندي عادي، وحصل على ترقيات سريعة منها ترقيته الى رتبة رقيب بعد سنة ونصف على التحاقه بالعسكرية، وفي سن الثالثة والعشرين التحق بفرقة القوزاق (وهي اقوى الفرق الفارسية التي يقودها الضباط الروس)، واسهم قرار الاتحاد السوفيتي بسحب قواته من بلاد فارس في اب 1920 في فسح المجال قبالة (رضا خان) للظهور وقيادة احدى فرق القوزاق والتي اسهمت في نجاح انقلابه في شباط 1921. للمزيد من التفاصيل ينظر: عبد السلام عبد العزيز فهمي، المصدر السابق، ص 43-45. وقاد الانقلاب الى جانب رضا خان سياسي هو ضياء الدين الطباطبائي 1888-1969 وهو معروف بموالاته لبريطانيا، وعين السيد ضياء الدين الطباطبائي) قائد الجيش (رضا خان) وزيرا للحربية، بيد ان الخلافات ما لبثت ان ظهرت بين رضا خان ورئيس الوزراء ضياء الدين الطباطبائي وحسم الخلاف لمصلحة رضا خان الذي دفع الشاه الضعيف (احمد شاه) الى اصدار مرسوم (فرمان) باقالة الطباطبائي في نيسان 1921، للمزيد من التفاصيل ينظر: ابراهيم خليل احمد، خليل علي مراد، المصدر السابق، ص 14-15.

[4] وجيه كوثراني، المصدر السابق، ص 136-137.

- أحمد، علي خليل (200)، الدولة العثمانية في سنوات المحنة، اطروحة دكتوراه غير منشورة، كلية الاداب، جامعة بغداد.
- أحمد، كمال مظهر (1985)، دراسات في تاريخ إيران الحديث والمعاصر، بغداد،
- الأسدي، عبد الاله بدر علي (1982)، العلاقات العراقية الايرانية 1920-1937، دراسة تاريخية، رسالة ماجستير غير منشورة، كلية الاداب، جامعة بغداد.
- البراوي، فتحية ومهنا، محمد نصر (1983)، قضايا العالم الاسلامي ومشكلاته السياسية، منشاة المعارف، الاسكندرية.
- الجاف، الحسن كريم (2005)، الوجيز في تاريخ إيران، ج3، بيت الحكمة، بغداد.
- الدوري، عبد العزيز(2001)، العلاقات التاريخية بين العرب والإيرانيين، في عبد العزيز الدوري واخرون، العلاقات العربية الايرانية-الاتجاهات الراهنة وافاق المستقبل، ط2، مركز دراسات الوحدة العربية، بيروت.
- الراوي، جابر ابراهيم (1970)، الحدود الدولية ومشكلة الحدود العراقية الإيرانية، المطبعة الفنية الحديثة، القاهرة.
- زيدان، اسعد محمد (1990)، سياسة إيران الخارجية في عهد احمد شاه 1909-1925، دار الحكمة للطباعة والنشر، البصرة.
- الزين، مصطفى (1982)، اتاتورك وخلفاؤه، ط1، بيروت.
- سرهنك، اسماعيل(1988) تاريخ الدولة العثمانية، دار الفكر الحديث للطباعة والنشر، بيروت.
- سعيد، عبد المنعم (1987)، دول الجوار الجغرافي، مركز دراسات الوحدة العربية، بيروت.
- شويل، فوزي خلف (1983)، إيران في سنوات الحرب العالمية الاولى، رسالة ماجستير غير منشورة، كلية الاداب، جامعة بغداد.
- صباغ، عباس اسماعيل (1999)، تاريخ العلاقات العثمانية-الايرانية، الحرب والسلام بين العثمانيين والصفويين، دار النفائس، بيروت.
- ضابط تركي سابق، تأليف(1978)، الرجل الصنم، ترجمة عبد الله عبد الرحمن، مطبعة الرسالة، ط2، بيروت.
- عبد العزيز فهمي، عبد السلام(1973)، تاريخ إيران السياسي في القرن العشرين، المركز النموذجي، القاهرة.
- عبد القادر، محمد زكي (1959)، الحرية والكرامة الانسانية، القاهرة.
- العلوي، حسن (د.ت)، الشيعة والدولة القومية في العراق 1914-1990، ط2، دار حامد للنشر والتوزيع، بيروت.
- علي، علي شاكر (1985)، تاريخ العراق في العهد العثماني 1638-1750، منشورات مكتبة 30 تموز، الموصل، 1985.
- قدري، محمد علي (1983)، مصطفى كمال اتاتورك، محرر تركيا ومؤسس دولتها الحديثة، (بلا).
- كوثراني، وجيه (2001)، الفقيه والسلطان، جدلية الدين والسياسة في إيران الصفوية-القاجارية والدولة العثمانية، ط2، دار الطليعة للطباعة والنشر، بيروت.
- لنشوفسكي، جورج(1949)، الشرق الاوسط في الشئون العالمية، ج1، ترجمة جعفر الخياط، منشورات دار الكشاف.

- المشايخي، علي خضير عباس (1988)، إيران في عهد ناصر الدين شاه 1848-1896، رسالة ماجستير غير منشورة، كلية الاداب، جامعة بغداد.
- النعيمي، أنوري (1996)، اليهود والدولة العثمانية، مؤسسة الرسالة للطباعة والنشر والتوزيع، بيروت.
- النعيمي، أحمد نوري (1998)، تركيا والوطن العربي، مطابع اديتنار، ليبيا.
- النعيمي، أحمد نوري والجميلي، حسين علي (بلا)، النظام السياسي في تركيا وإيران، الدار الجامعية للطباعة والنشر، بغداد.
- نوار، عبد العزيز سليمان (1971)، تاريخ الشعوب الاسلامية في العصر الحديث، ج1، بيروت.
- نوار، عبد العزيز سليمان (1993)، الصراع العثماني الفارسي والعلاقات الفارسية العربية من العهد الصفوي حتى نشوب الحرب العالمية الاولى، في مجموعة باحثين، العلاقات العربية الايرانية، مطبعة إنترناشيونال، القاهرة.
- نورس، علاء (1979)، العراق في العهد العثماني، دراسة في العلاقات السياسية 1700-1800، دار الرشيد للنشر، بغداد.
- هيسليلونكريك، ستيفن(1985)، اربعة قرون من تاريخ العراق الحديث، ط6، ترجمة جعفر الخياط، مطبعة اركان، بغداد.
- ياغي، إسماعيل احمد (2002)، الدولة العثمانية في التاريخ الاسلامي الحديث، ط3، مكتبة العبيكان، الرياض.

- IsmetBozbag, (1993) : Ataturk- Inonu, Inoni- Bayar, Istanbul, Bitmryehkavga,
- Mansell Publishing (1980), Islam in the Modern World, London.
- Magidkhadduri, , Oxford University Press, New York., The Gulf(1988) Ramazani(1966)R.K, The Foreign Policy Of Iran, A developing Nation in World Affairs 1500-1941, Virginia, .

الاستراتيجية العالمية لمكافحة الجريمة المنظمة والناشئة

Global strategy against organized and emerging crime

أسماء مسرة، دكتورة باحثة في القانون العام، جامعة محمد الأول، وجدة، المغرب

عبد الله مباركي، باحث بسلك الدكتوراه، جامعة محمد الأول، وجدة، المغرب

ملخص:

يعالج هذا البحث موضـــوع الجريمة المنظمة عبر الوطنية، وبعض الجرائم المرتبطة بها، في ضـــوء القانون الدولي. وكيفية وضـــع استراتيجية عالمية وإقليمية لمكافحتها، وهذا من شأنه أن يقلص من الأضرار الشديدة الوطأة على المنتظم الدولي. والمغرب باعتباره شريكا أساسيا لهذا المنتظم، سواء تعلق الأمر بموقعه الجغرافي المهم، باعتباره صلة وصل بين القارتين الإفريقية والأوروبية، أو تعلق الأمر أيضا بالالتزامات الدولية والإقليمية الموقعة من طرفه في هذا الشأن.

ووفاءً منه بهذه الالتزامات، أصـــبح المغرب يترجم تلك الاتفاقيات إلى أعمال ملموســـة على أرض الميدان وذلك عبر طريقتين أساسيتين ومتسقتين وتكمل الواحدة منهما الأخرى: الطريقة الأولى هي الكشف المبكر لهذه الجرائم وتتبع خيوطها وتفكيكها وإبلاغ الشركاء الدوليين والإقليميين المعنيين بها في حالة ما إذا لزم الأمر ذالك. أما الطريقة الثانية، فتتعلق بإصـــدار منظومة جديدة من القوانين، أو إضافة بعض المقتضيات للقوانين السابقة والمعمول بها، كالتعديل أو التحيين. وذالك من أجل ملاءمة تشريعاته الوطنية بنظيراتها الأممية في اتخاذ الإجراءات اللازمة كالزجر والمعاقبة والتصدي للضالعين.

الكلمات المفاتيح: الجريمة المنظمة عبر الوطنية، الاستراتيجية العالمية، مكافحة الجريمة المنظمة، القانون الدولي، التزامات المغرب

Abstract:

This research deals with the topic of transnational organized crime, and some of the crimes associated with it, in light of international law. And how to develop a global and regional strategy to combat it, and this would reduce the severe damage to the international system.

Morocco is a basic partner for this organization, whether it is related to its important geographical location, as it is a link between the African and European continents, or it is also related to the international and regional commitments signed by it in this regard. In fulfillment of it, Morocco has translated these agreements into concrete actions on the ground in the field, through two basic and consistent methods that complement each other : The first method: early detection of these crimes, tracing their leads, dismantling them, and informing the international and regional partners concerned with them in case this is necessary.The second method: issuing a new system of laws, or adding some provisions to the laws Previous and applicable, such as modification or updating. This is in order to match its national legislation with its international counterparts in taking the necessary measures such as restraining, punishing and confronting those involved.

Key words: Transnational organized crime, global strategy, fighting organized crime, international law, Morocco's obligations

مقدمة

إن التقدم الهائل الذي حققته العلوم الطبيعة في السنوات الأخيرة هو بدون أدنى شك مرتبط ارتباطا وثيقا باستعمال هذه العلوم للمنهج التجريبي، أين مثَّل هذا الأخير حلقة انعطافها من ستاتيكية الاستنباط إلى ديناميكية الممارسة الاستقرائية التي تقوم على تحريك الظواهر ونبشها بهدف فهم مكنوناتها وسبر أغوارها. شهد العقدان الأخيران في غالبية الدول، سواء منها المتقدمة أو السائرة في طريق النمو، فرض قيود على سياسات الهجرة، حيث تزايدت، بوجه عام، صعوبة حصول المرشحين للهجرة على التأشيرة لدخول بعض البلدان. وتبعا لذلك تنجم هجرات متزايدة خارج النطاق المعمول به دون الاكتراث للقوانين المنظمة. في هذا الإطار تعمل الاف الشبكات التي تنشئها وكالات الاسفار والافراد والمنظمات الاجرامية على نقل اشخاص بدون وثائق من بلد الى اخر.[1]

يؤكد العديد من الباحثين، ورؤساء الاجهزة الامنية والسجنية، في بيناتهم الاحصائية ان الهجرة غير الشرعية ترتبط بشكل متزايد بأنشطة الشبكات الإجرامية عبر الوطنية، ولا سيما في مسائل الدعارة والاتجار بالمخدرات والأسلحة.[2]

ومما لا شك فيه ان المهاجرون يتعرضون لسوء المعاملة والاستغلال، وغالبا ما تتعرض حياتهم للخطر، كالاختناق في الحاويات، او الموت في الصحاري، او الغرق في البحر. فالشبكة الإجرامية تهدف من وراء كل ما سلف ذكره، إلى تحقيق المزيد من الأرباح،[3] وتشير التقارير الى ان هنالك طريقتين من طرق التهريب، الرئيسية – من شرق وشمال وغرب افريقيا الى اوروبا ومن أمريكا الجنوبية الى أمريكا الشمالية – يدران حوالي6.75 مليار دولار سنويا للمجرمين.4

لذا أصبحت هذه الشبكات تتجاوز الحدود، وتعمل في تنسيق تام فيما بينها وذالك بتوسيع نطاقها الجغرافي، ونطاق انشطتها الاجرامية، فبعض شبكات الجريمة المنظمة ينظرون الى المهاجرين على انهم مجرد سلعة كتلك التي يهربونها الى جانب المخدرات والاسلحة.[5]

نسعى من خلال هذا الموضوع تقريب القارئ من جريمتي الاتجار بالبشر، وتهريب المهاجرين، وذالك من خلال التعريف بهما وبيان عناصرهما وصورهما وعلاقتهما بالجريمة المنظمة عبر وطنية؛ وماهية الإجراءات القانونية، الدولية لمكافحة الجريمة المنظمة؛ وتوضيح طبيعة الالتزامات الوطنية لمكافحة هذا النوع من الجريمة.

ولمعالجة الإشكاليات السالف ذكرها ارتأينا أن نقسم الموضوع إلى محورين أساسيين، حيث نتطرق إلى أشكال الجريمة المنظمة في محور أول، على أن نفرد المحور الثاني للاستراتيجية العالمية لمكافحة الجريمة المنظمة والناشئة.

---

[1]_ المنظمة الدولية للهجرة، التحرك لمناهضة الاتجار بالأشخاص وتهريب المهاجرين، المغرب دليل خاص بالتكوين الاساسي، جنيف، 2010، ص. 13.

[2] _ Anastassia Tsoukala, CRIME ET IMMIGRATION EN EUROPE, Sans mentionner l'année de publication, p.6-14.

[3] للاضطلاع اكثر انظر المنشور على الرابط الالكتروني:
www.unodc.org/documents/data-and-analysis/tocta/TOCTA_Report_2010_ low_res.pdf.

[4] _ United Nation Office on Drugs and Crime, TRANSNATIONAL ORGANIZED CRIME FACT SHEET, Smuggling of migrants — The harsh search for a better life, Without mentioning the year of publication, p.1.

[5] _ Idem p.1.

المحور الأول: أشكال الجريمة المنظمة

أولا: الجريمة المنظمة عبر وطنية

ساهمت سهولة التجارة الدولية، والانتقال من بلد الى آخر، والوصول الفوري الى المعلومات، وتطور التكنولوجيا، والاتصالات المشفرة الواسعة النطاق، في توفير أرضية خصبة لتنامي الجريمة عبر وطنية.[1]

إن الجريمة المنظمة أصبحت عالمية، وهي تنشط بالخصوص في بعض المناطق الإقليمية، كأمريكا الشمالية، وأجزاء من أوروبا،[2] كما أن تنامي الجرائم يزداد بحدة في البلدان النامية، والتي تمر اقتصاداتها بمرحلة انتقالية.[3] حيث تم رصد مجموعات الجريمة المنظمة في غرب إفريقيا في العديد من البلدان كأوروبا، ومن المعروف أنها تنشط في تهريب المخدرات والتزوير والاحتيال ورشوة المسؤولين العموميين والاتجار بالبشر، وفيما يتعلق بالنشاط الأخير، فقد أثبتوا أنهم نشيطون للغاية في إفريقيا وأوروبا، حيث جلبوا مواطنين من دول غرب إفريقيا وأماكن أخرى. على سبيل المثال، في عام 2004، ألقت الشرطة المغربية القبض على 70 متاجرا نيجيرياً وأنقذت 1460 ضحية نيجيرية أخفاها تجار البشر على مقربة من مونت غوروغو، خارج جيب مليلية الإسباني. وتشارك هذه الجماعات أيضًا في تهريب المهاجرين إلى مناطق أخرى، فضلاً عن العبور غير القانوني للمواطنين النيجيريين إلى جنوب إفريقيا.[4]

نظرا للخطورة التي أصبحت تشكلها هذه المجموعات المنظمة على أمن الدول واستقرارها، لذا أصبح لزوما عليها إصدار قوانين لوضع حد لانتشارها والضرب بيد من حديد على كل من سولت له نفسه احتضانها. وقبل أن نتطرق لمفهوم الجريمة المنظمة لابد أن نشير في موضوعنا هذا الى البروتوكولين الملحقين بها نظرا للترابط بينهم على ان نقارن بينهما لإيضاح نقط الفرق ونقط التشابه بينهما.

يمكن القول إن كافة أنواع الجرائم التي تعود على المجرم بالفائدة تكون جريمة منظمة من الناحية الاجتماعية، ولكن هذا المصطلح يطلق عادة على المواقف التي ينتظم فيها عدد كبير من الأفراد في بناء تدرجي هرمي يقوم باقتراف نمط مستمر من الأنشطة الإجرامية. وأكثر تلك الأنشطة شيوعاً انتزاع وتوفير السلع والخدمات غير المشروعة، كالمشروبات الكحولية، والمخدرات، والقمار، والبغاء. وينطوي نشاطها على ربط علاقات مستمرة مع الضحايا أو العملاء، الذين يكونون على اتصال بالمجموعات العاملة في المستوى الأدنى من التنظيم. لذلك يتعين لكى تنجح الجريمة المنظمة أن تتضمن وجود قدر من الفساد أو تخويف رجال الشرطة أو غيرهم من الهيئات العاملة في تنفيذ القانون.[5]

إن اتفاقية الأمم المتحدة لمكافحة الجريمة المنظمة عبر الوطنية او اتفاقية باليرمو كما يطلق عليها، رغم الجدل الذي دار بشأن تحديد عما يمثل في الحقيقة جريمة منظمة،[6] إلا انها اعتمدت وعرضت للتوقيع والتصديق والانضمام

---

[1] - الانتربول، الاستراتيجية العالمية لمكافحة الجريمة المنظمة والناشئة، الامانة العامة بفرنسا للإنتربول، ليون، 2017، ص.1.

[2] _ UNITED NATIONS OFFICE ON DRUGS AND CRIME, FORUM ON CRIME AND SOCIETY, Volume 3, Numbers 1 and 2, December 2003,p.42.

[3] _ Idem p.1.

[4] _ Nations Unies office contre la drogue et le crime, CRIME ORGANISE ET MIGRATION CLANDESTINE DE L' AFRIQUE VERS L' EUROPE, 2006, p.16.

[5] _ جوردون مارشال، موسوعة علم الاجتماع اوكسفورد، ترجمة محمد الجوهري واخرون، المجلس الاعلى للثقافة المشروع القومي للترجمة، 2007، الطبعة الثانية، المجلد الاول، ص.484.

[6] _ مارك شو ووالتر كيمب، رصد المخربين دليل لتحليل الجريمة المنظمة في الدول الهشة، نيويورك، معهد السلام الدولي، 2016، ص.6.

بموجب قرار الجمعية العامة للأمم المتحدة 25، الدورة الخامسة والخمسون المؤرخ في 15 نوفمبر 2000، حيث صاغت تعريفا أكثر شمولية ودقة من غيره من التعريفات المذكورة في الأبحاث العلمية وهو كالاتي:

يقصد بتعبير "جماعة اجرامية منظمة " جماعة ذات هيكل تنظيمي، مؤلفة من ثلاثة أشخاص أو أكثر، موجودة لفترة من الزمن، وتعمل بصورة متضافرة بهدف ارتكاب واحدة أو أكثر من الجرائم الخطيرة أو الأفعال المجرمة وفقا لهذه الاتفاقية، من أجل الحصول، بشكل مباشر أو غير مباشر، على منفعة مالية أو منفعة مادية اخرى.[1]

تأسيسا على ما سبق ومن التعريف الأممي يمكن أن نستقي الخصائص التي تتميز بها الجريمة المنظمة، فهي قبل كل شيء جماعة تتكون من ثلاثة أشخاص على الأقل، ذات بناء هيكلي متدرج، ولها علاقة ممتدة ومستمرة بين أعضائها لفترة غير محددة، كما أن تنظيمها يباشر نشاطه حتى لو انسحب بعض أعضائها او اعتقلوا او تعرضوا للموت، كما أنها قادرة على التكيف مع جميع الظروف التي تمس مصالحها الربحية من المصادر غير المشروعة، ولتعزيز موقعها تستخدم وسائل العنف والتهديد والابتزاز لتحقيق كل ما تصبو اليه.

ففي ايطاليا مثلا يأخذ العنف صورة الابتزاز، فالتجار والصناع يلتزمون بدفع مبلغ كبير بصورة دورية للمنظمة الاجرامية وإلا تعرضوا لتهديدات تطال تجارتهم او مصانعهم، ويعتبر الابتزاز، من المصادر الأساسية، لدخل المافيا في صقيلية، لدرجة أنه أصبح امرا معتادا لدى التجار والصناع، الأمر الذي دفع التجار الى مطالبة دوائر الضرائب إلى خصم المبالغ التي يدفعونها للمافيا من الوعاء الضريبي.[2]

ولتوضيح معالم الجريمة عبر الوطنية لابد أن نقف عند أركانها ولو بشكل مختصر، فمن المعلوم أن لكل جريمة ثلاثة أركان: الركن الشرعي، الركن المادي والركن المعنوي،[3] إذن من خلال مقتضيات اتفاقية باليرمو يمكن أن نتوصل إلى:

1- الركن الشرعي: يقوم على مبدأ الشرعية المتفق عليه عند فقهاء القانون والمعبر عنه بالقول، لا جريمة ولا عقوبة بدون نص، ويقصد به أن الفعل لا يكون مجرّماً إ لا بنص خاص وعقوبة محددة ومقررة سلفاً. ومن هذا المنطلق فان اتفاقية الأمم المتحدة، هي بمثابة ركن شرعي لتجريم الجرائم المنظمة العابرة للحدود وإيقاع العقاب على مرتكبيها، بحسب ما نصت عليه المادة الثانية من الاتفاقية.[4]

2- الركن المادي للجريمة: يقوم على ثلاثة عناصر، والمتمثلة في الفعل المادي، النتيجة، والعلاقة السببية.[5]

---

[1] _ المادة 2 الفقرة (ا) من اتفاقية الأمم المتحدة لمكافحة الجريمة المنظمة عبر الوطنية.

[2] _ طارق يحي زين، الجريمة المنظمة العابرة للحدود الوطنية التعاون الدولي وسبل المكافحة (التدابير الاحترازية)، المركز العربي للبحوث القانونية والقضائية، بيروت، 2017، الطبعة الاولى، ص.22و23

[3] _ طارق يحي زين، الجريمة المنظمة العابرة للحدود الوطنية التعاون الدولي وسبل المكافحة (التدابير الاحترازية)، مرجع سابق، ص.29.

[4] _ تنص المادة الثانية، الفقرة (ا) يقصد بتعبير "جماعة اجرامية منظمة " جماعة ذات هيكل تنظيمي، مؤلفة من ثلاثة اشخاص او اكثر، موجودة لفترة من الزمن وتعمل بصورة متضافرة بهدف ارتكاب واحدة او اكثر من الجرائم الخطيرة او الافعال المجرمة وفقا لهذه الاتفاقية، من اجل الحصول، بشكل مباشر او غير مباشر، على منفعة مالية او منفعة مادية اخرى.

[5] _ طارق يحي زين، المرجع نفسه، ص.30.

فأما الفعل المادي فيقصد به السلوك الإجرامي المتمثل في أفعال خارجية يمكن الوقوف عليها واستظهارها، والفعل المادي للجريمة المنظمة يتمثل في تأسيس منظمة إجرامية فمجرد اتفاق مجموعة من الأفراد على تأسيس منظمة إجرامية كاف لوجود الفعل المادي المستحق للعقاب.

وأما النتيجة الجرمية فتتمثل في ارتكاب جريمة من الجرائم الخطيرة والتي أشارت اتفاقية الأمم المتحدة الى بعض النماذج منها وهي، المشاركة في جماعة إجرامية وجريمة الفساد، وجريمة غسل الأموال، وجريمة عرقلة سير العدالة.[1]

وأما العلاقة السببية فيقصد بها وجود رابطة بين الفعل المادي الذي هو الجريمة المنظمة والنتيجة، والتي تتمثل في ارتكاب نشاط إجرامي معين.

3 – **الركن المعنوي** وينبني على الإرادة، فالجريمة المنظمة بطبيعتها جريمة عمدية، فالقصد الجنائي العام فيها مبني على العلم والإرادة وهو تأسيس منظمة إجرامية بغرض ارتكاب الجرائم.

ثانيا: جريمة الاتجار بالأشخاص

1 – نطاق الاتجار بالبشر

إن الإتجار بالبشر ظاهرة قديمة قدم التاريخ، وأخذت هذه الظاهرة أشكالاً مختلفة وأساليب متعددة ومورست لغايات متباينة، فكانت تجارة البشر في السابق تمارس لأغراض العبودية والاسترقاق، ثم تطورت أساليب الاستغلال فصارت تمارس لأغراض الدعارة والاستغلال الجنسي، بالإضافة إلى أنها كانت تُمارس بحرية ودون قيود حتى ظهور الديانات السماوية والنظم والقوانين الحديثة التي حاربتها وعدتها جرائم يعاقب عليها القانون، إلا أن الشكل الحديث الذي اتخذته هذه التجارة هو الإتجار بالبشر بغرض استغلالهم لإجراء التجارب الطبية عليهم او استئصال اعضائهم لزراعتها للغير.[2]

إن الاتجار بالبشر لا يعرف الحدود فهو يشمل الدول المتقدمة والفقيرة كما ا نه يختلف من منطقة لأخرى ونوع الجريمة المرتكبة فيها، ووفقا لما تؤكده بعض الدراسات فإن بعض الشبكات تنشط في نقل الفتيات النيجريات إلى اوروبا الغربية والوسطى، ومن غرب إفريقيا الى الشرق الأوسط والولايات المتحدة واستغلالهم لأغراض جنسية، او أعمال جبرية أخرى.[3] كما أن آسيا لا تقل أهمية عن نظيراتها في أوروبا وإفريقيا حيث تؤكد الإحصائيات أن الشكل الأكثر انتشارا في الوجهة هو الاستغلال الجنسي. ووفقا لقاعدة بيانات المنظمة الدولية للهجرة، فقد عانى 71 % من الضحايا من الاستغلال الجنسي مقابل 11% في حالات العمل القسري.[4]

[1] _ للمزيد الاضطلاع على المادة 6 من اتفاقية الامم المتحدة المتعلقة بالجريمة المنظمة عبر الوطنية.

[2] _ اسراء محمد علي سليم واخرون، جريمة الاتجار بالبشر لأغراض التجارب الطبية (دراسة مقارنة)، مجلة المحقق الحلي للعلوم القانونية والسياسية، العدد الرابع السنة الثامنة 2016، ص.45.

[3] _ Alexandre Devillard, et autres, Enquête sur les politiques migratoires en Afrique de l'Ouest, Centre international pour le développement des politiques migratoires, ICMPD et OIM, suisse, 2015, p.31.

[4] _ Irena Omelaniuk, TRAFFICKING IN HUMAN BEINGS, United Nations Secretariat, New York, 2005, p.6.

وفي السياق ذاته وكما أشرنا سابقا أن بعض الشبكات الإجرامية تنشط في بيع ونزع الأعضاء البشرية والتجارة فيها كأنها سلع تجني من ورائها المزيد من الأرباح.[1] ولسوء الحظ فإن مثل هذه العمليات تشارك فيها عناصر متمرسة وذات اختصاص ولعل من بينها طواقم طبية، وهذا ما يتنافى مع الكرامة الإنسانية، ويعد انتهاكا لمبادئ حقوق الإنسان.

2 - الإطار القانوني الدولي

يعتبر الاتجار بالبشر جريمة تهم كافة بلدان العالم. وتلتزم البلدان بمكافحة هذه الجريمة التي تعتبر في الكثير من الأحيان جريمة عابرة للحدود. لذا يتطلب النجاح في مكافحتها قيام هذه البلدان باتخاذ قرارات مشتركة، والعمل سويا في هذا الأمر.[2]

بدأت منذ بداية النصف الأول للقرن العشرين تظهر الاتفاقيات الدولية التي تحظر الرق والدعارة الإجبارية. ومن هذه الاتفاقيات نذكر ما يلي:

- الاتفاقية الدولية التي تحظر بالقوة تجارة الرقيق الأبيض[3] لسنة 1910
- اتفاقية جنيف الدولية التي تحظر بالقوة تجارة النساء والأطفال لسنة 1921
- اتفاقية جنيف الدولية لحظر تجارة النساء البالغات لسنة 1933
- اتفاقية إلغاء الاتجار بالبشر والاستغلال الجنسي للآخرين لسنة 1949

إن بروتوكول منع وقمع ومعاقبة الاتجار بالأشخاص، وبخاصة النساء والأطفال، المكمل لاتفاقية الأمم المتحدة لمكافحة الجريمة المنظمة عبر الوطنية، اعتمد وعرض للتوقيع والتصديق والانضمام بموجب قرار الجمعية العامة للأمم المتحدة في دورتها الخامسة والعشرون، بتاريخ 15 نوفمبر 2000، هذا البروتوكول يكمل اتفاقية الامم المتحدة لمكافحة الجريمة المنظمة عبر الوطنية، ويكون تفسيره مقترنا بالاتفاقية.[4] وهو واحد من ثلاث بروتوكولات تعرف ببروتوكولات باليرمو، إلي جانب بروتوكول تهريب المهاجرين، وبروتوكول الأسلحة النارية. تبنته الجمعية العامة للأمم المتحدة وأصبح فعالا منذ 25 ديسمبر 2003.

لقد عرفت المادة الثالثة منه تعبير "الاتجار بالأشخاص" بأنه تجنيد أشخاص أو تنقلهم أو تنقيلهم أو إيواؤهم أو استقبالهم بواسطة التهديد بالقوة أو استعمالها أو غير ذلك من أشكال القسر أو الاختطاف أو الاحتيال أو الخداع أو إساءة استعمال السلطة أو إساءة استغلال حالة استضعاف، أو بإعطاء أو تلقي مبالغ مالية أو مزايا لنيل موافقة شخص له سيطرة على شخص آخر لغرض الاستغلال. ويشمل الاستغلال، كحد أدنى، استغلال دعارة الغير أو سائر أشكال الاستغلال الجنسي، أو السخرة أو الخدمة قسرا، أو الاسترقاق أو الممارسات الشبيهة بالرق، أو الاستعباد أو نزع الأعضاء.

---

[1] _ مجلة جامعة الشارقة، للعلوم الشرعية والقانونية، العدد1، المجلد 12، يونيو2015، ص.6.

[2] _ توبا دوندار واخرون، فهم جريمة الاتجار بالبشر دليل لمنظمات المجتمع المدني، شركة آشاما المحدودة للطبع، المؤسسة الخيرية لتطوير الموارد البشرية، اصطنبول، 2017، ص.12.

[3] _ ا لرقيق الأبيض مصطلح حديث اطلق على استغلال الاناث (النساء) من كافة الاعمار للقيام باعمال واشياء يجبرن عليهن.و هذا الشيء موجود منذ القدم ولكن اتخذ طابع جديد في الآونة الأخيرة على الرابط الالكتروني :https://ar.wikipedia.org/wiki تمت الزيارة يومه 2021/044/29 الساعة العشرة ليلا.

[4] _ المادة 1 من بروتوكول منع وقمع ومعاقبة الاتجار بالأشخاص، وبخاصة النساء والاطفال.

وعلى الرغم من أن الأمم المتحدة لا تلزم الدول باستخدام نفس النصوص الواردة في البروتوكول لتجريم الاتجار بالأشخاص، إلا أنها تشجع على أن تتبنى التشريعات الوطنية التعريف الواسع للإتجار بالبشر كما ورد بالبروتوكول. بالإضافة إلى ما سبق ذكره نستشف أن من أهم النقط الواردة في البروتوكول:

ا- إيلاء اهتمام خاص بالأطفال والنساء لاعتبارهما مجموعات هشة المادة 1 الفقرة (1)

ب- حماية ضحايا الاتجار ومساعدتهم مع احترام كامل لحقوقهم الإنسانية المادة 1 الفقرة (2) والمواد 6 و7 و8

ج- تعزيز التعاون بين الدول الأطراف واتخاذ التدابير اللازمة لتحقيق أهداف البرتكول المادة 1 الفقرة (3) .

د- تتخذ الدول الاطراف في تشريعاتها الداخلية طابع التجريم والالتزام بتطبيقه المادة5.

لقد وقعت على البروتوكول 117 دولة بالإضافة الى 173 جهة،[1] والمغرب كغيره من الدول التي تقر حقوق الإنسان، وتدعيما منه، في حماية الطبقات الهشة وخصوصا الأطفال والنساء صادق على هذا الصك الأممي،[2] من أجل ملاءمة تشريعاته الداخلية بالقوانين الدولية هذا من جهة ومن جهة أخرى وضع حدا للجرائم المرتكبة في هذا الإطار.

3 - صور الاتجار بالبشر

إن الافعال التي تقوم بها شبكات الاتجار بالبشر تقوم على جميع أنواع الإكراه، و ما يزيد على ذلك من سبل، مثل التهديد أو استخدام القوة أو الإكراه أو الاختطاف أو الخداع، كما أنه لا أحد يعرف الأرقام الحقيقية، و لكن حتى التقديرات المتحفظة تشير إلى أن عددا لا يقل عن 2.5 ملبون من الأطفال و النساء و الرجال تتم تجارتهم عبر الحدود الدولية كل عام -والكثير منهم تتم المتجارة بهم داخل بلدانهم الأصلية – كما انهم يزاولون بعض المهن تحت الظروف الضاغطة وغير الآمنة.[3]

إن الكشف عن عدد ضحايا الاتجار بالأشخاص، والتبليغ عنهم إلى مكتب الأمم المتحدة المعني بالمخدرات والجريمة في تزايد مستمر، فعدد ضحايا سنة 2016 هو الأكثر، من أي وقت خلال السنوات (13) الماضية.[4] وأن غالبية الضحايا هم من الأطفال، وتفوق نسبتهم 55 % حسب التقديرات التي شملت 26750 ضحية، لعدة أقاليم و107 دولة من العالم.[5]

وللمزيد من التوضيح حول أوجه الاتجار في الاشخاص عبر العالم نعتمد على بعض الدراسات الأممية التي أعدت خصيصا لهذا الغرض. حيث ترجمت الإحصاءات الى رسوم مبيانية لتسهيل قراءتها، وفي موضوعنا هذا نعتمد على بعض الأشكال منها:



[1] - تمت زيارة الرابط الالكتروني: يومه 5 ماي 2021 على الساعة العاشرة صباحا كما ان هذه الصفحة التابعة للأمم المتحدة تم تحيينها في 3 مارس 2021 على الساعة الخامسة مساء: https://ar.wikipedia.org/wiki/%D8.

[2] - ظهير شريف رقم 1.09.112 صادر في فاتح رمضان 1432 (2 أغسطس 2011) بنشر بروتوكول منع وقمع ومعاقبة الاتجار بالأشخاص، وبخاصة النساء والأطفال، الجريدة الرسمية عدد 6019 الصادرة بتاريخ 13 ربيع الأول 1433 (6 فبراير 2012)

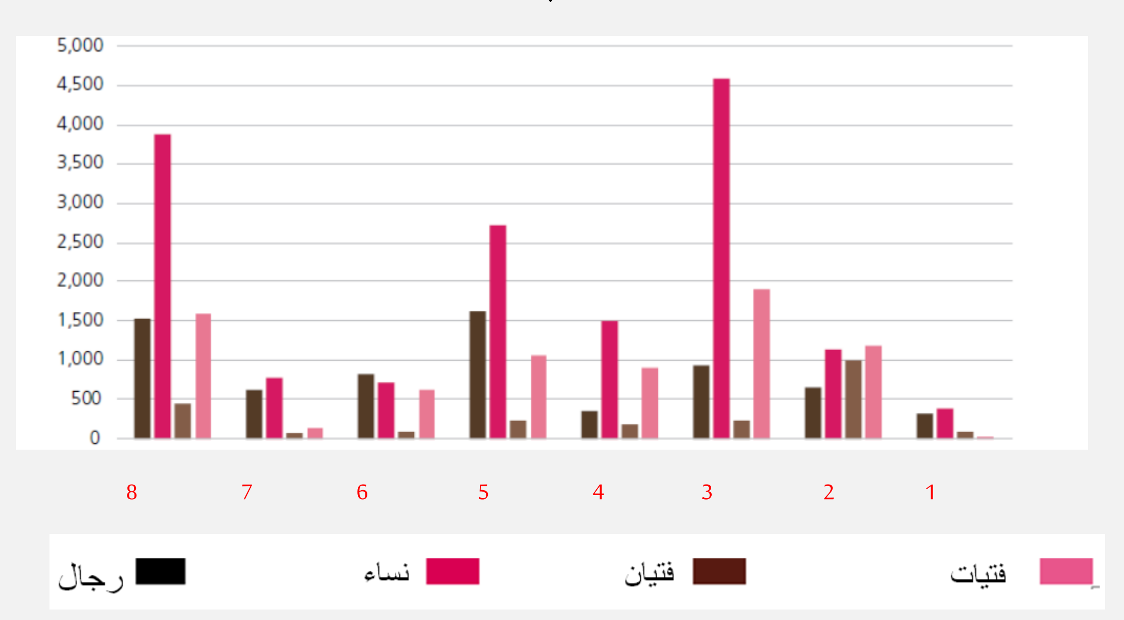
[3]_ The Hague International Model United Nations, Qatar 2019, 25 Th of January 2019, p.1.

[4]_ Suggested citation: UNODC, Global Report on Trafficking in Persons (United Nations publication, Sales No. E.19.IV.2), 2018, p.24.

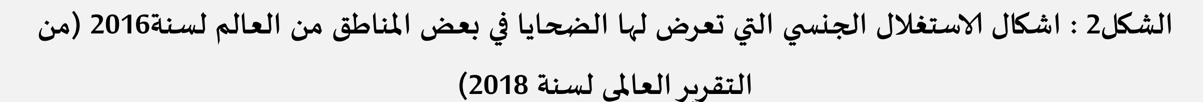
[5]_ idem p.25.

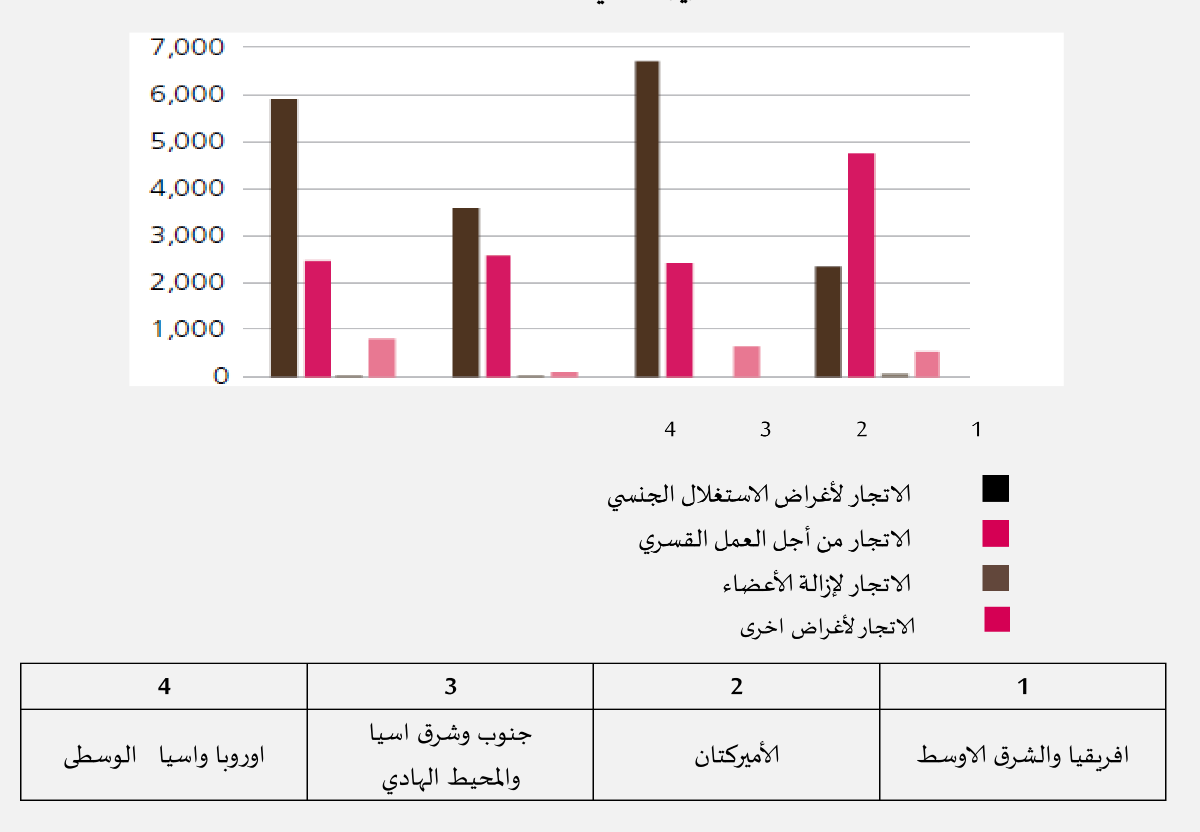
فمن خلال الشكل 1 يتضح أن عدد ضحايا الجريمة المنظمة يرتفع مستواه في المناطق الإقليمية، على التوالي في كل من شمال ووسط أمريكا ومنطقة بحر الكاريبي، ثم تليه في المرتبة الثانية شمال ووسط أوروبا ثم في المرحلة الثالثة مجموعة شرق آسيا والمحيط الهادي، بينما تبقى نسب الضحايا في المناطق الإقليمية الأخرى منخفضة شيئا ما، على أن منطقة شمال إفريقيا و الشرق الأوسط تأتي في المرتبة الأخيرة من حيث عدد الضحايا بالنسبة للأقاليم محل الدراسة، ويرجع التباين في نتائج هذه الدراسة إلى قلة نشاطات الشبكات الإجرامية في هذه المناطق أو عدم التبليغ والكشف عن الجرائم المرتكبة فيها. وبالرجوع الى نتائج الدراسة المبينة في الشكل 1 يتضح إجمالا أن أغلب الضحايا هم من فئة النساء والفتيات وبعدهن الأطفال ثم الرجال. وللكشف عن أسباب الاختلافات في أعداد ضحايا هذه الفئات، سنعمد على نتائج المبيان الثاني إضافة إلى التقرير الاممي.

الشكل1 : ضحايا الاتجار بالأشخاص ، حسب الفئة العمرية ، لسنة 2016 (من التقرير العالمي لسنة 2018)



8	7	6	5	4	3	2	1
شمال ووسط اوروبا	اوروبا الشرقية واسيا الوسطى	جنوب اسيا	شرق اسيا والمحيط الهادي	جنوب امريكا	شمال ووسط امريكا ومنطقة بحر الكاريبي	افريقيا جنوب الصحراء	شمال افريقيا و الشرق الاوسط


الشكل2 : اشكال الاستغلال الجنسي التي تعرض لها الضحايا في بعض المناطق من العالم لسنة2016 (من التقرير العالمي لسنة 2018)



1	2	3	4
افريقيا والشرق الاوسط	الأميركتان	جنوب وشرق اسيا والمحيط الهادي	اوروبا واسيا الوسطى

إن الاتجار لغرض الاستغلال الجنسي هو الأكثر حضورا على مستوى العالم، حيث بلغت نسبة الضحايا فيه 59 في المائة من مجموع الضحايا لعام 2016.[1] ومن خلال المعطيات المبينة في الشكل 2 يظهر ان الدول الامريكية تتصدر قائمة المناطق من حيث عدد الضحايا. ثم تليها أوروبا وآسيا الوسطى وبعدها جنوب وشرق آسيا والمحيط الهادي، وفي المرتبة الأخيرة افريقيا والشرق الأوسط.

وكما هو مبين في نفس الشكل فإن أشكال الاستغلال المكتشفة تختلف من منطقة فرعية لأخرى، فمثلا الاتجار لأغراض العمل القسري يرتفع في إفريقيا والشرق الأوسط، بينما يبقى أقل حدة في باقي المناطق التي شملتها الدراسة. اما الاتجار من أجل نزع الأعضاء فلايزال محدودا للغاية من حيث عدد الضحايا المكتشفة، فحوالي 100 ضحية تم إبلاغ مكتب الأمم المتحدة المعني بالمخدرات والجريمة في شأنها خلال الفترة (2014-2017) وكان جميع الضحايا من البالغين. أما في شمال افريقيا فتم الاتجار بأكثر من نصف الضحايا من أجل العمل القسري و36% من أجل الاستغلال الجنسي وتبقى نسبة 9% تتوزع بين باقي انواع الاستغلال، ونجد في مقدمتها التسول.[2]

ثالثا: جريمة تهريب المهاجـــرين

يتم تهريب المهاجرين غير الشرعيين، من طرف جماعات التهريب المنظمة سواء من طرف شبكات الاتجار بالأشخاص، أو من طرف شبكات تهريب المهاجرين، والتي يقتصر دورها فقط على تهجير المهاجرين غير الشرعيين نحو

[1] _ Suggested citation: UNODC, Global Report on Trafficking in Persons 2018, op.cit.p.29.
[2] _ Idem p. 29-86.

بلدان المقصد، ففي سنة 2015 وحدها بلغ عدد اللاجئين، والمهاجرين غير النظاميين، حوالي 1014836 في اتجاه أوروبا عن طريق البحر، كما سجلت الوفيات في عرض البحر ما يقرب من 3882 في نفس السنة.[1]

إن عملية تهريب المهاجرين تقوم من خلالها الجماعة المنظمة بإبرام عقود شفوية مع الراغبين في الهجرة، والتي بموجبها يتعهد المهاجر بدفع قيمة، مالية يختلف مقدارها بين الدول المراد الهجرة إليها وطبيعة الحدود والمسافات المقطوعة، وتعتمد الشبكة السالفة الذكر في تنفيذ عملياتها على وسائل للتنقل غير آمنة مما يجعل ضحاياها أكثر عرضة للمخاطر وربما حتى الموت.[2]

لقد مست جريمة تهريب المهاجرين غير الشرعيين جميع جوانب الحياة، في كل الدول سواء كانت دول مصدرة أو مستقبلة للمهاجرين، مما جعل هذه الجريمة محل اهتمام الرأي العام لكونها عابرة للحدود ولمقاربتها لابد أن نقف عند بعض المفاهيم ذات الصلة.

أ- الجريمة: تعرفها الجمعية العامة للشرطة الدولية "الأنتربول" انها نشاط مستمر مخالف للقانون، يقوم به كيان منظم يسعى إلى تحقيق هدفه الاجرامي داخل وخارج حدوده الوطنية.[3]

ب- الهجرة: تعرف المنظمة الدولية للهجرة، ظاهرة الهجرة بأنها تنقل شخص أو مجموعة أشخاص، سواء بين البلدان، أو داخل نفس البلد بين مكانين فوق ترابه، ويشمل مفهوم الهجرة جميع أنواع تنقلات الأشخاص بتغيير محل الإقامة المعتاد، أياً كان سببها وتركيبتها ومدتها.[4]

ج- مهاجر غير شرعي: إن الهجرة الدولية المخالفة للإطار القانوني لبلد المنشأ أو العبور أو الاستقبال هجرة غير مشروعة. ويعتبر المهاجر الذي لا يتوفر على وثائق السفر وتأشيرات دخول البلد الأجنبي، أو على رخصة العمل به، وليس مقيما بصفة دائمة بالبلد الأجنبي، أو يواصل الإقامة به بعد انتهاء صلاحية تأشيرته، مهاجرا في وضعية غير قانونية أو ما يطلق عليه بالمهاجر غير الشرعي.[5]

د- تهريب المهاجر: عرفها بروتوكول مكافحة تهريب المهاجرين عن طريق البرو،البحر، والجو، المكمل لاتفاقية الامم المتحدة لمكافحة الجريمة المنظمة عبر الوطنية لعام 2000 في المادة 3في الفقرة(أ) بأنها: تدبير الدخول غير المشروع لأحد الأشخاص الى دولة طرف ليس ذلك الشخص من مواطنيها أو من المقيمين الدائمين فيها، وذلك من أجل الحصول بصورة مباشرة أو غير مباشرة، على منفعة مادية أخرى.[6] وبالرجوع الى التعريف الأمني يبدو أنه يضم ثلاثة عناصر

---

[1] _ مكتب الامم المتحدة المعني بالمخدرات والجريمة، البرنامج الاقليمي للدول العربية لمنع ومكافحة الجريمة والارهاب والتهديدات الصحية وتعزيز نظم العدالة الجنائية بما يتماشى مع المعايير الدولية لحقوق الانسان (2016-2021)، القاهرة، 2016، ص.12.

[2] - أحمد عبد العزيز الأصفر، الهجرة غير المشروعة الانتشار والاشكال والاساليب المتبعة، ورقة عمل مقدمة لندوة الهجرة غير المشروعة جامعة نايف العربية للعلوم الامنية، ص.20.

[3] _ على الرابط الالكتروني تمت الزيارة يومه 3مارس 2020 على الساعة الرابعة زوالا:- https://anfaspress.com/news/voir/35850-2018-02-23-10-26-13

[4] _ المنظمة الدولية للهجرة، التحرك لمناهضة الاتجار بالأشخاص وتهريب المهاجرين، المغرب دليل خاص بالتكوين الاساسي، جنيف، 2010، ص.14.

[5] _ المرجع نفسه، ص.15.

[6] _ عبد القادر حسين جمعه، جريمة تهريب المهاجرين في ضوء القانون الدولي الجنائي، مجلة جامعة الانبار للعلوم القانونية والسياسية – العدد السادس عشر- سنة 2019، ص.326.

أساسية: الفعل ويتمثل في نقل الأفراد، بطرق غير شرعية، ثانيهما دول المقصد والتي قد لا يكون الشخص من رعاياها أو المقيمين فيها، وآخرهما هو الغرض من دخول المهاجر إلى دول الاستقبال وذلك لأجل تحقيق الربح والمنفعة العامة.[1]

بعد قراءة البروتوكول الأممي سنقف على أهم النقط الواردة فيه، حيث جاء في نص الديباجة التزام الدول الاطراف بمنع ومكافحة تهريب المهاجرين، وذلك عن طريق التعاون وتبادل المعلومات، واتخاذ التدابير المناسبة نظرا للانتهاكات الخطيرة التي يتعرض لها ضحايا المهربين. أما فيما يخص الاحكام العامة الواردة في الصك الأممي فالمادة (6) منه، تجرم كل عمل من شأنه أن يساعد على تهريب المهاجرين غير الشرعيين، كما أن المادة (5) كانت صريحة في تبرئه ضحايا الجريمة المذكورة سلفا وعدم ملاحقتهم جنائيا وفي نفس السياق حثت المادة (16) منه الدول الأطراف - الموقعة على البروتوكول - سن تشريعات لصون وحماية حقوق الأشخاص ضحايا جريمة تهريب المهاجرين وخاصة النساء والأطفال.

من خلال المعطيات السابقة والتي تطرقنا من خلالها لأسباب انتشار الجريمة المنظمة العابرة للعالم، بالإضافة إلى الموقف الدولي منها، والمتمثل في التصدي لها بشتى الوسائل، تبدو نسبيا بعض الجرائم أنها متشابهة ومتداخلة أو حتى ربما واحدة تكمل، أو تؤدي إلى الأخرى. لكن في الواقع، درجة الخطورة تتفاوت من جريمة لأخرى، وللتمييز بين جريمتين متشابهتين كجريمتي الاتجار بالبشر وتهريب المهاجرين سنقوم بالمقارنة بينهما فيما يلي:

رابعا: التمييز بين الاتجار بالبشر وتهريب المهاجرين

تحتل الجريمة المنظمة العابرة للحدود الصدارة من حيث الخطورة شأنها في ذلك شأن الجرائم الدولية التي تجيز التدخل الإنساني. فهي تتخطى جميع الحدود، ما يجعلها تأخذ صفة الدولية أو العالمية، حيث تكمن خطورتها في اشتمالها على عدة جرائم خطيرة نذكر منها جريمة غسيل الأموال، وجريمة الاتجار بالمخدرات وجريمة الاتجار بالبشر، وتهريب المهاجرين، فهذه الجرائم متشابهة فيما بينها ومتداخلة، ويصعب في بعض الاحيان في الممارسة العملية التميز بينها وخصوصا الجريمتين الأخيرتين: [2]

للتمييز بين جريمتي الاتجار بالبشر، وتهريب المهاجرين، سنتطرق إلى أوجه الاختلاف والتشابه فيما بينها:

1 - الاختلافات بين تهريب المهاجرين والاتجار بالبشر

ا- الموافقة: مهما كان نشاط شبكات تهريب المهاجرين فإن الضحايا قد يوافقون عليه، في حين أن ضحايا الاتجار قد يوافقون عليه في البداية ولكن مواقفهم تصبح غير نافذة إزاء ما يقوم به المتاجرون بالبشر من أعمال إكراه وخداع أو نشاطات استغلالية.[3]

---

[1] _ شراد صوفيا، قراءة في بروتوكول مكافحة تهريب المهاجرين، عن طريق البر والبحر والجو، مجلة الاجتهاد القضائي، دون الاشارة الى سنة النشر، العدد الثامن، ص.56.

[2] _ الاتحاد الدولي البرلماني، مكافحة الاتجار بالبشر كتيب ارشادي للبرلمانيين، منشورات الامم المتحدة، دون الاشارة الى سنة النشر، ص.28و29.

[3] _ توبا دوندار واخرون، فهم جريمة الاتجار بالبشر دليل لمنظمات المجتمع المدني، شركة آشاما المحدودة للطبع، المؤسسة الخيرية لتطوير الموارد البشرية، اصطنبول، 2017، ص.18.

ب- الاستغلال: ينتهي فعل تهريب المهاجرين بوصولهم إلى البلد المقصد. أما المتاجرون بالبشر فقد يستمر استغلالهم للضحايا لسنين طويلة. إلا أنه في بعض الأحيان يتحول التهريب إلى اتجار بالبشر أو إلى أشكال إجرامية أخرى.[1]

ج- عبور الحدود: يتطلب تهريب المهاجرين دائماً عبور حدود دولية، أما الاتجار في الأشخاص فيمكن أن يكون دوليا او داخليا.[2].

2- أوجه التشابه بينهما

ا- قد يستخدم المجرمون دروب وأساليب النقل ذاتها في عمليات تهريب المهاجرين وعمليات الاتجار بالأشخاص.[3]

ب- الاتجار بالبشر، وتهريب المهاجرين جريمتان تعاقب عليهما القوانين.

ج- ضحايا كلتا الجريمتين المذكورتين، لا يتعرضون للعقوبة الجنائية أثناء وقوعهم في دول المقصد

بناء على ما سبق يتضح جليا ان جريمة الاتجار بالبشر أكثر شمولية، ولها أهداف متنوعة، كما أنها تهدد أمن الدول، واستقرارها أكثر من جريمة تهريب المهاجرين.

المحور الثاني: الاستراتيجية العالمية لمكافحة الجريمة المنظمة والناشئة

إن الجريمة المنظمة في حالة تحول، فالهيكليات التقليدية التي يتزعمها أفراد نافذون يستأثرون بمجالات إجرامية محددة تختفي تدريجيا لتحل محلها شبكات إجرامية مرنة وفضفاضة تغير من أسلوب عملها وفقا للفرص المتاحة ومستوى الحوافز والأرباح والطلب. إذن فتطور الجريمة المنظمة يتطور مع توسع وتطور المدنية لذا تبقى يقظة المجتمع الدولي رهينة بمدى تطورها. و مجابهتها أضحت ضرورة ملحة على جميع المستويات

اولا: على المستوى العالمي

تم إطلاق الجمعية الوطنية لليقظة[4] (NVA) في اجتماع عام في لندن في غشت من عام 1885. وكان الغرض منها العمل بصفتها، الوكالة الرئيسية التي تتولى الملاحقات القضائية الخاصة، وتنبيه الشرطة إلى انتهاكات القانون الجنائي الذي تم إقراره - حديثًا – وذلك بتعديل بعض القوانين. فكانت الأحكام الرئيسية للقانون كما يلي:[5]

أ- أصبح جريمة استقدام امرأة دون سن الحادية والعشرين من أجل الدعارة؛ وكان من ثبتت إدانتهم عرضة لعقوبة السجن لمدة لا تقل عن عامين؛

---

[1] _ مرجع نفسه، ص.18.

[2] _ المنظمة الدولية للهجرة، التحرك لمناهضة الاتجار بالأشخاص وتهريب المهاجرين، المغرب دليل خاص بالتكوين الاساسي، جنيف، 2010، ص.24.

[3] _ مكتب الامم المتحدة المعني بالمخدرات والجريمة، مجموعة ادوات لمكافحة تهريب المهاجرين، الاداة 1 فهم ظاهرة تهريب المهاجرين، الاتحاد الاوروبي، الامم المتحدة نيويورك، 2013 ص.38.

[4] - قدمت فروع (NVA): دعما عمليا وماليا للنساء والاطفال، وعملت جاهدة على اخراجهم من براثن الدعارة والاعتداء الجنسي، واصطحابهم الى مساكن امنة، وتشغيلهم في المؤسسات العمومية كالمستشفيات، لم يقتصر عملها على العمل الجمعوي فقط بل تعداه، الى العمل التشريعي بفضل مجهوداتها تم توسيع صلاحيات قانون 1985، وتعويضه بقانون جنائي،- قانون صادر سنة 1912 – مفاده منح المحاكم سلطات تقديرية لجلد وحبس الرجال، المتورثين في تدبير وكسب عوائد البغاء.
يعطي تاريخ هذه الوكالة نظرة ثاقبة للطرق التي تغير بها العمل الاجتماعي وتطور في المملكة المتحدة على مدار المائة عام الماضية. مقتطف من المجلد: . Work volume 51(6), pp.767-768

[5] _ Viviene E. Cree, Confronting sex trafficking Lessons from history, Sage Publications: Los Angeles, London, New Delhi, Singapore and Washington DC, 776 International Social Work volume 51(6), p.765.

ب- تم رفع سن الموافقة الجنسية من 13 سنة إلى 16 سنة؛

ج- أي شخص احتجز امرأة أو فتاة لأغراض الجنس غير القانوني، في أي بيت دعارة أو مكان آخر، كان مذنبا بارتكاب جريمة؛

د- يمكن سجن أي ذكر يرتكب أفعال جنسية مثلية في السر أو العلن لمدة تصل إلى عامين؛

هـ- تم فرض عقوبات مالية أو السجن على أي شخص يثبت أنه مذنب بالاحتفاظ أو إدارة أو المساعدة أو امتلاك أو تأجير ماخور تستخدم كبيت دعارة أو لأغراض الدعارة.

تعود الصكوك التي تناولت الاتجار بالبشر الى أحكام اتفاقية الرق (1926) والاتفاقية التكميلية لإبطال الرق والممارسات الشبيهة (1956). كما أن الأدوات الإضافية للقانون الدولي أيضا تضم أقسامًا ضد الاتجار بالأشخاص: الإعلان العالمي لحقوق الإنسان (1948)، والعهدين الدوليين الخاصين بالحقوق المدنية والسياسية (1966)، واتفاقية الأمم المتحدة لقمع الاتجار بالأشخاص بشأن استغلال بغاء الغير (1949)، واتفاقية القضاء على جميع أشكال التمييز ضد المرأة (1979). وقد أرست هذه الصكوك دواليب الاتفاقيات المعاصرة والجهود المبذولة للقضاء على الاتجار.

لطالما، يعتبر القانون الدولي قناة قوية لمكافحة الاتجار بالبشر ومن أكثر الصكوك شهرة وحداثة تلك التي حددت البنية التحتية، في مقتضياتها، كتعريف المصطلحات ذات الصلة بالجريمة المذكورة سلفا أو مقاضاة وتحديد العقوبات الزجرية لمرتكبيها، هي اتفاقية الأمم المتحدة لمكافحة الجريمة المنظمة عبر الوطنية والبروتوكولين المرتبطين بها: بروتوكول الأمم المتحدة لمنع وقمع ومعاقبة الاتجار بالأشخاص، وخاصة النساء والأطفال.

إن القانون الدولي يعتبر وسيلة فعالة للقضاء على الجرائم والشبكات المنظمة لها. فالتدابير والامتثال للمعاهدات الدولية من توقيع وتصديق عليها وتطبيق من شأنه التضييق والقضاء عليها بنسبة كبيرة، فبمجرد أن توقع الدولة على المعاهدة وتصدق عليها، تبقى ملزمة بتقديم تقارير دورية بشأن مستوى امتثالها للمعاهدة، كما أنها تخضع للمراقبة من قبل اللجان التعاهدية التابعة للأمم المتحدة، التي تقوم بأبحاث ميدانية في الدولة المضيفة لها على أساس رصد المخالفات أو التطورات القائمة في البلدان ومدى التزاماتها بتطبيق بنود الاتفاقية المصادق عليها ورفع تقارير للأمم المتحدة في هذا الشأن.

بالإضافة الى التصديق على المعاهدات السالف ذكرها، فالتقرير الامي،[1] يحث الدول الأطراف على تجريم الاتجار بالأشخاص، وتعزيز التعاون بين أجهزتها لإ نفاذ القانون، واتخاذ التدابير اللازمة لمقاضاة الضالعين في اقتراف الجرائم، وتوفير المعاملة الإنسانية لجميع ضحايا الاتجار، مع مراعاة سنهم، والدول التي ينحدرون منها، واحتياجاتهم الخاصة، وفقا لما تنص عليه الفقرتان 3 و 4 من المادة 6 من بروتوكول منع وقمع ومعاقبة الاتجار بالأشخاص، وبخاصة النساء والأطفال.

في إطار البرنامج العالمي لمكافحة الجريمة المنظمة تم تنفيذ أنشطة تقنية لما يزيد عن 80 بلدا من طرف مكتب الأمم المتحدة المعني بالمخدرات والجريمة بالإضافة إلى توفير التدريب لأكثر من 570 من الممارسين العاملين في مجال العدالة الجنائية والموظفين الحكوميين، على كيفية إجراء التحقيقات والملاحقات القضائية الفعالة، أما في المجال

---

[1]- تقرير الجمعية العامة، تعزيز التعاون الدولي على منع الاتجار بالأشخاص ومكافحته وحماية ضحاياه، الامم المتحدة، A/58/499، 2004، ص.4 و5.

التشريعي واصل المكتب تزويد الدول الأعضاء بمساعدات تشريعية، متخصصة معدَّة وفقاً لاحتياجاتها من أجل تطوير تشريعاتها الوطنية.[1]

حسب إحصائيات عام 2008، كان هنالك 143 دولة طرفًا في اتفاقية الأمم المتحدة لمكافحة الجريمة المنظمة عبر الوطنية، و119 طرفًا في بروتوكول الأمم المتحدة لمنع ومعاقبة الاتجار بالأشخاص.[2] وفي سنة 2018 بلغ عدد الدول التي أصبحت تشريعاتها تجرم الاتجار بالأشخاص، الى 168 دولة.[3]

وإذا كانت العديد من التشريعات الإقليمية أو حتى العربية منها عمدت إلى إصدار قوانين مستقلة خاصة بتجريم الجريمة عبر الوطنية أو جريمة تهريب المهاجرين أو جريمة الاتجار بالبشر، أو إلى تعديل قوانينها الجنائية وتضمينها وتتميمها بمواد أو فصول مجرمة للجريمة عبر الوطنية أو الجرائم ذات الصلة بها، فإن المشرع المغربي سلك مسلكا مغايرا من خلال عدم التجريم المباشر لها وإنما من خلال تجريم ومعاقبة العديد من الصور والأفعال والسلوكيات المؤدية لها.

سيرا على منهاج المنتظم الدولي ومواكبة تطوراته التشريعية، صادق المغرب على أغلب الاتفاقيات والمواثيق الدولية والإقليمية لأجل ملاءمتها مع تشريعاته الداخلية. ولتوضيح التطورات التشريعية المغربية مقارنة بتلك التي تطرقنا إليها سابقا سنتناول بعض النصوص القانونية المغربية التي اهتمت بمكافحة كل ماله صلة بالجريمة المنظمة.

ثانيا : على المستوى المغربي

انخرط المغرب منذ وقت ليس بالقصير في مسلسل المصادقة على الاتفاقيات الدولية المتعلقة بكل ما من شأنه، أن يمس بالأمن العالمي، وينبع هذا الاهتمام من كون المغرب معني بشكل كبير بهذه الجريمة بحكم موقعه الجغرافي من حيث الانتماء الإفريقي والعربي وقربه من أوروبا، وقد جعل منه هذا الموقع قبلة لهجرة دولية إفريقية متزايدة حولته من بلد مصدر، وعبور للهجرة، إلى دولة استقبال، وهو الوضع الذي خلق ارتباطات ودعم وجود شبكات دولية في هذا الإطار .

رغبة منها في تحقيق الأمن الوطني والعالمي وسعيها الحثيث على صون كرامة الإنسان، أقدمت السلطات العمومية على تجنيد كل الطاقات البشرية والمادية الممكنة لشن حرب لا هوادة فيها على كل من يخل بالنظام العام، وفي هذا الإطار عمل المشرع المغربي أيضا على سن منظومة قانونية حديثة يعزز بها القوانين السابقة أو إضافة لها بعض التعديلات من أجل ملاءمتها مع القوانين الدولية وسنوضح ذالك كما يلي:

1- على المستوى الدستوري

تم التنصيص في تصدير دستور فاتح يوليوز2011 على أن الاتفاقيات الدولية كما صادق عليها المغرب، وفي نطاق احكام الدستور وقوانين المملكة، وهويتها الوطنية الراسخة، تسمو، فور نشرها، على التشريعات الوطنية، كما التزم بالعمل على ملاءمة تشريعاته مع ما تتطلبه تلك المصادقة. وبالتالي فإن مصادقة المغرب على جميع الاتفاقيات

---

[1] _ تقرير الامانة العامة للأمم المتحدة، مؤتمر الاطراف في اتفاقية الامم المتحدة لمكافحة الجريمة المنظمة عبر الوطنية، CTOC/COP/2018/3، 3 مارس 2018، ص.9.

[2] _ Lindsey King, International Law and Human Trafficking, Essay on human rights and human trafficking objective analysis, 2008, p .8.

[3] _ Suggested citation: UNODC, Global Report on Trafficking in Persons 2018, op.cit.p.45.

المتعلقة بالجريمة المنظمة تبقى سارية المفعول ومطبقة في المجالات التي تنظمها بل وتمنح لها قوة قانونية أعلى من التشريع الداخلي.

2- على مستوى تهريب المهاجرين

في سياق نهجه لسياسة صارمة لمجابهة استفحال ظاهرة الهجرة غير الشرعية، أصدر المشرع المغربي القانون رقم 02.03، المتعلق بضبط الهجرة غير الشرعية وزجر المخالفين، حيث عاقبت المواد 50، 51و52 منه عقوبات حبسية ومالية كل شخص غادر التراب المغربي بصفة سرية أو قدم مساعدة أو عونا لشخص آخر من أجل نفس الغاية، سواء كان هذا الشخص يضطلع بمهمة قيادة قوة عمومية، أو كان ينتمي إليها، أو كان مكلفا بمهمة المراقبة، أو كان من المسؤولين أو الأعوان أو المستخدمين العاملين في النقل البري أو البحري أو الجوي أو في أية وسيلة أخرى من وسائل النقل أيا كان الغرض من استعمال هذه الوسائل.

وفي هذا الإطار نصت المادة 52 من القانون السالف الذكر بالحبس والغرامة لكل شخص نظم أو سهل دخول أشخاص مغاربة أو أجانب بصفة سرية إلى التراب المغربي، أو خروجهم منه. وشدد في العقوبة الحبسية والسجن والغرامة المالية إذا ارتكبت تلك الأفعال بصفة اعتيادية، أو من طرف عصابة أو بناء على طرف مدبر مسبق. وقد تصل العقوبة إلى السجن المؤبد إذا أدت تلك الأفعال إلى الموت.

كما خولت المادة 53 من نفس القانون للمحكمة حق مصادرة وسائل النقل المستعملة في ارتكاب جرائم الهجرة السرية أيا كان نوعها، سواء كانت تستعمل هذه الوسائل في النقل العام أو الخاص أو للكراء شريطة أن تكون في ملكية مرتكبي الجريمة. وقد سمح القانون للسلطات المختصة باتخاذ القرارات التالية اذا كان المدان بجريمة الهجرة غير الشرعية غير مغربي :

- قرار الطرد من التراب المغربي.
- قرار الاقتياد للحدود.
- قرار الاحتفاظ بالأجنبي في اماكن معينة (مراكز غير تابعة لإدارة السجون، في المطارات الموانئ او المراكز الحدودية التي دخل منها)

3- على مستوى تجريم الاتجار بالأعضاء البشرية

فيما يتعلق بهذه الصورة من صور الاتجار بالبشر، سبق للمشرع المغربي أن أصدر قانون 16.98، المتعلق بالتبرع بالأعضاء والأنسجة البشرية وأخذها وزرعها، يوضح من خلال مقتضياته كل الأعمال التي من شأنها أن تمس من كرامة الإنسان، أو استغلاله كبضاعة تداولها الأيدي في الأسواق.

ورغبة منه في كبح الأعمال الإجرامية، وعمل المجرمين شدد المشرع المغربي في مقتضيات هذا القانون على العقوبات الزجرية في حق كل مخالف، ومن بين أهم مواده:

- المادة 30 يعاقب بالحبس من سنتين إلى خمس سنوات وبغرامة من 50.000 إلى 100.000 درهم كل من عرض بأية وسيلة كانت تنظيم، أو إجراء معاملة تجارية بشأن أخذ أعضاء بشرية خرقا لأحكام المادة 5 من هذا القانون.

- المادة 34 من نفس القانون عاقبت بالسجن من خمس إلى عشر سنوات كل من أخذ عضو ا من أعضاء شخص راشد على قيد الحياة، دون الحصول على موافقته مسبقا على ذلك،
- وفي نفس السياق عاقبت المادة 40 منه بنفس العقوبات الواردة في المادة 34 كل شخص قام باستيراد أو تصدير أعضاء بشرية، دون ترخيص من الإدارة.

خاتمـــة

هناك محاور رئيسية يجب متابعتها كجزء من إطار عمل مشترك لمعالجة قضايا الاتجار وقضايا الهجرة ذات الصلة. وهي تشمل الحكامة الرشيدة ، والنزاهة في جهاز الأمن القومي ، والتنمية الشاملة، وحقوق الإنسان ونهج الأعمال التجارية، والتعاون والشراكات الدولية والإقليمية، والالتزامات القانونية الدولية الملزمة، وهيئات الرقابة. بالإضافة إلى ذلك، إنشاء منصة عالمية ذات أهداف إنمائية للألفية، وحشد الجهود من أجل العمل على المستويات العالمية والإقليمية والوطنية.[1]

كما أننا لا ننسى الدور المحوري الذي تلعبه الشرطة العالمية (الانتربول) في الحد من انتشار الجريمة المنظمة وكشف هوية المجرمين واعتقالهم، وذلك عن طريق التعاون وتبادل المعلومات، مع المنظمات الإقليمية والدولية في هذا الشأن. والمغرب أيضا من بين الدول التي انخرطت منذ وقت ليس بالقصير في مسلسل الدينامية الدولية سواء على المستوى التشريعي ويتجسد ذالك في ملاءمة تشريعاته مع القوانين الدولية والإقليمية، أو عن طريق الاتفاقيات الثنائية أو المتعددة الأطراف مع شركائه قصد تبادل المعلومات في كل ما من شأنه تهديد الأمن العالمي.

قائمة المراجع

- الاتحاد الدولي البرلماني، مكافحة الاتجار بالبشر كتيب ارشادي للبرلمانيين، منشورات الامم المتحدة، دون الاشارة الى سنة النشر،
- أحمد عبد العزيز الأصفر، الهجرة غير المشروعة الانتشار والاشكال والاساليب المتبعة، ورقة عمل مقدمة لندوة الهجرة غير المشروعة جامعة نايف العربية للعلوم الأمنية،
- إسراء محمد علي سليم وآخرون، جريمة الاتجار بالبشر لأغراض التجارب الطبية (دراسة مقارنة)، مجلة المحقق الحلي للعلوم القانونية والسياسية، العدد الرابع السنة الثامنة 2016،
- الانتربول، الاستراتيجية العالمية لمكافحة الجريمة المنظمة والناشئة، الامانة العامة بفرنسا للإنتربول، ليون، 2017،
- تقرير الأمانة العامة للأمم المتحدة، مؤتمر الاطراف في اتفاقية الامم المتحدة لمكافحة الجريمة المنظمة عبرالوطنية، CTOC/COP/2018/3، 3 مارس 2018،
- تقرير الجمعية العامة، تعزيز التعاون الدولي على منع الاتجار بالأشخاص ومكافحته وحماية ضحاياه، الامم المتحدة، A/58/499، 2004،

[1] _ Michael Chibba, Human Trafficking and Migration Concepts, Linkages and New Frontiers, International Centre for Development effectiveness Poverty Reduction, Global Policy Essay, December 2013, p.1.

- توبا دوندار واخرون، فهم جريمة الاتجار بالبشر دليل لمنظمات المجتمع المدني، شركة آشاما المحدودة للطبع، المؤسسة الخيرية لتطوير الموارد البشرية، اصطنبول، 2017،
- توبا دوندار وآخرون، فهم جريمة الاتجار بالبشر دليل لمنظمات المجتمع المدني، شركة آشاما المحدودة للطبع، المؤسسة الخيرية لتطوير الموارد البشرية، اصطنبول، 2017، ص.12.
- الجريدة الرسمية المغربية عدد 6019 الصادرة بتاريخ 13 ربيع الأول 1433 (6 فبراير 2012)
- جوردون مارشال، موسوعة علم الاجتماع اوكسفورد، ترجمة محمد الجوهري واخرون، المجلس الاعلى للثقافة المشروع القومي للترجمة، 2007، الطبعة الثانية، المجلد الأول،
- شراد صوفيا، قراءة في بروتوكول مكافحة تهريب المهاجرين، عن طريق البر والبحر والجو، مجلة الاجتهاد القضائي، دون الاشارة الى سنة النشر، العدد الثامن،
- طارق يحي زين، الجريمة المنظمة العابرة للحدود الوطنية التعاون الدولي وسبل المكافحة (التدابير الاحترازية)، المركز العربي للبحوث القانونية والقضائية، بيروت، 2017، الطبعة الأولى،
- عبد القادر حسين جمعه، جريمة تهريب المهاجرين في ضوء القانون الدولي الجنائي، مجلة جامعة الانبار للعلوم القانونية والسياسية – العدد السادس عشر- سنة 2019،
- مارك شو ووالتر كيمب، رصد المخربين دليل لتحليل الجريمة المنظمة في الدول الهشة، نيويورك، معهد السلام الدولي، 2016،
- مجلة جامعة الشارقة، للعلوم الشرعية والقانونية، العدد 1، المجلد 12، يونيو2015،
- مكتب الامم المتحدة المعني بالمخدرات والجريمة، البرنامج الاقليمي للدول العربية لمنع ومكافحة الجريمة والارهاب والتهديدات الصحية وتعزيز نظم العدالة الجنائية بما يتماشى مع المعايير الدولية لحقوق الانسان (2016-2021)، القاهرة، 2016، ص.12.
- مكتب الامم المتحدة المعني بالمخدرات والجريمة، مجموعة ادوات لمكافحة تهريب المهاجرين، الاداة 1 فهم ظاهرة تهريب المهاجرين، الاتحاد الاوروبي، الامم المتحدة نيويورك، 2013
- المنظمة الدولية للهجرة، التحرك لمناهضة الاتجار بالأشخاص وتهريب المهاجرين، المغرب دليل خاص بالتكوين الاساسي، جنيف، 2010،
- المنظمة الدولية للهجرة، التحرك لمناهضة الاتجار بالأشخاص وتهريب المهاجرين، المغرب دليل خاص بالتكوين الأساسي، جنيف، 2010،
- المنظمة الدولية للهجرة، التحرك لمناهضة الاتجار بالأشخاص وتهريب المهاجرين، المغرب دليل خاص بالتكوين الاساسي، جنيف، 2010،

- Alexandre Devillard, et autres, Enquête sur les politiques migratoires en Afrique de l'Ouest, Centre international pour le développement des politiques migratoires, ICMPD et OIM, suisse, 2015,

- Anastassia Tsoukala, CRIME ET IMMIGRATION EN EUROPE, Sans mentionner l'année de publication,
- Irena Omelaniuk, TRAFFICKING IN HUMAN BEINGS, United Nations Secretariat, New York, 2005,
- Lindsey King, International Law and Human Trafficking, Essay on human rights and human trafficking objective analysis, 2008,
- Michael Chibba, Human Trafficking and Migration Concepts, Linkages and New Frontiers, International Centre for Development effectiveness Poverty Reduction, Global Policy Essay, December 2013.
- Nations Unies office contre la drogue et le crime, CRIME ORGANISE ET MIGRATION CLANDESTINE DE L' AFRIQUE VERS L' EUROPE, 2006
- Suggested citation: UNODC, Global Report on Trafficking in Persons (United Nations publication, Sales No. E.19.IV.2), 2018,
- The Hague International Model United Nations, Qatar 2019, 25 th of January 2019,
- United Nation Office on Drugs and Crime, TRANSNATIONAL ORGANIZED CRIME FACT SHEET, Smuggling of migrants —— The harsh search for a better life, Without mentioning the year of publication, UNITED NATIONS OFFICE ON DRUGS AND CRIME, FORUM ON CRIME AND SOCIETY, Volume 3, Numbers 1 and 2, December 2003,
- Viviene E. Cree, Confronting sex trafficking Lessons from history, Sage Publications: Los Angeles, London, New Delhi, Singapore and Washington DC, 776 International Social Work volume 51(6),

هجرة العودة وانعكاساتها على المجال وعلى الأنشطة الحضرية بمدن سهل تادلا - حالتا الفقيه بن صالح وسوق السبت أولاد النمة

Return migration and its implications for the field and urban activities in the cities of the Tadla plain - the cases of Faqih Ben salah and Souk Sebt Oulad Nemma

د. إبراهيم الأنصاري
استاد بكلية الآداب والعلوم الإنسانية عين الشق
جامعة الحسن الثاني الدار البيضاء – المغرب
Lansaribrahim@gmail.com

سكينة حجوبي
طالبة باحثة كلية الآداب والعلوم الإنسانية المحمدية
جامعة الحسن الثاني الدار البيضاء- المغرب
Soukaina.hajjoubi@gmail.com

ملخص:

يعالج المقال موضوع هجرة العودة، حيث لا يمكن فهم المدن اليوم دون ملاحظة التوجهات في مجال التنقلات البشرية، و هذا الأمر يتطلب إعمال مقاربة جديدة للحكامة الحضرية و سياسة الهجرة باعتبارها مكون كبير للدينامية الحضرية لإنتاج سياسات و تفعيل مبادرات لجعل المدن فضاءات مستقبلة تشجع الدينامية الاقتصادية والثقافية والاجتماعية، وتجلب الاستثمار وتوفر مناصب الشغل وتدر الثروات .فالتنمية غير المتوازنة تؤدي إلى الهجرة، فالسكان يهاجرون من البلدان التي تعاني من ارتفاع معدلات البطالة بأشكالها المختلفة إلى البلدان التي توجد فيها فرص عمل تؤمن لهم مصادر الحياة، كما انعشت التحويلات المالية للمهاجرين مختلف القطاعات الحيوية بالجهة، وخلقت رصيد جد هام من العملة الصعبة سيساهم في سد الخصاص المالي للخزينة العامة للمملكة، ومدينة الفقيه بن صالح وسوق السبت أولاد النمة هما الرقعة الجغرافية التي اخترناها حتى تكون مجال دراستنا، وذلك للكشف عن دور الهجرة الدولية في خلق دينامية للأنشطة الأنشطة الحضرية بمدينة الفقيه بن صالح وسوق السبت أولاد النمة.

الكلمات المفاتيح: هجرة العودة، الدينامية الحضرية – الأنشطة الحضرية

Abstract:

The article deals with the issue of return migration, as it is not possible to understand cities today without noticing trends in the field of human mobility, and this requires the implementation of a new approach to urban governance and migration policy as a major component of urban dynamism to produce policies and activate initiatives to make cities future spaces that encourage economic and cultural dynamism The unbalanced development leads to migration, as the population migrates from countries that suffer from high unemployment rates in its various forms to countries where there are job opportunities that secure their sources of life, and remittances to migrants have revived various vital sectors in the region , and created a very important balance of hard currency that will contribute to filling the financial shortfall of the public treasury of the Kingdom, and the city of Faqih ben Saleh and Souk Sebt Oulad Nemma are the geographical area that we chose to be the field of our study, in order to reveal the role of international migration in creating a dynamism for urban activities in the city of Faqih ben Saleh and Souk Sebt Oulad Nemma.

Keywords: return migration, urban dynamism - urban activities

مقدمة

تعتبر "هجرة العودة" من المواضيع التي شغلت بال الباحثين في قضايا الهجرة الدولية، خصوصا بعد تمدد تبعات الأزمة الاقتصادية العالمية التي تكاد تشمل أهم دول الاستقبال، وقد انصبت أغلب دراسات هجرة العودة على مناقشة الجانب الاجتماعي والثقافي والانساني والحقوقي لهؤلاء العائدين، والانعكاسات الاقتصادية لتلك العودة على البلدان المصدِّرة لها جراء انخفاض مواردها من العملة الصعبة، لكننا في هذا المقال سنقف على جانب آخر يُركز على مدى الاندماج الاقتصادي والمجالي- الترابي للمهاجرين العائدين بمناطق انطلاقهم؟ وما حجم المشاريع الاستثمارية التي قاموا بها على اعتبار أنهم نَقَّلوا أموالهم لبلدانهم الأصلية واستثمروها فيه؟ وما طبيعة وخصوصية تلك المشاريع؟ وما الأدوار الجديدة التي أصبحوا يقومون بها في تدبير وإنتاج المجال؟

واعتبارا لكون المغرب بلدا للهجرة الدولية نحو أوربا خصوصا، فقد عرف "هجرة العودة" بشكل ملحوظ في السنوات الأخيرة بفعل الأزمة الاقتصادية التي ما تزال تعصف باقتصاديات القارة الأوربية، والتي تعد الأحواض الهجرية الحديثة الأكثر تأثرا بها، حيث يلاحظ أن منطقة تادلا تعيش على وقع هجرة العودة أكثر من غيرها من الأحواض الأخرى، وهو ما ستكون له انعكاسات مجالية واقتصادية واجتماعية على مختلف المدن والمراكز الحضرية والقروية بها.

وعليه فإن هذه الدراسة ستمكننا من رصد وتتبع السلوكيات الاقتصادية للمهاجرين العائدين؟ وكيف أنهم أصبحوا يضطلعون بأدوار جديدة بدول ومجالات انطلاقهم؟ وما مدى انتقالهم من "مهاجرين وكلاء" يكتفون فقط بإرسال الحوالات البنكية لذويهم إلى "مهاجرين فاعلين" في المجال عن طريق استثماراتهم به؟

المحور الأول: الهجرة الدولية بسهل تادلا: حديثة، سريعة، ومهمة، سرعان ما استحالت إلى عكسية

ابتداء من سبعينات وثمانينات القرن الماضي ستظهر أحواض هجرية مغربية جديدة صوب دول استقبال مغايرة بأوربا، تتمثل أساسا في منطقتي بني ملال والدار البيضاء، التي اتجه أبناءهما بالآلاف صوب الديار الايطالية والاسبانية. لكن الهجرة صوب هاتين الأخيرتين اتسمت في عمومها بأنها سرية وغير قانونية وارتبطت بالخصوص بمناطق سهل تادلا.

الخريطة رقم 1: موقع جهة بني ملال خنيفرة

الخريطة رقم 2: موقع الفقيه بن صالح وسوق السبت أولاد النمة

المصدر: اللجنة الإستشارية للجهوية، أطلس التقطيع الجهوي، الجهة رقم 05 –بتصرف

الفقرة الأولى: سهل تادلا؛ سهل غني بهجرة دولية جد مهمة

1-يعد سهل تادلا مصدر اغتناء المنطقة

عرف سهل تادلة -الذي يحده من الجنوب أطلس بني ملال ومن الشمال الشرقي جبال الأطلس المتوسط ومن الغرب واد العبيد ومن الشمال هضبة الفوسفاط- على إثر إدخال الري العصري وانتشار الزراعات التسويقية والصناعية، تحولات اقتصادية واجتماعية مهمة أصبح على إثرها منطقة جذب لعدد من المهاجرين الريفيين. وقد ساهمت حركة التوافد تلك في تزايد عدد سكان السهل وفي تضخم حجم الدواوير والمراكز القروية وفي زيادة وتيرة التمدين.

الجدول 1: تطور الساكنة الحضرية بالفقيه بن صالح وسوق السبت أولاد النمة

المدينة	عدد السكان الحضريين			معدل النمو السكاني	
	1994	2004	2014	1994 – 2004	2004– 2014
الفقيه بن صالح	74697	82446	102019	1%	2,2%
سوق السبت أولاد النمة	40339	51049	60076	2,4%	1,6%
المجموع	115036	133495	162095	3,4%	3,4 %

المصدر: الإحصاء العام للسكان والسكنى 1994، 2004، 2014

يبرز من خلال التطور الذي تعرفه ساكنة مدن الفقيه بن صالح وسوق السبت أولاد النمة على أن المجال يعرف نزوحا قرويا مهما خاصة في المناطق الريفية المحيطة بمدينة الفقيه بن صال ح (بني وكيل، الخلفية، بني شكدال، أولاد زمام). وهذا ما جعل الساكنة تعرف تزايدا ديموغرافيا سريعا خصوصا ما بين سنتي 2004 و2014 بمدينة الفقيه بن صالح حيث ارتفعت ساكنة المدينة بحوالي 20 ألف نسمة حيث تضاعف معدل متوسط النمو السنوي الذي وصل إلى 2,2 % مقابل 1 % ما بين 1994 و2004.

وهذا التطور راجع لعدة عوامل يبقى أهمها النزوح الريفي للمناطق المحيطة، وعامل الولادات، بالإضافة إلى المهاجرون الذين يختارون مدن الفقيه بن صالح وسوق السبت أولاد النمة للاستثمار والاستقرار بها.

عموما فقد تزايدت ساكنة المدن مع ادخال السقي إلى السهل تادلة، وتوسيع الأراضي المسقية مما أدى إلى تزايد سكان المدن كأكبر تجمعات حضرية بالإقليم، إضافة إلى عامل الهجرة، هذا التطور الديمغرافي يجعل المدينة تتميز بالخصائص التالية :

- تجاوز عتبة 100000 نسمة، مما يؤشر على الانتقال من المدن المتوسطة إلى الكبرى.
- ترقية المدينة إلى عمالة مما يفتح أفاق أخرى أمامها .
- توسع عمراني على حساب أراضي جديدة.
- تفرض هذه الدينامية تبني رؤية حضرية جديدة بهدف توجيه التطور الديمغرافي الحالي.

الجدول 2: أرقام حول مساهمة سهل تادلا الذي يضم 27 ألف فلاح في الاقتصاد الوطني

20%	الانتاج الوطني من الشمندر السكري
17%	الانتاج الوطني من الحوامض
13%	الانتاج الوطني من الأعلاف
11%	الانتاج الوطني من الحليب
08%	الانتاج الوطني من الزيتون

مصدر المعطيات: وزارة الفلاحة والصيد البحري

لقد أقيمت مؤخرا بتادلة مشاريع ضخمة تندرج في إطار مخطط المغرب الأخضر والاستراتيجية الجديدة "الجيل الأخضر 2020-2030" ، منها مشروع أم الربيع لاستبدال السقي الانسيابي بالسقي الموضعي، الذي رصدت له اعتمادات مالية تناهز 977 مليون درهم، والذي سيستفيد منه 2400 فلاحا ويندرج في إطار البرنامج الوطني لاقتصاد ماء السقي بالدائرة السقوية لتادلة للمساهمة في تثمين واقتصاد الموارد المائية من خلال ضمان ارتفاع نجاعة السقي من خمسين بالمائة إلى تسعين بالمائة، مع خلق 650 منصب عمل قار إضافي والرفع من القيمة المضافة من 169 مليون درهم إلى 428 مليون درهم، ويهم المشروع، الذي سيتم تنفيذه خلال الفترة ما بين 2010 و2014، نحو 10235 هكتارا بالمنطقة السقوية لبني موسى والتي تشمل الجماعات القروية لاولاد ناصر وأحد بوموسى وسوق السبت أولاد النمة ودار ولد زيدوح.

هذه المشاريع كلها جعلت من سهل تادلا أولى المناطق الفلاحية الغنية بالمغرب، وواحدة من مجالات جذب السكان والهجرة الداخلية على غرار سهول أخرى كسهل سوس، لكن بالمقابل فقد تحول المجال التادلاوي في العقدين الأخيرين إلى أهم حوض مُصدر لتيارات الهجرة الدولية في اتجاه ايطاليا واسبانيا، في حالةٍ لم تكن ضمن توقعات الجغرافيين ومعدي المجال؟

2-تطور الهجرة الدولية بسهل تادلا ومميزاتها

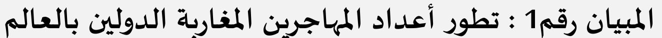
تعد مدينة الفقيه بن صالح وسوق السبت أولاد النمة كمنفذ لتدفق الهجرة من المناطق الداخلية المباشرة، إذا لم تنجح في الاحتفاظ بجزء كبير من المهاجرين، فهي بمثابة معبر لمعظم سكان الأرياف المنجذبين والذين يذهبون إلى مدن أخرى في البلاد وخارجها (إيطاليا واسبانيا على وجه الخصوص).

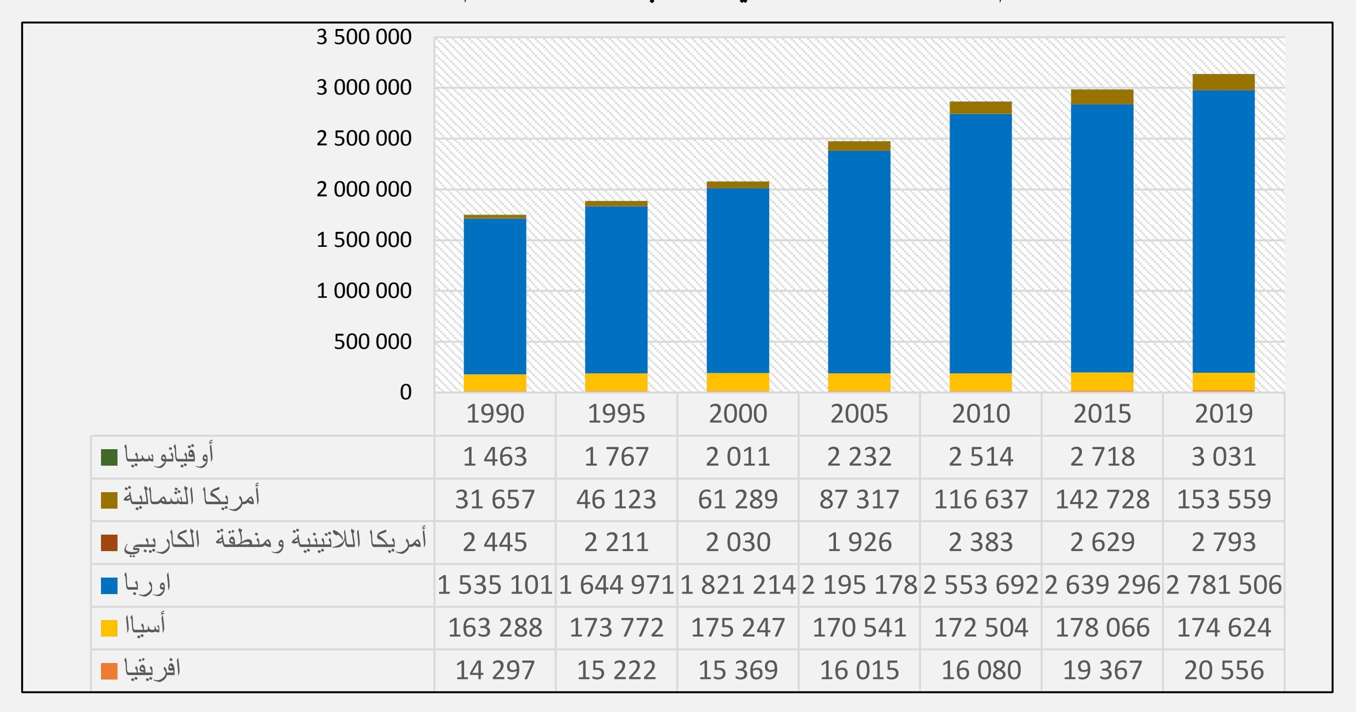
وهكذا تعتبر المدينتان كقطب هجروي متعدد الأبعاد:

- مستقبل لتيارات الهجرة الريفية.
- مركز للهجرة الدولية.
- قطب لاستقرار المهاجرين العائدين

وفقا لمجوعة من التقارير والاحصاءات الرسمية فقد وصل حجم مغاربة العالم في الوقت الراهن لما يناهز 04 ملايين مهاجر موزعين على القارات الخمس، الجزء الأكبر منهم يتركز بأوربا الغربية بما يقارب 03 ملايين مهاجر، حيث

تضاعف عددهم في الفترة الممتدة بين سنتي 1968 و2005 أكثر من 17 مرة بأن انتقلوا بهذه القارة من 137.000 إلى ما يفوق 2.298.000 مهاجر1، هذا دون احتساب أعداد المهاجرين السريين الذين لا يتوفرون على أوراق الاقامة2.


المبيان رقم1 : تطور أعداد المهاجرين المغاربة الدولين بالعالم



	1990	1995	2000	2005	2010	2015	2019
أوقيانوسيا	1 463	1 767	2 011	2 232	2 514	2 718	3 031
أمريكا الشمالية	31 657	46 123	61 289	87 317	116 637	142 728	153 559
أمريكا اللاتينية ومنطقة الكاريبي	2 445	2 211	2 030	1 926	2 383	2 629	2 793
اوروبا	1 535 101	1 644 971	1 821 214	2 195 178	2 553 692	2 639 296	2 781 506
أسيا	163 288	173 772	175 247	170 541	172 504	178 066	174 624
افريقيا	14 297	15 222	15 369	16 015	16 080	19 367	20 556

المصدر الإحصائي:

United Nations, Department of Economic and Social Affairs. Population Division (2019). International Migrant Stock 2019 .((United Nations database, POP/DB/MIG/Stock/Rev.2019

فقد تطور واقع الهجرة الدولية المغربية بشكل جلي في العقود الأخيرة، إنْ على مستوى الانطلاق؛ حيث اندمجت ضمن مسلسل الهجرة الدولية مناطق جديدة مثل الدار البيضاء، الشاوية، تادلة وغيرها، أو على مستوى اتجاهات المهاجرين؛ حيث ظهرت دول أصبح يقصدها المغاربة مثل ايطاليا واسبانيا وأمريكا وكندا. بيد أن هذا الاختلاف لا ينحصر في الاتجاه فقط بل كذلك في خصائص الهجرة والمهاجرين، فالتيارات الهجرية المنطلقة من الشمال أو من الجنوب في فترة سابقة تمت بشكل منظم وفي إطار قانوني، إلا أن الهجرة الدولية المنطلقة من المناطق الجديدة في اتجاه ايطاليا خصوصا تمت في معظمها من غير عقود العمل، وهي بذلك هجرة غير قانونية معروفة في الأوساط المحلية "بالسرية" وبالعامية المغربية "بالحريك".

1- حسب المنظمة العالمية للهجرة، 2008، في حين أشارت المندوبية السامية للتخطيط إلى أن عدد المهاجرين المغاربة بأوربا وصل سنة 2005 إلى 2.739.051 مهاجر

2- ATOUF. E : migrations, représentations et sociologie rurale dans l’histoire du maroc, laboratoire recherche sociétés sahariennes, université ibnou zohr-agadir, 2012

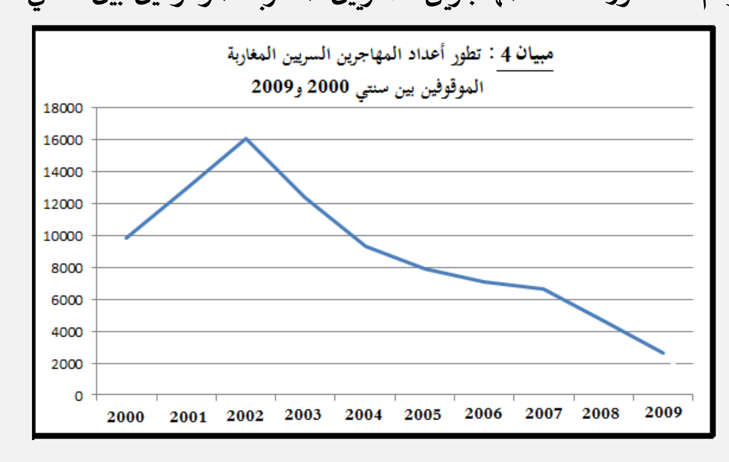
الجدول 3: تطور المهاجرين المغاربة بأهم الدول الأوروبية بين سنتي 1968 و2011

	فرنسا	هولندا	بلجيكا	ألمانيا	اسبانيا	ايطاليا	المجموع
1968	84.000	13.000	21.000	18.000	1000	--	137.000
1972	218.000	28.000	25.000	15.000	5000	--	291.000
1975	260.000	33.000	66.000	26.000	9000	--	394.000
1982	431.000	93.000	110.000	43.000	26.000	1000	704.000
1990	653.000	184.000	138.000	62.000	59.000	78.000	1.174.000
1998	728.000	242.000	155.000	98.000	200.000	195.000	1.618.000
2002	1.025.000	242.000	214.000	98.000	200.000	253.000	2.229.000
2005	1.025.000	316.000	214.000	98.000	397.000	253.000	2.303.000
2007	1.131.000	278.000	285.000	130.000	547.000	379.000	2.750.000
2011	1.120.713	213.959	306.979	184.100	696.740	416.960	2.939.451

المصدر: تقرير الهجرة والكفاءات؛ دور الكفاءات في الظاهرة الهجرية بالمغرب، المؤسسة الأوربية للتكوين، فبراير 2013

إن تشديد أوروبا للقوانين الخاصة بالهجرة، وتشديد الرقابة على الحدود لم يمنع المغاربة من التفكير في الهجرة، بل استمرت الهجرة كظاهرة مجتمعية، وازدادت حدتها، فقد أدى إغلاق الأبواب في وجه الهجرة الشرعية إلى فتح أبواب الهجرة غير الشرعية نحو أوربا، كما أن هذا التشدد الأوربي مع المهاجرين جعل المغاربة يفتحون أبواب الهجرة نحو دول جديدة كأمريكا وكندا ودول الخليج.

المبيان رقم2 : تطور أعداد المهاجرين السريين المغاربة الموقوفين بين سنتي 2000 و2009



مصدر الاحصائي: تقرير الهجرة والكفاءات؛ دور الكفاءات في الظاهرة الهجرية بالمغرب، المؤسسة الأوربية للتكوين، فبراير 2013

من خلال الجدول والمبيانين السابقين يتضح أن الفترة التي عرفت توافد أعداد مهمة من المهاجرين الدوليين المغاربة باتجاه إيطاليا واسبانيا (ابتداء من سنة 1998) هي نفسها الفترة التي شهدت إيقاف أكبر عدد من المهاجرين السريين المغاربة في اتجاه أوربا (2000-2006).

لقد تميزت جهة تادلا أزيلال على المستوى الوطني بكونها من أهم الأحواض الهجرية الجديدة التي اتجهت تياراتها صوب إيطاليا واسبانيا، وبأنها تمت بطرق ملتوية وغير شرعية في معظمها. فالهجرة الدولية المنطلقة من مناطق الفقيه

بن صالح مثلا هي هجرة سرية في معظمها عند انطلاقتها الأولى[1]، ليتحول جزء مهم منها فيما بعد إلى هجرة قانونية بعد استفادة عدد كبير من أولئك المهاجرين من إجراءات التسوية القانونية التي قامت بها إيطاليا واسبانيا. وقد اتسمت هذه الهجرة وتفردت بمجموعة من المميزات الأخرى تجلت أساسا في كونها ذكورية وفتية همت الشباب العزاب، ذووا مستوى تعليمي بسيط، وهو الأمر الذي جعلهم يزاولون في أغلب الأحيان أنشطة اقتصادية إما أنها أنشطة خارج القانون أو أنها غير مهيكلة أو أنها هشة وجد متدنية كالحرف والبناء وغيرها. وهذا الأمر تناولته إحدى الدراسات الايطالية الأخيرة بالبحث2 إذ أكدت أن ممارسة مهنة البيع بالتجوال بين الأجانب بإيطاليا يعتبر "ماركة مسجلة" باسم المهاجرين المغاربة، حيث تبلغ نسبة المشتغلين بهذا القطاع ما يفوق 60% من مجموع 57 ألف سجل تجاري مسجل باسم مغاربة مقيمين بإيطاليا.

وحسب مجموعة من الدراسات والأبحاث الأكاديمية،[3] فإن أغلب مدن ومراكز سهل تادلا تعد نقط انطلاق تيارات الهجرة الدولية صوب إيطاليا واسبانيا، ومنها على الخصوص مدن بني ملال والفقيه بن صالح وسوق السبت أولاد النمة وغيرها. وقد أفاد تقرير حديث،[4] حول الهجرة الدولية أن الجالية المغربية بإيطاليا تأتي في المرتبة الثانية في قائمة الأجانب المقيمين بهذا البلد برسم سنة 2011، وأوضح التقرير الذي أعدته منظمة "كاريتاس" الإنسانية أن الجالية المغربية حلت في المرتبة الثانية في ترتيب الجاليات المقيمة بإيطاليا حسب الجنسيات بما مجموعه 506 آلاف مغربي مسبوقة بالجالية الرومانية.

المبيان رقم3 : توزيع مهاجري منطقة الفقيه بن صالح حيب بلدان الاستقبال

مبيان 5 : توزيع مهاجري منطقة الفقيه بن صالح
حسب بلدان الاستقبال سنة 1991

2500
2000
1500
1000
500
0
ايطاليا
اسبانيا
فرنسا
باقي اوربا
الدول العربية

مصدر المعطيات: منير صالح، من الفقيه بن صالح إلى ميلانو: الهجرة الدولية المغربية إلى إيطاليا وتأثيرها على مناطق الانطلاق

3-أسباب الهجرة الدولية بسهل تادلا

منذ الوهلة الأولى قد يُعتقد أن أسباب الهجرة الدولية بسهل تادلا هي نفسها ذات الأسباب بمختلف الأحواض الهجرية بالمغرب، والتي يأتي العامل الاقتصادي في أولها، لكن أن تنطلق أفواج من الهاجرين الدوليين من مجال يُعد واحدا من أغنى المجالات الفلاحية بالمغرب فهذا يجعلنا نبحث عن أسباب أخرى لهذه الظاهرة.

1- منير صالح، من الفقيه بن صالح إلى ميلانو: الهجرة الدولية المغربية إلى إيطاليا وتأثير ها على مناطق الانطلاق
2- دراسة عن كونفدرالية قطاع الخدمات بإيطاليا، 2012
3- منير صالح/ عبد الفتاح أبو العز/
4- تقرير منظمة "كاريتاس" الانسانية، إيطاليا، 2012

فعلى الرغم من حضور العامل الاقتصادي في ظاهرة الهجرة الدولية بسهل تادلا إلا أنه ليس كافيا وحده لتفسيرها، فنسبة الأوائل الذين هاجروا إلى إيطاليا من أبناء الفقيه بن صالح بسبب ارتفاع الأجور هناك لا تتعدى 50%، في حين بلغت نسبة الذين هاجروا إليها لأسباب اجتماعية 20% ثم بسبب تأثير الآخرين وبدافع التقليد 37%.[1] وما يؤكد هذا المعطى هو وجود مجموعة مهمة من المهاجرين بايطاليا ينتمون إلى أسر ميسورة تملك أراضي فلاحية مسقية بالسهل، فأزيد من 80% من مجموع أسر المهاجرين بالوسط الريفي تملك حيازات فلاحية مسقية، و33,7% من أسر المهاجرين بالمركز الحضري تتوفر هي الأخرى على حيازات فلاحية.[2]

المبيان رقم4 : دواعي الهجرة من الفقيه ين صالح إلى إيطاليا حسب تصريحات المهاجرين

المبيان 6: دواعي الهجرة من الفقيه بن صالح
إلى إيطاليا حسب المهاجرين
%20
%50
%37
ارتفاع الأجور بايطاليا
التقليد وتأثير الآخرين
أسباب اجتماعية

مصدر المعطيات: منير صالح، من الفقيه بن صالح إلى ميلانو: الهجرة الدولية المغربية إلى إيطاليا وتأثيرها على مناطق الانطلاق

إن العامل الاجتماعي والنفسي قد فرض نفسه كأحد تفسيرات الهجرة الدولية بسهل تادلا، فلا شك أن المجتمع المغربي كبقية المجتمعات الحديثة جعل من الجانب المادي معيارا للنجاح والتفوق المجتمعي، ولما كانت الهجرة تحقق التفوق المادي، أو لنقل مظاهر التفوق المادي، المتمثلة في السيارة والبيت والزواج فقد استحق المهاجر تقدير المجتمع ورضاه، كل هذا أثر بالتالي على نفسية الشباب المغربي وجعلته أمام صراع نفسي ينطلق من عَقْد مقارنات بين نظرة سلبية لشاب عاطل أو عامل بأجر محدود في بلده، ونظرة إيجابية بل تقديرية وانبهارية بمهاجر يرجع إلى بلده لمدة شهر أو أقل يَلقى فيها جميع أنواع الترحيب، إن هذه النظرة المجتمعية للمهاجر تجعل الشبان يعيشون حلم الهجرة حياتهم كلها.[3]

فالهجرة الدولية بمنطقة الفقيه بن صالح والسبت أولاد النمة وغيرهما بسهل تادلا ضمت في صفوفها أبناء الأسر المالكة للأراضي وغير المالكة لها، وشملت الموظفين والمهنيين والعاطلين على حد سواء، ومنه يتضح أن أسباب

1- منير صالح، من الفقيه بن صالح إلى ميلانو: الهجرة الدولية المغربية إلى إيطاليا وتأثيرها على مناطق الانطلاق
2- منير صالح، المصدر السابق
3- مجيد بوجمعاوي (2010): الهجرة والتنمية بالمغرب، دراسة في إسهام المهاجرين في التنمية على المستوى الوطني والجهوي "الجهة الشرقية نموذجا"، شهادة الماستر، جامعة محمد الأول بوجدة



هذه الهجرة متداخلة بين ما هو اقتصادي وما هو اجتماعي ونفسي[1]. وهو ما قد يجعل تأثيراتها تختلف من مجال لمجال بل ومن مهاجر لآخر كل حسب دوافعه ونيته الأولى من تلك الهجرة.

الفقرة الثانية: الأزمة الاقتصادية وهجرة العودة بسهل تادلا

لقد كانت لانعكاسات الأزمة الاقتصادية العالمية تأثيرات مختلفة على المهاجرين الدوليين المغاربة بأوربا، فالمهاجرون الأوائل المستقرين بصفة قانونية بدول المهجر إما أنهم يعملون بالقطاع العام أو الخاص أو أنهم يملكون مشاريع خاصة بهم، ما يعني أن الأزمة لم تؤثر فيهم كثيرا كما أثرت في المهاجرين الدوليين السريين أو الذين سُويت وضعيتهم القانونية مؤخرا والذين يعملون بوظائف جد متدنية وهشة، كالأشغال العمومية والبناء والحرف وغيرها، لكون هذه القطاعات التي ينشطون بها كانت الأولى التي عمها الشلل والركود بفعل الأزمة، وهو ما جعلهم يُعجلون بشدِّ الرحال إلى مناطقهم الأصلية بالضفة الجنوبية من المتوسط. هذا الأمر هو ما جعل بالتالي ظاهرة "هجرة العودة" تظهر معالمها وآثارها بالأحواض الهجرية الحديثة أكثر من الأحواض الهجرية القديمة بكل من سوس والريف.

يعتبر سهل تادلا من الأحواض الهجرية التي عرفت هجرة العودة بشكل ملحوظ في السنوات الأخيرة، حيث همت معظم مدنه ومراكزه التي مِنها مدينتا السبت أولاد النمة والفقيه بن صالح. إذ بلغ عدد المغاربة الذين يعيشون أزمة خانقة بأوربا الغربية ويفكرون في العودة لبلادهم نهائيا أكثر من 150 ألف مهاجر، فوفق تقارير إعلامية إسبانية فقد بلغ معدل بطالة المهاجرين المغاربة بإسبانيا 40%، وهو الأمر الذي ساهم في تسريع وتيرة عودة المهاجرين المغاربة الذين تحول كثير منهم إلى باعة متجولين، في مجموعة من الأسواق العشوائية حيث أصبحوا يفضلون اقتناء السلع البالية من أوروبا وإعادة بيعها في المغرب، وهذا المؤشر تسهل معاينته بسهل تادلا حيث يكفي أن تتجول اليوم في أحد أسواقه لتلاحظ وجود سيارات من النوع الكبير ذات ترقيم أوربي فاتحة أبوابها لعرض ما تحمله من بضائع مستعملة مُستقدمة من إسبانيا أو إيطاليا.

إنه من الصعب تحديد نسبة المهاجرين العائدين بسهل تادلا من عدد إجمالي المهاجرين بالخارج، نظرا لاستفحال ظاهرة الهجرة السرية به، وهو ما حال دون تحديد حجمهم بدقة. وقد أفادت تقارير غير رسمية، أن ما يقارب 100 ألف شخص قرروا العودة للاستقرار بالمغرب بداية من الدخول المدرسي المقبل 2013، موضحة أن بعض الأسر بدأت فعلا إجراءات الاستقرار النهائي في المغرب. هذا وقد كشف تقرير أصدرته مؤسسة إيسمو الايطالية (2012)، أن المغاربة يحتلون المرتبة الثالثة ضمن قائمة المهاجرين الذين قرروا ترك إيطاليا للعودة إلى بلدانهم الأصلية أو الاستقرار ببلد آخر، وأفاد أن أزيد من 125 ألف مهاجر، عادوا إلى بلدانهم منذ يوليوز 2011 بعد أن صرحوا للسلطات برغبتهم في تغيير الإقامة، وأكد التقرير أن قطاع البناء أكبر متضرر من الأزمة، وهو القطاع الذي يشغل عددا كبيرا من أفراد الجالية المغربية المقيمة بإيطاليا.

لا شك أن لهجرة العودة تاثيرات متعددة، منها ما هو إيجابي ومنها ما هو سلبي، سواء على المهاجر وأسرته، أو على الاقتصاد الوطني، أو على المجال المحلي، فقد ظهرت بأحواض الهجرة الدولية أنشطة اقتصادية جديدة ارتبطت باستثمارات أبنائها من المهاجرين، فالنشاط الفلاحي لم يعد النشاط الاقتصادي الوحيد بسهل تادلا، بل أصبح في بعض مجالاته عنصرا مكملا للدخل إلى جانب التحويلات الهجرية والأنشطة الاقتصادية الأخرى التي أحدثها المهاجرون

1- منير صالح، مرجع سابق

العائدون والتي استثمروا فيها ما ادخروه من سنوات العمل ببلاد المهجر. فما حجم تلك الاستثمارات وكيف تتوزع؟ وما أهم المجالات التي استثمر فيها المهاجرون أموالهم؟ وكيف كان تأثيرها على المجال التادلاوي وتدبيره؟

المحور الثاني: استثمارات المهاجرين الدوليين بتادلا يطغى عليها قطاع البناء والعقار، بتأثيرات مجالية مهمة

لقد كان للهجرة الدولية بفعل التحويلات المالية للمهاجرين تأثيرات سوسيو اقتصادية ومجالية مهمة بمناطق الانطلاق حيث ساهمت هذه التحويلات في تحسن الحالة الاجتماعية والاقتصادية لأسر المهاجرين، كما ساعدت استثمارات المهاجرين في المجال الفلاحي على تحسن ظروف الانتاج، لكن يبقى السكن والعقار بالمجال الحضري من أهم القطاعات التي استثمر بها العديد من المهاجرين أموالهم.

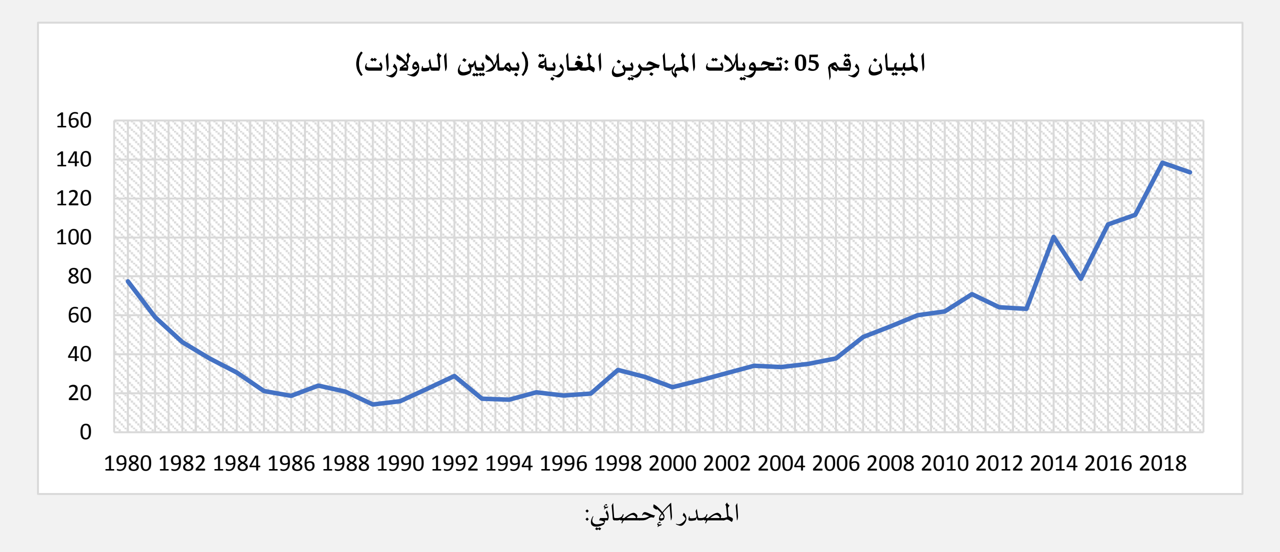
الفقرة الأولى: عائدات الهجرة الدولية وقنوات التحويل

لقد كان للهجرة الدولية، وما تزال، بفعل التحويلات المالية للمهاجرين تأثيرات اقتصادية مهمة سواء في تعديل ميزان الأداءات بكونها أهم مورد للعملة الصعبة، وتأثيرات سوسيو اقتصادية ومجالية بمناطق الانطلاق، حيث ساهمت هذه التحويلات في تحسن الحالة الاجتماعية والاقتصادية لأسر المهاجرين، كما ساعدت استثمارات هؤلاء المهاجرين في إحداث عدة تحولات مجالية بمناطقهم الأصلية.

1-تحويلات المهاجرين المغاربة

إن الحجم الكبير للجالية المغربية بالخارج من شأنه أن ينعكس إيجابا على حجم التحويلات المالية التي ستستقبلها مناطق انطلاقهم الموزعة على مختلف مجالات البلاد، وقد ساهمت وما تزال تساهم في الدفع بعجلة الاقتصاد الوطني وتحقيق توازناته الماكرو اقتصادية، إن أهمية التحويلات المالية للمهاجرين الدوليين المغاربة «قوة المال» ساهمت لا محالة في التغيير السوسيو اقتصادي والسوسيو ثقافي الذي عرفه المجال المغربي. أما جهويا فتحتل جهة تادلة ازيلال مرتبة جد متقدمة من حيث التدفقات المالية للمهاجرين المغاربة، ويعزى ذلك إلى شدة تأثر هذه الجهة بالهجرة الدولية، فجزء كبير من أبناءها إما كان أو ما يزال مهاجرا دوليا بإحدى دول أوربا الغربية وخصوصا منها إيطاليا وإسبانيا، وبالتالي فالتأثيرات المجالية لتلك العائدات ستظهر معالمها جلية عليها هي الأخرى.

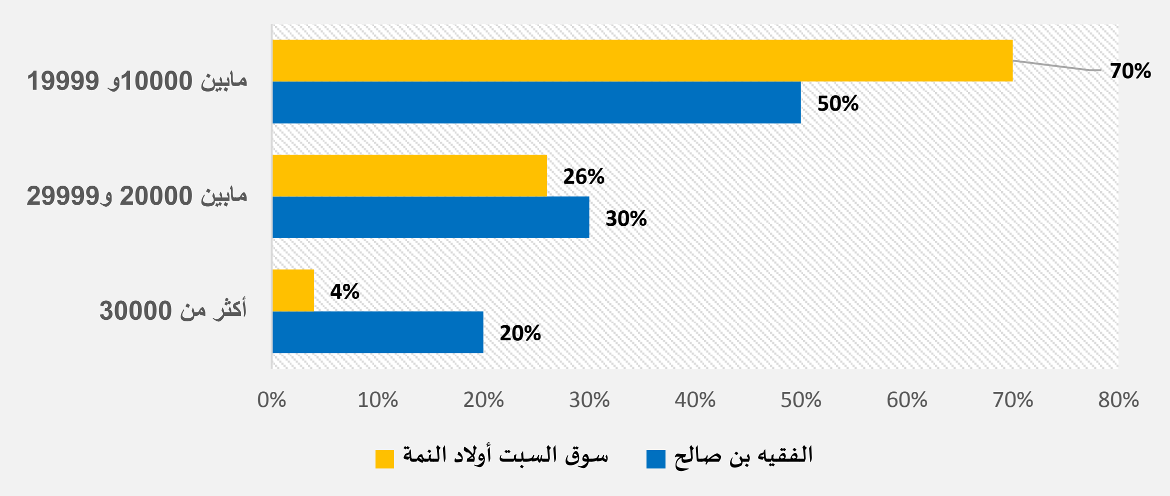
ويظهر المبيان أسفله حجم تحويلات المهاجرين التادلاويين لكل من "الفقيه بن صالح" و"سوق السبت"



المصدر الإحصائي:

United Nations, Department of Economic and Social Affairs. Population Division (2019). International Migrant Stock 2019 (United Nations database, POP/DB/MIG/Stock/Rev.2019

المبيان رقم 6 : حجم الدخل الشهري للمهاجرين بمدينة تادلة والفقيه بن صالح



المصدر: عمل ميداني، 2012

إن حجم الدخل يختلف من مهاجر لآخر وذلك حسب نوعية العمل المزاول ومكان الإقامة بالمهجر، ويمكن هنا تسجيل أن غالبية المستجوبين تتراوح دخولهم ما بين 10000 و20000 درهم، وترتفع نسبيا في مدينة الفقيه بن صالح إذ أن 20 % من المستجوبين بها يتجاوز دخلهم 30000 درهم.

المبيان رقم 7: تطور عائدات المهاجرين المغاربة المقيمين بالخارج بالمليون درهم

160
140
120
100
80
60
40
20
0

2012 2013 2014 2015 2016 2017 2018 2019

المصدر الاحصائي:

Migration and remittances, https://www.knomad.org/

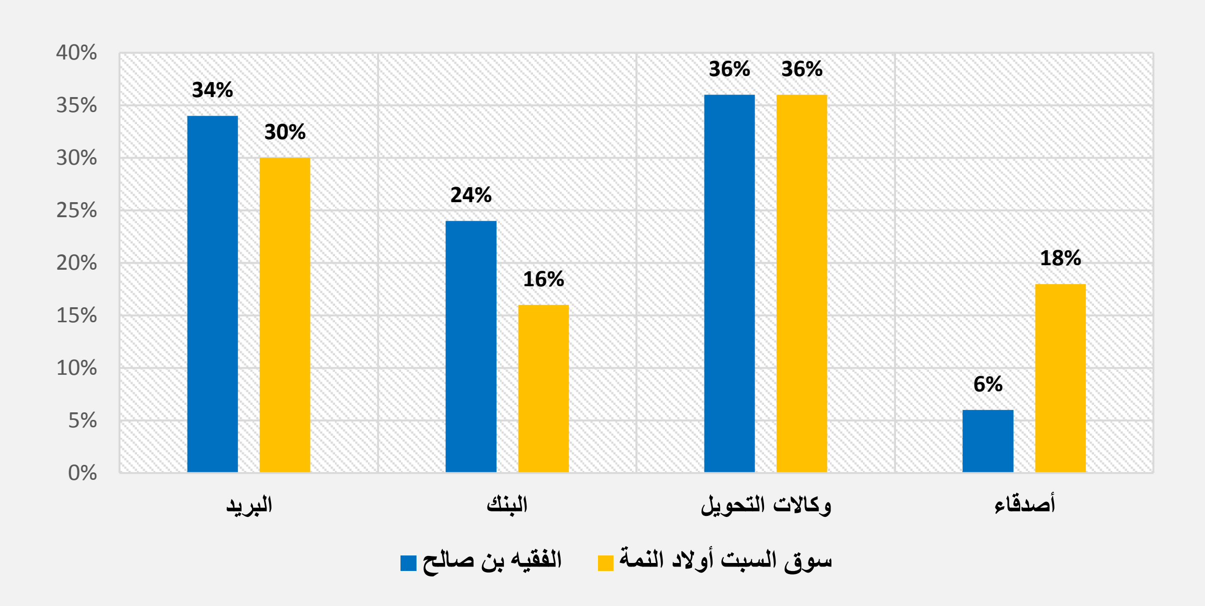
هذه التحويلات المالية لمهاجري مغاربة العالم سوف تعرف في السنوات الأخيرة نوعا من التراجع، فقد أوضحت مؤسسة إيسمو الايطالية في تقريرها (2012) أن الأزمة الاقتصادية العالمية التي ضربت أنحاء متعددة من العالم ومن بينها إيطاليا، سجلت تراجعا كبيرا في تحويلات الجالية المغربية بنسبة 12.31%، حيث انخفضت التحويلات الآتية من فرنسا بقرابة 14%، وفي إسبانيا بـ 26%، وفي إيطاليا بـ 13%. وحدد المصدر ذاته أن انعكاسات الأزمة الاقتصادية على المهاجرين المغاربة بالديار الإيطالية، تجلت في ثلاثة جوانب أساسية، أولها تزايد نسبة البطالة في صفوفهم، وتدهور ظروف عملهم ووضعهم الاجتماعي عموما، وانخفاض حجم تحويلاتهم لبلدانهم الأصلية، وتراجع مستوى عيشهم وتزايد حجم الفقر في صفوف المهاجرين، مع احتمال متزايد لظاهرة عودة المهاجرين إلى وطنهم الأم، المغرب.

2-قنوات تحويل الأموال

من قنوات تحويل الأموال المستعملة من طرف المهاجرين نجد مقاولات التحويل الدولي التي منها شركات تحويل الأموال "وسترن يونيون" و"مونيغرام"، هذه الشركات هي مؤسسات مالية غيربنكية، مرخص لها بالقيام بعمليات بنكية شريطة أن لا يودع المال في حساب جاري يمكن القيام بعمليات سحب منه بواسطة شيكات. هذه المقاولات انتشرت بشكل كبير بمختلف مدن ومراكز سهل تادلا، خصوصا بعد تطور الهجرة الدولية به، حيث تلعب دور وسيط مالي بين المهاجرين الدوليين وأسرهم المستقرة بالسهل. ففي سوق السبت والفقيه بن صالح يثير انتباهك التواجد والانتشار الكبير لشركات التحويل تلك والتي تفتح أبوابها باستمرار وعلى طول العام ما يؤشر على حجم التدفقات المالية المهمة القادمة من بلاد المهجر صوب هذه المناطق الفلاحية أساسا. وتجدر الاشارة إلى أن جزء مهم من هذه المقاولات مملوكة لمهاجرين دوليين من أبناء المنطقة.



المبيان رقم 8: قنوات تحويل الأموال



المصدر: عمل ميداني، 2012

الفقرة الثانية: العقار والسكن والأنشطة الحضرية أهم ما يسترعي اهتمام المهاجرين المغاربة بمدن تادلا

1-القطاعات التي تحظى بأفضلية الاستثمار من طرف المهاجرين؛ حسب التقارير والدراسات الدولية

يعتبر اقتناء المنزل الهاجس الاقتصادي الأول بالنسبة للمهاجر التادلاوي، عكس الأوربي الذي يعتبر إنشاء مقاولة خاصة به أولى انشغالاته، فعلى الرغم من العقلية الاستثمارية التي عاش في كنفها المهاجر، إلا أن أصوله الثقافية والاجتماعية قد تكون السبب في عدم تبنيه للفكر الاستثماري الذي سيدر عليه أرباحا إن لم تكن آنية فهي لا محالة مستقبلية. فالمهاجر الدولي عادة ما يتجنب خوض تجارب استثمارية غير محسومة النتائج لذلك نراه يلجا إلى الاستثمار الآمن "بالنسبة لقناعاته" المتمثل في اقتناء عقار أو منزل.

فحسب دراسة أنجزها البنك الأوربي للاستثمار حول مخصصات التحويلات في بلدان شمال إفريقيا، والذي يهمنا منها هو المغرب، فإنها تتوزع على النحو الآتي: 46% للاحتياجات اليومية للأسرة، 31% مصاريف الدراسة، 16% مصاريف السكن، 5% الاستثمار، و2% مخصصات أخرى، وهذا يؤكد أن الإنفاق على الاستهلاك اليومي يستنزف ميزانية مهمة للمهاجرين تقترب من النصف، وإذا كان الاستثمار لا يحظى إلا بنسبة 5% فان آثاره تبقى جد مهمة على التنمية الاقتصادية في المغرب.

وقد أكدت العديد من الدراسات الاستقصائية المنجزة في المغرب أهمية الاستثمار في مجال البناء، حيث تبرز خلاصات مختلف التحقيقات المنجزة حول هذا الموضوع منذ 35 سنة هيمنة العامل العقاري، كما تبرز الدراسة الاستقصائية المنجزة سنة 2000 من لدن المعهد الوطني للإحصاء والاقتصاد التطبيقي هذه الملاحظة.

كما وتتجه استثمارات المهاجرين المغاربة أساسا، إذا ما استثنينا العقار والبناء، نحو المشروعات الصغيرة والصغيرة جدا، وهذا ما تشير إليه المعلومات التي يقدمها نادي المستثمرين المغاربة المقيمين بالخارج، ويؤكدها التحقيق الذي أنجز سنة 2005 بواسطة مؤسسة الحسن الثاني للجالية المغربية المقيمة بالخارج، والذي بينت نتائجه أن 40%



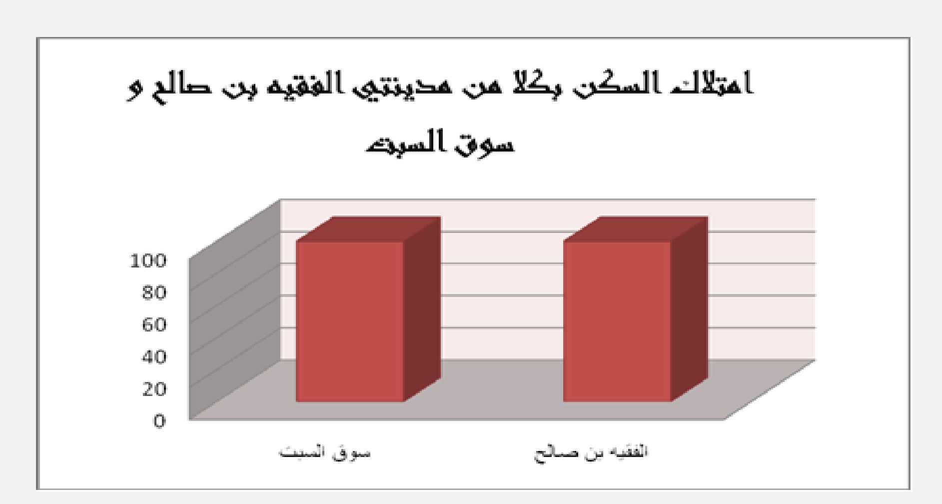
من المشروعات التي تقدم بها المهاجرون المغاربة لا تتجاوز 500000 درهم، وأولئك الذين يحشدون رأسمال لا يصل إلى 5 ملايين درهم لا يتجاوزون 14% من الإجمالي.

ويقدم لنا التحقيق الذي نشره المعهد الوطني للإحصاء INSEA معلومات مهمة عن استثمارات المهاجرين في المغرب وفي بلاد الإقامة، حيث تأتي الفلاحة في المرتبة الثانية بعد العقار بفارق كبير 7,5% والباقي 8,8% موزع بين قطاعات مختلفة: التجارة، السياحة، الصناعة، وفي بلاد الإقامة تعد الاستثمارات خارج القطاع العقاري أكبر حجما.

2- استثمارات المهاجرين المغاربة في الأنشطة الحضرية بسوق السبت والفقيه بن صالح

لا يختلف الوضع المحلي لاستثمارات المهاجرين المغاربة بسوق السبت والفقيه بن صالح عن الوضع العام لهذه الاستثمارات على الصعيد الوطني، فالعقار ومشاريع البناء هي ما يحظى بالأفضلية بهاتين المدينتين بنسبة كبيرة جدا.

المبيان رقم 9: امتلاك السكن بمدينتي الفقيه بن صالح وسوق السبت أولاد النمة



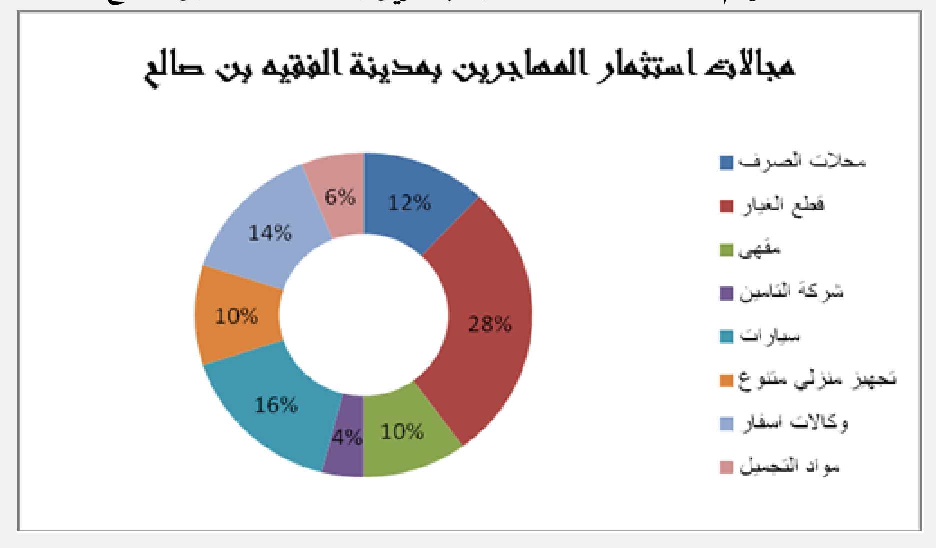
المصدر: استمارة ميدانية 2012

وبعد العقار ومشاريع البناء تأتي مشاريع الأنشطة الحضرية لتأخذ مكانها ضمن الاستثمارات التي يزاولها المهاجرون المغاربة بمدن سهل تادلا، فمدينتي سوق السبت والفقيه بن صالح تضمان قسما مهما من هذه الاستثمارات الحضرية الخاصة بالمهاجرين، وتنقسم عموما الى قسمين كبيرين هما الأنشطة التجارية وأنشطة الخدمات، فقد حظي قطاعي الخدمات والتجارة باهتمام مهم من طرف عدد من المهاجرين الذين استثمروا في الأنشطة الحضرية بسوق السبت، حيث نجد أن 55 % من تلك الاستثمارات همت قطاع الخدمات في حين وصلت نسبة الاستثمارات في قطاع التجارة إلى 45 %.[1]

وضمن استثمارات التجارة والخدمات تلك نجد المقاهي والمحلبات في صدارة الأنشطة الحضرية بسوق السبت بحوالي 40%، تليها تجارة المواد الغذائية والأثاث، كما حرص بعض المستثمرين على إنشاء مخادع الهاتف وإحداث وكالات للأسفار ومكاتب صرف العملات. بينما طغت تجارة بيع قطع الغيار وبيع السيارات ومكاتب صرف العملات ووكالات الأسفار على الأنشطة الحضرية بمدينة الفقيه بن صالح بحوالي 70%.

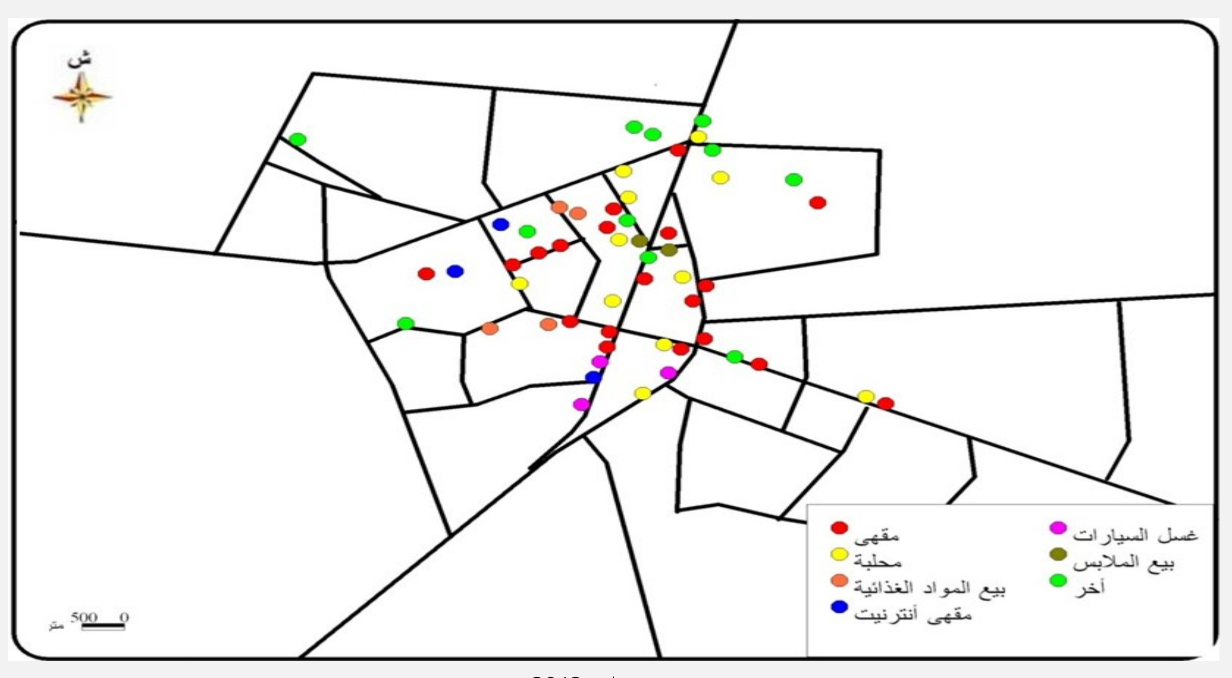
1- استثمارات المهاجرين الدوليين بمدينة سوق السبت، مقاربة كارطوغرافية، كلية الآداب والعلوم الانسانية بني ملال، بحث الاجازة، 2012

المبيان رقم 10: قطاعات استثمار المهاجرين بمدينة الفقيه بن صالح



المصدر: استمارة ميدانية 2012

الخريطة رقم 3: أهم الأنشطة الحضرية التي يستثمر فيها المهاجرين المغاربة بمدينة سوق السبت

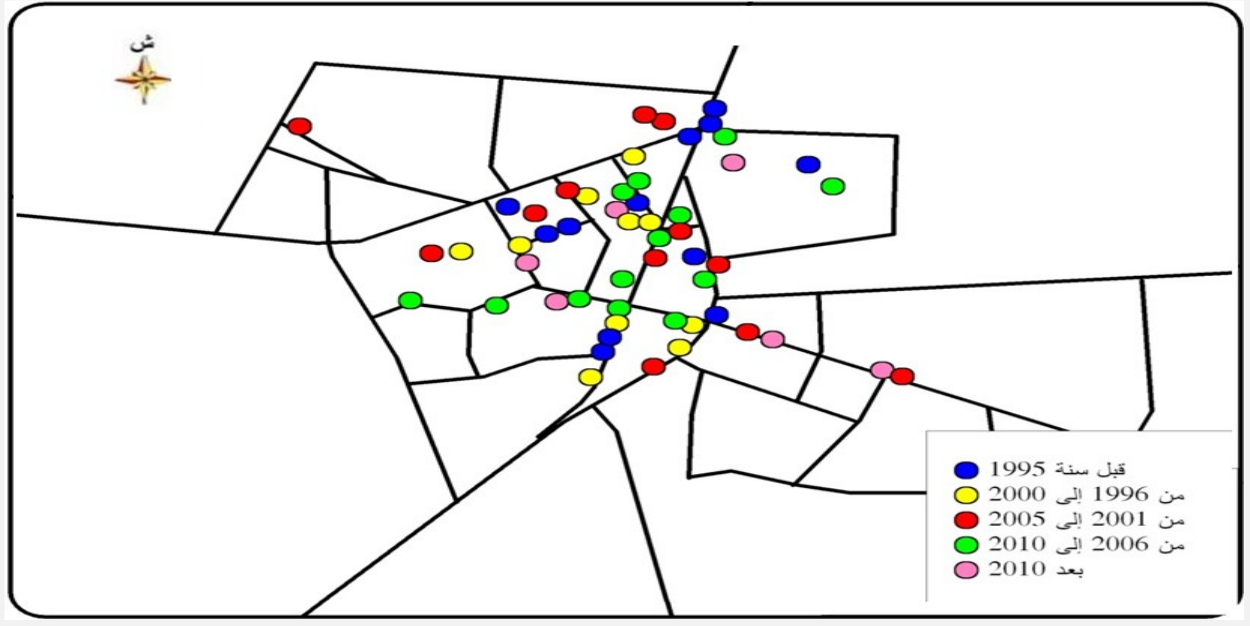


بحث ميداني 2012

وعن مصادر تمويل الاستثمارات الحضرية للمهاجرين المغاربة فإنها في أغلبها تتم بتمويل ذاتي، فقد وظف حوالي 80 % من المهاجرين المستثمرين بسوق السبت عائداتهم من الهجرة في تمويل مشاريعهم، والنسبة الأقل هي التي حاولت استثمار عائداتها من الهجرة مع الاعتماد على مصادر تمويل أخرى (قروض بنكية، إرث العائلة، ...) في إقامة مشاريعهم الاستثمارية.

إن معظم الانشطة الحضرية التي أحدثها المهاجرون المغاربة بمدن سهل تادلا تمت في السنوات الأخيرة، حيث أن 60 % من مجموع تلك الاستثمارات أنجزت ابتداء من سنة 2010 بمدينة سوق السبت، انظر الخريطة، وذلك راجع بالأساس إلى عودة العديد من المهاجرين على إثر الأزمة الاقتصادية التي تعيشها دول أوربا الغربية وخاصة منها اسبانيا وايطاليا اللتان تضمان الحجم الأكبر من مهاجري سهل تادلا.

الخريطة رقم 4: استثمارات المهاجرين المغاربة حسب تاريخ انشائها بمدينة سوق السبت



بحث ميداني 2012

3- دوافع اختيار القطاعات المستثمرة

إن تحول العقار لقطاع مهيمن على استثمارات المهاجرين جاء نتيجة لدوافع محددة، فهذا الاستثمار ينطوي على قيمة عاطفية ويندرج في صلب استشراف العودة إلى الوطن الأم، فبناء مسكن في البلد يشكل بالنسبة للمهاجرين مصدرا للاستقرار والأمن، ومن المهم في هذا السياق أن نشير إلى أن الاستثمار في السكن غالبا ما يلجأ إليه المهاجرون الذين يعيشون أوضاعا صعبة في بلدانهم، وتشير إحدى الدراسات التي أنجزها المعهد الوطني للدراسات الديموغرافية في فرنسا أنه كلما كان المهاجر المغربي يعيش ظروفا صعبة إلا وزادت تحويلاته إلى المغرب وامتلك سكنا، ويمتلك معدل 40% من المهاجرين سكنا، وترتفع هذه النسبة إلى 81% بالنسبة للمهاجرين الذين يعيشون مع عائلاتهم، وإلى 51% بالنسبة للذين يكترون منازل خاصة في حالة سيئة، و 25% فقط بالنسبة للمالكين[1].

وعندما يتم بلوغ هدف "امتلاك سكن" يصبح معيار المردودية يحكم الخيارات الأخرى لقطاعات الاستثمار، حيث ينضاف إلى هاجس الأمن الاجتماعي هاجس الأمن الاقتصادي، لذلك فإن القطاعات المستثمرة هي القطاعات التي تنطوي على خطر أقل وتكون مردوديتها آنية (التجارة، العقار، الخدمات إلخ..)، وثمة عناصر أخرى يمكن أن تتدخل في اختيار القطاعات المستثمر فيها كمعرفة القطاع والعلاقات التي تتيح للمهاجر الاندماج في القطاع.

[1]- الهجرة الدولية والتنمية بشمال افريقيا، اللجنة الاقتصادية لشمال افريقيا، تقرير 2007 م.

الفقرة الثالثة: عائدات واستثمارات المهاجرين الدوليين، إيجابياتها وسلبياتها على المجال التادلي

1-أثر الاستثمارات على النسيج الاقتصادي والاجتماعي بالمجال التادلي

غالبا ما تعتبر الاستثمارات التي يقوم بها المهاجرون ضعيفة الأثر على النسيج الاقتصادي المحلي، غير أنه يجب التأكيد على ما كان لعملية استثمار المهاجرين المغاربة في قطاع العقار من فضل في خلق دينامية عمرانية بمناطقهم الأصلية، بل وإدخال أنشطة حضرية لمناطق يطغى عليه الطابع الريفي والنشاط الفلاحي، وهذا ما تمت ملاحظته بمجموعة من المناطق السقوية التي تحولت إلى مراكز حضرية كما هو حاصل اليوم في سوق السبت وغيرها.

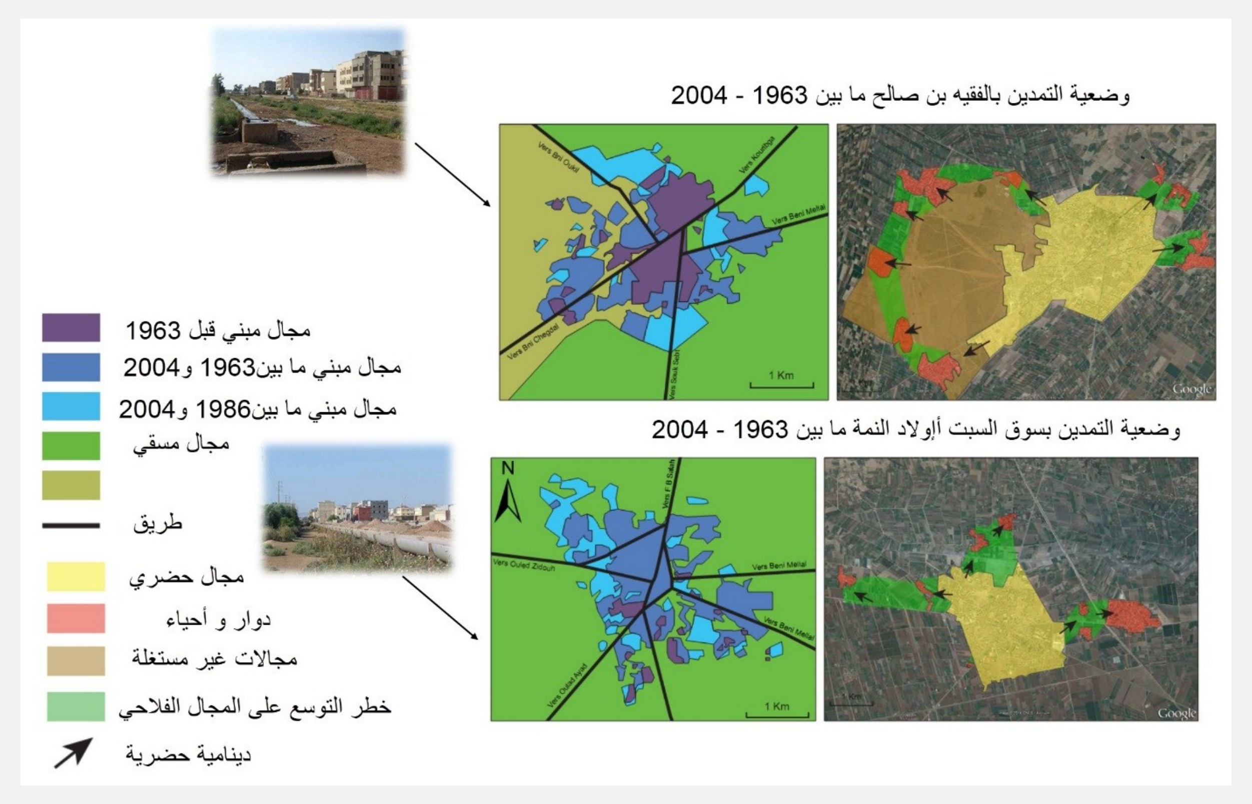
فتوفر ظروف أفضل للسكن من شأنه أن يتيح إنتاجا أفضل للعمالة ويكفل تغذية أفضل وتعليما أفضل للأبناء. فهذا النوع من الاستثمار يؤدي إلى إضفاء حركية على الاقتصادات المحلية من خلال توليد حرف مرتبطة بقطاع الاستثمار وإنشاء نسيج للمقاولات الصغرى (مواد البناء، النجارة، الحدادة، إلخ...)، وهذا سيشجع على خلق مناصب شغل مباشرة وغير مباشرة، وعلى المنوال ذاته، فقد سرع الاستثمار في البناء عملية التعمير، وكان لهذه الظاهرة أثرا عميقا على المناطق الأصلية، وحتى على القرى النائية بسهل تادلا.

كما أدى هذا التعمير والاستثمار إلى تحولات اجتماعية واقتصادية ملموسة تجلت في انتشار نمط استهلاكي جديد، وعلاقات جديدة داخل الجماعات، كما أدت إلى انتقال المهاجرين من مجرد وكلاء يكتفون بإرسال التحويلات المالية لذويهم إلى فاعلين حقيقيين بالمجال، يؤثرون فيه ويصنعون أحداثه وتوجهاته، حيث اكتسبوا مكانة اجتماعية جديدة، ومنهم من غدا داخل وسطه القروي من الأعيان والمؤثرين في صنع الرأي المحلي. إذ أن ثروة المهاجرين لا تقاس فقط بممتلكاتهم، فالكفاءات والخبرة التي راكموها بالمهجر تلعب كذلك دورا حاسما في نقل التكنولوجيات والمعارف المؤسساتية والأفكار التنموية، وفي جلب وتبني طرق تفكير جديدة سواء على الصعيد الاجتماعي أو السياسي.

2- تآكل الأراضي الفلاحية وتحوير الوظائف الأصلية للمجال بسهل تادلا

إذا كان هذا الإقبال على العقار من طرف المهاجرين الدوليين ما يزال يساهم في تخفيض العجز في السكن الذي تعاني منه بعض المجتمعات، فإن ثمة آثار سلبية تجدر الإشارة إليها مثل حركة المضاربة التي يؤدي إليها هذا النوع من الاستثمار، ما يعني المساهمة في تأزيم مشاكل السكن خصوصا لدى الطبقات الفقيرة ومحدودي الدخل وغير المهاجرين، وهذا الأمر يمكن ملاحظته بشكل جلي بسوق السبت أولاد النمة وبالفقيه بن صالح وغيرهما حيث بلغ العقار مستويات جد مرتفعة مع تواجد أحياء وتجمعات سكنية مقفلة محجوزة بكاملها من طرف المهاجرين فيما يسمى بالأحياء الشبحية (quartiers fantômes).

الخريطة رقم 5: وضعية التمدين بالفقيه بن صالح وسوق السبت أولاد النمة



المصدر: أطلس تادلة أزيلال – بتصرف

ومن التأثيرات الأخرى المهمة والسلبية على مجال تادلا جراء استثمارات المهاجرين الدوليين في مجال العقار هو استمرار تآكل الأراضي الفلاحية بالسهل، حيث شهد المجال المبني لمعظم مدن القطاع المسقي توسعا لم يسبق له مثيل، فقد اكتسح البناء عشرات بل مئات الهكتارات من الأراضي الفلاحية المجاورة لهذه المراكز الحضرية، فجزء كبير من هذه الأخيرة عبارة عن أراضي فلاحية مسقية تعرضت خلال السنوات الأخيرة لعمليات تجزيء وبناء سريعة وغير منظمة في غالب الأحيان، توسع ترتب عنه قضم عدة هكتارات من الأراضي الفلاحية واجتثاث عدد مهم من الأشجار المثمرة خاصة منها أشجار الزيتون، وبالسبت أولاد النمة ظل المجال المبني لهذه المدينة يتمدد على حساب الأراضي المسقية المحيطة بها من جميع الجهات[1]. وهكذا فحسب بعض الدراسات نجد أن البناء الكثيف قد شمل خلال الفترة الفاصلة بين 1965 و1995 بهوامش هذه المراكز الحضرية وغيرها من مدن القطاع المسقي بتادلة حوالي 980 هكتارا منها فقط 24,7 هكتارا من الأراضي الغابوية و69,7 هكتارا من الأراضي البورية، بينما استحوذ البناء المتقطع على حوالي 756 هكتارا منها حوالي 110 هكتارا من الأراضي المغروسة وحوالي 92 هكتارا من الأراضي المسقية و400 هكتارا من الأراضي الفلاحية البورية.

عموما فان استهلاك الأراضي المسقية بفعل ظاهرة التمدين أصبح يشكل إحدى المعضلات التي باتت تواجهها الفلاحة على صعيد القطاع المسقي لسهل تادلة، فقد تعرض للضياع من جراء تحول مساحات من الأراضي الفلاحية

1- ازمو عبد المجيد، (2006): التوسع الحضري واستهلاك المجال الفلاحي بسهل تادلة؛ حالات بني ملال والفقيه بن صالح والسبت أولاد النمة، دكتوراه الدولة في الجغرافيا، جامعة القاضي عياض كلية الآداب والعلوم الإنسانية بني ملال.

إلى مجالات مبنية جزء مهم من الإنتاج الفلاحي بلغت قيمته حسب تقديرات المكتب الجهوي للاستثمار الفلاحي لتادلة حوالي 41,6 مليون درهم سنويا، كما حصل أيضا إتلاف لعدد من التجهيزات الهيدروفلاحية قدرت قيمتها هي الأخرى بحوالي 56 مليون درهم[1].

وهنا يطرح السؤال عن سبب غياب الدولة بكافة مؤسساتها لتوجيه استثمارات وعائدات المهاجرين الدوليين بهذه المنطقة الفلاحية بامتياز؟ ولماذا لا تتم حماية الأراضي الفلاحية واستغلال العائدات المهمة من الهجرة في صالح الخطط والبرامج القطاعية الرامية لتطوير الفلاحة السقوية بالسهل بدل ترك المجال مشرعا أمام كل بناء وتجزيئ؟

خاتمة:

تطور واقع الهجرة الدولية المغربية بشكل واضح في الجزء الرابع من القرن الماضي، إنْ على مستوى الانطلاق؛ أو على مستوى اتجاهات المهاجرين؛ حيث ظهرت دول أصبح يقصدها المغاربة مثل ايطاليا واسبانيا. وعموما، فقد كان للهجرة الدولية، القانونية والسرية، بفعل التحويلات المالية للمهاجرين، تأثيرات سوسيو اقتصادية ومجالية مهمة بمناطق انطلاقها، حيث ساهمت في تحسين الحالة الاجتماعية والاقتصادية لأسر المهاجرين، ويَظل مجال الاستهلاك أهم مجال تُصرف فيه تلك العائدات ليأتي السكن والعقار كقطاع ثاني استأثر باهتمام هؤلاء المهاجرين. كما لعبت هذه الهجرة دورا مهما في تغيير وظائف مجالات عديدة وإنتاج أخرى جديدة، فلا يمكننا إغفال ما للهجرة الدولية من دور بارز في زيادة ورفع وتيرة تحضر مناطق انطلاقها وتعميرها وإدخال أنشطة وخدمات جديدة إليها، حيث ساهمت وبوسائل متنوعة في هذا التعمير؛ سواء من عمليات اقتناء الأراضي أو بناء دور السكن أو تشييد المصانع والشركات أو الانتقال العائلي، مع ما سيصاحب كل هذا من إحداث للمرافق العمومية وتطور للأنشطة الحضرية تلبية للاحتياجات السكانية المتزايدة.

ويظل توجيه الدولة لعائدات هذه الهجرة ضعيفا ومن دون أية مواكبة وتأطير وتوجيه لمهاجرين يستثمرون في مجالاتهم الأصلية كما يمليه عليهم فكرهم ومستواهم، ولو كان فيه تأثير سلبي على مخططات سبق وأن وضعتها الدولة لتنمية تلك المناطق بملايير الدراهم.

المراجع:

- إبراهيم الانصاري،(2017): تاثير الهجرة الدولية على تنوع وتعدد الأنشطة الحضرية بكل من مدينتي بني ملال والفقيه بن صالح، أطروحة لنيل الدكتوراه في الجغرافيا، جامعة السلطان مولاي سليمان كلية الاداب والعلوم الإنسانية بني ملال.
- ازمو عبد المجيد، (2006): التوسع الحضري واستهلاك المجال الفلاحي بسهل تادلة؛ حالات بني ملال والفقيه بن صالح والسبت أولاد النمة، دكتوراه الدولة في الجغرافيا، جامعة القاضي عياض كلية الآداب والعلوم الإنسانية بني ملال.

1- ازمو عبد المجيد، مرجع سابق

- الهجرة الدولية والتنمية بشمال افريقيا، اللجنة الاقتصادية لشمال افريقيا، تقرير 2007 م.
- تقرير منظمة "كاريتاس" الانسانية، إيطاليا، 2012
- مجيد بوجمعاوي (2010): الهجرة والتنمية بالمغرب، دراسة في إسهام المهاجرين في التنمية على المستوى الوطني والجهوي "الجهة الشرقية نموذجا"، شهادة الماستر، جامعة محمد الأول بوجدة
- تقرير الهجرة والكفاءات؛ دور الكفاءات في الظاهرة الهجرية بالمغرب، المؤسسة الأوربية للتكوين، فبراير 2013
- منير صالح، من الفقيه بن صالح إلى ميلانو: الهجرة الدولية المغربية إلى إيطاليا وتأثيرها على مناطق الانطلاق

- ATOUF. E : migrations, représentations et sociologie rurale dans l'histoire du maroc, laboratoire recherche sociétés sahariennes, université ibnou zohr-agadir, 2012

قواعد النشر بالمجلة

- § أن يكون البحث أصيلا معدّ خصيصا للمجلة، وألا يكون جزءا من رسالة ماجستير أو أطروحة دكتوراه.
- § تقبل البحوث والمقالات باللغة العربية مع ضرورة مراعاة الوضوح وسلامة النص واجتناب الأخطاء النحوية والإملائية واللغوية
- § **مجلة الدراسات الإستراتيجية والعسكرية** الصادرة عن المركز الديمقراطي العربي ببرلين، مجلة متخصصة لذلك تقبل البحوث المتعلقة فقط بموضوعات الدراسات الإستراتيجية والعسكرية والأمنية.
- § ألا يكون البحث قد نشر جزئيا أو كليّا في أي وسيلة نشر إلكترونية أو ورقية.
- § أن يرفق البحث بسيرة ذاتية للباحث باللغة العربية واللغة الانجليزية أو الفرنسية.
- § تخضع الأبحاث والترجمات إلى تحكيم سرّي من طرف هيئة علمية واستشارية دولية، والأبحاث المرفوضة يبلغ أصحابها دون ضرورة إبداء أسباب الرفض.
- § يبلّغ الباحث باستلام البحث ويحوّل بحثه مباشرة للهيئة العلمية الاستشارية.
- § يخطر أصحاب الأبحاث المقبولة للنشر بقرار اللجنة العلمية وبموافقة هيئة التحرير على نشرها.
- § الأبحاث التي ترى اللجنة العلمية أنها قابلة للنشر وعلى الباحثين إجراء تعديلات عليها، تسلم للباحثين قرار المحكّم مع مرفق خاص بالملاحظات، على الباحث الالتزام بالملاحظات في مدة تحددها هيئة التحرير.
- § يستلم كل باحث قام بالنشر ضمن أعداد المجلة: شهادة نشر وهي وثيقة رسمية صادرة عن إدارة المركز الديمقراطي العربي وعن إدارة المجلة تشهد بنشر المقال العلمي الخاضع للتحكيم، ويستلم الباحث شهادته بعد أسبوع كأقصى حد من تاريخ إصدار المجلة.
- § للمجلة إصدار إلكتروني حصري صادر عن المركز الديمقراطي العربي كما أنها حاصلة على الترميز الدولي: **ISSN 2626-093X**

§ لا يراعى أي أسبقية في نشر المواد العلمية ضمن أعداد المجلّة، بحيث أن المعيار الأساسي لقبول النشر ضمن أعداد المجلة هو جودة وأصالة المادّة العلمية وسلامة اللغة والعناية بكل ما يتعلق بالضوابط المنهجية في البحث العلمي.

§ أي تقرير صادر من اللجنة العلمية بما يتعلّق بالسرقة العلمية فسيحمّل الباحث تبعات وإجراءات كما هو متعارف عليه في سياسات المجلة العلمية الدولية.

§ تعتبر جميع الأفكار المنشورة في المجلة عن آراء أصحابها، كما يخضع ترتيب الأبحاث المنشورة.

§ تعرض المقالات إلى مدققين ومراجعين لغويين قبل صدورها في أعداد المجلة.

§ لغات المجلّة هي: العربية، الانجليزية والفرنسية.

§ في حالة الترجمة يرجى توضيح سيرة ذاتية لصاحب المقال الأصلي وجهة الإصدار باللغة الأصلية.

ترسل المساهمات باللغة العربية منسقه على شكل ملف ما يكروسفت وورد،

إلى البريد الإلكتروني: strategy@democraticac.de

كيفية اعداد البحث للنشر:

§ يكتب عنوان البحث باللغتين العربية والإنكليزية، وتعريف موجز بالباحث والمؤسسة العلمية التي ينتمي اليها.

عنوان جهة الباحث:

§ الملخص التنفيدي باللغة العربية- الإنكليزية، ثم الكلمات المفتاحية في نحو خمس كلمات، كما يقدم الملخص بجمل قصيرة ، دقيقة وواضحة، إلى جانب إشكالية البحث الرئيسية، والطرق المستخدمة في بحثها والنتائج التي توصل اليها البحث.

§ تحديد مشكلة البحث، أهداف الدراسة وأهميتها، وذكر الدراسات السابقة التي تطرقت لموضوع الدراسة، بما في ذلك أحدث ما صدر في مجال البحث، وتحديد مواصفات فرضية البحث أو أطروحته، وضع التصور المفاهيمي، تحديد مؤشراته الرئيسية، وصف منهجية البحث، وتحليل النتائج والاستنتاجات.

§ كما يجب أن يكون البحث مرفوقا بقائمة بيبليوغرافية، تتضمن أهم المراجع التي استند إليها الباحث، إضافة إلى المراجع الأساسية التي استفاد منها ولم يشر إليها في الهوامش، وتذكر في القائمة بيانات البحوث بلغتها الأصلية (الأجنبية) في حال العودة إلى عدة مصادر بعدة لغات.

§ أن يتقيد البحث بمواصفات التوثيق وفقا لنظام الإحالات المرجعية الذي يعتمده" المركز الديمقراطي العربي" في أسلوب كتابة الهوامش وعرض المراجع.

§ تستخدم الأرقام المرتفعة عن النص للتوثيق في متن البحث، ويذكر الرقم والمرجع المتعلق به في قائمة المراجع.

§ ترتب أرقام المراجع في قائمة المراجع بالتسلسل، وذلك بعد مراعاة ترتيب المراجع هجائيا في القائمة حسب اسم المؤلف وفقا للاتي:

أ- إذا ا كان المرجع بحثا في دورية: إسم الباحث (الباحثين) عنوان البحث وإسم الدورية، رقم المجلد، رقم العدد، أرقام الصفحات، سنة النشر.
ب- إذا كان المرجع كتابا، اسم المؤلف (المؤلفين)، عنوان الكتاب، اسم الناشر وبلد النشر، سنة النشر.
ج- إذا كان المرجع رسالة ماجستير أو أطروحة دكتوراه: يكتب اسم صاحب البحث، العنوان، يذكر رسالة ماجستير أو أطروحة دكتوراه بخط مائل، إسم الجامعة، السنة.
د- إذا كان المرجع نشرة أو إحصائية صادرة عن جهة رسمية: يكتب إسم الجهة، عنوان التقرير، أرقام الصفحات، سنة النشر.

يراوح عدد كلمات البحث بين 2000 و7000 كلمة، وللمجلة أن تنشر بحسب تقديراتها، وبصورة استثنائية، بعض البحوث والدراسات التي تتجاوز هدا العدد من الكلمات.

يتم تنسيق الورقة على قياس (A4) ، بحيث يكون حجم ونوع الخط كالتالي:

- نوع الخط في الأبحاث باللغة العربية هوSakkal Majalla

- حجم 16 غامق بالنسبة للعنوان الرئيس، 14 غامق بالنسبة للعناوين الفرعية، و14 عادي بالنسبة لحجم المتن.

- حجم 11 عادي للجداول والأشكال، وحجم 12عادي بالنسبة للملخص و 10 عادي للهوامش.

- نوع الخط في الأبحاث باللغة الانجليزية Times New Roman ، حجم 14 غامق بالنسبة للعنوان الرئيس، حجم 12 غامق للعناوين الفرعية ، 12 عادي لمتن البحث وترقيم الصفحات، 11 عادي للجداول والأشكال، 10 عادي للملخص والهوامش.

- يراعي عند تقديم المادة البحثية، التباعد المفرد مع ترك هوامش مناسبة (2.5) من جيمع الجهات.

وتعتمد "مجلة الدراسات الاستراتيجية والعسكرية" في انتقاء محتويات أعدادها المواصفات الشكلية والموضوعية للمجلات الدولية المحكّمة. والمجلة تصدر بشكل ربع دوري "كل ثلاث أشهر" ولها هيئة تحرير اختصاصية وهيئة استشارية دولية فاعلة تشرف على عملها. وتستند إلى ميثاق أخلاقي لقواعد النشر فيها والعلاقة بينها وبين الباحثين. كما تستند إلى لائحة داخلية تنظّم عمل التحكيم، وإلى لائحة معتمدة بالمحكمين في الاختصاصات كافة.

وتشمل الهيئة الاستشارية الخاصة بالمجلة مجموعة كبيرة لأفضل الأكاديميين من الدول العربية، والأفريقية حيث يتوجب على الاستشاريين المشاركة في تحكيم الأبحاث الواردة إلى المجلة. حيث أن "المركز الديمقراطي العربي للدراسات الإستراتيجية والسياسية والاقتصادية" جهة إصدار "مجلة الدراسات الاستراتيجية والعسكرية"

المركز الديمقراطي العربي

للدراسات الاستراتيجية والسياسية والاقتصادية ألمانيا/برلين

Tel: 0049-code Germany

030-54884375

030-91499898

030-86450098







مجلة الدراسات الإستراتيجية والعسكرية
Journal of Strategic and Military Studies

الطبعة الأولى

يونيو 2021 م

البريد الالكتروني للمجلة:

strategy@democraticac.de

International Standard Serial Number

ISSN (ONLINE) 2626-093X


المركز الديمقراطي العربي .. والعسكرية ..
JSMS